

# الْإِمَامُ الْمُوقَعَاتِي

## عَنْ رَبِّ الْمُهَيَّنِّ

« للشيخ الامام العلامة شمس الدين »

« ابي عبد الله محمد بن ابي بكر »

« المعروف بابن القيم الجوزية »

« المتوفي سنة ٧٥١ »

### الجزء الثالث

﴿ عُنِيت بِطَبْعِهِ وَنَشَرِهِ وَتَصْحِيحِهِ وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهِ ﴾

### إِدَارَةُ الطَّبَاعَةِ الْمُنِيرَةِ

لصاحبها ومديرها محمد بن عبد الله بن محمد

( بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١ )

﴿ طُبِعَ عَلَى نَفَقَةِ شَرَكَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ﴾

﴿ حَقُوقُ الطَّبْعِ بِالتَّعْلِيقِ مَحْفُوظَةٌ إِلَى الْخُلُقِ ﴾

### إِدَارَةُ الطَّبَاعَةِ الْمُنِيرَةِ









# أعلام الموقعين

عَنْ

## رَبِّ الْعَالَمِينَ

« للشيخ الامام العلامة شمس الدين »

« ابي عبد الله محمد بن ابي بكر »

« المعروف بابن القيم الجوزية »

« المتوفى سنة ٧٥١ »

## الجزء الثالث

« عنيت بطبعه ونشره وتصحيحه والتعليق عليه »

## إدارة الطباعة المنيرية

لصاحبها د. ر. هاشم منير رحمه الله

( بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١ )

« طبع على نفقة شركة من العلماء »

« حقوق الطبع بالتعليق محفوظة الى »

إدارة الطباعة المنيرية



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فصل

في تغير الفتوى واختلافها

بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد

هذا فصل عظيم النفع جدا وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة  
أوجب من الحرج والمشقة وتكليف مالا سبيل اليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة  
التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به فان الشريعة مبناه وأساسها على الحكم  
ومضالغ العباد في المعاش والمعاد : وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة  
كلها : فكل مسألة خرجت من العدل الى الجور : وعن الرحمة الى ضدها : وعن  
المنفعة الى المفسدة : وعن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة وان ادخلت  
فيها بالتأويل : فالشريعة عدل الله بين عباده : ورحمته بين خلقه : وظله في أرضه  
وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله ﷺ آتم دلالة : وأصدقها : وهي نورة  
الذي به أبصر المبصرون : وهذا الذي به اهتدى المهتدون : وشفاؤه التام  
الذي به دواء كل عليل : وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على  
سواء السبيل : فهي قرة العيون : وحياة القلوب : ولذة الأرواح : فهي بها الحياة  
والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة : وكل خير في الوجود فانما هو مستفاد  
منها : وحاصل بها : وكل نقص في الوجود فسيبه من اضعافها : ولولا رسوم قد  
يقيم لخربت الدنيا وطوي العالم وهي العصمة للناس وقوام العالم وبها يمسك الله  
السموات والأرض أن تزولا : فاذا أراد الله سبحانه وتعالى خراب الدنيا وطى  
العالم زرع اليه ما بقي من رسومها : فالشريعة التي نعت الله بها رسوله هي عمود  
العالم : وقطب الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة : ونحن نذكر تفصيل  
ما أجهلناه في هذا الفصل بحول الله وتوفيقه ومعونته بأمثلة صحيحة (المثال الأول)

ان النبي ﷺ شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر ليحصل بانكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله فاذا كان انكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض الى الله ورسوله فإنه لا يسوغ انكاره : وان كان الله يبغضه ويمقت أهله وهذا كالانكار علي الملوك والولاة بالخروج عليهم فإنه أساس كل شر وقتنة الى آخر الدهر : وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها : وقالوا أفلا نقاتلهم فقال « لا ما أقاموا الصلاة » وقال « من رأي من أميره ما يكرهه فليصبر ولا ينزعن يداً من طاعته » ومن تأمل ما جرى على الاسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من اضاعه هذا الأصل وعدم الصبر على منكر فطلب ازالته فتولد منه ما هو أكبر منه : فقد كان رسول الله ﷺ يرى بحكمة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها بل لما فتح الله مكة وصارت دار اسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعد ابراهيم ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالاسلام وكونهم حديثي عهد بكفر ولهذا لم يأذن في الانكار على الامراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه كما وجد سواء \* فانكار المنكر أربع درجات : الأولى أن يزول ويخلفه ضده : الثانية أن يقل وان لم يزل بجملة : الثالثة ان يخلفه ما هو مثله : الرابعة ان يخلفه ما هو شر منه فالدرجتان الأولىان مشروعتان : والثالثة موضع اجتهاد : والرابعة محرمة فاذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان انكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة الا اذا ثقلتهم منه الى ما هو أحب الى الله ورسوله كرمي الشاب وسباق الخيل ونحو ذلك : واذا رأيت الفساق قد اجتمعوا علي لهو ولعب أو سماع مكاء وتصديفة فان ثقلتهم عنه الى طاعة الله فهو المراد والا كان تركهم على ذلك خيراً من ان تفرغهم لما هو أعظم من ذلك فكان ما هم فيه شاغلاً لهم عن ذلك : وكما اذا كان الرجل مشغلاً يكتب المحجون ونحوها وخفت من نقله عنها انتقاء الى كتب البدع والضلال

والسحرة فدعه وكتبه الاولی وهذا باب واسع : وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه يقول مررت انا وبعض أصحابي في زمن التار بقوم منهم يشربون الخمر فانكر عليهم من كان معي فانكرت عليه وقلت له انما حرم الله الخمر لانها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهؤلاء يصدون الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال فدعهم»

## فصل

﴿المثال الثاني﴾ أن النبي ﷺ «نهى أن تقطع الأيدي في الغزو» رواه ابو داود فهذا حد من حدود الله تعالى وقد نهى عن إقامته في الغزو خشية أن يترتب عليه ما هو أبغض الى الله من تعطيله أو تأخيرته من حقوق صاحبه بالمشركين حمية وغضباً كما قاله عمر وابو الدرداء وحذيفة وغيرهم : وقد نص احمد واسحق ابن راهوية والاوزاعي وغيرهم من علماء الاسلام على أن الحدود لا تقام في ارض العدو : وذكرها ابو القاسم الخزقي في مختصره فقال لا يقام الحد على مسلم في ارض العدو : وقد آتى بشر ابن ارطاة برجل من الغزاة قد سرق مجنة فقال لولا اني سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا تقطع الايدي في الغزو» ولقطعت يدك رواه ابو داود : وقال ابو محمد المقدسي وهو اجماع الصحابة روى سعيد بن منصور في سننه باسناده عن الاحوص بن حكيم عن أبيه أن عمر كتب الي الناس أن لا يجلدن أمير جيش ولا سرية ولا رجل من المسلمين حداً وهو غاز حتي يقطع الدرب قافلاً لثلاث تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار . وعن ابي الدرداء مثل ذلك . وقال علقمة كنا في جيش في أرض الروم ومعنا حذيفة بن اليمان وعلينا الوليد بن عتبة فشرب الخمر فاردنا أن نحده فقال حذيفة اتحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعوا فيكم وآتي سعد بن ابي وقاص بابي محجن يوم القادسية وقد شرب الخمر فامر به الى القيد فلما التقى الناس قال ابو محجن \*

كفى حزناً أن تطرد الخيل بالقنا \* واركض مشدوداً على وثافيا  
 فقال لابنة حفصة امرأة سعد اطلقيني ولك والله علي أن سلمني الله أن ارجع  
 حتى أضع رجلي في القيد فان قتلت استرحمت مني فقال فخلته حتى التقى الناس  
 وكانت بسعد جراحة فلم يخرج يومئذ الى الناس قال وصعدوا به فوق العيب ينظر  
 الى الناس واستعمل على الخيل خالد بن عرفطة فوثب ابو محجن على فرس لسعد  
 يقا لها اللقاء ثم أخذ رمحاً ثم خرج فجعل لا يحمل على ناحية من العدو الا هزمهم  
 وجعل الناس يقولون هذا ملك لما يرونه يصنع وجعل سعد يقول الصبر صبر اللقاء والظفر  
 ظفر ابي محجن وابو محجن في القيد فلما هزم العدو رجع ابو محجن حتى وضع رجله في القيد  
 فاخبرت ابنة حفصة سعداً بما كان من أمره فقال سعد لا والله لا اضرب رجلاً ابلي  
 للمسلمين ما ابلاهم فخلي سبيله فقال ابو محجن قد كنت اشربها اذ يقيم على الحد واطهر منها  
 فاما اذ بهر جنتي فوالله لا اشربها أبداً: وقوله اذ بهر جنتي أي أهدرتني باسقاط الحد عنى  
 ومنه بهرج دم ابن الحرث أي أبطله وليس في هذا ما يخالف نصاً ولا قياساً ولا  
 قاعدة من قواعد الشرع ولا اجماعاً بل لو ادعى انه اجماع الصحابة كان أصوب:  
 قال الشيخ في المغني وهذا اتفاق لم يظهر خلافه ﴿ قلت ﴾ وأكثر ما فيه تأخير  
 الحد لمصلحة راجحة اما من حاجة المسلمين اليه أو من خوف ارتداده ولخوفه  
 بالكفار وتأخير الحد لعرض امر وردت به الشريعة كما يؤخر عن الحامل والمرضع:  
 وعن وقت الحر والبرد والمرض: فهذا تأخير لمصلحة المحدود فتأخيره لمصلحة  
 الاسلام أولى ﴿ فان قيل ﴾ فما تصنعون بقول سعد والله لا أضرب اليوم رجلاً  
 أبلي للمسلمين ما ابلاهم فأسقط عنه الحد \* قيل قد يتمسك بهذا من يقول لاحد  
 علي مسلم في دار الحرب كما يقوله أبو حنيفة ولا حجة فيه: والظاهر ان سعداً  
 رضى الله عنه اتبع في ذلك سنة الله تعالى فانه لما رأى من تأثير أبي محجن في الدين  
 وجهاده وبذله نفسه لله ما رأى درأ عنه الحد لان ما أتى به من الحسنات غمرت  
 هذه السيئة الواحدة وجعلتها كقطرة نجاسة وقعت في بحر ولا سيما وقد شام منه

مخايل التوبة النصوص وقت القتال اذ لا يظن مسلم اصراره في ذلك الوقت الذي هو مظنة القدوم على الله وهو يرى الموت : وايضاً فانه بتسليمه نفسه ووضع رجله في القيد اختياراً قد استحق ان يوهب له حده كما قال النبي ﷺ للرجل الذي قال له « يا رسول الله أصبت حداً فأقمه عليّ فقال هل صليت معنا هذه الصلاة قال نعم قال اذهب فان الله قد غفر لك حدك » وظهر بركة هذا العفو والاسقاط في صدق توبته فقال والله لا أشربها أبداً : وفي رواية أبداً لأبداً : وفي رواية قد كنت آنف أن أتركها من أجل جلداتكم فأما اذا تركتموني فوالله لا أشربها أبداً وقد برىء النبي ﷺ مما صنع خالد بنى جذيمة وقال « اللهم اني أبرأ اليك مما صنع خالد » ولم يؤخذه به لحسن بلانه ونصره للإسلام : ومن تأمل المطابقة بين الامر والنهي والثواب والعقاب وارتباط أحدهما بالآخر علم فقه هذا الباب : واذا كان الله لا يعذب تائباً فهكذا الحدود لا تقام على تائب : وقد نص الله على سقوط الحد عن المحاربين بالتوبة التي وقعت قبل القدرة عليهم مع عظيم جرمهم وذلك تنبيه على سقوط ما دون الحراب بالتوبة الصحيحة بطريق الاولى : وقد رويناه في سنن النسائي من حديث سماك عن علقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة وقع عليها في سواد الصبح وهي تعمد الى المسجد بمكرهه على نفسها فاستغاثت برجل مر عليها وفر صاحبها ثم مر عليها ذوو عدد فاستغاثت بهم فادر كوا الرجل الذي كانت استغاثت به فاخذوه وسبقهم الآخر فجاءوا به يقودونه اليها فقال انا الذي اغتثك وقد ذهب الآخر قال فاتوا به نبي الله صلي الله عليه وآله وسلم ناخبرته انه الذي وقع عليها واخبر القوم انهم ادر كوه يشتد فقال انما كنت أغتثها على صاحبها فادر كني هؤلاء فاخذوني فقالت كذب هو الذي وقع عليّ فقال النبي صلي الله عليه وآله وسلم « انطلقوا به فارجموه » فقام رجل من الناس فقال لا ترجموه وارجموني فانا الذي فعلت بها الفعل فاعترف فاجتمع ثلاثة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي وقع عليها : والذي اغناها

والمرأة فقال «أمانت فقد غفر لك وقال للذي اعانها قولوا حسنا فقال عمر ارجم الذي اعترف بالزني فابي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لانه قد تاب الى الله» رواه عن محمد بن يحيى بن كثير الحراني «ثنا عمرو بن حماد بن طلحة حدثنا اسباط بن نصر عن سماك وليس فيه بمحمد الله اشكال» (فان قيل) فكيف امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجم المغيث من غير بينة ولا اقرار (قيل) هذا من ادل الدلائل على اعتبار القرائن والاخذ بشواهد الأحوال في التهم وهذا يشبه اقامة الحدود بالرائحة والقيء كما اتفق عليه الصحابة واقامة حد الزنا بالحبل كما نص عليه عمر وذهب اليه فقهاء اهل المدينة واحمد في ظاهر مذهبه: وكذلك الصحيح انه يقام الحد على التهم بالسرقة اذا وجد المسروق عنده فهذا الرجل لما ادرك وهو يشتد هربا وقالت المرأة هذا هو الذي فعل بي وقد اعترف بانه دني منها وآتي اليها وادعى انه كان مغيبا لا مرييا ولم ير اولئك الجماعة غيره كان في هذا اظهر الأدلة على انه صاحبها : وكان الظن المستفاد من ذلك لا يقصر عن الظن المستفاد من شهادة البينة : واحتمال الغلط وعداوة السهود كاحتمال الغلط وعداوة المرأة ههنا : بل ظن عداوة المرأة في هذا الموضع في غاية الاستبعاد فنهاية الامر ان هذا لوث ظاهر لا يستبعد ثبوت الحد بمثله شرعا كما يقتل في القسامة باللوث الذي لعنه دون هذا في كثير من المواضع : فهذا الحكم من أحسن الاحكام واجراها على قواعد الشرع والاحكام الظاهرة تابعة للدلة الظاهرة من البينات والاقارير وشواهد الأحوال : وكونها في نفس الامر قد تقع غير مطابقة ولا تنضبط امر لا يقدر في كونها طرقا واسبا بالاحكام: والبيئة لم تكن موجبة بذاتها للحد وانما ذلك من ارتباط المدلول بدليله فان كان هناك دليل يقاونها او اقوى منها لم يبلغه الشارع : وظهور الامر بخلافه لا يقدر في كونه دليلا كالبيئة والاقرار : واما سقوط الحد عن المعترف فاذا لم يتسع له نطاق امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فاحرى ان لا يتسع له نطاق كثير من الفقهاء : ولكن



«تسمع له نطق الرؤف الرحيم: فقال انه قد تاب الى الله واني ان يحده: ولا ريب ان الحسنة التي جاء بها من اعترافه طوعا واختيارا خشية من الله وحده: وانقاذ الرجل المسلم من الهلاك وتقديم حياة اخيه علي حياته واستسلامه للقتل اكبر من السيئة التي فعلها فقاوم هذا الدواء لذلك الداء: وكانت القوة سالمة فزال المرض وعاد القلب الى حال الصحة فقيل لا حاجة لنا بمحذك وانما جعلناه طهرة ودواء فاذا تطهرت بغيره ففعلنا يسعك: فاي حكم احسن من هذا الحكم واشدم مطابقة لظرحمة والحكمة والمصلحة وبالله التوفيق: — وقد رويناه في سنن النسائي من حديث الازاعي ثنا ابو عمار شداد قال حدثني ابو امامة ان رجلا اتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله اصببت حدا فاقه علي فاعرض عنه ثم قال اني اصببت حدا فاقه علي فاعرض عنه ثم قال يا رسول الله اني اصببت حدا فاقه علي فاعرض عنه فافيمت الصلاة فلما سلم رسول الله ﷺ: قال يا رسول الله اني اصببت حدا فاقه علي قال «هل توضحأت حين اقبلت قال نعم قال هل صليت معنا حين صلينا قال نعم قال اذهب فان الله قد عفا عنك» وفي لفظ «ان الله قد غفر لك ذنبك او حدك» ومن تراجم النسائي على هذا الحديث من اعترف بحد ولم يسمه: وللناس فيه ثلاث مسائل هذا أحدها والثاني انه خاص بذلك الرجل والثالث سقوط الحد بالتوبة قبل القدرة عليه وهذا اصح المسائل \*

## فصل

«المثال الثالث» ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اسقط القطع عن السارق في عام المجاعة: قال السعدى حدثنا هرون بن اسمعيل الخراز ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن ابي كثير حدثني حسان بن زاهر ان ابن حدير حدث عن عمر قال لا تقطع اليد في عذق ولا عام سنة قال السعدى سألت احمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال العذق النخلة وعام سنة المجاعة: فقلت لاحمد يقول به فقال اي لعديري قاتته.

ان سرق في مجاعة لا تقبله فقال لا اذا حملته الحاجة علي ذلك والناس في مجاعة  
وشدة: قال السعدي وهذا على نحو قضية عمر في غلمان حاطب \* ثنا ابو النعمان  
عارم ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابي حاطب ان غلما  
لحاطب بن ابي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة فآتي بهم عمر فافروا فارسل اليه  
عبد الرحمن بن حاطب فجاء فقال له ان غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة  
واقروا علي انفسهم فقال عمر يا كثير بن الصلت اذهب فاقطع ايديهم فلما ولي بهم  
ردمهم غرثم قال اما والله لولا اني اعلم انكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى أن أحدهم  
لو أكل ما حرم الله عليه حل له لقطعت ايديهم وإيم الله اذ لم افعل لاغر منك  
غرامة توجعك ثم قال يا مزي بك اريدت منك ناقتك قال باريح مائة قال عمر  
اذهب فاعطه ثمان مائة: وذهب احمد الي موافقة عمر في الفصلين جميعا في مسائل  
اسماعيل بن سعيد الشانجي التي شرحها السعدي بكتاب سياه المترجم قال سألت  
احمد بن حنبل عن رجل يحمل الثمر من اكلمه فقال فيه الثمن مرتين وضرب نكالا  
وقال وكل من درأنا عند الحد والقود اضعفنا عليه الغرم: وقد وافق احمد علي  
سقوط القطع في المجاعة الاوزاعي وهذا محض القياس ومقتضى قواعد الشرع  
فان السنة اذا كانت سنة مجاعة وشدة غلب علي الناس الحاجة والضرورة فلا يكاد  
يسلم السارق من ضرورة تدعوه الي ما يسد به رمقه ويجب علي صاحب المال  
بذل ذلك له اما بالثمن او بمجانا على الخلاف في ذلك \* والصحيح وجوب  
بذله مجانا لوجوب المساواة واحياء النفوس مع القدرة علي ذلك والايثار  
بالفضل مع ضرورة المحتاج \* وهذه شبهة قوية تدرأ القطع عن المحتاج  
وهي أقوى من كثير من الشبه التي يذكرها كثير من الفقهاء بل اذا وازنت  
بين هذه الشبهة وبين ما يذكرونه ظهر لك التفاوت فاين شبهة كون المسروق  
مما يسرع اليه الفساد وكون اصله علي الاباحة كالماء وشبهة القطع به مرة  
وشبهة دعوي ملكه بلاينة: وشبهة اتلافه في الحرز بأكل او احتلاب من

الضرع وشبهة نقصان ماله في الحرز بديح أو تحريق ثم اخراجه وغير ذلك من الشبه الضعيفة جدا الي هذه الشبهة القوية لا سيما وهو مأذون له في مغالبة صاحب المال علي أخذ ما يسد رمقه: وعام المجاعة يكثر فيه المحاويج والمضطرون ولا يتميز المستغني منهم والسارق لغير حاجة من غيره فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه فدرى: نعم اذا بان ان السارق لا حاجة به وهو مستغن من السرقة قطع \*

### فصل

﴿المثال الرابع﴾ أن النبي ﷺ فرض صدقة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط وهذه كانت غالب اقواتهم بالمدينة: فاما أهل بلد أو محلة قوتهم غير ذلك فاما عليهم صاع من قوتهم كمن قوتهم الذرة أو الارز أو التين أو غير ذلك من الحبوب فان كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن واللحم والسمك اخرجوا فطرهم من قوتهم كائنا ما كان: هذا قول جمهور العلماء وهو الصواب الذي لا يقال بغيره اذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتانه أهل بلدهم: وعلى هذا فيجزي، اخراج الدقيق وان لم يصح فيه الحديث: واما اخراج الخبز والطعام فانه وان كان انفع للمساكين لقلة المؤنة والكافة فيه فقد يكون الحب انفع لهم لطول بقائه وانه يتأتي منه ما لا يتأتي من الخبز والطعام ولا سيما اذا كثر الخبز والطعام عند المسكين فانه يفسد ولا يمكنه حفظه: وقد يقال لا اعتبار بهذا فان المقصود اغناؤهم في ذلك اليوم العظيم عن التعرض للسؤال كما قال النبي ﷺ «اغنوم في هذا اليوم عن المسألة» واما نص على تلك الانواع المخرجة لان القوم لم يكونوا يعتادون اتخاذ الاطعمة يوم العيد بل كان قوتهم يوم العيد كقوتهم سائر السنة: ولهذا لما كان قوتهم يوم عيد النحر من لحوم الاضاحى امروا ان يطعموا منها القانع والمعتز. فاذا كان أهل بلد أو محلة عادتهم اتخاذ الاطعمة يوم العيد جاز لهم بل بشرع لهم ان يواسوا المساكين من اطعمتهم فهذا محتمل يسوغ القول به والله اعلم

## فصل

﴿المثال الخامس﴾ ان النبي ﷺ نص في المصراة علي رد صاع من تمر بدل اللبن فقيل هذا حكم عام في جميع الامصار حتى في المصر الذي لم يسمع اهله بالتمر قط ولا رأوه فيجب اخراج قيمة الصاع في موضع التمر ولا يجزئهم اخراج صاع من قوتهم وهذا قول اكثر الشافعية والحنابلة : وجعل هؤلاء التمر في المصراة كالتمر في ذكاة التمر لا يجزي سواه فجعلوه تعبدا فعينوه اتباعا للفظ النص : وخالفهم آخرون فقالوا بل يخرج في كل موضع صاعا من قوت ذلك البلد الغالب فيخرج في البلاد التي قوتهم البر صاعا من بروان كان قوتهم الارز فصاعا من ارز وان كان الزبيب والتين عندهم كالتمر في موضعه اجزا صاع منه : وهذا هو الصحيح وهو اختيار أبي الحسن الروياني وبعض أصحاب احمد وهو الذي ذكره أصحاب مالك : قال القاضي أبو الوليد روى ابن القاسم ان الصاع يكون من غالب قوت البلد قال صاحب الجواهر بعد حكاية ذلك ووجه انه ورد في بعض الفاظ هذا الحديث صاعا من طعام فيحمل تعيين صاع التمر في الرواية المشهورة علي انه غالب قوت ذلك البلد انتهى ولا ريب ان هذا أقرب الي مقصود الشارع ومصلحة المتعاقدين من ايجاب قيمة صاع من التمر في موضعه والله اعلم \* وكذلك حكم مانص عليه الشارع من الاعيان التي يقوم غيرها مقامها من كل وجه أو يكون اولي منها كمنه علي الأحجار في الاستجار ومن المعلوم ان الخرق والقطن والصوف اولي منها بالجواز وكذلك نصه علي التراب في الغسل من ولوغ الكلب والأشنان أولي منه هذا فيما علم مقصود الشارع منه وحصول ذلك المقصود علي أتم الوجوه بنظيره وما هو أولى منه \*

## فصل

﴿المثال السادس﴾ ان النبي ﷺ منع الحائض من الطواف بالبيت حتى تطهر : وقال « اصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت » فظن من ظن أن هذا حكم عام

في جميع الأحوال والأزمان ولم يفرق بين حال القدرة والعجز ولا بين زمن إمكان الاحتباس لها حتي تطهر وتطوف وبين الزمن الذي لا يمكن فيه ذلك وتمسك بظاهر النص ورأى منافات الحيض للطواف كمنافاته للصلاة والصيام اذ نهى الحائض عن الجميع سواء ومنافاة الحيض لعبادة الطواف كمنافاته لعبادة الصلاة ونازعهم في ذلك فريقان: أحدهما صحح الطواف مع الحيض ولم يجعلوا الحيض مانعاً من صحته بل جعلوا الطهارة واجبة تجبر بالدم ويصح الطواف بدونها كما يقوله أبو حنيفة وأصحابه واحمد في احدي الروايتين عنه وهي نصها عنه: وهؤلاء لم يجعلوا الارتباط بالطهارة بالطواف كارتباطها بالصلاة ارتباط الشرط بالمشروط بل جعلوها واجبة من واجباته وارتباطها به كارتباط واجبات الحج به يصح فعله مع الاخلال بها ويجبرها الدم: والفريق الثاني جعلوا وجوب الطهارة للطواف واشترائها بمنزلة وجوب السترة واشترائها بل وبمنزلة سائر شروط الصلاة وواجباتها التي تجب وتشترب مع القدرة وتسقط مع العجز: قالوا وليس اشتراط الطهارة للطواف ووجوبها له باعظم من اشتراطها للصلاة فاذا سقطت بالعجز عنها فسقطها في الطواف بالعجز عنها اولى واخرى: قالوا وقد كان في زمن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين يحبس امراء الحج للحيض حتي يطهرن ويطنن: ولهذا قال النبي ﷺ في شأن صفية وقد حاضت « احابستناهي » قالوا انها قد افاضت قال « فلتنفرادا » وحينئذ كانت الطهارة مقدورة لها يمكنها الطواف بها. فأما في هذه الازمان التي يتعذر اقامة الركب لاجل الحيض فلا تخلو من ثمانية اقسام: أحدها ان يقال لها أقمى بمكة وان رحل الركب حتي تطهرى وتطوفى وفي هذا من الفساد وتعرضها لالمقام وحدها في بلد الغربة مع لحوق غاية الضرر لها ما فيه: الثاني أن يقال يسقط طواف الافاضة للعجز عن شرطه: الثالث ان يقال اذا علمت أو خشيت مجيء الحيض في وقته جاز لها تقديمه على وقته: الرابع ان يقال اذا كانت تعلم بالعادة ان حيضها يأتي في أيام الحج وانها اذا حجت أصابها الحيض هناك سقط عنها فرضه حتي تصير آيسة

ويتقطع حيضها بالكأية: الخامس أن يقال بل تحج فاذا حاضت ولم يمكنها الطواف ولا المقام رجعت وهى على احرامها تمتنع من النكاح ووطء الزوج حتى تعود الى البيت فتطوف وهى طاهرة: ولو كان بينها وبينه مسافة سنين ثم اذا أصابها الحيض فى سنة العود رجعت كما هى ولا تزال كذلك كل عام حتى يصادفها عام تطهر فيه: السادس ان يقال بل تتحلل اذا عجزت عن المقام حتى تطهر كما يتحلل المحصر مع بقاء الحج فى ذمتها فتي قدرت على الحج لزمها ثم اذا أصابها ذلك أيضاً تحلت وهكذا أبداً حتى يمكنها الطواف طاهراً: السابع أن يقال يجب عليها ان تستنيب من يحج عنها كالمفصوب وقد اجزأ عنها الحج وان انقطع حيضها بعد ذلك: **(الثامن)** أن يقال بل تفعل ما تقدر عليه من مناسك الحج ويسقط عنها ما تعجز عنه من الشروط والواجبات كما يسقط عنها طواف الوداع بالنص: وكما يسقط عنها فرض السترة اذا شلحتها العييد أو غيرهم: وكما يسقط عنها فرض طهارة الجنب اذا عجزت عنها لعدم الماء أو مرض بها وكما يسقط فرض اشتراط طهارة مكان الطواف والنسعى اذا عرض فيه نجاسة يتعذر ازالها: وكما يسقط شرط استقبال القبلة فى الصلاة اذا عجز عنه: وكما يسقط فرض القيام والقراءة والركوع والسجود اذا عجز عنه المصلي: وكما يسقط فرض الصوم عن العاجز عنه الى بدله وهو الاطعام ونظائر ذلك من الواجبات والشروط التي تسقط بالعجز عنها إما الى بدل أو مطلقاً فهذه ثمانية: أقسام لا مزيد عليها: ومن المعلوم ان الشريعة لا تأتى بسوي هذا القسم الثامن: فان القسم الاول وان قاله من قاله من الفقهاء فلا يتوجه هنا لان هذا الذى قالوه متوجه فيمن أمكنها الطواف ولم تطف والكلام فى امرأة لا يمكنها الطواف ولا المقام لاجله: وكلام الأئمة والفقهاء هو مطلق كما يشككون فى نظائره ولم يتعرضوا لمثل هذه الصور التى عمت بها البلوى ولم يكن ذلك فى زمن الأئمة بل قد ذكروا ان المكري يلزمه المقام والاحتباس عليها التطهر ثم تطوف: فانه كان ممكناً بل واقعا فى زمنهم فافتوا بأنها لا تطوف حتى تطهر

ثممكنها من ذلك وهذا لانزاع فيه ولا اشكال : فاما في هذه الأزمان فغير ممكن :  
وايجاب سفرين كاملين في الحج من غير تفريط من الحاج ولا سبب صدر منه  
يتضمن ايجاب حجتين الى البيت والله تعالى انما اوجب حجة واحدة بخلاف  
من أفسد الحج فانه قد فرط بفعل الخطور وبخلاف من ترك طواف الزيارة او الوقوف  
بعرفة فانه لم يفعل ما يتم به حجته : واما هذه فلم تفرط ولم تترك ما أمرت به فانها لم  
تؤمر بما لا تقدر عليه وقد فعلت ما تقدر عليه فهي بمنزلة الجنب اذا عجز عن  
الطهارة الاصلية والبدلية وصلى على حسب حاله فانه لا اعادة عليه في أصح الاقوال :  
وأيضاً فهذه قد لا يمكنها السفر مرة ثانية اذا قيل انها تبقى محجمة الى أن تموت  
فهذا ضرر لا يكون مثله في دين الاسلام بل يعلم بالضرورة ان الشريعة لا تأتي به \*  
﴿فصل﴾ وأما التقدير الثاني وهو سقوط طواف الافاضة فهذا اجمع انه  
لا قائل به فلا يمكن القول به فانه ركن الحج الاعظم وهو الركن المقصود لذاته  
والوقوف بعرفة وتوابعه مقدمات له \*

﴿فصل﴾ وأما التقدير الثالث وهو ان تقدم طواف الافاضة على وقته  
اذا خشيت الحيض في وقته فهذا لا يعلم به قائل والقول به كالتقول بتقديم الوقوف  
بعرفة على يوم عرفة وكلاهما مما لا سبيل اليه \*

﴿فصل﴾ وأما التقدير الرابع وهو ان يقال يسقط عنها فرض الحج اذا خشيت  
ذلك فهذا وان كان افقه مما قبله من التقديرات فان الحج يسقط لما هو دون هذا  
من الضرر كما لو كان بالطريق او بمكة خوف او اخذ خفارة بمجحة او غير  
مجحة على احد القولين او لم يكن لها محرم ولكنه متمتع لوجبين : احدهما ان  
لازمه سقوط الحج عن كثير من النساء او اكثرهن فانهم يخفون من الحيض  
وخرج الركب قبل الطهر وهذا باطل : فان العبادات لا تسقط بالعجز عن  
بعض شرائطها ولا عن بعض اركانها وغاية هذه ان تكون عجزت عن شرط او ركن  
وهذا لا يسقط المقدور عليه قال الله تعالى (اتقوا الله ما استطعتم) وقال ﷺ «اذا أمرتكم

بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ولهذا وجبت الصلاة بحسب الامكان وما عجز عنه من فروضها أو شروطها سقط عنه: والطواف والسعى اذا عجز عنه ماشيا فعلمه ركبا اتفاقا: والصبي يفعل عنه وليه ما يعجز عنه: الوجه الثاني أن يقال في الكلام فيمن تكلفت وحجت وأصابها هذا العذر فما يقول صاحب هذا التقدير حينئذ. فأما أن يقول تبقى محرمة حتي تعود الى البيت أو يقول تتحلل للمحصر. وبالجملة فالقول بعدم وجوب الحج على من تخاف الحيض لا يعلم به قائل ولا تقتضيه الشريعة فانها لا تسقط مصلحة الحج التي هي من أعظم المصالح لاجل المعجز عن أمر غايته أن يكون واجبا في الحج أو شرطانية: فأصول الشريعة تبطل هذا القول \*

## فصل

وأما التقدير الخامس وهي أن ترجع وهي علي إحرامها ممتعة من النكاح والوطء الى أن تعود في العام المقبل ثم اذا أصابها الحيض رجعت كذلك وهكذا كل عام فما ترده أصول الشريعة وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة والاحسان فان الله لم يجعل على الامة مثل هذا الحرج ولا ما هو قريب منه \*

## فصل

وأما التقدير السادس وهو أنها تتحلل كما يتحلل المحصر فهذا أفقه من التقدير الذي قبله فان هذه منعها خوف المقام من اتمام النسك فهي كن منعها عدو عن الطواف بالبيت بعد التعريف. ولكن هذا التقدير ضيف فان الاحصار أمر عارض للحاج بمنعه من الوصول الى البيت في وقت الحج وهذه متمكنة من البيت ومن الحج من غير عدو ولا مرض ولا ذهاب نفقة. واذا جعلت هذه كالمحصر أوجبنا عليها الحج مرة ثانية مع خوف وقوع الحيض منها. والعذر الموجب للتحلل بالاحصار اذا كان قائما بمنع من فرض الحج ابتداء كحاطة العدو بالبيت وتعذر النفقة وهذه نذرهما لا يسقط فرض الحج عليها فلا يكون



عروضه موجباً للتحلل كالأحصار . فلازم هذا التقدير أنها إذا علمت أن هذا العذر يصيبها أو غلب علي فاتها أن يسقط عنها فرض الحج فهو رجوع إلى التقدير الرابع \*

## فصل

وأما التقدير السابع وهو أن يقال يجب عليها أن تستنيب من يحج عنها إذا خافت الحيض وتكون كالمغصوب العاجز عن الحج بنفسه فما أحسنه من تقدير لو عرف به قائل . فإن هذه عاجزة عن اتمام نسكها ولكن هو باطل أيضاً فانحصر المغصوب الذي يجب عليه الاستنابة هو الذي يكون آيساً من زوال عذره فلو كان يرجو زوال عذره كالمريض العارض والحبس لم يكن له أن يستنيب وهذه لا تيأس من زوال عذرها لجواز أن تبقى إلى زمن اليأس وانقطاع الدم أو أن دمها ينقطع قبل سن اليأس لعارض بفعائها أو بغير فعلها فليست كالمغصوب حقيقة ولا حكماً \*

## فصل

فاذا بطلت هذه التقديرات تعين التقدير الثامن وهو أن يقال تطوف بالبيت والحالة هذه وتكون هذه ضرورة مقتضية لدخول المسجد مع الحيض والطواف معه وليس في هذا ما يخالف قواعد الشريعة بل يوافقها كما تقدم إذ غاية سقوط الواجب أو الشرط بالعجز عنه ولا واجب في الشريعة مع عجز ولا حرام مع ضرورة ﴿فإن قيل﴾ في ذلك محذوران ﴿أحدهما﴾ دخول الحائض المسجد وقد قال النبي ﷺ «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» فكيف بأفضل المساجد ﴿الثاني﴾ طوافها في حال الحيض وقد منعها الشارع منه كما منعها من الصلاة فقال «اصنع ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت» فالذي منعها من الصلاة مع الحيض هو الذي منعها من الطواف معه ﴿فالجواب﴾ عن الأول من أربعة أوجه : أحدها أن الضرورة تبيح دخول المسجد للحائض والجنب فاتها لو خافت العدو أو من يستكرهها علي الفاحشة أو اخذ مالها ولم يجد ملجأ إلا دخول

المسجد جاز لها دخوله مع الحيض وهذه تخاف ما هو قريب من ذلك فاتها تخاف ان اقامت بمكة ان يؤخذ ما لها ان كان لها مال والا قامت بغربة ضرورة وقد تخاف في اقامتها ممن يتعرض لها وليس لها من يدفع عنها ﴿الجواب﴾ الثاني ان طوافها بمنزلة مرورها في المسجد ويجوز للحائض المرور فيه اذا امنت التلويث وهي في دوراتها حول البيت بمنزلة مرورها ودخولها من باب وخروجها من آخر: فاذا جاز مرورها للحاجة فطوافها للحاجة التي هي اعظم من حاجة المرور اولى بالجواز ﴿يوضحه الوجه الثالث﴾ ان دم الحيض في تلويثه المسجد كدم الاستحاضة: والمستحاضة يجوز لها دخول المسجد للطواف اذا تلجمت اتفاقا وذلك لاجل الحاجة وحاجة هذه اولى ﴿يوضحه الوجه الرابع﴾ ان منعها من دخول المسجد للطواف كمنع الجنب فان النبي ﷺ سوى بينهما في تحريم المسجد عليهما وكلاهما يجوز له الدخول عند الحاجة وسر المسئلة ان قول النبي ﷺ «لا تطوف بالبيت» هل ذلك لان الحائض ممنوعة من المسجد والطواف لا يكون الا في المسجد او ان عبادة الطواف لا تصح مع الحيض كالصلاة او لمجموع الامرين او لكل واحد من الامرين فهذه اربعة تقادير ﴿فان قيل﴾ بالمعنى الاول لم يمنع صحة الطواف مع الحيض كما قاله ابو حنيفة ومن واقفه وكاهو احدي الروايتين عن احمد: وعلى هذا فلا يمنع الاذن لها في دخول المسجد لهذه الحاجة التي تلتحق بالضرورة ويقيد بها مطلق نهى النبي ﷺ وليس بأول مطلق قيد باصول الشريعة وقواعدها وان قيل بالمعنى الثاني فغايتها أن تكون الطهارة شرطا من شروط الطواف فاذا عجزت عنها سقط اشتراطها كما لو انقطع دمها وتعذر عليها الاغتسال والتيمم فانها تطوف على حسب حالها كما تنصلي بغير طهور\*

## فصل

: واما المحذور الثاني وهو طوافها مع الحيض والطواف كالصلاة فجوابه من وجوه ﴿أحدها﴾ أن يقال لا ريب أن الطواف تجب فيه الطهارة وستر العورة كما

عُتِبَ عن النبي ﷺ أنه قال « لا يطوف بالبيت عريان » وقال الله تعالى (خذوا زِينَتَكُمْ عند كل مسجد) وفي السنن مرفوعاً وموقوفاً « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام فمن تكلم فيه فلا يشككم إلا بخير » ولا ريب أن وجوب الطهارة وستر العورة في الصلاة أكد من وجوبها في الطواف فإن الصلاة بلا طهارة مع القدرة باطلة بالاتفاق وكذلك صلاة العريان : وأما طواف الجنب والحائض والمحدث والعريان بغير عذر ففي صحته قولان مشهوران وإن حصل الاتفاق على أنه منهى عنه في هذا الحال : بل وكذلك أركان الصلاة وواجباتها أكد من أركان الحج وواجباته : فإن واجبات الحج إذا تركها عمداً لم يطل حجه وواجبات الصلاة إذا تركها عمداً بطلت صلاته : وإذا نقص من الصلاة ركعة عمداً لم تصح ولو طاف ستة أشواط صح ووجب عليه دم عند أبي حنيفة وغيره : ولو نكس الصلاة لم تصح ولو نكس الطواف ففيه خلاف : ولو صلى محدثاً لم تصح صلاته ولو طاف محدثاً أو جنباً صح في أحد القولين : وغاية الطواف أن يشبه بالصلاة وإذا تبين هذا فغاية هذه إذا طافت مع الحيض للضرورة أن تكون بمنزلة من طافت عريانة للضرورة فإن نهى الشارع صلوات الله وسلامه عليه هو على آله عن الأمرين واحد بل الستارة في الطواف أكد من وجوه : أحدها أن طواف العريان منهى عنه بالقرآن والسنة وطواف الحائض منهى عنه بالسنة وحدها : الثاني أن كشف العورة حرام في الطواف وخارجه : الثالث أن طواف العريان أقبح شرعاً وعقلاً وفطرة من طواف الحائض والجنب : فإذا صح طوافها مع العري للحاجة فصحة طوافها مع الحيض للحاجة أولى وأحرى : ولا يقال فيلزمكم علي هذا أن تصح صلاتها وصومها مع الحيض للحاجة : لأن القول هذا سؤال فاسد حقان الحاجة لا تدعوها إلى ذلك بوجه من الوجوه وقد جعل الله سبحانه صلاتها بزم من البطر مغنية لها عن صلاتها في الحيض وكذلك صيامها : وهذه لا يمكنها تنبؤ في حال طهرها بغير البيت : وهذا يبين سر المسئلة وفقهها وهو أن

الشارع قسم العبادات بالنسبة الى الحائض الى قسمين قسم يمكنها التعوض عنه في زمن الطهر فلم يوجب عليها في الحيض بل أسقطه اما مطلقا كالصلاة وإما الى بدله زمن الطهر كالصوم : وقسم لا يمكنها التعوض عنه ولا تأخيرها الى زمن الطهر فشرعه لها مع الحيض ايضا كالأحرام والوقوف بعرفة وتوابعه : ومن هذا جواز قراءة القرآن لها وهي حائض اذ لا يمكنها التعوض عنها زمن الطهر لان الحيض قد يمتد بها غالبه أو أكثره : فلو منعت من القراءة لفانت عليها مصلحتها وربما نسيت ما حفظته زمن طهرها وهذا مذهب مالك واحدى الروايتين عن احمد واحد قولى الشافعى : والنبي ﷺ لم يمنع الحائض من قراءة القرآن وحديث « لا تقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن » لم يصح فانه حديث معلول باتفاق أهل العلم بالحديث فانه من رواية اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال الترمذى لا نعرفه الا من حديث اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة : وسعت محمد بن اسمعيل يقول ان اسمعيل بن عياش يروى عن أهل الحجاز وأهل العراق احاديث مناكير : كأنه يضعف روايته عنهم فيما ينفرد به وقال انما هو حديث اسمعيل بن عياش عن أهل الشام انتهى : وقال البخاري أيضا اذا حدث عن أهل بلده فصحيح. واذا حدث عن غيرهم ففيه نظر : وقاله على بن المدينى ما كان أعلم بحديث أهل الشام من اسمعيل بن عياش لو ثبت فى حديث أهل الشام ولكنه خلط فى حديث أهل العراق : وثنا عنه عبد الرحمن ثم ضرب على حديثه فاسمعيل عندى ضعيف : وقال عبد الله بن احمد عرضت على أبي حنيفة حدثنا الفضل بن زياد الضبي حدثنا ابن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن فقال ابى هذا باطل يعنى ان اسمعيل وهم : واذا لم يصح الحديث لم يبق مع المانعين حجة الا القياس على الجنب والفرق الصحيح بينهما وبين الجنب مانع من الالحاق وذلك من وجوه : ﴿ أحدها ﴾ ان الجنب يمكنه التطهر متى

شاء بالماء او بالتراب فليس له عذر في القراءة مع الجنابة بخلاف الحائض ﴿والثاني﴾ ان الحائض يشرع لها الاحرام والوقوف بعرفة وتوابعه مع الحيض بخلاف الجنب ﴿الثالث﴾ ان الحائض يشرع لها ان تشهد العيد مع المسلمين وتعزل المصلي بخلاف الجنب : وقد تنازع من حرم عليها القراءة هل يباح لها أن تقرأ بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال على ثلاثة أقوال : أحدها المنع مطلقاً وهو المشهور من مذهب الشافعي وأبي حنيفة واحمد لانها بعد انقطاع الدم تصير كالجنب : الثاني الجواز مطلقاً وهو اختيار القاضي ابي يعلى قال وهو ظاهر كلام احمد : والثالث اباحته للنفساء وتحريمه على الحائض وهو اختيار الخلال : فالأقوال الثلاثة في مذهب احمد فاذا لم تمنع الحائض من قراءة القرآن لحاجتها اليه فعدم منعها في هذه الصور عن الطواف الذي هي أشد حاجة اليه بطريق الأولى والأخري ۞

## فصل

هذا اذا كان المنع من طوافها لاجل المنع من دخول المسجد او لاجل الحيض ومناقاة للظواف فان قيل بالتقدير الثالث وهو انه لمجموع الامرين بحيث اذا انفرد احدهما لم يستقل بالتحريم أو بالتقدير الرابع وهو ان كلا منهما علة مستقلة كان الكلام على هذين التقديرين كالكلام على التقديرين الأولين : وبالجمله فلا يمنع تخصيص العلة لفوات شرط او لقيام مانع وسواء قيل ان وجود الشرط وعدم المانع من أجزاء العلة او هو أمر خارج عنها فالنزاع انطى فان أريد بالعلة التامة فهما من أجزائها وان أريد بها المقتضية كانا خارجين عنها ﴿فان قيل﴾ الطواف كالصلاة ولهذا تشترط له الطهارة من الحدث وقد أشار الى هذا بقوله في الحديث «الطواف بالبيت صلاة» والصلاة لا تشترط ولا تصح مع الحيض وفهكذا شقيتها ومشبهها ولانها عبادة متعلقة بالبيت فلم تصح مع الحيض كالصلاة وعكسه الوقوف بعرفة وتوابعه ﴿فالجواب﴾ ان القول باشتراط طهارة الحدث للطواف

لم يدل عليه نص ولا إجماع بل فيه النزاع قديما وحديثا فأبو حنيفة وأصحابه لا يشترطون ذلك وكذلك أحمد في إحدى الروايتين عنه قال أبو بكر في الشافعي باب في الطواف بالبيت غير طاهر قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب لا يطوف أحد بالبيت الا طاهرا والتطوع أيسر : ولا يقف مشاهد الحج الا طاهرا وقال في رواية محمد بن الحكم اذا طاف طواف الزيارة وهو ناس لطهارته حتي رجع فانه لا شيء عليه وأختار له ان يطوف وهو طاهر : وقد نص أحمد في إحدى الروايتين عنه على ان الرجل اذا طاف جنبا ناسيا صح طوافه ولا دم عليه : وعنه رواية أخرى عليه دم وثلاثة انه لا يجزيه الطواف وقد ظن بعض أصحابه ان بعض الخلاف عنه وانما هو في المحدث والجنب فاما الحائض فلا يصح طوافها قولا واحدا : قال شيخنا وليس كذلك بل صرح غير واحد من أصحابنا بان الخلاف عنه في الحيض والجنابة قال وكلام أحمد يدل على ذلك ويبين انه كان متوقفا في طواف الحائض وفي طواف الجنب : قال عبد الملك الميموني في مسائله قلت لأحمد من طاف طواف الواجب على غير وضوء وهو ناس ثم واقع أهله قال أخبرك مسألة فيها وهم مختلفون : وذكر قول عطاء والحسن : قلت ما تقول انت قال دعها او كلمة تشبهها : وقال الميموني في مسائله ايضا قلت له من سعى وطاف على غير طهارة ثم واقع أهله فقال لي مسألة الناس فيها مختلفون وذكر قول ابن عمر وما يقول عطاء مما يسهل فيها وما يقول الحسن وان عائشة قال لها النبي ﷺ حين حاضت « افعلي ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت » ثم قال لي الا ان هذا امر بليت به نزل عليها ليس من قبلها قلت فمن الناس من يقول عليها الحج من قابل فقال لي نعم كذا أكبر علمي قلت لومئذ من يذهب الى ان عليها دما فذكر تسهيل عطاء فيها خاسعة قال لي أبو عبد الله أولا وآخرها مسألة مشبهة فيها موضع نظر فدعني حتى انظر فيها قال ذلك غير مرة : ومن الناس من يقول وان رجع الي بلده لم يرجع حتي يطوف

قلت والنسيان قال والنسيان اهون حكما بكثير يريد اهون ممن يطوف على غير طهارة متعمدا هذا لفظ الميموني: قلت و اشار احمد الي تسهيل عطاء الى فتواه ان المرأة اذا حاضت في اثناء الطواف فانها تتم طوافها وهذا تصريح منه ان الطهارة ليست شرطا في صحة الطواف وقد قال اسمعيل بن منصور ثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن عطاء قال حاضت امرأة وهي تطوف مع عائشة ام المؤمنين فخاضت في الطواف فآمنت بها عائشة بقية طوافها هذا والناس انما تلقوا منع الحائض من الطواف من حديث عائشة وقد دلت احكام الشريعة على ان الحائض اولى بالعدر وتحصيل مصلحة العبادة التي تفوتها اذا تركها مع الحيض من الجنب وهكذا اذا حاضت في صوم شهرى التابع لم ينقطع تنابها بالاتفاق وكذلك تقضي المناسك كلها من اولها الى آخرها مع الحيض بلا كراهة بالاتفاق سوى الطواف: وكذلك تشهد العيد مع المسلمين بلا كراهة بالنص: وكذلك تقرأ القرآن امام مطلقا واما عند خوف النسيان: واذا حاضت وهي معتكفة لم يبطل اعتكافها بل تتمه في رجة المسجد: وسر المسئلة ما اشار اليه صاحب الشرع بقوله « ان هذا امر كتبته الله على نبات آدم » وكذلك قال الامام احمد هذا امر بليت به نزل عليها ليس من قبلها: والشرعية قد فرقت بينها وبين الجنب كما ذكرناه فهي أحق بأن تعذر من الجنب الذي طاف مع الجنابة ناسيا او ذا كراهة: فاذا كان فيه النزاع المذكور فهي أحق بالجواز منه فان الجنب يمكنه الطهارة وهي لا يمكنها فعذرهما بالعجز والضرورة اولى من عذره بالنسيان: فان الناسي لما امر به من الطهارة والصلاة يؤمر بفعله اذا ذكره بخلاف العاجز عن الشرط او الركن فانه لا يؤمر باعادة العبادة معه اذا قدر عليه: فهذه اذا لم يمكنها الا الطواف على غير طهارة وجب عليها ما تقدر عليه وسقط عنها ما تعجز عنه كما قال تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذه لا تستطيع الا هذا وقد اتقت الله ما استطاعت فليس عليها غير ذلك بالنص وقواعد الشريعة: والمطلق

يقيد بدون هذا بكثير ونصوص احمد وغيره من العلماء صريحة في ان الطواف ليس كالصلاة في اشتراط الطهارة : وقد ذكرنا نصه في رواية محمد بن الحكم اذا طاف طواف الزيارة وهو ناس لطهارته حتي رجع فلا شيء عليه واختار له ان يطوف وهو طاهر وان وطئ فحجه ماض ولا شيء عليه : وقد تقدم قول عطاء ومذهب ابي حنيفة صحة الطواف بلا طهارة : وايضا فان الفوارق بين الطواف والصلاة اكثر من الجوامع فانه يباح فيه الكلام والاكل والشرب والعمل الكثير وليس فيه تحريم ولا تحليل ولا ركوع ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد ولا تجب له جماعة وانما اجتمع هو والصلاة في عموم كونه طاعة وقربة وخصوص كونه متعلقا بالبيت وهذا لا يعطيه شروط الصلاة كما لا يعطيه واجباتها واركائها : وايضا فيقال لا نسلم ان العلة في الاصل كونها عبادة متعلقة بالبيت ولم يذكروا علي ذلك حجة واحدة : والقياس الصحيح ما تبين فيه ان الوصف المشترك بين الاصل والفرع هو علة الحكم في الاصل او دليل العلة فالاول قياس العلة والثاني قياس الدلالة : وايضا فالطهارة انما وجبت لكونها صلاة سواء تعلق بالبيت او لم تتعلق : ولهذا وجبت النافلة في السفر الى غير القبلة ووجبت حين كانت مشروعة الى بيت المقدس ووجبت لصلاة الخوف اذا لم يمكن الاستقبال : وايضا فهذا القياس ينتقض بالنظر الى البيت فانه عبادة متعلقة بالبيت : وايضا فهذا قياس معارض بمثله وهو ان يقال عبادة من شرطها المسجد فلم تكن الطهارة شرطا فيها كالا عتكاف وقد قال الله تعالى ﴿وطهر يتي للطائفين والعاكفين والركع السجود﴾ وليس الحاق الطائفين بالركع والسجود اولى من الحاقهم بالعاكفين بل الحاقهم بالعاكفين اشبه فان المسجد شرط في كل منها بخلاف الركع السجود (فان قيل) الطائف لا بد ان يصلي ركعتي الطواف والصلاة لا تكون الا بطهارة قيل وجوب ركعتي الطواف فيه نزاع واذا قيل بوجوبهما لم تجب المزاولة بينهما وبين الطواف وليس اتصالهما



يعظم من اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة ولو خطب محدثاً ثم توشأ أو صلي  
الجمعة جاز فجواز طوافه محدثاً ثم يتوشأ ويصلي ركعتي الطواف أولى بالجواز  
وقد نص احمد على انه اذا خطب جنباً جاز\*

## فصل

واذا ظهر ان الطهارة ليست شرطا في الطواف فاما ان تكون واجبة واما  
لان تكون سنة وهما قولان للسلف والخلف ولكن من يقول هي سنة من اصحاب  
ابي حنيفة يقول عليها دم واحد يقول ليس عليها دم ولا غيره كما صرح به  
خمين طاف جنباً وهو ناس قال شيخنا فاذا طافت حائضاً مع عدم العذر توجه القول  
بوجوب الدم عليها واما مع العجز فنها غاية ما يقال عليها دم والأشبه انه لا يجب  
الدم لان الطهارة واجب يؤمر به مع القدرة لا مع العجز فان لزوم الدم انما  
يكون مع ترك المأمور او فعل المحظور وهذه لم تترك مأموراً في هذه الحال ولا  
فعلت محظوراً فانها اذا رمت الجرة وقصرت حل لها ما كان محظوراً عليها  
بلا حرام غير النكاح فلم يبق بعد التحلل الاول محظور يجب بفعله دم وليست  
الطهارة مأموراً بها مع العجز فيجب بتركها دم فان قيل لو كان طوافها مع الحيض  
ممكناً امرت بطواف القدوم وطواف الوداع فلما سقط عنها طواف القدوم  
هو الوداع علم ان طوافها مع الحيض غير ممكن قيل لا ريب ان النبي ﷺ اسقط  
طواف القدوم عن الحائض وامر عائشة لما قدمت وهي متباعدة فحاضت ان تدع  
افعال العمرة وتحرم بالحج: فعلم ان الطواف مع الحيض محظور لحرمة المسجد  
حول الطواف او لهما والمحظورات لا تباح الا في حالة الضرورة ولا ضرورة بها الي  
طواف القدوم لانه سنة بمنزلة تحية المسجد ولا الي طواف الوداع فانه ليس من  
تمام الحج ولهذا لا يودع المقيم بمكة وانما يودع المسافر عنها فيكون آخر عهده بالبيت فهذا  
الطوافان امر بهما لقادر عليهما اما امر ايجاب فيهما وفي احدهما واستيجاب كما هي اقوال

معروفة وليس واحداً منها ركناً يقف صحة الحج عليه بخلاف طواف الفرض فإنها مضطرة إليه وهذا كما يباح لها الدخول إلى المسجد واللبث فيه للضرورة : ولا يباح لها الصلاة ولا الاعتكاف فيه وإن كان مندوراً : ولو حاضت المعتكفة خرجت من المسجد إلى فناءه فأنتم اعتكافها ولم يبطل وهذا يدل على أن منع الحائض من الطواف كمنعها من الاعتكاف وإنما هو لحرمة المسجد لا لمنافات الحيض لعبادة الطواف والاعتكاف : ولما كان الاعتكاف يمكن أن يفعل في رجة المسجد وفناءه جوز لها إتمامه فيها لحاجتها والطواف لا يمكن إلا في المسجد وحاجتها في هذه الصورة إليه أعظم من حاجتها إلى الاعتكاف بل لعل حاجتها إلى ذلك أعظم من حاجتها إلى دخول المسجد واللبث فيه لبرد أو مطر أو نحوه : وبالجملته قال كلام في هذه الحادثة في فصلين أحدهما في اقتضاء قواعد الشريعة لها لا لمنافاتها لها وقد تبين ذلك لما فيه كفاية : والثاني في أن كلام الأئمة وفناؤهم في الاشتراط والوجوب إنما هو في حال القدرة والسعة لا في حال الضرورة والعجز : فالافتاء بها لا ينافي نص الشارع ولا قول الأئمة وغاية المفتي بها أنه يقيد مطلق كلام الشارع بقواعده وشرعيته وأصولها ومطلق كلام الأئمة بقواعدهم وأصولهم : فالمفتي بها موافق لأصول الشرع وقواعده ولقواعد الأئمة وبالله التوفيق \*

## فصل

﴿المثال السابع﴾ أن المطلق في زمن النبي ﷺ وزمن خليفته أبي بكر وصدره من خلافة عمر كان إذا جمع الطلقات الثلاث بفم واحد جعلت واحدة كما ثبت ذلك في الصحيح عن ابن عباس فروى مسلم في صحيحه عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاه عليهم : وفي صحيحه أيضاً

عن طاوس « ان أبا الصهباء قال لابن عباس ألم تعلم ان الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وابي بكر وثلاثاً من امارة عمر فقال ابن عباس نعم » وفي صحيحه ايضاً عنه « ان أبا الصهباء قال لابن عباس هات من هاتك ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وابي بكر واحدة فقال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فاجازه عليهم » وفي سنن ابي داود عن طاوس « ان رجلاً يقال له ابو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس فقال أما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثاً قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم وابي بكر وصدرأمن امارة عمر رضي الله عنه قال ابن عباس بل كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثاً قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وابي بكر وصدرأمن امارة عمر فلما رأى الناس قد تابعوا فيها قال اجيزوهن عليهم » وفي مستدرک الحاكم من حديث عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة ان ابا الجوزاء اتي ابن عباس « فقال اتعلم ان الثلاث كن يردن على عهد رسول ﷺ الي واحدة قال نعم » قال الحاكم هذا حديث صحيح وهذه غير طريق طاوس عن ابي الصهباء : وقال الامام احمد في مسنده ثاسع بن ابراهيم ثنا ابي عن محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس « قال طلق ركانة بن عبد بن داود بن عبد المطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً قال فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقتهما قال طلقتهما ثلاثاً قال فقال في مجلس واحد قال نعم قال فانما تملك واحدة فارجعها ان شئت قال فارجعها فكان ابن عباس يرى انهما الطلاق عند كل طهر » : وقد صحح الامام احمد هذا الاسناد وحسنه فقال في حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده « ان النبي ﷺ رد ابنته على ابن ابي العاص بمهر جديد ونكاح جديد » هذا حديث ضعيف او قال واه لم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب وإنما سمعه من محمد بن عبد الله العزمي : والعزمي لا يساوي حديثه شيئاً : والحديث الذي رواه

«ان النبي ﷺ اقرهما علي النكاح الاول» واسناده عنده هو اسناد حديث ركانة ابن عبد يزيد : هذا وقد قال الترمذى فيه ليس باسناده بأس فهذا اسناد صحيح عند احمد وليس به بأس عند الترمذى فهو حجة مالم يعارضه ما هو أقوى منه فكيف اذا عضده ماهو نظيره أو أقوى منه : وقال ابو داود ثنا احمد بن صالح ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي ﷺ عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال «طلق عبد يزيد أبو ركانة واخوته أم ركانة ونكح امرأة من مزينة فجاءت الى النبي ﷺ فقالت ما يغنى عني الا كما تغنى هذه الشعرة شعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت النبي ﷺ حمية فدعا بركانة واخوته ثم قال لجلسائه أترون فلاناً يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد وفلاناً منه كذا وكذا قالوا نعم فقال النبي ﷺ لعبد يزيد طلقها ففعل فقال راجع امرأتك أم ركانة واخوته فقال اني طلقتهما ثلاثاً يا رسول الله قال قد علمت راجعها وتلا ( يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) : وقال أبو داود حديث نافع بن جبير وعبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده ان ركانة طلق امرأته فردها اليه النبي ﷺ أصبح لانهم ولد الرجل وأهله وأعلم به : وان ركانة انما طلق امرأته البتة فجعلها النبي ﷺ واحدة : قال شيخنا رضى الله عنه وأبو داود لما لم يروى في سننه الحديث الذى فى مسند احمد يعنى الذى ذكرناه آنفاً فقال حديث البتة أصبح من حديث ابن جريج انه ركانة طلق امرأته ثلاثاً لانهم أهل بيته ولكن الأئمة الاكابر العارفون بعالم الحديث والفقهاء كالامام احمد وأبي عبيد والبخارى ضعفوا حديث البتة وينوون انه رواية قوم مجاهيل لم تعرف عدالتهم وضبطهم : واحمد اثبت حديث الثلاث وبين انه الصواب وقال حديث ركانة لا يثبت انه طلق امرأته البتة وفي رواية عنه حديث ركانة فى البتة ليس بشيء لان ابن اسحق يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنه ان ركانة طلق امرأته ثلاثاً وأهل المدينة يسمون

الثلاث البتة : قال الأثرم قلت لأحمد حديث ركانة في البتة فضعه : والمقصود أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يخف عليه أن هذا هو السنة وأنه توسعة من الله لعباده إذ جعل الطلاق مرة بعد مرة وما كان مرة بعد مرة لم يملك المكلف اتقاء مراته كلها جملة واحدة كاللعان فإنه لو قال أشهد بالله أربع شهادات أبي لمن الصادقين كان مرة واحدة: ولو حلف في القسامة وقال أقسم بالله خمسين يمينا أن هذا قاتله كان ذلك يمينا واحدة: ولو قال المقر بالزنا أنا أقر أربع مرات أني زنت كان مرة واحدة فمن يعتبر الأربع لا يجعل ذلك الا اقراراً واحداً : وقال النبي ﷺ « من قال في يومه سبحان الله وبحمده مائة مرة حطت عنه خطاياہ ولو كانت مثل زبد البحر » فلو قال سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يحصل له هذا الثواب حتي يقولها مرة بعد مرة: وكذلك قوله « من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمده ثلاثا وثلاثين وكبره ثلاثا وثلاثين » الحديث لا يكون عاملا به حتي يقول ذلك مرة بعد مرة لا يجمع الكل بلفظ واحد: وكذلك قوله « من قال في يومه لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة كانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتي يمسي » لا يحصل هذا الا بقوله مرة بعد مرة: وهكذا قوله (يا أيها الذين آمنوا ليس تأذنينكم الذين ما كنتم إيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات) وهكذا قوله في الحديث « الاستئذان ثلاث مرات فان اذن لك والا فارجع » لو قال الرجل ثلاث مرات هكذا كانت مرة واحدة حتي يستأذن مرة بعد مرة : وهذا كما انه في الاقوال والالفاظ فكذلك هو في الافعال سواء: كقوله تعالى (سنعذبهم مرتين) انما هو مرة بعد مرة وكذلك قول ابن عباس رأى محمد ربه بفؤاده مرتين انما هو مرة بعد مرة: وكذلك قول النبي ﷺ « لا يبلغ المؤمن من جحر مرتين » فهذا المعقول من اللغة والعرف والاحاديث المذكورة: وهذه النصوص المذكورة وقوله تعالى (الطلاق مرتان) كلها من باب واحد ومشكاة واحدة: والاحاديث المذكورة تفسر المراد من

قوله (الطلاق مرتان) كما أن حديث اللعان تفسير لقوله تعالى (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) فهذا كتاب الله وهذه سنة رسول الله ﷺ وهذه لغة العرب وهذا عرف التخاطب وهذا خليفة رسول الله ﷺ والصحابة كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب : فلو عدم العاد باسمائهم واحدا واحدا لوجد أنهم كانوا يرون الثلاث واحدة اما بفتوي واما باقرار عليها ولو فرض فيهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن منكرا للفتوى به بل كانوا ما بين مغبث ومقر بفتيا وسأكت غير منكز : وهذا حال كل صحابي من عهد الصديق الي ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون علي الالف قطعاً كما ذكر يونس بن بكير عن ابي اسحاق قال حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير قال استشهد من المسلمين في وقعة اليمامة الف وما تثار جل منهم سبعون من القراء كلهم قد قرأوا القرآن : وتوفي في خلافة الصديق فاطمة بنت رسول الله ﷺ وعبد الله بن ابي بكر قال محمد بن اسحق فلما اصاب المسلمون من المهاجرين والانصار باليمامة وأصيب فيهم عامة فقهاء المسلمين وقرائهم فزع ابو بكر الي القرآن وخاف أن يهلك منه طائفة : وكل صحابي من لدن خلافة الصديق الي ثلاث سنين من خلافة عمر كان على ان الثلاث واحدة فتوي أو اقراراً أو سكوتاً : ولهذا ادعى بعض أهل العلم ان هذا اجماع قديم ولم تجمع الامة والله الحمد علي خلافة : بل لم يزل فيهم من يفتي به قرناً بعد قرن والي يومنا هذا : فأفتي به جبر الامة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس اذا قال أنت طالق ثلاثاً بغم واحد فهي واحدة وأفتي أيضاً بالثلاث أفتي بهذا وهذا : وأفتي بانها واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف حكاه عنهما ابن وضاح : وعن علي كرم الله وجهه وابن مسعود روايتان كما عن ابن عباس : وأما التابعون فأفتي به عكرمة رواه اسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عنه وأفتي به طاوس : وأما تابعو التابعين فأفتي به محمد بن اسحق حكاه الامام احمد وغيره عنه وأفتي به خلاص بن

عمره والحارث العملي : وأما اتباع تابعي التابعين فأفتى به داود بن علي وأكثرا أصحابه  
 حكاة عنهم أبو المغلس وابن حزم وغيرهما . وأفتى به بعض أصحاب مالك حكاة التلمساني  
 في شرح تفريع ابن الجلاب قول بعض المالكية زافني به بعض الحنفية حكاة أبو بكر  
 الرازي عن محمد بن مقاتل وأفتى به بعض أصحاب أحمد حكاة شيخ الإسلام ابن تيمية  
 عنه قال وكان الجديد يفتي به أحيانا : وأما الإمام أحمد نفسه فقد قال الأثرم سألت أبا  
 عبد الله عن حديث ابن عباس كان الطلاق الثلاث علي عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر  
 وعمر واحدة بأي شيء تدفعه قال برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه :  
 ثم ذكر عن عدة عن ابن عباس أنها ثلاث فقد صرح بأنه إنما ترك القول به لمخالفة  
 روايه له : وأصل مذهبه وقاعدته التي بنى عليها أن الحديث إذا صح لم يرد له مخالفة  
 روايه بل الأخذ عنده بما رواه كما فعل في رواية ابن عباس وفتوا في بيع الامة فاخذ بروايته  
 أن لا يكون طلاقا وترك رأيه : وعلي أصله يخرج له قول أن الثلاث واحدة فانه إذا صرح  
 بأنه إنما ترك الحديث لمخالفة الراوي وصرح في عدة مواضع أن مخالفة الراوي لا توجب  
 ترك الحديث خرج له في المسئلة قولان وأصحابه يخرجون علي مذهبه أقوالا دون ذلك  
 بكثير : والمقصود أن هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع القديم ولم  
 يأت بعده اجماع يبطله : ولكن رأى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أن الناس قد استهانوا  
 بأمر الطلاق وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة فرأى من المصلحة عقوبتهم بامضائه عليهم  
 ليعلموا أن أحدهم إذا أوقعه جملة بانت منه المرأة وحرمت عليه حتي تنكح زوجا غيره  
 فنكاح رغبة يراد للدوام لا نكاح تحليل فانه كان من أشد الناس فيه فاذا علموا  
 ذلك كفوا عن الطلاق فرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه ورأى أن ما كان عليه  
 في عهد النبي ﷺ وعهد الصديق وصدر من خلافته كان الإلتيق بهم لأنهم لم  
 يتابعوا فيه وكانوا يتقون الله في الطلاق وقد جعل الله لكل من اتقاء مخرجا فلما ركوا  
 تقوي الله وتلاعبوا بكتاب الله وطلقوا علي غير ما شرعه الله ألزمهم بما ألزموه  
 عقوبة لهم فان الله تعالى إنما شرع الطلاق مرة بعد مرة ولم يشرعه كله مرة واحدة فمن

جمع الثلاث في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله وظلم نفسه ولعب بكتاب الله فهو حقيق أن يعاقب ويلزم بما ألزمه ولا يقر على رخصة الله وسعته: وقد صعبها على نفسه ولم يتق الله ويطلق كما أمره الله وشرعه له بل استعجل فيما جعل الله له الاناة فيه رحمة منه واحسانا ولبس على نفسه واختار الاغظ والاشد: فهذا مما تغيرت به الفتوى لتغير الزمان وعلم الصحابة رضي الله عنهم حسن سياسة عمر وتأديبه لرعيته في ذلك فواقوه على ما ألزم به وصرحوا لمن استفتاهم بذلك: فقال عبد الله بن مسعود من آتى الامر على وجهه فقد بين له ومن لبس على نفسه جعلنا عليه لبسه والله لا تلبسون على أنفسكم وتحملة منكم هو كما تقولون: فلو كان وقوع الثلاث ثلاثا في كتاب الله وسنة رسوله لكان المطلق قد آتى الامر على وجهه: ولما كان قد لبس على نفسه: ولما قال النبي ﷺ لمن فعل ذلك «تلعب بكتاب الله وأنا بين اظهركم» ولما توقف عبد الله بن الزبير في الايقاع وقال للسائل أن هذا الامر مالنا فيه قول فاذهب الى عبد الله بن عباس وابي هريرة فلما جاء اليهما قال ابن عباس لابي هريرة افته فقد جاءك معضلة ثم افتياه بالوقوع: فالصحابة رضي الله عنهم ومقدمهم عمر بن الخطاب لما رأوا الناس قد استهانوا بامر الطلاق وأرسلوا ما بأيديهم منه ولبسوا على أنفسهم ولم يتقوا الله في التطلق الذي شرعه لهم وأخذوا بالتشديد على أنفسهم ولم يقفوا على ما حد لهم الزموم بما ألزموه وامضوا عليهم بما اختاروه لأنفسهم من التشديد الذي وسع الله عليهم ما شرعه لهم بخلافه: ولا رب أن من فعل هذا حقيق بالعقوبة بان ينفذ عليه ما أنفذه على نفسه اذ لم يقبل رخصة الله وتيسيره ومهلته: ولهذا قال ابن عباس لمن طلق مائة عصيت ربك وبانت منك امرأتك انك لم تق الله فيجعل لك مخرجا ومن يتق الله يجعل له مخرجا: وأناه رجل فقال إن عمي طلق ثلاثا فقال ان عمك عصى الله فاندمه: واطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا فقال افلا تحللها له فقال من يخادع الله يخدعه: فليتدبر العالم الذي قصده معرفة الحق واتباعه من الشريعة



والقدر في قبول الصحابة هذه الرخصة والتيسير على عهد رسول الله ﷺ وتقواهم  
 ربهم تبارك وتعالى في التخليق فحرمت عليهم رخصة الله وتيسيره شرعاً وقدرا :  
 فلما ركب الناس الاحقوة وتركوا تقوي الله ولبسوا على انفسهم وطلقوا على غير  
 ماشرعه الله لهم أجرى الله على لسان الخليفة الراشد والصحابة معه شرعاً وقدراً  
 الزامهم بذلك وانفاذه عليهم وابقاء الاصر الذي جعلوه هم في أعناقهم كما جعلوه :  
 وهذه أسرار من أسرار الشرع والقدر لاتناسب عقول أبناء الزمان فجاء أئمة  
 الإسلام فمضوا على آثار الصحابة سالكين مسلكهم قاصدين رضاء الله ورسوله  
 وانقاذ دينه فنهض منهم من ترك القول بحديث ابن عباس لظنه أنه منسوخ وهذه طريقة  
 الشافعي قال فان كان بمعنى قول ابن عباس إن الثلاث كانت تحسب على عهد  
 رسول الله ﷺ واحدة بمعنى أنه أمر النبي ﷺ فالذي يشبه أن يكون ابن  
 عباس قد علم شيئاً فنسخ : فان قيل فما دل على ماوصفت قيل لا يشبه أن يكون ابن  
 عباس قد يروى عن النبي ﷺ شيئاً ثم يخالفه بشيء ولم يعلمه كان من النبي  
 ﷺ فيه خلاف . فان قيل فالعل هذا شيء روي عن عمر فقال فيه ابن عباس  
 يقول عمر قيل قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر في نكاح المتعة ويبيع الدينار  
 بالدينارين ويبيع أمهات الاولاد فكيف يوافق في شيء روى عن النبي ﷺ  
 خلافه : قال المانعون من ازوم الثلاث النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا ترك الحديث  
 الصحيح المعصوم لمخالفة راويه له فان مخالفته ليست معصومة : وقد قدم الشافعي  
 رواية ابن عباس في شأن بريرة على فتواه التي تخالفها في كون بيع الأمة طلاقها  
 وأخذ هو واحد وغيرهما بحديث أبي هريرة من استقاء فعليه القضاء وقد خالفه  
 أبو هريرة وأفتى بانه لا قضاء عليه : وأخذوا برواية ابن عباس « أن النبي ﷺ  
 أمر أصحابه أن يرملوا الاشواط الثلاثة وان يمشوا بين الركنين » وصح عنه « أنه  
 قال ليس الرمل بسنة » وأخذوا برواية عائشة في منع الحائض من الطواف وقد  
 صح عنها ان امرأة خاضت وهي تطوف معها فأتمت بها عائشة بقية طوافها رواه سعيد

ابن منصور ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن عطاء فذكره : وأخذوا برواية ابن عباس في تقديم الرمي والخلق والنحر بعضها على بعض وأنه لا حرج في ذلك وقد اتفق ابن عباس أن فيه دماً فلم يلتفتوا الى قوله وأخذوا بروايته : وأخذت الحنفية بحديث ابن عباس كل الطلاق جائز الاطلاق المعتوه قالوا وهذا صريح في طلاق المسكوكه : وقد صح عن ابن عباس ليس لمسكوكه ولا لمضطهد طلاق : وأخذوا هم والناس بحديث ابن عمر انه اشترى جملًا شاردًا : بأصح سند يكون وأخذوا الحنفية والحنابلة بحديث على كرم الله وجهه وابن عباس (صلاة الوسطى صلاة العصر) وقد ثبت عن على كرم الله وجهه وابن عباس انها صلاة الصبح . وأخذ الائمة الاربعة وغيرهم بخبر عائشة في التحريم بلبن الفحل : وقد صح عنها خلافه وان كان يدخل عليها من أرضعته بنات اخوتها ولا يدخل عليها من أرضعته نساء اخوتها : وأخذ الحنفية برضاء عائشة فرضت الصلاة ركعتين ركعتين وصح عنها انها أتمت الصلاة في السفر فلم يدعوا روايتها لرأيها : واحتجوا بحديث جابر وأبي موسى في الامر بالوضوء من الضحك في الصلاة وقد صح عنها انها قالا لا وضوء من ذلك : وأخذ الناس بحديث عائشة في ترك ايجاب الوضوء مما مست النار وقد صح عن عائشة بأصح اسناد ايجاب الوضوء للصلاة من أكل كل ما مست النار : وأخذ الناس بأحاديث عائشة وابن عباس وأبي هريرة في المسخ على الخفين وقد صح عن ثلاثتهم المنع من المسخ جملة : فأخذوا بروايتهم وتركوا رأيهم : واحتجوا في اسقاط القصاص عن الاب بحديث عمر « لا يقتص لولد من والده » وقد قال عمر لا قصين للولد من الوالد : فلم يأخذوا برأيه بل بروايته : واحتجت الحنفية والمالكية في أن الخلع طلاق بحديثين لا يصحان عن ابن عباس وقد صح عن ابن عباس بأصح اسناد يكون « ان الخلع فسخ لا طلاق » وأخذت الحنفية بحديث لا يصح بل هو من وضع حرام بن عثمان ومبشر بن عبيد الخليل وهو حديث جابر « لا يكون صداق اقل من عشرة دراهم » وقد

صح عن تباين جواز النكاح بما قل أو أكثر : واحتجوا بهم وغيرهم على المنع  
عن بيع امهات الأولاد بحديث ابن عباس المرفوع وقد صح عنه جواز بيعهن  
فقدموا روايته التي لم تثبت علي فتواه الصحيحة عنه : وأخذت الحنابلة وغيرهم  
بجهر سعيد بن المسيب عن عمر انه أنطق الولد بابوين وقد خالقه سعيد بن المسيب  
فلم يعتدوا بخلافه : وقد صرح عن عمر وعثمان ومعاوية أن رسول الله ﷺ منع بالعمرة  
أبي الحنيفة وصرح عنهم النهي عن التمتع فأخذ الناس بروايتهم وتركوا رأيهم : وأخذ  
الناس بحديث أبي هريرة في البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وقد روى سعيد بن  
منصور في سننه عن أبي هريرة انه قال : ماء ان لا يحزنان في غسل الجنابة ماء  
البحر وماء الحمام : وأخذت الحنابلة والشافعية بحديث أبي هريرة في الأمر بغسل  
الأنف من ولوغ الكلب وقد صرح عن أبي هريرة ما رواه سعيد بن منصور في  
سننه أن أبا هريرة مثل عن الخوض يلع فيه الكلب ويشرب منه الغمار فقال  
لأبيهم أئمة شيء : وأخذت الحنفية بحديث علي كرم الله وجهه « لا ركعة فيما  
زاد علي المائتي درهم حتى يبلغ أربعين درهما » مع ضعف الحديث بالحسن بن  
حنيفة : وقد صرح عن علي عليه السلام أن ما زاد علي المائتين ففيه الركعة بحسابه  
رواه عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحق التميمي عن عاصم بن ضمرة عنه :  
وهذا باب يقول تتبعه وتري كثيرا من الناس اذا جاء الحديث يوافق قول من  
قلده وقد خالقه رأوه يقول الحجة فيما روى لافي قوله فاذا جاء قول الراوي  
موافقا لقول من قلده والحديث بخلافه قال لم يكن الراوي بخلاف ما رواه الا  
وقد صح عنده نسخه والا كان قدحا في عدالته فيجمعون في كلامهم بين هذا  
وهذا \* بل قد رأينا ذلك في الباب الواحد وهذا من أقبح التناقض : وأدنى  
ندين الله به ولا يسعنا غيره وهو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن  
رسول الله ﷺ ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أن الفرض علينا وعلى الأمة  
الاخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا تركه لخلاف أحد من الناس كائنا من كان

لا راويه ولا غيره اذ من الممكن أن ينسي الراوى الحديث أو لا يحضره وقت الفتيا أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة أو يتأول فيه تأويلا مرجوحا أو يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الامر أو يقلد غيره في فتواه بخلافه لا اعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه : ولو قدر انتفاء ذلك كله ولا سبيل الى العلم بانتفائه ولا ظنه لم يكن الراوى معصوماً ولم توجب مخالفته لما رواه سقوط عدالته حتى تغلب سيئاته حسناته وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك \*

## فصل

إذا عرف هذا فهذه المسألة مما تغيرت الفتوى بها بحسب الأزمنة كما عرفت لما رأته الصحابة من المصلحة لانهم رأوا مفسدة تتابع الناس في ايقاع الثلاث لا تندفع الا باضائها عليهم فرأوا مصلحة الامضاء أقوى من مفسدة الوقوع ولم يكن باب التحليل الذي لعن رسول الله ﷺ فاعله مفتوحاً بوجه ما بل كانوا أشد خلق الله في المنع منه وتوعده عمر فاعله بالرجم : وكانوا عالمين بالطلاق المبذون فيه وغيره : وأما في هذه الأزمان التي قد شكت الفروج فيها الى رهبة من مفسدة التحليل وقبح ما يرتكبه المحالون مما هو رمد بل عمى في عين الدين وشحى في حلق المؤمنين : من قبائح نشمت أعداء الدين به ويمنع كثيراً ممن يريد الدخول فيه بسببه بحيث لا يحيط بتفاصيلها خطاب ولا يحصرها كتاب يراها المؤمنون كلهم من أقبح القبائح ويعدونها من أعظم الفضائح قد قلبت من الدين رسماً وغبرت منه اسمه وضمخ التيس المستعار فيها المطلقة بنجاسة التحليل وزعم أنه قد طيبه للتحليل (فيا الله العجب) أى طيب أعارها هذا التيس الملعون وأى مصلحة حصلت لها ولطالما بهذا الفعل اللون : أترى وقوف الزوج المطلق أو الولي على الباب والتيس الملعون قد حل إزارها وكشف النقاب وأخذ في ذلك المرتع والزوج أو الولي يناديه لم يقدم اليك هذا الطعام لتشبع : فقد علمت أنت والزوجة ونحن والشهود والمخاضرون

والملائكة الكاتبون ورب العالمين أنك لست معدوداً من الأزواج ولا للمرأة أو أوليائها بك رضا ولا فرح ولا ابتهاج : وإنما أنت بمنزلة التيس المستعار للضراب الذي لولا هذه البلوى لما رضينا وقوفك على الباب : فالناس يظهرون النكاح ويعلمونه فرحاً وسروراً ونحن نتواصي بكتان هذا الداء العضال ونجعله أمراً مستوراً : بلانثار ولا دف ولاخوان ولا اعلان : بل التواصي بهس ومس والاختفاء والسكتان : فالمرأة تنكح لدينها وحسبها ومالها وجهاتها والتيس المستعار لا يسأل عن شيء من ذلك فإنه لا يمسك بعصمتها بل قد دخل على زوالها : والله تعالى قد جعل كل واحد من الزوجين سكناً لصاحبه وجعل بينهما مودة ورحمة ليحصل بذلك مقصود هذا العقد العظيم : وتتم بذلك المصلحة التي شرعه لاجلها العزيز الحكيم : فسل التيس المستعار هل له من ذلك نصيب : أو هو من حكمة هذا العقد ومقصوده ومصلحته أجنبي غريب : . وسلب هل اتخذ هذه المصابة حليلة وفراساً يأوي اليه : ثم سلها هل رضيت به قط زوجاً وبعلًا تعول في نواثبها عليه : وسل أولي التمييز والعقول هل تزوجت فلانة بفلان : وهل يعد هذا نكاحاً في شرع أو عقل أو فطرة انسان : وكيف يامن رسول الله ﷺ رجلاً من أمته نكح نكاحاً شرعياً صحيحاً ولم يرتكب في عقده محرماً ولا قبيحاً وكيف يشبهه بالتيس المستعار وهو من جملة المحسنين الأبرار : وكيف تعبر به المرأة طول دهرها بين أهلها والجيران : وتظل ناكسة رأسها إذا ذكر ذلك التيس بين النساء : وسل التيس المستعار هل حدث نفسه وقت هذا العقد الذي هو شقيق النفاق : بنفقة أو كسوة أو وزن صداق : وهل طمعت المصابة منه في شيء من ذلك : أو حدثت نفسها به هنالك : وهل طلب منها ولداً نجيحاً واتخذته عشيراً وحيداً : وسل عقول العالمين وفطرتهم هل كان خير هذه الامة أكثرهم تحليلاً : أو كان المحلل الذي لعنه الله ورسوله أهداهم سبيلاً : . وسل التيس المستعار ومن ابتليت به هل تجعل أحد منهما بصاحبه كما يتجمل الرجال بالنساء والنساء بالرجال أو كان لاحدهما رغبة في صاحبه بحسب

أومان أو جمال: وسئل المرأة هل تذكره ان تزوج عليها هذا التيس المستعار أو يتسري: أو  
تكره ان تكون تحت امرأة غيرها أخرى: أو تسأل عن مائة وصنعتة أو حسن عشرتها وسعة  
نفقته: وسئل التيس المستعار هل سأل قط عما يسأله عنه من قصد حقيقة النكاح أو يتوسل  
إلى بيت أحمائه بالهدية والحمولة والنقد الذي يتوسل به خاطب الملاح: وسئل هل  
هو أبو يأخذ أو أبو يعطى وهل قوله عند قراءة أبي جاد هذا العقد: خذى نفقة  
هذا العرس أو حطى: وسئل هل تحمل من كلفة هذا العقد خذى نفقة هذا العرس  
أو حطى: وسئل عن ولية عرسه: هل أولم ولو بشاة وهل دعا إليها أخذاً من أصحابه  
فقصي حقه وأتاه: وسئل هل تحمل من كلفة هذا العقد ما يتحمله المترزوجون: أم جاءه  
سكاً جرت به عادة الناس إلا أصحاب والمهنتون: وهل قيل له بارك الله لكما وعليكما  
وجمع بينكما في خير وعاقية: أم لعن الله الخلل والخلل له لعنة تامة وإفية.

## فصل

ثم سئل من له ادني اطلاع على احوال الناس كم من حرة مصنونة انقلب فيها  
الخلل مخاطب ارادته فصارت له بعد الطلاق من الاخذان وكان بعلها منفرداً  
بوطنها فاذا هو والخلل فيها ببركة التخليل شريكان فلعنهم الله كم اخرج التخليل  
مخدرة من سننرها الى البغاء: والقاهما بين برائن العشاء والخرفاء: ولولا التحليل  
لكان منال الثريا دون منالها: والتدريج بالكفان دون التدريج بهاها: وعناق  
القتادون عنقاها: والاخذ بذراع الاسد دون الاخذ بساتنها: وسئل أهل الخبرة كم  
عقد للخلل على ام وابنتها وكم جمع ماؤه في ارحام ما زاد على الاربع وفي رحم  
الاختين: وذلك محرم باطل في المذهبين: وهذه المفسدة في كتب مفاسد التحليل  
لا ينبغي ان تفرد بالذكور وهي كوجة واحدة من الامواج ومن يستطيع عند  
أمواج البحر: وكم من امرأة كانت قاضرة الطرف على بعلها فلما ذاق عسيلة  
الخلل خرجت على وجهها قلم يجتمع شمل الاحصان والعفة بعد ذلك بشغلها: وما

كان هذا سبيله فيكيف يحتمل أكل الشرائع وأحكامها تحليله فصلوات الله  
وسلامه على من صرح بعقوبته: وسماه بالتيس المستعار من بين فساق أمته: كإشهاد  
علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وعبد الله بن مسعود وأبو هريرة وجابر بن  
عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله بن عباس وأخبر عبد الله بن عمر أنهم كانوا  
يعذونه على عهد رسول الله ﷺ سفاحا أما ابن مسعود في مسند الإمام أحمد  
وسنن النسائي وجامع الترمذي عنه قال «أمن رسول الله ﷺ المحلل والمجمل له»  
قال الترمذي حديث حسن صحيح: وقال سفيان الثوري جدثي أبو قيس الإودي  
عن هزيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود وقال «أمن رسول  
الله ﷺ عليه وآله وسلم الواشمة والمستوشمة والواصلة والموصولة والمحلل  
والمجمل له وآكل الربا وموكله» ورواه النسائي والإمام أحمد وروى الترمذي  
عنه «لعن المجمل» وصححه: ثم قال والعجل عليه عند أهل العلم من أصحباب النبي  
ﷺ منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء  
من التابعين: ورواه الإمام أحمد من حديث أبي الواصل عن ابن مسعود عن  
النبي ﷺ «لعن المجمل والمجمل له» وفي مسند الإمام أحمد والنسائي من حديث  
الإعشى عن عبد الله بن مرة عن الجرث عن ابن مسعود قال «آكل الربا وموكله  
وشاهده وكتبه إذا علموا به والواصلة والمستوصلة والإوي الصدفقة والمعتدي فيها  
والمرتد على عقبه إعرابيا بعد هجرته ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة»:  
وأما حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في المسندوسنن أبي داود والترمذي  
وابن ماجه من حديث الشعبي عن الحرث عن علي عن النبي ﷺ «أنه لعن  
المجمل والمجمل له»: وأما حديث أبي هريرة في المسند للإمام أحمد ومسند أبي  
مكر بن أبي شيبه من حديث عثمان بن الإخنس عن المقيري عن أبي هريرة قال  
«قال رسول الله ﷺ لعن الله المحلل والمجمل له» قال يحيى بن معين عثمان بن  
الإخنس ثقة والذي رواه عنه عبد الله بن جعفر المحرمي ثقة من رجال مسلم وثقه

أحمد ويحيى وعلي وغيرهم فالإسناد جيد : وفي كتاب العلل للترمذى ثنا محمد بن يحيى ثنا معلى بن منصور عن عبد الله بن جعفر الحرى عن عثمان بن محمد الأحنس عن سعيد القبرى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ « لعن المحلل والمحلل له » قال الترمذى سألت أبا عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وعبد الله بن جعفر الحرى صدوق وعثمان بن محمد الأحنس ثقة وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سعيد القبرى وقال شيخ الإسلام بن تيمية هذا إسناد جيد : وأما حديث جابر بن عبد الله فى جامع الترمذى من حديث مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ « لعن المحلل والمحلل له » ومجالد وإن كان غيره أقوى منه فحديثه شاهد ومقو : وأما حديث عقبة بن عامر فى سنن ابن ماجه عنه قال « قال رسول الله ﷺ ألا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له » رواه الحاكم فى صحيحه من حديث الليث بن سعد عن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامر فذكره وقد أعل هذا الحديث بثلاث علل : أحدها أن أبا حاتم البستي ضعف مشرح بن عاهان والعلّة الثانية ما حكاه الترمذى فى كتاب العلل عن البخارى فقال سألت أبا عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى عن حديث عبد الله بن صالح حدثني الليث عن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله ﷺ « ألا أخبركم بالتيس المستعار وهو المحلل والمحلل له ولعن الله المحلل والمحلل له » فقال عبد الله بن صالح لم يكن أخرجه فى إيماننا ما رأى الليث سمعه من مشرح ابن عاهان لأن خيوته يروى عن بكر بن عمرو عن مشرح « العلّة » الثالثة ما ذكرها الجوزجاني فى ترجمته فقال كانوا ينكرون على عثمان فى هذا الحديث أنكاراً شديداً فاما العلّة الأولى فقال محمد بن عبد الواحد المقدسى مشرح قد وثقه يحيى بن معين فى رواية عثمان بن سعيد وابن معين أعلم بالرجال من ابن حبان « قلت » وهو صدوق عند الحفاظ لم يتمه أحد البتة ولا أطلق عليه أحد من أهل الحديث



قط انه ضعيف ولاضعفه ابن حبان وإنما يقال يروى عن عقبة بن عامر منا كبر لا يتابع عليها فالصواب ترك ما انفرد به وانفرد ابن حبان من بين أهل الحديث بهذا القول فيه : واما العلة الثانية فعبد الله ابن صالح قد صرح بأنه سمعه من الليث وكونه لم يخرججه وقت اجتماع البخارى به لا يضره شيئاً ؛ واما قوله ان حيوة يروى عن بكر ابن عمر بن شريح المصرى عن مشرح فانه يريد به ان حيوة من اقران الليث او اكبر منه ؛ وإنما روي عن بكر بن عمرو عن مشرح وهذا تعليل قوي ويؤكد ان الليث قال قال مشرح ولم يقل حدثنا وليس بلازم فان الليث كان معاصر المشرح وهو في بلده فطلب الليث العلم وجمعه لم يمنعه ان لا يسمع من مشرح حديثه عن عقبة بن عامر وهو معه في البلد ؛ وأما التعليل الثالث فيقال شيخ الاسلام انكار من انكر هذا الحديث على عثمان غير جيد وإنما هو اتهم انفراده به عن الليث وظنهم انه لعله اخطأ فيه حيث لم يبلغهم عن غيره من اصحاب الليث كما قد يتوهم بعض من يكتب الحديث ان الحديث اذا انفرد به عن الرجل من ليس بالمشهور من اصحابه كان ذلك شذوذاً فيه وعلة قاذحة وهذا لا يتوجه ههنا فوجهين «احدهما» انه قد تابعه عليه ابو صالح كاتب الليث عنه رويناه من حديث ابي بكر القطيعي ثنا جعفر بن محمد الفريابي حدثني العباس المعروف بابي فريق ثنا ابو صالح حدثني الليث به فذكره : ورواه ايضا الدارقطني في سننه ثنا ابو بكر الشافعي ثنا ابراهيم بن الهيثم اخبرنا ابو صالح فذكره «الثاني» ان عثمان بن صالح هذا المصري نفسه روى عنه البخارى في صحيحه وروى عنه قال ابن معين وأبو حاتم الرازي وقال هوشيع بن صالح سليم التأدية قيل له كان يلتن قال لا ومن كان بهذه المثابة كان ما ينفرد به حجة وأما الشاذ ما خالف به الثقات لا ما انفرد به عنهم فكيف اذا تابعه مثل ابي صالح وهو كاتب الليث وأكثر الناس حديثاً عنه : وهو ثقة أيضاً وان كان قد وقع في بعض حديثه غلط ومشرح بن عاهان قال فيه ابن معين ثقة وقال فيه الامام احمد هو معروف فثبت أن هذا الحديث حديث جيد

وايناده جسن انتهى : وقال الشافعي ليس الشاذ أن ينزرد الثقة عن الناس  
 بحديث إنما الشاذ أن يخالف ما رواه الثقات : وأما حديث عبد الله بن عباس  
 فرواه ابن ماجه في سننه عنه قال « لعن رسول الله ﷺ الجمل والجمل له »  
 وفي اسناده زمعة بن صالح وقد ضعفه قوم ووثقه آخرون : وأخرج له مسلم في  
 صحيحه بقرونا وآخر : وعن ابن معين فيرواثنان : وأما حديث عبد الله بن عمر  
 ففي صحيح الجامع من حديث ابن أبي مريم حديثا أبو غيان عن عمرو بن نافع  
 عن أبيه قال جاء رجل الي ابن عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثا فترجى  
 أنخ له من غير مؤامرة بينه ليجلها لآخيه هل هل للاول قال لا الإنكاح رغبة  
 كذا بعد هذا سافحا علي عهد رسول الله ﷺ : قال صحيح علي شيرازي الشيخين  
 ولم يخرجاه وقال سعيد في سننه ثنا محمد بن نسيطة البهري قال قال بكر بن  
 عبد الله المزني لعن الجمال والجمل له وكان يسمى في الجملة التيس المستعار وعن  
 الجين البهري قال كان المسلمون يقولون هذا التيس المستعار

## فصل

فصل هذا التيس هل دخل في قوله تعالى ( ومن آياته أن خلق لكم من  
 أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ويجعل بينكم مودة ورحمة ) وهل دخل في قوله  
 تعالى ( وأنكحوا الإيامي منكم والصالحين من عبادكم وأمائكم أن يكونوا اقربا  
 بينهم الله من فضله ) وهل دخل في قوله ﷺ « من استطاع منكم الباءة فليتزوج  
 فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » وهل دخل في قوله ﷺ « تزوجوا الودود  
 الولود فاني مكثر بكم الإام يوم القيامة » وهل دخل في قوله « أربع من سنن  
 المرسلين النكاح والتعطر والحتان وذكر الاربعة » وهل دخل في قوله ﷺ  
 « النكاح سبتي فبن رغب عن سبتي فليس مني » وهل دخل في قول ابن عباس  
 خير هذه الامة أكثرها نساء : وهل له نصيب من قوله ﷺ « ثلاثة جق على

الله عز وجل النكاح يريد العفاف والنكاح يريد الإداء « وذكر الثالث أم  
 حتى على الله لعنته تعديلاً لرسوله فيما أخبر عنه : وسيله هل يلعب الله ورسوله من  
 يفعل مستحبا أو جائزا أو مكروها أو صغيرة أم لعنته مختصة بمن ارتكب  
 كبيرة أو ما هو أعظم منها كإلحاق ابن عباس كل ذنب ختم بلعنة أو غضب  
 أو عذاب أو نار فهو كبيرة : وسيله هل كان في الصحابة محال واحد أو أقر رجل  
 منهم على التحليل : وسيله لاي شيء قال عمر بن الخطاب لا أوتي يحلل ولا يحلل  
 له إلا رجعتيا : وسيله كيف تكون المتعة حراما نصا مع أن الميسر لا غرض في  
 نكاح الزوجة الي وقت لكن لما كان غير داخل على النكاح المؤبد كان يرتكبا  
 للمجرم : فكيف يكون نكاح المحلل الذي إنما قصده أن يسكنها ساعة من زمان  
 أو دونها ولا غرض له في النكاح البتة بل قد شرط انقطاعه وزواله إذا أخشها  
 بالتحليل فكيف يجمع في عقل أو شرع تحليل هذا وتحريم المتعة : هذا مع أن  
 المتعة أبيحت في أول الإسلام وفيها الصحابة وأقربى بها بعضهم بعد موت  
 النبي ﷺ ونكاح المحلل لم يبيح في ولاية من المثل قط ولم يفعله أحد من الصحابة  
 ولا أقربى به واحد منهم : وليس الغرض بيان تحريم هذا العهد وبطلانه وذكر  
 مفاسده وشره فانه يستدعي سفرا ضحكا يختصر فيه الكلام : وإنما للتقصود ان  
 هذا شأن التحليل عند الله ورسوله وأصحاب رسوله . فالزمهم عمر بالطلاق  
 الثلاث إذا جمعوها ليكنوا عنه إذا علموا ان المرأة تحرم به وانه لا سبيل الي  
 عودها بالتحليل : لما تغير الزمان وبعد العهد بالسنة وآثار القوم وقامت سوق  
 التحليل ونفقت في الناس فالواجب ان يرد الأمر الي ما كان عليه في زمن النبي  
 ﷺ وخليفته من الافتاء بما يعطل سوق التحليل أو يقللها ويخفف شرها . وإذا  
 عرض علي من وفقه الله وبصره بالمهدي وفقهه في دينه مسئلة كون الثلاث واحدة  
 ومسئلة التحليل ووازن بينهما تبين له التهاوت وعلم أي المثلثين أولي بالدين  
 وأصلح للمسلمين . فانه حجج المسئلتين قد عرضت عليك وقد أهديت ان

قيلتها اليك وما أظن عني التقليد الا يزيد الامر على ما هو عليه : ولا يدع التوفيق  
يقودك اختيار آليه وانما أشرنا الى المسئلتين اشارة تطلع العالم على ما وراءها وبالله التوفيق

### فصل

قد تبين لك أمر مسألة من المسائل التي تمنع التحليل أفتى بها المفتي وقد قال  
بها بعض أهل العلم فهي خير من التحليل حتى لو أفتى المفتي بجعلها بمجرد العقد من غير  
وطء لكان أعز عند الله من أصحاب التحليل وان اشتبك كل منهما في مخالفة للنص فان  
النصوص المانعة من التحليل المصرحة بلعن فاعله كثيرة جداً والصحابة والسلف مجمعون  
عليها والنصوص المشتزطة للدخول لا تبلغ مبلغها وقد اختلف فيها التابعون فمخالفتها  
أسهل من مخالفة أحاديث التحليل : والحق موافقة جميع النصوص وأن لا يترك  
منها شيء وتأمل كيف كان الأمر على عهد رسول الله ﷺ وعهد ابني بكر  
الصادق من كون الثلاث واحدة والتحليل ممنوع منه ثم صار في بقية خلافة عمر  
الثلاث ثلاث والتحليل ممنوع منه : وعمر من أشد الصحابة فيه وكلمهم على مثل  
قوله فيه : ثم صار في هذه الازمنة التحليل كثيراً مشهوراً والثلاث ثلاثاً وعلى  
هذا فيمتنع في هذه الازمنة معاقبة الناس بما عاقبهم به عمر من وجبين **﴿ اجدهما ﴾**  
أن أكثرهم لا يعلم ان جمع الثلاث حرام لا سيما كثير من الفقهاء لا يرى  
تحريمه فكيف يعاقب من لم يرتكب محرماً عند نفسه **﴿ الثاني ﴾** ان عقوباتهم  
بتلك تفتح عليهم باب التحليل الذي كان مسدوداً على عهد الصحابة والعقوبة  
اذا تضمنت مفسدة أكثر من الفعل المعاقب عليه كان تركها أحب الى الله ورسوله  
ولو فرضنا أن التحليل مما أباحته الشريعة ومعاذ الله لكان المنع منه اذا وصل  
الى هذا الحد الذي قد تفاش قبحه من باب سد الذرائع وتعين على المفتين  
والقضاة المنع منه جملة وان فرض ان بعض أفراده جائز : اذ لا يسترىب أحد في  
أن الرجوع الى ما كان عليه الصحابة في عهد النبي ﷺ وأبى بكر الصديق  
وصدر من خلافة عمر أولى من الرجوع الى التحليل والله الموفق \*

## فصل

﴿ المثال الثامن ﴾ مما يتغير به الفتوي لتغير العرف والعادة موجبات الايمان والاقرار والنذور وغيرها : فمن ذلك ان الحالف اذا حلف لا ركبت دابة وكان في بلد عرفهم في لفظ الدابة الحمار خاصة اختصت يمينه به ولا يحث بركوب الفرس ولا الجمل : وان كان عرفهم في لفظ الدابة الفرس خاصة حملت يمينه عليها دون الحمار : وكذلك ان كان الحالف ممن عادته ركوب نوع خاص من الدواب كالامراء ومن جري مجرام حملت يمينه علي ما اعتاده من ركوب الدواب : فيقتى في كل بلد بحسب عرف أهله ويقتى كل اجد بحسب عادته : وكذلك اذا حلف لا أكلت رأساً في بلد عادتهم أكل رؤس الضأن خاصة لم يحث بأكل رؤس الطير والسك ونحوها وان كان عادتهم أكل رؤوس السمك حثت بأكل رؤوسها وكذلك اذا حلف لا اشترت كذا ولا بعته ولا حرثت هذه الارض ولا زرعتهما ونحو ذلك وعادته أن لا يياشر ذلك بنفسه كالمملوك حث قطعاً بالأذن والتوكيل فيه فانه نفس ما حلف عليه وان كان عادته مباشرة ذلك بنفسه كآحاد الناس فان قصد منع نفسه من المباشرة لم يحث بالتوكيل وان قصد عدم الفعل والمنع منه جملة حث بالتوكيل . وان اطلق اعتبر سبب اليمين وبساطها وما هيجه . وعلي هذا اذا أقر المالك أو اغني أهل البلد لرجل بمال كثير لم يقبل تفسيره بالدرهم والريغ ونحوه مما يتعمل به فان أقربه فقير يعد عنده الدرهم والريغ كثيراً قبل منه . وعلى هذا اذا قيل له جاريتك أو عبك يرتكبان الفاحشة فقال ليس كذلك بل هما حاران لأعلم عليهما فاحشة فالحق المقطوع به انهما لا يعتقان بذلك لافي الحكم ولا فيما بينه وبين الله تعالى فانه لم يرد ذلك قطعاً . واللفظ مع القرائن المذكورة ليس صريحاً في العتق ولا ظاهراً فيه بل ولا محتملاً له فاخراج عبده أو أمته عن ملكه بذلك غير جائز

ومن ذلك ما أخبرني به بعض أصحابنا انه قال لامرأته ان أذنت لك في الخروج الى الحمام فانت طالق فتميات للخروج الى الحمام فقال لها أخرجي وأبصري فليستقي بعض النبيذ فاقترعه بأنها قد طلقت منه فقال للمفتي بأي شيء أوقعت علي الطلاق قال يقول لك لما أخرجني فقال اني لم أقل لها ذلك اذنا وانما قلت تهديدا أي انك لا يمكنك الخروج وهذا كقول تعالى ( اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير ) فهل هذا اذن لم ان يعجلوا بما شاءوا فقال لا أدري أنت لفظت بالإذن فقال له ما أردت الإذن فلم يفقه المفتي هذا وغلط حجابيه عن إدراكه وفرق بينه وبين امرأته بما لم يأذن به الله ورسوله ولا أحد من أئمة الإسلام . وليت شعري هل يقول هذا المفتي ان قوله تعالى ( فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ) اذن له في الكفر وهو لا يعلم بهذا النام عن الله ورسوله وعن المطلعين مقاصدهم : ومن هذا اذا قال العبد لسيده وقد استعمله في عمل يشق عليه اعتقني من هذا العمل فقال اعتقنيك ولم ينو إزالة ملكه عنه لم يعتق بذلك . وكذلك اذا قال عن امرأته هذه أختي ونوري أختي في الدين لم تحرم بذلك ولم يكن مظاهرا . والصريح لم يكن موجبا لحكمه لذاته وانما أوجع لانا نستبدل على قصد المتكلم به المعناه لحرمان اللفظ على لسانه اختيارا فاذا ظهر قصده بخلاف معناه لم يجوز ان يلزم بما لم يرد به ولا التزمه ولا خيّر بباله بل الزامه بذلك جنابة على الشرع وعلى المكلف والله سبحانه وتعالى رفع المؤاخذه عن المتكلم بكلمة الكفر مكرها لما لم يقصد بمعناها ولا نواها فكذلك المتكلم بالطلاق والعناق والوقف واليمين والنذر مكرها لا يلزمه شيء من ذلك لعدم نيته وقصده : وقد أتى باللفظ الصريح فعمل ابن اللفظ انما يوجب معناه لقصد المتكلم به والله تعالى رفع المؤاخذه عن حديث نفسه بامر بغير تلفظ أو عمل كما رفعها عن تلفظ باللفظ من غير قصد لعنايه ولا ارادة : ولهذا لا يكفر من جرى على لسانه لفظ الكفر سبقا من غير قصد لفرح أو دهش أو غير ذلك كما في حديث الفرح الإلهي بتوبة العبد وضرب

مثل ذلك بمن فقد راحلته عليها طغامة وشرابه في الأرض المهلكة فأيس منها  
ثم وجدها فقال اللهم أنت عبي وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح ولم يؤخذ  
بذلك : وكذلك اذا أخطأ من شدة الغضب لم يؤخذ بذلك ومن هذا قوله تعالى ( ولو  
يجعل الله للناس الشر استعجابهم بالخير لقضي اليهم أجلهم ) قال السلف هو  
دعاء الإنسان على نفسه وولده وأهله في حال الغضب ولو استجاب الله تعالى  
لأهلكه وأهلك من يدعو عليه ولكن لا يستجيب لعمه بان الداعي لم يقصده :  
ومن هذا رفته صلى الله عليه وآله وسلم حكم الطلاق عن طلق في اغلاق : وقال  
الأمام أحمد في رواية خبيل هو الغضب وكذلك فسر أبو داود وهو قول القاضي  
استعمل بن اسحق أحد أئمة المالكية ومقدم فقهاء أهل العراق منهم وهي عنده  
من نحو البين أيضاً فادخل بين الغضبان في لغو البين وفي بين الاغلاق وحكمه  
شارح أحكام عبد الحق عنه وهو ابن بركة الأندلسي قال وهذا قول علي وابن  
جباس وغيرهما من الصحابة أن الإيمان المتعمدة كلها في حال الغضب لا تلزم :  
وفي سنن الدار قطنى بإسناد فقه لين من حديث ابن عباس برفعة « لا يمين في  
غضب ولا غتاق فيما لا يملك » وهو وان لم يثبت رفعه فهو قول ابن عباس وقد  
فسر الشافعى لأطلاق في اغلاق بالغضب وقسره به مسروق : فهذا مسروق  
والشافعى وأحمد وأبو داود والقاضي استعمل كلهم قسروا الاغلاق بالغضب  
وهو من أحسن التفسير : لأن الغضبان قد أغلق عليه باب القصد بشدة غضبه  
وهو كالمكره بل الغضبان أولى بالأغلاق من المكره لأن المكره قد قصد رفع  
الشر الكثير بالشر القليل الذي هو دونه فهو قاصد حقيقة ومن ههنا أوقع عليه  
الطلاق من أوقعه : وأما الغضبان فان اغلاق باب القصد والعلم عنه كانتلاقة  
عن السكران والمجنون فان الغضب غول العقل يقتاله كما يقتاله الحجر بل أشد وهو  
شعبة من الجنون ولا يشك فقيه النفس في ان هذا لا يقع طلاقه : ولهذا قال  
حبر الأمة الذي دعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالفقه في الدين إنما الطلاق

عن وطر ذكره البخاري في صحيحه أى عن غرض من المطلق في وقوعه وهذا من كمال فقهه رضي الله عنه واجابة الله دعاء رسوله له اذ الالفاظ انما يترتب عليها موجباتها لتقصد الالفاظ بها ولهذا لم يؤخذنا الله باللغو في أيماننا: ومن اللغو ما قالته أم المؤمنين عائشة وجهور السلف انه قول الحالف لا والله وبلي والله في عرض كلامه من غير عقد اليمين : وكذلك لا يؤخذ الله باللغو في إيمان المطلق كقول الحالف في عرض كلامه على الطلاق لأفعل والطلاق يلزمني لأفعل من غير قصد لعقد اليمين بل اذا كان اسم الرب جل جلاله لا ينعقد به يمين اللغو فيمين الطلاق أولي ألا ينعقد ولا يكون اعظم حرمة من الحالف بالله : وهذا أحد القولين من مذهب احمد وهو الصواب وتخريجهم على نص احمد صحيح فانه نص علي اعتبار الاستثناء في يمين الطلاق لانها عنده يمين : ونص علي أن اللغو ان يقول لا والله وبلي والله من غير قصد لعقد اليمين : وقد قال النبي ﷺ « ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم » وصح عنه انه قال « أفلح وأبيه ان صدق » ولا تعارض بينهما : ولم يعقد النبي ﷺ اليمين بغير الله قط. وقد قال حمزة للنبي ﷺ هل انتم الا عبيد لأبي وكان نشوانا من الخمر فلم يكفره بذلك : وكذلك الصحابي الذي قرأ قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون وكان ذلك قبل تحريم الخمر ولم يعد بذلك كافرا لعدم القصد وجريان اللفظ علي اللسان من غير ارادة لمعناه : فاياك أن تهمل قصد المتكلم ونيته وعرفه فتعني عليه وعلي الشريعة وتنسب اليها ما هي بريئة منه وتلزم الحالف والمقر والناذر والعاهد ما لم يلزمه الله ورسوله به : ففقيه النفس يقول ما أردت ونصف الفقيه يقول ما قلت فاللغو في الاقوال نظير الخطأ والنسيان في الأفعال : وقد رفع الله المؤاخذه بهذا وهذا كما قال المؤمنون « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا » فقال ربهم تبارك وتعالى قد فعلت \*

## فصل

ومن هذا الباب اليمين بالطلاق والعتاق فان إزام الحالف بهما اذا حلف



بطلاق زوجته وعق عبده مما حدث الافتاء به بعد انقراض عصر الصحابة فلا يحفظ عن صحابي في صيغة القسم إلزام الطلاق به أبدا وإنما المحفوظ إلزام الطلاق بصيغة الشرط والجزاء الذي قصد به الطلاق عند وجود الشرط كما في صحيح البخاري عن نافع قال طلق رجل امرأته البتة ان خرجت فقال ابن عمر ان خرجت فقد بانث منه وان لم تخرج فليس بشيء : فهذا لا ينافي فيه الا من يمنع وقوع الطلاق المعلق بالشرط مطلقا : وأما من يفصل بين القسم المحض والتعلق الذي يقصد به الوقوع فانه يقول بالأثر المروية عن الصحابة كلها في هذا الباب فانهم صح عنهم الافتاء بالوقوع في صور : وقد صح عنهم عدم الوقوع في صور : والصواب ما أفتوا به في النوعين ولا يؤخذ ببعض فتاويهم ويترك بعضها : فأما الوقوع فالمحفوظ عنهم ما ذكره البخاري عن ابن عمر وما رواه الثوري عن الزبير بن عريبي عن ابراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه في رجل قال لامرأته ان فعلت كذا وكذا فهي طالق ففعلته قال هي واحدة وهو أحق بها على انه منقطع : وكذلك ما ذكره البيهقي وغيره عن ابن عباس في رجل قال لامرأته هي طالق الى سنة قال يستمتع بها الى سنة : ومن هذا قول أبي ذر لامرأته وقد ألحمت عليه في سؤاله عن ليلة القدر فقال ان عدت سألتني فانت طالق : وههنا نكتة لطيفة يحسن التنبيه عليها وهي ان أبا ذر سأل النبي ﷺ عن ليلة القدر وألح عليه حتى قال له النبي ﷺ في آخر مسأله « التمسوها في العشر الأواخر ولا تسألني عن شيء بعد هذا » ثم حدث النبي ﷺ وحدث قال فاهتبلت غفلته فقلت أقسمت عليك يا رسول الله بحقي عليك لتحديثي في أي العشر هي قال فغضب علي غضبا ما غضب علي من قبل ولا من بعد ثم قال « التمسوها في السبع الأواخر ولا تسألني عن شيء بعد » ذكره النسائي والبيهقي : فأصاب أباذ من امرأته وإلحاحها عليه ما أوجب غضبه وقال ان عدت سألتني فانت طالق فهذه جميع الآثار المحفوظة عن الصحابة في وقوع الطلاق المعلق : وأما الآثار عنهم في خلافه فصح عن عائشة وابن

عباس وخفصة وأم سلمة فيمين خلعت بأن كل مملوك لها حر إن لم تفرق بين عبد لها وبين امرأته أنها تكفر عن يمينها ولا تفرق بينهما : قال الأثرم في سنة ثنا عارم ابن الفضل ثنا معمر بن سليمان قال قال أبي ثنا بكر بن عبد الله قال أخبرني أبو رافع قال قالت مولاتي ليلى بنت العجماء كل مملوك لها حر وكل مال لها هدي وهي يهودية وهي نصرانية إن لم تطلق امرأتك أو تفرق بينك وبين امرأتك قال فأثبت زينب بنت أم سلمة وكانت إذا ذكرت امرأة بالمدينة فقمية ذكرت زينب قال فأثبتا فجاءت معي إليها فقالت في البيت هاروت وماروت فقالت يا زينب جعلني الله فداك أنها قالت أن كل مملوك لها حر وكل مال لها هدي وهي يهودية وهي نصرانية فقالت يهودية ونصرانية خل بين الرجل وامرأته فأثبت حفصة أم المؤمنين فأرسلت إليها فأثبتا فقالت يأ أم المؤمنين جعلني الله فداك أنها قالت كل مملوك لها حر وكل مال لها هدي وهي يهودية ونصرانية فقالت يهودية ونصرانية خل بين الرجل وامرأته قالت فأثبت عبد الله بن عمر فجاء معي إليها فقام معي علي الباب فسلم فقالت نبيأ أنت وبيأ أبوك فقال أمن حجارة أنت أم من حديد أنت أم أي شيء أنت أفتك زينب وأفتك أم المؤمنين فلم تقبلي فثبها فقالت يا أبا عبد الرحمن جعلني الله فداك أنها قالت كل مملوك لها حر وكل مال لها هدي وهي يهودية وهي نصرانية فقال يهودية ونصرانية كُفري عن يمينك وخلي بين الرجل وامرأته : وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في المترجم له ثنا صفوان بن صالح ثنا عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي قال حدثني حسن بن الحسن قال حدثني بكر بن عبد الله المزني قال حدثني ربيع قال كنت أنا وامرأتى مملوكين لامرأة من الانصار فخلعت بالهدي والعناق أن تفرق بيننا فأثبت امرأة من أزواج النبي ﷺ فذكرت لها ذلك فأرسلت إليها أن كفري عن يمينك فأثبت ثم أثبت زينب وأم سلمة فذكرت ذلك لها فأرسلت إليها أن كفري عن يمينك فأثبت فأثبت ابن عمر فذكرت ذلك له فأرسل إليها ابن عمر أن كفري

عن يمينك فأبى فقام ابن عمر فأتاها فقال أرسلت إليك فلانة زوجة النبي صلوات الله عليه وزينب أن تكفري عن يمينك فأبى قالت يا أبا عبد الرحمن اني حلفت بالهدي والعاقبة قال وان كنت قد حلفت بهما: وقال الدار قطنى ثنا أبو بكر النيسابورى ثنا محمد بن يحيى بن عبد الله الانصارى ثنا أشعث ثنا بكر بن عبد الله المزنى عن أبي رافع أن مولاة له أرادت أن تفرق بينه وبين امرأته فقالت هي يوماً يهودية ويوماً نصرانية وكل مملوك لها حر أن لم تفرق بينهما فسألت عائشة وابن عباس وحفصة وأم سلمة رضي الله عنهم فكلهم قالوا لها أريدن أن تكفري مثل هاروت وماروت فأمروها أن تكفري عن يمينها وتخلى بينهما: وقد رواه البيهقي من طريق الانصارى ثنا أشعث. ثنا بكر بن أبي رافع أن مولاته أرادت أن تفرق بينه وبين امرأته فقالت هي يوماً يهودية ويوماً نصرانية وكل مملوك لها حر وكل مال لها في سبيل الله وعليها المشى. إلى بيت الله أن لم تفرق بينهما فسألت عائشة وابن عمر وابن عباس وحفصة وأم سلمة فكلهم قالوا لها أريدن أن تكفري مثل هاروت وماروت وأمروها أن تكفري عن يمينها وتخلى بينهما: رواه روح والانصارى واللفظ له وحديث روح مختصر: وقال النضر بن شميل ثنا أشعث عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن ابن عمر وعائشة وأم سلمة في هذه القصة قالوا تكفري يمينها: وقال يحيى ابن سعيد القطان عن سليمان التيمي ثنا بكر بن عبد الله عن أبي رافع أن لى بنت العجاء مولاته قالت هي يهودية وهي نصرانية وكل مملوك لها حر وكل مال لها هدى أن لم يطلق امرأته أن لم تفرق بينهما فذكر القصة وقال فأبى ابن عمر فجاء معي فقام بالباب فلما سلم قالت بأبي أنت وأبوك قال أمن حجارة أنت أم من حديد أنتك زينب وأرسلت إليك حفصة قالت قد حلفت بكذا وكذا قال كفري عن يمينك وخل بين الرجل وامرأته: فقد تبين بسياق هذه الطرق انتفاء العلة التي أعل بها حديث لى وهذا وهي تفرد التيمي فيه بذكر العتق كذا قال الامام احمد لم يقل وكل مملوك لها حر الا التيمي وبرى التيمي من عهدته

التفرد : وقاعدة الامام احمد أن ما أتى به الصحابة لا يخرج عنه اذا لم يكن فيه الباب شيء يدفعه فعلي أصله الذي بني مذهبه عليه يلزمه القول بهذا الاثر لصحته وانتفاء علته : ﴿ فان قيل ﴾ للحديث علة أخرى وهي التي منعت الامام احمد من القول به وقد أشار إليها في رواية الأثرم فقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول في حديث ليلى بنت العجاء حين حلفت بكذا وكذا وكل مملوك لها حر فأفقيت بكفارة يمين فاحتج بحديث ابن عمر وابن عباس حين أفتيا فيمن حلف بعق جاريته وأيمان فقال أما الجارية فتعتق ﴿ قلت ﴾ يريد بهما ما رواه معمر عن اسماعيل بن أمية عن عثمان بن أبي حاضر قال حلفت امرأة من آل ذي أصبح فقالت ما لها في سبيل الله وجاريها حرة ان لم تفعل كذا وكذا لشيء يكرهه زوجها فحلف زوجها ليلى بنت العجاء فقال عن ذلك ابن عباس وابن عمر فقالا أما الجارية فتعتق وأما قولها مالي في سبيل الله فتصدق بركة ما لها : فقيل لا ريب انه قد روى عن ابن عمر وابن عباس ذلك ولكنه أثر معلول تفرد به عثمان : هذا وحديث ليلى بنت العجاء أشهر اسناداً وأصح من حديث عثمان فان رواه حفاظ أئمة وقد خالفوا عثمان : وأما ابن عباس فقد روي عنه خلاف ما رواه عثمان فيمن حلف بصدقة ما له قال يكفر يمينه وغاية هذا الاثر أن صح أن يكون عن ابن عمر روايتان ولم يختلف علي عائشة وزينب وحفصة وأم سلمة : قال ابو محمد بن حزم وصح عن ابن عمر وعائشة وأم سلمة امي المؤمنين وعن ابن عمر أنهم جملوا في قول ليلى بنت العجاء كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية ونصرانية ان لم تطلق امرأتك كفارة يمين واحدة : فاذا صح هذا عن الصحابة ولم يعلم لهم بخلاف سوى هذا الاثر المعلوم اثر عثمان بن حاضر في قول الخالف عبده حر ان فعل انه يجوز به كفارة يمين وان لم يلزمه بالعق المحبوب الى الله تعالى فان لا يلزمه بالطلاق البغيض الى الله أولى وأحرى : كيف وقد أتى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بالخالف بالطلاق انه لا شيء عليه ولم يعرف له في الصحابة مخالف : قال عبد العزيز

ابن ابراهيم بن احمد بن علي التيمي المعروف بابن بزيمة في شرحه لاحكام  
عبد الحق (الباب الثالث في حكم اليمين بالطلاق أو الشك فيه) : وقد قدمنا  
في كتاب الأيمان اختلاف العلماء في اليمين بالطلاق والعتق والمشي وغير ذلك  
هل يلزم أم لا فقال أمير المؤمنين على كرم الله وجهه وشريح وطاوس لا يلزم  
من ذلك شيء ولا يقضي بالطلاق على من حلف به بخت ولا يعرف لعلي في  
ذلك مخالف من الصحابة هذا لفظه بعينه : فهذه فتوى أصحاب رسول الله ﷺ  
في الحلف بالعتق والطلاق وقد قدمنا فتاويهم في وقوع الطلاق المعلق بالشرط  
ولا تعارض بين ذلك : فان الحالف لم يقصد وقوع الطلاق وانما قصد منع نفسه  
بالحلف بما لا يريد وقوعه فهو كما لو خص منع نفسه بالتزام التطليق والاعتاق  
والحج والصوم وصدقة المال : وكما لو قصد منع نفسه بالتزام ما يكرهه من الكفر  
فان كراهته لذلك كله واخراجه مخرج اليمين بما لا يريد وقوعه منع من ثبوت  
حكمه : وهذه علة صحيحة فيجب طردها في الحلف بالعتق والطلاق اذ لا فرق  
البتة : والعلة متى تخصصت بدون فوات شرط أو وجود مانع دل ذلك على  
فسادها : كيف والمعني الذي منع لزوم الحج والصدقة والصوم بل لزوم الاعتاق  
والتطليق بل لزوم اليهودية والنصرانية هو في الحلف بالطلاق أولى : أما العبادات  
المالية والبدنية فاذا منع لزومها قصد اليمين وعدم قصد وقوعها فالطلاق أولى :  
وكل ما يقال في الطلاق فهو بعينه في صور الازام سواء بسواء : وأما الحلف  
بالتزام التطليق والاعتاق فاذا كان قصد اليمين قد منع ثلاثة اشياء وهي وجوب  
التطليق وفعله وحصول أثره وهو الطلاق فلا أن يقوى على منع واحد من الثلاثة  
وهو وقوع الطلاق وحده أولى. وأخرى : وأما الحلف بالتزام الكفر الذي  
يحصل بالنية تارة وبالفعل تارة وبالقول تارة وبالشك تارة : ومع هذا فقصد  
اليمين منع من وقوعه فلا أن يمنع من وقوع الطلاق أولى وأخرى . واذا كان  
العتق الذي هو أحب الأشياء الى الله يسرى في ملك الغير وله من القوة وسرعة النفوذ

ما ليس لغيره ويحصل بالملك والفعل قد منع قصد اليمين من وقوعه كما أفنى به الصحابة  
 فالطلاق أولى وأحزى بعدم الوقوع وإذا كانت اليمين بالطلاق قد دخلت في قول  
 المكلف إيمان المسلمين تزامنت عند من أزمها بالطلاق فدخولها في قول رب العالمين  
 (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أولى وأحرى : وإذا دخلت في قول الخالف  
 أن حلفت يميناً فعبدني حر فدخولها في قول النبي ﷺ « من حلف على  
 يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير » أولى وأحرى :  
 وإذا دخل في قول النبي ﷺ « من حلف فقال إن شاء الله فإن شاء فعل وإن شاء ترك »  
 فدخولها في قوله « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير  
 وليكفر عن يمينه » فإن الحديث أصح وأصرح : وإذا دخلت في قوله « من  
 حلف على يمين فاجرة يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان »  
 فدخولها في قوله تعالى ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما  
 عقدتم الإيمان فكفاراته أطعام عشرة مساكين ) أولى وأحرى بالدخول أو مثله  
 وإذا دخلت في قوله تعالى ( للذين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر ) فلو  
 حلف بالطلاق كان مولياً فدخولها في نصوص الأيمان أولى وأحرى لأن الإيلاء  
 نوع من اليمين فإذا دخل الحلف في الطلاق في النوع فدخوله في الجنس سابق  
 عليه : فإن النوع مستلزم الجنس ولا ينعكس : وإذا دخلت في قوله يمينك على  
 ما يصدقك به صاحبك فكيف لا يدخل في بقية نصوص الأيمان : وما الذي  
 أوجب هذا التخصيص من غير مخصص : وإذا دخلت في قوله « إياكم وكثرة  
 الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمحقر » فهلا دخلت في غيره من نصوص اليمين :  
 وما الفرق المؤثر شرعاً أو عقلاً أو لغة : وإذا دخلت في قوله ( واحفظوا أيمانكم )  
 فهلا دخلت في قوله ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم ) : وإذا دخلت في قول  
 الخالف إيمان البيعة تزامني وهي الإيمان التي رتبها الحجاج فلم لا تكون أولى بالدخول  
 في لفظ الإيمان في كلام الله تعالى ورسوله فإن كانت يمين الطلاق يميناً شرعية

نمعى ان الشرع اعتبرها وجب ان تعطى حكم الأيمان: وان لم تكن يمينا شرعية كانت باطلة في الشرع فلا يلزم الحالف بها شيء كما صح عن طاوس من رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عنه ليس الحلف بالطلاق شيئا: وصح عن عكرمة من رواية سنيد بن داود بن علي في تفسيره عنه انها من خطوات الشيطان لا يلزم بها شيء: وصح عن شريح قاضي امير المؤمنين علي وابن مسعود انها لا يلزم بها طلاق وهو مذهب داود بن علي وجميع اصحابه: وهو قول بعض اصحاب مالك في بعض الصور فيما اذا حلف عليها بالطلاق على شيء لا تفعله هي كقوله ان كلت فلانا فانت طالق فقال لا تطلق ان كلته لان الطلاق لا يكون بيدها ان شاءت طلقت وان شاءت امسكت: وهو قول بعض الشافعية في بعض الصور: كقوله الطلاق يلزمنى أو لازم لي لا أفعل كذا وكذا فان لهم فيه ثلاثة أوجه: أحدها انه ان نوى وقوع الطلاق بذلك لزمه والا فلا يلزمه وجعله هؤلاء كناية والطلاق يقع بالكناية مع النية (الوجه الثاني) انه صريح فلا يحتاج الى نيته وهذا اختيار الرويانى ووجهه ان هذا اللفظ قد غلب في ارادة الطلاق فلا يحتاج الى نية: (الوجه الثالث) انه ليس بصريح ولا كناية ولا يقع به طلاق وان نواه وهذا اختيار القفال في فتاويه: ووجهه ان الطلاق لا بد فيه من اضافته الى المرأة كقوله انت طالق أو طلقتك أو قد طلقتك أو يقول امرأتى طالق أو فلانة طالق ونحو هذا ولم توجد هذه الاضافة في قوله الطلاق يلزمنى: ولهذا قال ابن عباس فيمن قال لامرأته طلقى نفسك فقالت أنت طالق فانه لا يقع بذلك طلاق. وقال عطاء الله بوأها وتبعه علي ذلك الائمة فاذا قال الطلاق يلزمنى لم يكن لازماله الا ان يضيفه الى محله ولم يضيفه فلا يقع. والموقعون يقولون اذا التزمه فقد لزمه ومن ضرورة لزومه اضافته الى المحل فجاءت الاضافة من ضرورة اللزوم ولمن نصر قول القفال ان يقول اما ان يكون قائل هذا اللفظ قد التزم التطلق أو وقوع الطلاق الذى هو أثره فان كان الاول لم يلزمه لانه نذر أن يطلق ولا تطلق المرأة بذلك وان كان قد

التزم الوقوع فالتزامه بدون سبب الوقوع ممتنع : وقوله الطلاق يلزمني التزام حكمه عند وقوع سببه . وهذا حق فإين في هذا اللفظ وجود سبب الطلاق : وقوله الطلاق يلزمني لا يصلح ان يكون سببا اذا لم يصف فيه الطلاق الى محله : بوجه : ونظير هذا ان يقول له بعني او اجرني فيقول البيع يلزمني أو الاجارة تلزمني فانه لا يكون بذلك موجبا لعقد البيع أو الاجارة حتي يضيفهما الى محلهما وكذلك لو قال الظهار يلزمني لم يكن بذلك مظاهرا حتي يضيفه الى محله كما لو قال العتق يلزمني ولم يصف فيه العتق الى محله : وهذا بخلاف ما لو قال الصوم يلزمني او الحج او الصدقة فان محله الذمة وقد اضافها اليها ﴿ فان قيل ﴾ وهنما محل الطلاق والعتاق الذمة ( قيل ) هذا غلط بل محل الطلاق والعتاق نفس الزوجة والعبد وانما الذمة محل وجوب ذلك وهو التخليق والاعتاق وحينئذ فيعود الالتزام الى التخليق والاعتاق وذلك لا يوجب الوقوع والذي يوضح هذا انه لو قال انامنك طائق لم تطلق بذلك لاضافة الطلاق الى غير محله : وقيل تطلق اذ نوي طلاقها هي بذلك تنزيلا لهذا اللفظ منزلة الكنايات فهذا كشف سر هذه المسئلة : ومن ذكر هذه الأوجه الثلاثة ابو القاسم بن يونس في شرح التنبيه واكثر ايمان الطلاق بهذه الصيغة فكيف يحل لمن يأمن بأنه موقوف بين يدي الله ومسئول ان يكفر او يجهل من بقي بهذه المسئلة ويسعى في قتله وجسه ويلبس على الملوك والامراء والعامه ان المسئلة مسئلة اجماع ولم يخالف فيها أحد من المسلمين وهذه اقوال ائمة المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : وقد علم الله ورسوله وملائكته وعباده ان هذه المسئلة لم ترد بغير الشكوى الى الملوك ودعوي الاجماع الكاذب والله المستعان : وهو عند كل لسان قائل (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون )

### فصل

وهذا الذي قلناه من اعتبار النيات والمقاصد في الالفاظ وانها لا تلزم بها



الحكمها حتي يكون المتكلم بها قاصدا لها مرئدا لموجباتها كما انه لا بد أن يكون قاصدا للتكلم باللفظ مرئدا له فلا بد من ارادتين ارادة التكلم باللفظ اختيارا و ارادة موجبه ومقتضاه بل ارادة المعنى أكد من ارادة اللفظ فانه المقصود واللفظ وسيلة هو قول أئمة الفتوي من علماء الاسلام: وقال مالك واحد فيمن قال أنت طالق البتة وهو يريد أن يحلف على شيء ثم بدا له فترك اليمين لا يلزمه شيء لأنه لم يرد أن يطلقها: وكذلك قال اصحاب احمد وقال ابو حنيفة من اراد أن يقول كلاما فسبق لسانه فقال أنت جرة لم تكن بذلك حرة: وقال اصحاب احمد لو قال الاعجمي لامرأته انت طالق وهو لا يفهم معني هذه اللفظة لم تطلق لأنه لم يمس مختارا للطلاق فلم يقع طلاقه كالمكره: قالوا فلو نوي موجبه عند اهل العربية لم يقع ايضا لأنه لا يصح منه اختيار ما لا يعلمه: وكذلك لو نطق بكلمة الكفر من لا يعلم معناها لم يكفر وفي مصنف وكيع ان عمر بن الخطاب قضي في امرأة قالت لزوجها سمى فسمها الطيبة فقالت لا فقال لها ما تريدن ان اسميك قالت سمى خلية طالق قال لها فانت خلية طالق فانت عمر بن الخطاب فقالت ان زوجي طلقني فجاء زوجها فقص عليه القصة فاجع عمر رأسها وقال لزوجها خذبيدها و اوجع رأسها وهذا هو الفقه الحنفي الذي يدخل على القلوب بغير استئذان وان تلفظ بصريح الطلاق: وقد تقدم أن الذي قال لما وجد راحته اللهم انت عبدي وأنا ربك اخطأ من شدة الفرح لم يكفر بذلك وان أتى بصريح الكفر: لكونه لم يردده والمكره على كلمة الكفر أتى بصريح كلمته ولم يكفر لعدم ارادته: بخلاف المستهزي والهازل فانه يلزمه الطلاق والكفر وان كان هازلا لأنه قاصد للتكلم باللفظ وهزله لا يكون عذرا له: بخلاف المكره والمخطيء والناسي فانه معذور مأمور بما يقوله أو مأذون له فيه والهازل غير مأذون له في الهزل بكلمة الكفر والعقود: فهو متكلم باللفظ مرئدا له ولم يصرفه عن معناه اكراه ولا خطأ ولا نسيان ولا جهل . والهزل لم يجعله الله

ورسوله عنده صار قابلاً صاحبه أحق بالعقوبة : ألا ترى أن الله تعالى عنده  
المكره في تكلمه بكلمة الكفر إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ولم يعذر الهازل  
بل قال ( ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله  
كنتم تستمذرون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ) وكذلك رفع المؤاخذه  
عن المحطى والناسى \*

## فصل

ومن ذلك انه لو قال أنت طالق وقال أردت ان كلمت رجلاً أو خرجت  
من داري لم يقع به الطلاق في أحد الوجهين لأصحاب أحمد والشافعي : وكذلك  
لو قال أردت انشاء الله فيه وجهان لهم : ونص الشافعي فيما لو قال ان كلمت  
زيداً فانت طالق ثم قال أردت به الي شهر فكلمه بعد شهر لم تطلق باطلاً : ولا  
فرق بين هذه الصورة والصورتين اللتين قبلها فان التقيد بالغاية المنوية كالتقيد  
بالمشيئة المنوية وهو أولي بالجواز من تخصيص العام بالنية : كما اذا قال نسائي  
طواق واستثنى بقلبه واحدة منهن فانه اذا صح الاستثناء بالنية في اخراج  
ما يتناول اللفظ صح التعيين بالنية بطريق الأولى فان اللفظ لا دلالة له بوضعه على  
عموم الأحوال والأزمان : ولو دل عليها بعمومه فإخراج بعضها تخصيص للعام  
وهذا ظاهر جداً وغايته استعمال العام في الخاص أو المطلق في المقيد وذلك غير  
بدع لغة وشرعاً وعرفاً : وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أما معاوية  
فصعلوك لا مال له وأما أبو الجهم فلا يضيع عصاه عن عاتقه » فالصواب قبول مثل  
هذا فيما بينه وبين الله وفي الحكم أيضاً \*

## فصل

قد عرف أن الحلف بالطلاق له صيغتان ( أحدهما ) ان فعلت كذا وكذا  
فأنت طالق : و ( الثانية ) الطلاق يلزمي لا انعل كذا وان الخلاف في الصيغتين

قديمًا وحديثًا : وهكذا الحلف بالحرام له صيغتان : « أحدهما » ان فعلت كذا فأنت على حرام أو ما أحل الله علي حرام « والثانية » الحرام يلزمني لأفعل كذا : فن قال في الطلاق يلزمني انه ليس بصريح ولا كناية ولا يقع به شيء . ففي قوله الحرام يلزمني أولى : ومن قال انه كناية ان نوى به الطلاق كان طلاقا والا فلا فهكذا يقول في الحرام يلزمني ان نوي به التحريم كان كما لو نوي بالطلاق التطليق فكأنه التزم أن يحرم كما التزم ذلك أن يطلق فهذا التزم للتحريم وذلك التزم للتطليق : وان نوى به ما حرم الله على يلزمني تحريمه لم يكن يمينا ولا تحريما ولا طلاقا ولا ظهاراً . ولا يجوز ان يفرق بين المسلم وبين امرأته بغير لفظ لم يوضع للطلاق ولا نواه : وتنازعه كفارة يمين حرمة لشدة اليمين اذ ليست كلحلف بالخلق التي لا تنعقد ولا هي من لغو اليمين وهي يمين منعقدة ففيها كفارة يمين : وبهذا اقرى ابن عباس ورفعاه الى النبي ﷺ فصيح عنه بأصح اسناد « الحرام يمين يكفرها » ثم قال لقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة وهكذا حكم قوله ان فعلت كذا فأنت علي حرام وهذا أولى بكفارة يمين من قوله أنت علي حرام : وفي قوله أنت علي حرام أو ما أحل الله علي حرام أو أنت علي حرام كالميتة والدم ولحم الخنزير من اذهب : أحدها انه لغو وباطل لا يترتب عليه شيء وهو إحدى الروايتين عن ابن عباس وبه قال مسروق وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعطاء والشعبي وداود وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث وهو أحد قولي المالكية اختاره أصبغ بن الفرج : وفي الصحيح عن سعيد بن جبير انه سمع ابن عباس يقول اذا حرم امرأته فليس بشيء لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة : وصح عن مسروق انه قال ما أبالي أحرمت امرأتي أم قصعة من ثريد وصح عن الشعبي في تحريم المرأة لهو أهون علي من نعلي : وقال أبو سلمة ما أبالي أحرمت امرأتي أو حرمت ماء النهر : وقال الحجاج بن منهال ان رجلا جعل امرأته عليه حراما فسأل عن ذلك حميد بن عبد الرحمن

فقال له حميد قال الله تعالى ( فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب ) وانت رجل تلعب فاذهب فالعب \*

## فصل

( المذهب الثاني ) أنها ثلاث تطليقات وهو قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وزيد بن ثابت وابن عمر والحسن البصري ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى وقضي فيها أمير المؤمنين علياً بالثلاث في عدي بن قيس الكلبي وقال له والذي نفسي بيده لان مستنها قبل أن تزوج غيرك لارجنك . وحجة هذا القول انها لا تحرم عليه الا بالثلاث فكان وقوع الثلاث من ضرورة كونها حراما عليه . ( المذهب الثالث ) انها بهذا القول حرام عليه صح أيضا عن أبي هريرة والحسن وخلاس بن عمرو وجابر بن زيد وقتادة ولم يذكر هؤلاء طلاقا بل أمروه باجتماعها فقط . وصح ذلك أيضا عن علي عليه السلام فاما ان يكون عنه روايتان أو يكون اراد تحريم الثلاث : وحجة هذا القول ان لفظه اقتضى التحريم ولم يتعرض لعدد الطلاق فحرمت عليه بمقتضى تحريمه ( المذهب الرابع ) الوقف فيها صح ذلك عن أمير المؤمنين علي أيضاً وهو قول الشعبي قال يقول رجال في الحلال انها حرام حتي تنكح زوجا غيره وينسبون إلى علي والله ما قال ذلك على انما قال ما أنا بمحلها ولا بمحرما عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر : وحجة هؤلاء ان التحريم ليس بطلاق وهو لا يملك تحريم الحلال انما يملك انشاء السبب الذي يحرم به وهو الطلاق وهذا ليس بصريح في الطلاق ولا هو مما ثبت له عرف الشرع في تحريم الزوجة فأشبهه الأمر فيه : ( المذهب الخامس ) ان نوي به الطلاق فهو طلاق والا فهو عين وهذا قول طائفة من طائفة الزهري والشافعي ورواية عن الحسن : وحجة هذا القول انه كناية في الطلاق فان نواه به كان طلاقا وان لم ينوه كان يمينا لقوله تعالى ( يا أيها النبي

لم تحرم ما أحل الله لك) الى قوله (تحمله أيمانكم) ﴿المذهب السادس﴾ انه ان نوى بها الثلاث فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بائنة وان نوى يمينا فهو يمين وان لم ينو شيئا فهي كذبة لا شيء فيها: قاله سفيان وحكاها النخعي عن أصحابه: وحجة هذا القول ان اللفظ يحتمل لما نواه من ذلك فيتبع نيته: ﴿المذهب السابع﴾ مثل هذا إلا انه ان لم ينو شيئا فهو يمين يكفرها وهو قول الأوزاعي: وحجة هذا القول ظاهر قوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) نأذا نوي به الطلاق لم يكن يمينا فاذا طلق ولم ينو الطلاق كان يمينا ﴿المذهب الثامن﴾ مثل هذا أيضا الا انه ان لم ينو شيئا فواحدة بائنة أصح للفظ التحريم: ﴿المذهب التاسع﴾ ان فيه كفارة الظهار وصح ذلك عن ابن عباس أيضا وأبي قلابة وسعيد بن جبير وهب بن منه وعثمان التيمي وهو إحدى الروايات عن الامام احمد: وحجة هذا القول ان الله تعالى جعل تشبيه المرأة بأمة المحرمة عليه ظاهرا وجعله منسكرا من القول وزورا: فاذا كان التشبيه بالمحرمة يجهله مظاهرا فاذا صرح بتحريمها كان أولى بالظهار وهذا أقيس الأقوال وافقهها: ويؤيده ان الله لم يجعل للمكذب التحريم والتحليل: وانما ذلك اليه تعالى وانما جعل له مباشرة الأفعال والأقوال التي يترتب عليها التحريم والتحليل فالسبب الى العبد وحكمه الى الله تعالى: فاذا قال أنت على كظهر أمي أو قال أنت على حرام فقد قال المنكر من القول والزور وكذب فان الله لم يجعلها كظهر أمه ولا جعلها عليه حراما فأوجب عليه بهذا القول من المنكر والزور أغلظ الكفارتين وهي كفارة الظهار: ﴿المذهب العاشر﴾ انها تطليقة واحدة وهي إحدى الروايتين عن عمر بن الخطاب وقول حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة: وحجة هذا القول ان تطليق التحريم لا يقتضي التحريم. بالثلاث بل يصدق بافله والواحدة متينة فحمل اللفظ عليها لانها اليقين فهو نظير التحريم بانتضاء العدة: ﴿المذهب الحادى عشر﴾ أنه ينوى ما اراد من ذلك في ارادة أصل الطلاق وعدده وأن نوى تحريما بغير طلاق فيمين مكفرة:

وهو قول الشافعي : وحجة هذا القول أن اللفظ صالح لذلك كله فلا يتعين واحد منها إلا بالنية : فإن نوى تحريما مجردا كان امتناعا منها بالتحريم كامتناعه باليمين ولا تحرم عليه في الموضوعين : ﴿ المذهب الثاني عشر ﴾ أنه ينوى أيضا في أصل الطلاق وعدده إلا أنه ان نوى واحدة كانت بائنة وإن لم ينو طلاقا فهو مول وإن نوى الكذب فليس بشيء وهو قول أبي حنيفة وأصحابه : وحجة هذا القول احتمال اللفظ لما ذكره إلا أنه ان نوى واحدة كانت بائنة لاقتضاء التحريم للبدوثة وهي صغرى وكبرى : والصغرى هي المتحققة فاعتبرت دون الكبرى : وعنده رواية أخرى ان نوى الكذب دين ولم يقبل في الحكم بل يكون مولى ولا يكون مظاهرا عنده . نواه أولم ينو : ولو صرح به فقال اعنى الظاهر لم يكن مظاهرا : ﴿ المذهب الثالث عشر ﴾ أنه يمين يكفره ما يكفر اليمين على كل حال : صح ذلك أيضا عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وزيد بن ثابت وابن مسعود وعبد الله بن عمر وعكرمة وعطاء ومكحول وقتادة والحسن والشعبي وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وجابر بن زيد وسعيد بن جبير ونافع والأوزاعي وأبي ثور وخلق سواهم : وحجة هذا القول ظاهر القرآن فإن الله تعالى ذكر فرض تحلة الأيمان عقب تحريم الحلال فلا بد أن يتناولها يقينا فلا يجوز جعل تحلة الأيمان غير المذكور قبلها ويخرج المذكور عن حكم التحلة التي قصد ذكرها لاجله ﴿ المذهب الرابع عشر ﴾ أنه يمين مغلظة يتعين فيها عتق رقبة صح ذلك أيضا عن ابن عباس وأبي بكر وعمر وابن مسعود وجماعة من التابعين : وحجة هذا القول أنه لما كان يميننا مغلظة غلظت كفارتها بتحتم العتق : ووجه تغليظها تضمينها تحريم ما أحل الله وليس إلى العبد وقول المنكر والزوران أراد الخبر فهو كاذب في إخباره معتدفي أقسامه فغلظت كفارته بتحتم العتق كما غلظت كفارة الظهار به أو بصيام شهرين أو إطعام ستين مسكينا ﴿ المذهب الخامس عشر ﴾ أنه طلاق ثم أنها ان كانت غير مدخول بها فهو مانواه من الواحدة وما فوقها وان كانت مدخولا بها فهو ثلاث وإن نوى أقل منها

وهو احدى الروايتين عن مالك : وحجة هذا القول أن اللفظ لما اقتضي التحريم وجب أن يرتب عليه حكمه : وغير المدخول بها التحريم بواحدة والمدخول بها لا تحرم الا بالثلاث وبعد في مذهب مالك خمسة أقوال هذا أحدها وهو مشهورها : والثاني انه ثلاث بكل حال نوى الثلاث أو لم ينوها اختارها عبد الملك في مبسوطه : والثالث انه واحدة باثنية مطلقا حكمه ابن خويز منداذ رواية عن مالك : الرابع انه واحدة برجعية وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة : الخامس انه ما نواه من ذلك مطلقا سواء قبل الدخول وبعده وقد عرفت توجيه هذه الأقوال \*

## فصل

وأما تحرير مذهب الشافعي فانه ان نوى به الظهار كان ظهاراً وان نوى به التحريم كان تحريماً لا يترتب عليه الا تقدم الكفارة : وأن نوى الطلاق كان طلاقاً وكان ما نواه : وان أطلق فلاصحابه ثلاثة أوجه : أحدها انه صريح في إيجاب الكفارة : والثاني لا يتعلق به شيء : والثالث انه في حق الامة صريح في التحريم الموجب للكفارة وفي حق الحرة كناية : قالوا لان أصل الآية إنما وردت في الإلابة قالوا فلو قال أنت علي حرام وقال أردت بها الظهار والطلاق فقال ابن الحداد يقال له عين أحد الامرين لان اللفظة الواحدة لا تصلح للظهار والطلاق معاً : وقيل يلزمه ما بدا به منها : قالوا ولو ادعى رجل على رجل حقاً فانكره فقال الحل عليك حرام والنية نيتي لا نيتك مالي عليك شيء فقال الحل علي حرام والنية في ذلك نيتك مالك عندي شيء فكانت النية نية الخالف لا المحلف لان النية إنما تكون من اليه الايقاع \*

## فصل

وأما تحرير مذهب الامام احمد فهو انه ظهار بمطلقه وان لم ينوه الا ان ينوى به الطلاق أو الميّن فيلزمه ما نواه : وعنه رواية ثانية انه يمين بمطلقه الا أن ينوى

به الطلاق أو الظهار فيلزمه ما نواه: وعنه رواية ثالثة انه ظهار بكل حال ولو نوى به الطلاق أو اليمين لم يكن يمينا ولا طلاقا كما لو نوى الطلاق أو اليمين بقوله انت علي كظهر أمي فان اللفظين صريحان في الظهار: فعلي هذه الرواية لو وصله بقوله أعني به الطلاق فهل يكون طلاقا أو ظهارا على روايتين: أحدهما يكون ظهارا كما لو قال أنت علي كظهر أمي أعني به الطلاق أو التحريم: إذ التحريم صريح في الظهار والثانية انه طلاق لانه قد صرح بارادته بلفظ يحتمله وغايته انه كناية فيه: فعلي هذه الرواية ان قال أعني به طلاقا طلقت واحدة: وان قال أعني به الطلاق فهل تطلق ثلاثا أو واحدة على روايتين مأخذها حمل اللام على الجنس والعموم هذا تحرير مذهبه وتقريره: وفي المسئلة مذهب آخر وراء هذا كله وهو انه ان أوقع التحريم كان ظهارا ولو نوى به الطلاق وان حلف به يمينا كان مكفرا وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وعليه يدل النص والقياس: فانه اذا أوقعه كان قد أتى منكرا من القول وزورا وكان اولي بكفارة الظهار ممن شبه امرأته بالمحرمة واذا حلف به كان يمينا من الايمان كما لو حلف بالتزام العتق والحج والصدقة وهذا محض القياس والفقه: الا ترى انه اذا قال لله علي ان اعتق أو أحج أو اصوم لزمه: ولو قال ان كلمت فلانا فله علي ذلك على وجه اليمين فهو عين: وكذلك لو قال هو يهودي أو نصراني كفر بذلك: ولو قال ان فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني كان يمينا وطردها بل نظيره من كل وجه انه اذا قال انت علي كظهر أمي كان ظهارا: فلو قال ان فعلت كذا فأنت علي كظهر أمي كان يمينا وطردها ايضا اذا قال انت طالق كان طلاقا وان قال ان فعلت كذا فأنت طالق كان يمينا فهذه هي الاصول الصحيحة المطردة المأخوذة من الكتاب والسنة والميزان وبالله التوفيق

## فصل

ومن هذه الالتزامات التي لم يلزم بها الله ولا رسوله لمن حلف بها الايمان



التي رتبها الفاجر الظالم الحجاج بن يوسف وهي ايمان البيعة وكانت البيعة على عهد رسول الله ﷺ بالمصافحة: وبيعة النساء بالكلام : وما مست يده الكريمة ﷺ يد امرأة لا يمسكها فيقول لمن يبايعه بايعتك او أبايعك على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره: كما في الصحيحين عن ابن عمر « كنا نبايع رسول ﷺ على السمع والطاعة فيقول فيما استطعت » وفي صحيح مسلم عن جابر « كنا يوم الحديبية ألفا وأربع مائة فبايعناه وعمر آخذ بيده تحت الشجرة فبايعناه على أن لا نفر ولم نبايعه على الموت » وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال « بايعنا رسول ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا وعلى أن لا تنازع الأمر أهله وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا تأخذنا في الله لومة لائم » وفي الصحيحين أيضا عن جنادة بن أبي أمية قال « دخلنا علي عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا حدثنا أصلحك الله بحديث ننتفع به سمعته من رسول الله ﷺ قال دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه وكان فيما أخذ علينا أن بايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا تنازع الأمر أهله قال إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان » . وفي الصحيحين عن عائشة قالت كان المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله ﷺ يتحننهن بقول الله تعالى ( يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ) إلى آخر الآية قالت عائشة فمن أقربت بهذا من المؤمنات فقد أقربت بالحننة وكان رسول الله ﷺ إذا أقرن بذلك من قولهن قال لهن رسول الله ﷺ انطامن فقد بايعتكن ولا والله ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط غير أنه يبائعن بالكلام . قالت عائشة والله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء قط إلا بما أمره الله وملة مبست كف رسول الله ﷺ كف امرأة قط وكان يقول لمن إذا أخذ عليهم قد بايعتكن كلاما « فهذه هي البيعة النبوية التي قال الله عز وجل فيها ( ان الذين

يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً ( وقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة ) فاحدث الحجاج في الاسلام بيعة غير هذه تتضمن اليمين بالله تعالى والطلاق والعناق وصدقة المال والحج: فاختلف علماء الاسلام في ذلك على عدة أقوال : ونحن نذكر تحرير هذه المسئلة وكشفها: فان كان مراد الخالف بقوله ايمان البيعة تلزمني البيعة النبوية التي كانت رسول الله ﷺ يبايع عليها أصحابه لم يلزمه الطلاق والاعتناق ولا شيء مما رتبته الحجاج : وان لم ينو تلك البيعة ونوى البيعة الحجاجية فلا يخلو اما ان يذكر في لفظه طلاقاً أو عناقاً أو حجاً أو صدقة أو يمينا بالله أو لا يذكر شيئاً من ذلك : فان لم يذكر في لفظه شيئاً فلا يخلو اما ان يكون عارفاً بمضمونها أولاً: وعلى التقديرين فاما ان ينوى مضمونها كله أو بعض ما فيها أو لا ينوى شيئاً من ذلك فهذه تقاسيم هذه المسئلة : فقال الشافعي وأصحابه ان لم يذكر في لفظه طلاقاً وعناقاً أو حجاً أو صدقة لم يلزمه شيء نواه وان لم ينو الا ان ينوى طلاقاً وعناقاً فاختلف اصحابه : فقال العراقيون يلزمه الطلاق والعناق فان اليمين بهما تنعقد بالكنية مع النية : وقال صاحب التتمة لا يلزمه ذلك وان نواه ما لم يتلفظ به لان الصريح لم يوجد والكنية انما يترتب عليها الحكم فيما يتضمن الايقاع فاما الالتزام فلا ولهذا لم يجعل الشافعي الاقرار بالكنية مع النية اقراراً لانه التزام: ومن هنا قال من قال من الفقهاء كالقفال وغيره اذا قال الطلاق يلزمني لا أفعل لم يقع به الطلاق وان نواه لانه كناية والكنية انما يترتب عليها الحكم في غير الالتزامات ولهذا لا تنعقد اليمين بالله بالكنية مع النية : وأما أصحاب احمد فقد قال أبو عبد الله بن بطة كنت عند أبي القسم الحرقي وقد سأله رجل عن ايمان البيعة فقال لست أفتي فيها بشيء ولا رأيت أحداً من شيوخي يفتي فيها بشيء.. قال وكان أبي رحمه الله يعني أبا علي يهاب الكلام فيها ثم قال أبو القاسم الا

إن يلزم الخالف بها جميع ما فيها من الإيمان فقال له السائل عرفها أم لم يعرفها قال نعم: ووجه هذا القول انه بالزامه لموجبها صار ناويا له مع التلفظ وذلك مقتضى اللزوم ومتى وجد سبب اللزوم والوجوب ثبت موجبه وان لم يعرفه كما لو قال ان شفى الله مريضى فثلث مالى صدقة او اوصى به ولم يعرفه او قال انا مقر بما فى هذا الكتاب وان لم يعرفه او قال ما أعطيت فلانا وأنا ضامن له او مالك عليه فاننا ضامنه صح ولزمه وان لم يعرفه او قال ضمان هذه هذا المبيع على صح ولزمه وان لم يعرفه: وقال اكثر اصحابنا منهم صاحب المغنى وغيره ان لم يعرفها لم تنقعد يمينه بشيء مما فيها لانها ليست بصريحة فى القسم والكناية لا يترتب عليها حقتضاها الا بالنية فمن لم يعرف شيئا لم يصح ان ينويه قالوا وان عرفها ولم ينو عقد اليمين بما فيها لم تصح أيضا لانها كناية فلا يلزم حكمها الا بالنية وان عرفها ونوى اليمين بما فيها صح فى الطلاق والعتاق لان اليمين بهما تنقذ بالكناية دون غيرها لانها لا تنقذ بالكناية وقال طائفة من اصحابنا تنقذ فى الطلاق والعتاق وصدقة المال دون اليمين بالله تعالى فان الكفارة انما وجبت فيها لما اشتملت عليه من حرمة الاسم الأعظم الذى تعظيمه من لوازم الإيمان وهذا لا يوجد فيما عداه من الإيمان

### فصل

وأما اصحاب مالك فليس عن مالك ولا عن أحد من قدماء أصحابه فيه قول: واختلف المتأخرون فقال ابو بكر ابن العربي أجمع هؤلاء المتأخرون على أنها يمحنت فيها بالطلاق فى جميع نسائه والعتق فى جميع عبيده وان لم يكن له رقيق فعليه عتق رقبة واحدة والمشي الى مكة والحج ولو من أقصى المغرب والتصديق بثلاث جميع أمواله وصيام شهرين متتابعين: ثم قال جل الاندلسيين أن كل امرأة له تطلق ثلاثا لانا وقال القرويون انما تطلق واحدة واحدة والزمه بعضهم صوم سنة اذا كان متادا للحلف بذلك فتأمل هذا التفاوت العظيم بين هذا القول وقول أصحاب الشافعى

## فصل

وهكذا اختلافهم فيما لو حلف بإيمان المسلمين او بالإيمان اللازمة :  
او قال جميع الايمان تلزمني او حلف بأشد ما اخذ احد علي احد قالت  
المالكية انما الزمان بهـ هذه المذكورات دون غيرها من كسوة العريان واطعام  
الجائع والاعتكاف وبناء الثغور ونحوها ملاحظة لما غلب الحلف به عرفا فالزمان  
به لانه المسمى العرفي فيقدم على المسمى اللغوي : واختص حلفه بهذه المذكورات  
دون غيرها لانها هي المشتهرة : ولفظ الحلف واليمين انما يستعمل فيها دون غيرها  
وليس المدرك ان عاداتهم انهم يفعلون مسمياتها وانهم يصومون شهرين متتابعين  
او يحجون بل غلبة استعمال الالفاظ في هذه المعاني دون غيرها : قالوا وقد  
صرح الاصحاب بانه من كثرت عاداته بالحلف بصوم سنة لزمه صوم سنة فجعلوا  
المدرك الحلف اللفظي دون العرفي النقلي : قالوا وعلى هذا لو اتفق في وقت آخرانه  
اشتر حلفهم ونذرهم بالاعتكاف والرباط واطعام الجائع وكسوة العريان وبناء  
المساجد دون هذه الحقائق المتقدم ذكرها لكان اللازم لهذا الحالف اذا حث  
الاعتكاف وما ذكر معه دون ما هو مذكور قبلها لان الأحكام المترتبة على  
القرائن تدور معها كيفما دارت وتبطل معها اذا بطلت كالعقود في المعاملات  
والعقوب في الأعواض في المبيعات ونحو ذلك : فلو تغيرت العادة في النقد  
والسكة الى سكة أخرى لحل الثمن في المبيع عند الاطلاق على السكة والنقد  
المتجدد دون ما قبله : وكذلك اذا كان الشيء عيباً في العادة رد به المبيع فان  
تغيرت العادة بحيث لم يعد عيباً لم يرد به المبيع : قالوا وبهذا تعتبر جميع الاحكام  
المتربة على العوائد وهذا مجمع عليه بين العلماء لاخلاف فيه وان وقع الخلاف في  
تحقيقه هل وجد أم لا : قالوا وعلى هذا فليس في عرفنا اليوم الحالف بصوم  
شهرين متتابعين فلا تكاد تجد أحداً يحلف به فلا تسوغ الفتيا بالزامه : قالوا

وعلى هذا أبدا نجىء الفتاوى فى طول الايام فهما تجدد فى العرف فاعتبره ومهما سقط فآلفه ولا تجمد على المنقول فى الكتب طول عمرك : بل اذا جاءك رجل من غير اقليمك يستفتيك فلا تجره على عرف بلدك وسله عن عرف بلده فاجره عليه وأفته به دون عرف بلدك والمذكور فى كتبك : قالوا فهذا هو الحق الواضح والجود على المنقولات أبدا ضلال فى الدين وجمل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين : قالوا وعلى هذه القاعدة تخرج أيمان الطلاق والعاق وصيغ الصرائح والكنايات فقد يصير الصريح كناية يفتقر الى النية وقد تصير الكناية صريحا تستغنى عن النية : قالوا وعلى هذه القاعدة فاذا قال ايمان البيعة تلزمى خرج ما يلزمه على ذلك وما جرت به العادة فى الحلف عند الملوك المعاصرة اذ لم يكن له نية فأى شيء جرت به عادة ملوك الوقت فى التحليف به فى بيعتهم واشتهر ذلك عند الناس بحيث صار عرفا متبادرا الى الذهن من غير قرينة حملت بيمينه عليه فان لم يكن شيء من ذلك اعتبرت نيته او بساط يمينه فان لم يكن شيء من ذلك فلا شيء عليه انتهى : وهذا محض الفقه ومن أفتى الناس بمجرد المنقول فى الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمتههم وأمكتهم وأحوالهم وقرائن احوالهم فقد ضل واضل وكانت جنايته على الدين اعظم من جناية من طيب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمتههم وطبائعهم بما فى كتاب من كتب الطب على ابدانهم بل هذا الطيب الجاهل وهذا المفتي الجاهل اضر ما على اديان الناس وابدانهم والله المستعان : ولم يكن الحلف بالايمان اللازمة معتادا على عهد السلف الطيب بل هى من الايمان الحادثة المبتدعة التى أحدثها الجبهة الاول : ولهذا قال جماعة من أهل العلم انهما من الايمان اللاغية التى لا يلزم بها شيء البتة افتى بذلك جماعة من العلماء : ومن متأخري من أفتى بها تاج الدين ابو عبد الله الارموي صاحب كتاب الحاصل : قال ابن بزيمة فى شرح الاحكام سأله عنها بعض اصحابنا فكتب له بخطه تحت الاستفتاء هذه يمين لاغية لا يلزم فيها شيء البتة : وكتب محمد

الأرموى قال ابن بزيعة وقفت على ذلك بخطه وثبت عندي أنه خطه ثم قال وقال جماعة من العلماء لا يلزم فيها شيء سوى كفارة اليمين بالله تعالى بناء على أن لفظ اليمين لا ينطلق إلا على اليمين بالله تعالى وما عداه التزامات لا آيمان ﴿قال﴾ والدليل عليه قوله عليه السلام «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» والقائلون بأن فيها كفارة يمين اختلفوا هل تتعدد فيها كفارة اليمين بناء على أقل الجمع أو ليس عليه إلا كفارة واحدة لأنها إنما خرجت مخرج اليمين الواحدة كما افق به أبو عمر بن عبد البر وأبو محمد بن حزم وقد كان أبو عمر يفتي بأنه لا شيء فيها البتة حكاه عن القاضي أبو الوليد الباجي وعاب عليه ذلك: قال ومن العلماء من رأى أنه يختلف بحسب اختلاف الأحوال والمقاصد والبلاد فمن حلف بها قاصداً للطلاق أو العتاق لزمه ما لزمه نفسه ومن لم يعلم مقتضى ذلك ولم يقصده ولم يقيده العرف الغالب الجاري لزمه فيها كفارة ثلاثة آيمان بالله بناء على أن أقل الجمع ثلاثة وبه كان يفتي به أبو بكر الطرطوشي ومن بعده من شيوخنا الذين حملنا عنهم ومن شيوخ عصرنا من كان يفتي بها بالطلاق الثلاث بناء على أنه العرف المستمر الجاري الذي حصل علمه والقصد إليه عند كل حالف بها ثم ذكر اختلاف المغاربة هل يلزم فيها الطلاق الثلاث أم الواحدة ثم قال والمعتمد عليه فيها الرجوع إلى عرف الناس وما هو المعلوم عندهم في هذه الآيمان: فإذا ثبت فيها عندهم شيء وقصوده وعرفوه واشتهر بينهم وجب أن يحملوه عليه ومع الاحتمال يرجع إلى الأصل الذي هو اليمين بالله إذ لا يسمى غير ذلك يميناً فيلزم الحالف بها كفارة ثلاثة آيمان : قال وعلي هذا كان يقول أهل التحقيق والانصاف من شيوخنا: ﴿قلت﴾ ولا جزاء الكفارة الواحدة فيها مدرك آخر أقفه من هذا وعليه تدل فتاوى الصحابة رضي الله عنهم صريحاً في حديث ليلى بنت العجاء المتقدم : وهذه الالتزامات الخارجة مخرج اليمين إنما فيها كفارة يمين بالنص والقياس واتفاق الصحابة كما تقدم : فوجها كلها شيء واحد ولو تعدد المحلوف به وصار هذا نظير ما لو حلف بكل سورة من القرآن

علي شيء واحد فعليه كفارة يمين لاتحاد الموجب وان تعدد السبب : ونظيره  
مالو حلف بأسماء الرب تعالى وصفاته فكفارة واحدة فاذا حلف بأيمان المسلمين  
أو الايمان كلها أو الايمان اللازمة أو ايمان البيعة أو ما يحلف به المسلمون لم يكن  
ذلك بأعظم مما لو حلف بكل كتاب أنزله الله أو بكل اسم من أسماء الله أو صفة  
من صفات الله : فاذا أجزأ في هذه كفارة يمين مع حرمة هذه اليمين وتأكدها  
فلان تجزئ الكفارة في هذه الايمان بطريق الاولى والاخرى : ولا يليق بهذه  
الشريعة الكاملة الحكيمة التي لم يطرق العالم شريعة أكل منها غير ذلك  
وكذلك أفتي به أفقه الامة وأعلمهم بمقاصد الرسول ودينه وهم الصحابة: واختلف  
الفقهاء بعدهم : فمنهم من يلزم الحالف بما التزمه من جميع الالتزامات كأننا ما  
كلن ، ومنهم من لا يلزمه بشيء منها البتة لأنها ايمان غير شرعية ، ومنهم من  
يلزمه الطلاق والعناق ويخيره في الباقي بين التكفير والالتزام ، ومنهم من يحتم  
عليه التكفير ، ومنهم من يلزمه بالطلاق وحده دون ماعداه ، ومنهم من يلزمه  
بشرط كون الصيغة شرطاً فان كانت صيغة التزام فيمين كقوله الطلاق يلزمي  
لم يلزمه بذلك ، ومنهم من يتوقف في ذلك ولا يفتي فيه بشيء : « فالاول »  
قول مالك واحدي الروايتين عن أبي حنيفة . « والثاني » قول أهل الظاهر  
وجماعة من السلف : « والثالث » قول أحمد بن حنبل والشافعي في ظاهر مذهبه  
وأبي حنيفة في احدي الروايتين عنه ومحمد بن الحسن . « والرابع » قول بعض  
أصحاب الشافعي ويذكر قولاً له ورواية عن أحمد ( والخامس ) قول أبي ثور  
وابراهيم بن خالد . ( والسادس ) قول القفال من الشافعية وبعض أصحاب أبي  
حنيفة ويحكي عنه نفسه ( والسابع ) قول جماعة من أهل الحديث: وقول أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصح وأفقه وأقرب هذه الاقوال الي الكتاب  
والسنة وبالله التوفيق \*

## فصل

المثال التاسع الا التزام بالصداق الذي اتفق الزوجان عليه على تأخير المطالبة به وان لم يسميا أجلا بل قال الزوج مائة مقدمة ومائة مؤخرة فان المؤخر لا يستحق المطالبة به الا بموت أو فرقة ، هذا هو الصحيح وهو منصوص احمد فانه قال في رواية جماعة من أصحابه اذا تزوجها علي العاجل والآجل لا يحل الآجل الا بموت أو فرقة : واختاره قداما شيوخ المذهب والقاضي أبو يعلى وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وهو قول النخعي والشعبي والليث بن سعد وله فيه رسالة كتبها الى مالك ينكر عليه خلاف هذا القول سنذكرها باسنادها ولفظها وقال الحسن ومحمد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وسفيان الثوري وأبو عبيدة يبطل الآجل للجهالة محلّه ويكون حالا : وقال اياس بن معاوية يصح الأجل ولا يحل الصداق الا ان يفارقها أو يتزوج عليها أو يخرجها من بلدّها فلها حينئذ المطالبة به: وقال مكحول والاوزاعي يحل بعد سنة من وقت الدخول : وقال الشافعي وأبو الخطاب تفسد التسمية ويجب مهر المثل للجهالة العوض بجهالة أجله فترجع الى مهر المثل : وأما مذهب مالك فقال عبد الملك كان مالك وأصحابه يكرهون أن يكون شيء من المهر مؤخراً وكان مالك يقول انما الصداق فيما مضى ناجز كله فان وقع منه شيء مؤخراً فلا أحب أن يطول الاجل في ذلك: وحكي عن ابن القاسم تأخيرها الى السنتين والاربع : وعن ابن وهب الى السنة وعنه ان زاد الاجل على اكثر من عشرين سنة فسخ : وعن ابن القاسم اذا جاوز الاربعين فسخ وعنه الى خمسين والستين حكى ذلك كله فضل بن سلمة عن ابن المواز ثم قال لان الاجل الطويل مثل ما لو تزوجها الى موت أو فراق : قال عبد الملك وقد أخبرني أصبح انه شهد ابن وهب وابن القاسم تذاكرا الاجل في ذلك فقال ابن وهب أرى فيه العشرين خدون فما جاوز ذلك ففسوخ فقال له ابن القاسم وأبنا معك على هذا أنا قام ابن وهب



على رأيه ورجع ابن القاسم فقال لا أفسخه الي أربعين وأفسخه فيما فوق ذلك  
 فقال أصبح وبه أخذ ولا أحب ذلك ندبا الي العشر ونحوها وقد شهدت أشهب  
 زوج ابنته وجعل مؤخر مهرها الي اثنتي عشرة سنة : قال عبد الملك وما قصر من  
 الاجل فهو أفضل وان بعد لم أفسخه الا ان يجاوز ما قال ابن القاسم وان كانت  
 الاربعون في ذلك كثيرة جداً : قال عبد الملك وان كان بعد الصداق مؤخرا الي غير أجل  
 فان مال الكا كان يفسخه قبل البناء ويعضيه بعده ويرد المرأة الي صداق مثلها معجلا كله  
 الا ان يكون صداق مثلها أقل من المعجل فلا ينقص منه او اكثر من المعجل والمؤجل  
 فيوفى تمام ذلك الا أن يرضى الناكح بان يجعل المؤخر معجلا كله مع النقد فيضي  
 النكاح ولا يفسخ لا قبل البناء ولا بعده ولا ترد المرأة الي صداق مثلها ثم  
 أطالوا بذكر فروع تتعلق بذلك : والصحيح ما عليه أصحاب رسول الله ﷺ  
 من صحة التسمية وعدم تمكين المرأة من المطالبة به الا بموت أو فرقة حكمه  
 «الليث اجماعا منهم وهو محض القياس والفقه : فان المطلق من العقود ينصرف الي  
 العرف والعادة عند المتعاقدين كما في النقد والسكة والصفة والوزن : والعادة  
 جارية بين الأزواج بترك المطالبة بالصداق الا بالموت أو الفراق فخرت العادة  
 بحجري الشرط كما تقدم ذكر الامثلة بذلك : وأيضا فان عقد النكاح يخالف  
 سائر العقود ولهذا نافاه التوقيت المشروط في غيره من العقود على المنافع بل كانت  
 جهالة مدة بقائه غير مؤثرة في صحته والصداق عوضه ومقابلته فكانت جهالة مدته  
 غير مؤثرة في صحته فهذا محض القياس : ونظير هذا لو اجره كل شهر بدرهم فانه  
 يصح وان كانت جملة الاجرة غير معلومة تبعاً لمدة الاجارة فقد صح عن أمير  
 المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة انه أجر نفسه كل دلو بتمرة  
 واكل النبي ﷺ من ذلك التمر : وقد قال النبي ﷺ المسلمون على شروطهم  
 الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » وهذا لا يتضمن واحدا من الامرين فان  
 ما أحل الحرام وحرم الحلال لو فعلاه بدون الشرط لما جاز : وقال النبي ﷺ

ان أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج» وأما تلك التقديرات المذكورة فيكفي في عدم اعتبارها عدم دليل واحد يدل عليها ثم ليس تقدير منها بأولى من تقدير ازيد عليه أو انقص منه وما كان هذا سبيله فهو غير معتبر : وقال الحافظ ابو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي في كتاب التاريخ والمعرفة له وهو كتاب جليل غزير العلم جم الفوائد حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير الخزمي قال هذه رسالة الليث بن سعد الي مالك بن أنس .

سلام عليك فاني احد الله اليك الذي لا اله الا هو : اما بعد عافانا الله وإياك وأحسن لنا العاقبة في الدنيا والآخرة : قد بلغني كتابك تذكر فيه من صلاح حالكم الذي يسرني فادام الله ذلك لكم وآتمه بالعون على شكره والزيادة من احسانه وذكرت نظرك في الكتب التي بعثت اليك واقامتك إياها وختمك عليها بخاتمك وقد اتناخزك الله عما قدمت منها خيرا فانها كتب اتهمت الينا عنك فاحببت ان ابلغ حقيقتهم بنظرك فيها ، وذكرت انه قد أنشطك ما كتبت اليك فيه من تقويم ما أتاني عنك الي ابتدائي بالصيحة ورجوت ان يكون لها عندي موضع وانه لم يمنعك من ذلك فيما خلا الا ان يكون رأيك فينا جيلا الا لاني لم أذاكرك مثل هذا ، وانه بلغك أي أفني باشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندهم وأي يحق علي الخوف على نفسي لاعتماد من قبلي على ما أفيتهم به ، وان الناس تبع لاهل المدينة التي اليها كانت الهجرة وبها نزل القرآن ؟ وقد أصبت بالذي كتبت به من ذلك انه شاء الله تعالى ووقع مني بالموقع الذي تحب ، وما أجد أحدا ينسب اليه العلم أكده لشواذ الفتيا ولا أشد تفضيلا لعلماء أهل المدينة الذين مضوا ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقوا عليه مني والحمد لله رب العالمين لا شريك له : وأما ما ذكرت من مقام رسول الله ﷺ بالمدينة ونزول القرآن بها عليه بين ظهري أصحابه وملة علمهم الله منه وان الناس صاروا به تبعاً لهم فيه فكما ذكرت : وأما ما ذكرت من قول الله تعالى ( والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين تبوءوا

ياحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الانهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ) فان كثيراً من اولئك السابقين الاولين خرجوا الى الجهاد في سبيل الله ابتغاء مرضات الله فجهدوا الاجناد واجتمع اليهم الناس فاظهروا بين ظهرانيهم كتاب الله وسنة نبيه ولم يكتسبوا شيئاً علموه : وكان في كل جند منهم طائفة يعلمون الله كتاب الله وسنة نبيه ويجهدون برأيهم فيما لم يفسره لهم القرآن والسنة وتقدمهم عليه أبو بكر وعمر وعثمان الذين اختارهم المسلمون لانفسهم ولم يكن اولئك الثلاثة مضيعين لاجناد المسلمين ولا غافلين عنهم بل كانوا يكتبون في الامر اليسير لاقامة الدين والحذر من الاختلاف بكتاب الله وسنة نبيه ، فلم يتركوا أمراً فسر القرآن أو عمل به النبي ﷺ أو ائتمروا فيه بعده الا علموه هو فاذا جاء أمر عمل فيه اصحاب رسول الله ﷺ بمصر والشام والعراق على عهد أبي بكر وعمر وعثمان ولم يزالوا عليه حتى قبضوا لم يأمرهم بغيره ، فلا نراه يجوز لاجناد المسلمين ان يتحدثوا اليوم أمراً لم يعمل به سلفهم من اصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم مع ان اصحاب رسول الله ﷺ قد اختلفوا بعد في الفتيا في أشياء كثيرة ، ولولا اني قد عرفت ان قد علمتها كتبت بها اليك : ثم اختلف التابعون في أشياء بعد اصحاب رسول الله ﷺ سعيد بن المسيب ونظر اؤده أشد الاختلاف : ثم اختلف الذين كانوا بعدهم فحضرتهم بالمدينة وغيرها ورأسهم يومئذ ابن شهاب وربيعة ابن أبي عبد الرحمن . وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قدمضي ما قد عرفت وحضرت وسمعت قولك فيه وقول ذوي الرأي من أهل المدينة يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وكثير بن فرق وغير كثير ممن هو أسن منه حتى اضطرك ما كرهت من ذلك الى فراق مجلسه . وذا كرتك أنت وعبد العزيز بن عبد الله بعض مانعيب علي ربيعة من ذلك فكنتما من المواقفين فيما أنكرت تكرهان منه ما كرهه ومع ذلك بحمد الله عند ربيعة خير كثير وعقل أصيل ولسان بليغ وفضل مستبين وطريقة حسنة في الاسلام ومودة صادقة لاخوانه عامة ولنا خاصة رحمه الله وغفر له وجزاه

بأحسن من عمله . وكان يكون من ابن شهاب اختلاف كثير اذا لقيناه واذا  
 كاتبه بعضنا فربما كتب اليه في الشيء الواحد على فضل رأيه وعلمه بثلاثة أنواع  
 ينقض بعضها بعضا ولا يشعر بالذي مضى من رأيه في ذلك فهذا الذي يدعوني  
 الى ترك ما أنكرت تركي اياه وقد عرفت ايضا عيب انكاري اياه أن يجمع  
 أحد من اجناد المسلمين بين الصلاتين ليلة المطر ومطر الشام اكثر من مطر  
 المدينة بما لا يعلمه الا الله لم يجمع منهم امام قط في ليلة مطر وفيهم ابو عبيدة بن  
 الجراح وبخالد بن الوليد ويزيد بن ابي سفيان وعمر بن العاص ومعاذ بن جبل  
 وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ قال «اعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل» ويقال  
 «يأتي معاذ يوم القيامة بين يدي العلماء بربرة وشرحيل بن حسنة وابو الدرداء  
 وبلال بن رباح» وكان ابو زبد بمصر والزيبر بن العوام وسعد بن ابي وقاص  
 وبمحض سبعون من أهل بدر وباجناد المسلمون كلها بالعراق ابن مسعود وحذيفة  
 ابن اليان وعمران بن حصين : ونزلها أمير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله  
 وجهه في الجنة سنين وكان معه من أصحاب رسول الله ﷺ فلم يجمعوا بين المغرب  
 والعشاء قط : ومن ذلك القضاء بشهادة شاهد ويمين صاحب الحق وقد عرفت أنه  
 لم يزل يقضى بالمدينة به ولم يقض به أصحاب رسول الله ﷺ بالشام وبمحض  
 ولا بمصر ولا بالعراق ولم يكتب به اليهم الخلفاء الراشدون ابو بكر وعمر وعثمان وعلي ثم  
 ولي عمر بن عبدالعزيز وكان كما قد علمت في احياء السنن والحدائق اقامة الدين والاصابة في  
 الرأي والعلم بما مضى من أمر الناس فكتب اليه زريق بن الحكم انك كنت تقضى بالمدينة  
 بشهادة الشاهد الواحد ويمين صاحب الحق فكتب اليه عمر بن عبدالعزيز اننا كنا نقضى  
 بذلك بالمدينة فوجدنا أهل الشام علي غير ذلك فلا نقضى إلا بشهادة رجلين عدلين  
 أو رجل وامرأتين ، ولم يجمع بين العشاء والمغرب قط ليلة المطر والمطر  
 يسكب عليه في منزله الذي كان فيه بخاضر ساكنا ، ومن ذلك ان أهل المدينة  
 يقضون في صدقات النساء أنهما متى شئت ان تتكلم في مؤخر صداقها تكلمت

خضع اليها وقد وافق أهل العراق أهل المدينة على ذلك وأهل الشام وأهل مصر، ولم يقض أحد من اصحاب رسول الله ﷺ ولا من بعدهم لامرأة بصداقها المؤخر الا أن يفرق بينهما موت أو طلاق فتقوم علي حقها ، ومن ذلك قولهم في الایلاء انه لا يكون عليه طلاق حتى يوقف وان مرت الاربعة الأشهر ، وقد حدثني نافع عن عبد الله بن عمر وهو الذي كان يروي عنه ذلك التوقيف بعد الاشهر ، انه كان يقول في الایلاء الذي ذكر الله في كتابه لا يحل للمولى اذا بلغ الأجل الا أن ينفي كما أمر الله او يعزم الطلاق ، وانتم تقولون ان لبث بعد الاربعة الأشهر التي سمي الله في كتابه ولم يوقف لم يكن عليه طلاق ، وقد بلغنا ان عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وقبيصة بن ذؤيب وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قالوا في الایلاء اذا مضت الاربعة الاشهر فهي تطليقة بائنة ، وقال سعيد بن المسيب وابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وابن هشام وابن شهاب اذا مضت الاربعة الاشهر فهي تطليقة وله الرجعة في العدة ، ومن ذلك ان زيد بن ثابت كان يقول اذا ملك الرجل امرأته فاخترت زوجها فهي تطليقة وأن طالت نفسها ثلاثا فهي تطليقة وقضى بذلك عبد الملك بن مروان ، وكان ربيعة بن عبد الرحمن يقول وقد كاد الناس يجتمعون على انها ان اختارت زوجها لم يكن له فيه طلاق وان اختارت نفسها واحدة او اثنتين كانت له عليها الرجعة وان طلقت نفسها ثلاثا يات منه ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فيدخل بها ثم يموت او يطلقها الا ان يرد عليها في مجلسه فيقول انما ملكتك واحدة فيستحلف ويخلي بينه وبين امرأته: ومن ذلك ان عبد الله بن مسعود كان يقول ايما رجل تزوج أمة ثم اشتراها زوجها فاشترأه اياها ثلاث تطليقات ، وكان ربيعة يقول ذلك وان تزوجت المرأة الحرة عبدا فاشترته فمثل ذلك \*.

وقد بلغنا عنكم شيئا من الفتيا مستكرها وقد كنت كتبت اليك في بعضها فلم تجبني في كتابي فتخوفت ان تكون استثقلت ذلك فتركت الكتاب

اليك في شيء مما انكرت وفيما اودت فيه على رأيك ، وذلك انه بلغني انك امرت زفر بن عاصم الهلالي حين اراد ان يستسقى ان يقدم الصلاة قبل الخطبة فاعظمت ذلك لان الخطبة والاستسقاء كهيئة يوم الجمعة الا أن الامام اذا دنا من فراغه من الخطبة فدعا حول رداءه ثم نزل فصلي وقد استسقى عمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهما فكلمهم يقدم الخطبة والدعاء قبل الصلاة فاستهتر الناس كلهم فعل زفر بن عاصم من ذلك واستكروه : ومن ذلك انه بلغني انك تقول في الخليطين في المال انه لا تجب عليهما الصدقة حتي يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة وفي كتاب عمر بن الخطاب انه يجب عليهما الصدقة ويترادان بالسوية ، وقد كان ذلك يعمل به في ولاية عمر بن عبد العزيز قبلكم وغيره ، والذي حدثني به يحيى بن سعيد ولم يكن بدون أفاضل العلماء في زمانه فرحه الله وغفر له وجعل الجنة مصيره ، ومن ذلك انه بلغني انك تقول اذا أفلس الرجل وقد باعه رجل سلعة فقاضا طائفة من ثمنها أو أنفق المشتري طائفة منها انه يأخذ ما وجد من متاعه ، وكان الناس علي أن البائع اذا تقاضا من ثمنها شيئا أو أنفق المشتري منها شيئا فليست بعينها . ومن ذلك انك تذكر ان النبي ﷺ لم يعطى الزبير بن العوام الا لفرس واحد والناس كلهم يتحدثون انه أعطاه أربعة أسهم لفرسين ومنعه الفرس الثالث : والامة كلهم على هذا الحديث أهل الشام وأهل مصر وأهل العراق وأهل افرقية لا يختلف فيه اثنان ، فلم يكن ينبغي لك وان كنت سمعته من رجل مرضي ان تخالف الامة أجمعين . وقد تركت أشياء كثيرة من اشباه هذا وأنا أحب توفيق الله اياك وطول بقائك لما أرجو للناس في ذلك من المنفعة وما أخاف من الضيعة اذا ذهب مثلك مع استئناسي بمكانك ، وان ناءت الدار فبذره منزلتك عندي ورأى فيك فاستيقنمه ولا تترك الكتاب الى بخبرك وحالك وحال أولئك وأهلك وحاجة ان كانت لك أو لاحد يوصل بك فاني

أسر بذلك كتبت اليك ونحن صالحون معافون والحمد لله :نسأل الله أن يرزقنا  
واياكم شكر ما أولينا وتعام ما أنعم به علينا والسلام عليك ورحمة الله \*  
﴿فان قيل﴾ فما تقولون فيما لو تجملوا وجعلوه حالا وقد اتفقوا في  
السلطان على تأخير كصداقات النساء في هذه الازمنة في الغالب هل للمرأة  
أن تطالب به قبل الفرقة أو الموت ، ﴿قيل﴾ هذا ينبغي على أصل وهو  
إذا اتفق في السر علي مهر وسماوى العلانية أكثر منه هل يؤخذ بالسر أو  
بالعلانية فهذه المسئلة مما اضطربت فيها أقوال المتأخرين لعدم احاطتهم  
بمقاصد الأمة ولا بد من كشف غطائها ولها في الاصل صورتان ، ﴿احدهما﴾  
أن يعتقدوه في العلانية بالفين مثلاً وقد اتفقوا قبل ذلك ان المهر الف وان الزيادة  
سمعة من غير ان يعتقدوه في العلانية بالأقل ، فالذى عليه القاضى ومن بعده من  
اصحاب احمد ان المهر هو المسمى في العقد ولا اعتبار بما اتفقوا عليه قبل ذلك  
وان قامت به البينة او تصادقوا عليه ، وسواء كان مهر العلانية من جنس مهر  
السر او من جنس غيره او اقل منه او أكثر قالوا وهو ظاهر كلام احمد في  
مواضع قال في رواية يزيد ثنا في الرجل يصدق صداقا في السر والعلانية شيئاً  
آخر يؤخذ بالعلانية ، وقال في رواية ابن الحرث اذا تزوجها في العلانية على شيء  
وأسر غير ذلك اخذنا بالعلانية وان كان قد اشهد في السر بغير ذلك ، وقاله  
في رواية الأثرم في رجل اصدق صداقاً سر أو صداقاً علانية يؤخذ بالعلانية اذا كان  
قد أقر به ، قيل له فقد أشهد شهوداً في السر بغيره قال وان أليس قد أقر بهذا أيضاً  
عند شهود يؤخذ بالعلانية ، ﴿قال﴾ شيخنا ومعنى قوله أقر به أي رضي به والتزمه  
لقوله تعالى ( أقرتم واخذتم على ذلكم إصرى ) وهذا يعم التسمية في العقد  
والاعتراف بعده ، ويقال أقر بالجزية وأقر للسلطان بالطاعة وهذا كثير في كلامهم  
وقال في رواية صالح في الرجل يعلن مهرأ ويخفى آخر أخذ بما يعلن لان العلانية  
قد اشهد علي نفسه وينبغي لهم ان يفوا له بما كان أسره :وقال في رواية ابن منصور

إذا تزوج امرأة في السر بمهر وأعلنوا مبراً آخر ينبغي لهم أن يفوا وأما هو فيؤخذ بالعلانية ، قال القاضي وغيره فقد أطلق القول بمهر العلانية وإنما قال ينبغي لهم أن يفوا بما أسروا علي طريق الاختيار لثلاث يحصل منهم غرور له في ذلك وهذا القول هو قول الشعبي وأبي قلابه وابن أبي ليلى وابن شبرة والاوزاعي وهو قول الشافعي المشهور عنه : وقد نص في موضع آخر أنه يؤخذ بمهر السر فقليل في هذه المسئلة قولان . وقيل بل ذلك في الصورة الثانية كما سيأتي ، وقال كثير من أهل العلم أو أكثرهم إذا علم الشهود أن المهر الذي يظهره سمعة وإن أصل المهر كذا وكذا ثم تزوج وأعلن الذي قال فالمهر هو السر والسمعة باطلة وهذا هو قول الزهري والحكم بن عتيبة ومالك والثوري والليث وأبو حنيفة وأصحابه واسحق وعن شريح والحسن كالقولين ، وذكر القاضي عن أبي حنيفة أنه يبطل المهر ويجب مهر المثل وهو خلاف ما حكاه عنه أصحابه وغيرهم ، وقد نقل عن أحمد ما يقتضي أن الاعتبار بالسر إذا ثبت أن العلانية تلجئة فقال إذا كان رجل قد أظهر صداقاً وأسر غير ذلك نظر في البيئات والشهود وكلف الظاهر أوكد إلا أن تقوم بيئة تدفع العلانية ، قال القاضي وقد تأول أبو حفص العكبري هذا علي أن بيئة السر عدول وبيئة العلانية غير عدول فحكم بالعدول قال القاضي وظاهر هذا أنه يحكم بمهر السر إذا لم تقم بيئة عادلة بمهر العلانية . وقال أبو حفص إذا تكاثرت البيئات وقد شرطوا في السر أن الذي يظهر في العلانية الرياء والسمعة فينبغي لهم أن يفوا له بهذا الشرط ولا يطالبوه بالظاهر لقول النبي ﷺ « المؤمنون علي شروطهم » : قال القاضي وظاهر هذا الكلام من أبي حفص أنه قد جعل للسر حكماً قال والمذهب علي ما ذكرناه ، قال شيخنا كلام أبي حفص الأول فيما إذا قامت البيئة بأن النكاح عقد في السر بالمهر القليل ولم يثبت نكاح العلانية وكلامه الثاني فيما إذا ثبت نكاح العلانية ولكن تشارطوا أن ما يظهرون من الزيادة علي ما اتفقوا عليه للرياء والسمعة . قال شيخنا وهذا الذي ذكره



أبو حفص أشبه بكلام الامام احمد وأصوله فان عامة كلامه في هذه المسئلة انما هو اذا اختلف الزوج والمرأة ولم تثبت بينة ولا اعتراف ان مهر العلانية سمعة بل شهدت البينة أنه تزوجها بالاكتر وادعى عليه ذلك فانه يجب أن يؤخذ بما أقربه انشاء أو إخبار آفاذا أقام شهودا يشهدون انهم تراضوا بدون ذلك (١) البينة الاولى ان التراضي بالأقل في وقت لا يمنع التراضي بما زاد عليه في وقت آخر الا ترى انه قال أخذ بالعلانية لانه قد أشهد علي نفسه : وينبغي لهم ان يفوا بما كان أسرهم فقله لانه قد أشهد علي نفسه دليل علي أنه انما يلزمه في الحكم فقط والا فما يجب بينه وبين الله لا يعال بالأشهاد : وكذلك قوله ينبغي لهم أن يفوا له واما هو فيؤخذ بالعلانية دليل علي انه يحكم عليه به وان اولئك يجب عليهم الوفاء وقوله ينبغي ليستعمل في الواجب اكثر مما يستعمل في المستحب ويدل علي ذلك انه قد قال ايضا في امرأة تزوجت في العلانية علي الف وفي السر علي خمسمائة فاختلفوا في ذلك : فان كانت البينة في السر والعلانية سواء أخذ بالعلانية لانه احوط وهو فرج يؤخذ بالاكتر وقيدت المسئلة بأنهم اختلفوا وان كليهما قامت به بينة عادلة : وانما يظهر ذلك بالكلام في الصورة الثانية وهو ما اذا تزوجته في السر بالف ثم تزوجها في العلانية بالفين مع بقاء النكاح الاول فنقال القاضى في المجرود الجامع ان تصادقا علي نكاح السر لزوم نكاح السر بمهر السر لان النكاح المتقدم قد صح ولزم والنكاح المتأخر عنه لا يتعلق به حكم ويحمل مطلق كلام احمد والخرقى علي مثل هذه الصورة وهذا مذهب الشافعى وقال الخرقى اذا تزوجها علي صداقين سر وعلانية أخذ بالعلانية وان كان السر قد انقضى النكاح به وهذا منصوص كلام احمد في قوله ان تزوجت في العلانية علي الف وفي السر علي خمسمائة وعموم كلامه المتقدم يشمل هذه الصورة والتي قبلها وهذا هو الذى ذكره القاضى في خلافه وعليه اكثر الاصحاب ثم طريقته وطريقة جماعة في ذلك ان ما ظهر اذ زيادة في المهر والزيادة فيه بعد لزومه لازمة وعلي هذا فلو كان السر هو الاكثر أخذ به أيضا وهو ~~محقق~~

(١) في الاصل ياخذ بين تولد ذلك والبيعة. ولعله سقط منه لفظ عمل علي كما يدل عليه لاحق الكلام.

قول الامام احمد أخذ بالعلانية أى يؤخذ بالأكثر ولهذا القول طريقة ثانية وهو أن نكاح السر إنما يصح إذا لم يكتموه على إحدى الرويتين بل نصهما فإذا تواصلوا بكتمان النكاح الاول كانت العبرة إنما هى بالنكاح الثانى فقد تحرر أن الاصحاب مختلفون هل يؤخذ بصداق العلانية ظاهراً وباطناً أو ظاهراً فقط فيما إذا كان السر تواطؤاً من غير عقد ، وان كان السر عقداً فهل هى كالتى قبلها أو يؤخذ هنا بالسر فى الباطن بالتردد على وجهين : فمن قال انه يؤخذ به ظاهراً فقط وانهم فى الباطن لا ينبغي لهم أن يأخذوا إلا بما اتفقوا عليه لم يردتقضا وهذا قول له شواهد كثيرة ، ومن قال إنه يؤخذ به ظاهراً وباطناً بنى ذلك على أن المهر من توابع النكاح وصفاته فيكون ذكره سمعة كذكره هزلاً والنكاح جده وهزله سواء فكذلك ذكر ما هو فيه ، يحقق ذلك أن حل البضع مشروط بالشهادة على العقد والشهادة وقعت على ما أظهره فيكون وجوب المشهود به شرطاً فى الحل : هذا كلام شيخ الاسلام فى مسألة مهر السر والعلانية فى كتاب إبطال التحليل نقلته بلفظه : ﴿ ولهذا ﴾ المسئلة عدة صور هذه احداها ﴿ الثانية ﴾ أن يتفقا فى السر على ان ثمن المبيع ألف ويظهر فى العلانية ان ثمنه ألفان ، فقال القاضي فى التعليق القديم والشريف أبو جعفر وغيرهما الثمن ما أظهره على قياس المشهور عنه فى المهر أن العبرة بما أظهره وهو الاكثر ، وقال القاضي فى التعليق الجديد وأبو الخطاب وأبو الحسين وغيرهم من أصحاب القاضى الثمن ما أسراه والزيادة سمعة ورياء بخلاف المهر الحاقاً للعوض فى المبيع بنفس البيع والحاقاً للمهر بالنكاح وجعلاً الزيادة فيه بمنزلة الزيادة بعد العقد وهى غير لاحقة ، وقال أبو حنيفة عكس هذا بناء على أن تسمية العوض شرط فى صحة البيع دون النكاح : وقال صاحباه العبرة فى الجميع بما أسراه : ﴿ الصورة الثالثة ﴾ أن يتفقا فى عقد البيع على أن يتبايعا شيئاً بشئ ذكره على أنه بيع تلجئة لا حقيقة له تلخيصاً من ظالم يريد أخذه فهذا عقد باطل ، وان لم يقلوا فى صلب العقد قد تبايعناه

تتلجئة قال القاضي هذا قياس قول احمد لانه قال فيمن تزوج امرأة واعتقد أنه يحلها الاول لم يصح هذا النكاح وكذلك اذا باع عبداً من يعتق انه يعصره خيراً قال وقد قال احمد في رواية ابن منصور انه اذا أقر لامرأة بدين في مرضه ثم تزوجها ومات وهي وارثة فهذه قد أقر لها وليست بزوجة يجوز ذلك الا ان يكون اراد تلجئة فيرد : ونحو هذا نقل اسحق بن ابراهيم والمروزي وهذا قول ابي يوسف ومحمد وهو قياس قول مالك : وقال أبو حنيفة والشافعي لا يكون تلجئة حتى يقول في العقد قد تباعنا هذا العقد تلجئة ، ومأخذ من أبطله انهما لم يقصدا العقد حقيقة والقصد معتبر في صحته ، ومأخذ من يصححه أن هذا شرط مقدم على العقد والمؤثر في العقد انما هو الشرط المقارن ، والأولون منهم من يمنع المقدمة الاولى ويقول لافرق بين الشرط المتقدم والمقارن ، ومنهم من يقول انما ذلك في الشرط الزائد على العقد بخلاف الراجع له فان الشارط هنا يجعل العقد غير مقصود وهناك هو مقصود وقد أطلق عن شرط مقارن ، ( الصورة الرابعة ) ان يظهر انكاحاً تلجئة لاحقيقة له فاختلف الفقهاء في ذلك : فقال القاضي وغيره من الأصحاب انه صحيح كنكاح المازل لأن أكثر ما فيه انه غير قاصد للعقد بل هازل به ونكاح المازل صحيح ، قال شيخنا ويؤيد هذا أن المشهور عندنا انه لو شرط في العقد رفع موجه مثل ان يشترط إنه لا يطلها أو انها لا تحل له أو انه لا ينفق عليها ونحو ذلك صح العقد دون الشرط ، فالاتفاق على التلجئة حقيقة انهما اتفقا على أن يعقدا عقداً لا يقتضى موجه وهذا لا يبطله ، قال شيخنا وتخرج في نكاح التلجئة انه باطل لأن الاتفاق الموجود قبل العقد بمنزلة المشروط في العقد في أظهر الطريقين لأصحابنا ، ولو شرطاً في العقد انه نكاح تلجئة لاجتية لكان نكاحاً باطلاً ، وان قيل إن فيه خلافاً فان أسوأ الاحوال أن يكون كالمو شرطاً انها لا تحل له وهذا الشرط يفسد العقد على الخلاف المشهور ، ( الصورة الخامسة ) أن يتفقا على أن العقد عقد تحليل لانكاح رغبة وأنه متى دخل بها طلقها

أو فهي طالق وأنها متى اعترفت بأنه وصل إليها فهي طالق ثم يعقدها مطلقاً وهو في الباطن نكاح تحليل لانكاح رغبة فهذا محرم باطل لا تحل به الزوجة للمطلق وهو داخل تحت اللعنة مع تضمن زيادة الخداع كما سماه السلف بذلك. وجعلوا فاعله مخادعاً لله وقالوا من يخادع الله يخدعه: وعلى بطلان هذا النكاح بحوستان دليلًا. والمقصود أن المتعاقدين وإن أظهرًا خلاف ما اتفقا عليه في الباطن فالعبرة لما أضرماه واتفقا عليه وقصدها بالعقد وقد أشهدا الله على ما في قلوبهما فلا ينفعهما ترك التكلم به حالة العقد وهو مطلوبهما ومقصودهما: ﴿الصورة السادسة﴾ أن يحلف الرجل على شيء في الظاهر وقصده ونيته خلاف ما حلف عليه وهو غير مظلوم فهذا لا ينفعه ظاهر لفظه ويكون يمينه على ما يصدق عليه صاحبه اعتباراً بمتقصده ونيته: ﴿الصورة السابعة﴾ إذا اشترى أو استأجر مكرهاً لم يصح وإن كان في الظاهر قد حصل صورة العقد لعدم قصده وإرادته، فدل على أن القصد روح العقد ومصححه ومبطله فاعتبار القصد في العقود أولى من اعتبار الالفاظ فإن الالفاظ مقصودة لغيرها ومقاصد العقود هي التي تراد لأجلها فإذا ألغيت واعتبرت الالفاظ التي لا تراد لنفسها كان هذا الغناء لما يجب اعتباره واعتباراً لما قد يسوغ الغاؤه: وكيف يقدم اعتبار اللفظ الذي قد ظهر كله الظهور أن المراد خلافه بل قد يقطع بذلك على المعنى الذي قد ظهر بل قد يتيقن أنه المراد، وكيف ينكر على أهل الظاهر من يسلك هذا وهل ذلك إلا من إيراد الظاهرية، فإن أهل الظاهر تمسكوا بالالفاظ النصوص وأجروها على ظواهرها حيث لا يحصل القطع بأن المراد خلافها، وأنتم تمسكتم بظواهر الالفاظ غير المعصومين حيث يقع القطع بأن المراد خلافها فأهل الظاهر أعز منكم بكثير وكل شبهة تمسكتم بها في تسوية ذلك فائدة الظاهرية في تمسكهم بظواهر النصوص أقوى وأصح، والله تعالى يحب الانصاف بل هو أفضل حلية تحلى بها الرجل خصوصاً من نصب نفسه حكماً بين الأقوال والمذاهب، وقد قال تعالى لرسوله،

(وأمرت لأعدل بينكم) فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف والايمل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه ، بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره وينزل بنزوله يدين بدين العدل والانصاف ويحكم الحجة ، وما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه فهو العلم الذي قد شمر اليه ومطلوبه الذي يحوم تطلبه عليه لا يثنى عنانه عنه عدل عاذل ولا تأخذه فيه لومة لائم ولا يصده عنه قول قائل ، ومن تدبر مصادر الشرع وموارده تبين له أن الشارع ألغى الالفاظ التي لم يقصد المتكلم بها معانيها بل جرت على غير قصد منه كالنائم والناسي والسكران والجاهل والمكره والحطى من شدة الفرح أو الغضب أو المرض ونحوهم ، ولم يكفر من قال من شدة فرحه براحلته بعد يأسه منها اللهم أنت عبيدي وأنا ربك ، فكيف يعتبر الألفاظ التي يقطع بان مراد قائلها خلافاً ، ولهذا المعنى رد شهادة المنافقين ووصفهم بالخداع والكذب والاستهزاء وذهب علي انهم يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وان بواطنهم يخالف ظواهرهم ، وذهب تعالى من يقول مالا يفعل وأخبر أن ذلك من أكبر المقت عنده ، ولعن اليهود اذ توسلوا بصورة عقد البيع على ما حرمه عليهم الى اكل ثمنه وجعل أكل ثمنه ما كان هو المقصود بمنزلة اكله في نفسه ، وقد لعن رسول الله ﷺ في الخمر عاصرها ومعتصرها: ومن المعلوم ان العاصر انما عصر عنبا ولكن لما كانت نيتة انما هي تحصيل الخمر لم ينفعه ظاهر عصره ولم يعصمه من اللعنة لباطن قصده ومراده فلم ان الاعتبار في العقود والافعال بمقتاتها ومقاصدها دون ظواهر ألفاظها وأفعالها . ومن لم براع القصود في العقود وجري مع ظواهرها يلزمه أن لا يلعن العاصر وان يجوز له عصر العنب لكل أحد وان ظهر ان قصده الخمر وان يقضى له بالاجرة لعدم تأثير القصد في العقد عنده : ولقد صرحوا بذلك وجوزوا له العصر وقضوا له بالاجرة : وقد روى في الآثار مرفوع من حديث أبي بريدة عن ابيه « من حبس العنب أيام القطان حتى يبيعه

من يهودى او نصراني أو من يتخذ خيراً فقد تقم النار علي بصيرة » ذكره عبد الله بن بطة: ومن لم يراع القصد في العقد لم ير بذلك بأساً . وقاعدة الشريعة التي لا يجوز هدمها أن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات كما هي معتبرة في التقربات والعبادات . فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشيء حلالاً او حراماً او صحيحاً أو فاسداً وطاعة ومعصية وكما ان القصد في العبادة يجعلها واجبة أو مستحبة او محرمة أو صحيحة او فاسدة . ودلائل هذه القاعدة تفوت الحصر: فنها قوله تعالى في حق الأزواج اذا طلقوا ازواجهم طلاقاً رجعياً ( وبعلتهن أحق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحاً ) وقوله ( ولا تمسكوهن ضراراً تعتدوا ) وذلك نص في ان الرجعة انما ملكها الله تعالى لمن قصد الإصلاح دون من قصد الضرار . وقوله في الخلع ( فان خفتم الا يقيميا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ) وقوله ( فان طلقها فلا جناح عليهما ان يترجعا ان ظنا ان يقيميا حدود الله ) فبين تعالى ان الخلع المأذون فيه والنكاح المأذون فيه انما يباح اذا ظنا ان يقيميا حدود الله . وقال تعالى ( من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضار ) فاما قدم الله الوصية علي الميراث اذا لم يقصد بها الموصى الضرار . فان قصده فللورثة ابطالها وعدم تنفيذها: وكذلك قوله ( فمن خاف من موص جنفاً او اثماً فأصلح بينهم فلا إثم عليه ) فرفع الإثم عن ابطال الجنف والاثم من وصية الموصي ولم يجعلها بمنزلة نص الشارع الذي تحرم مخالفته : وكذلك الإثم مرفوع عن ابطال من شروط الواقفين ما لم يكن اصلاحاً : وما كان فيه جنف أو اثم ولا يحل لاحد أن يجعل هذا الشرط الباطل المخالف لكتاب الله بمنزلة نص الشارع ولم يقل هذا أحد من أئمة الاسلام بل قد قال امام الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلي آله « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » فاما ينفذ من شروط الواقفين ما كان لله طاعة والمكاف مصلحة واما ما كان بضد ذلك فلا حرمة له كشرط التعزب

والترهب المضاد لشرع الله ودينه : فانه تعالى فتح للامة باب النكاح بكل طريق وسد عنهم باب السفاح بكل طريق : وهذا الشرط الباطل معتاد لذلك فانه يسد علي من الزمه باب النكاح ويفتح له باب الفجور فان لوازم البشرية تتقاضاها الطباع اتم تقاض فاذا سد عنها مشروعات فتحت له ممنوعها ولا بد : والمقصود أن الله تعالى رفع الائم عن أبطل الوصية الجانفة الآئمة : وكذلك هو مرفوع عن ابطال شروط الواقفين التي هي كذلك فاذا شرط الواقف القراءة على القبر كانت القراءة في المسجد أولى وأحب الي الله ورسوله وأنفع للميت : فلا يجوز تعطيل الأجب الي الله الأنفع لعبده واعتبار ضده : وقد رام بعضهم الانفصال عن هذا بانه قد يكون قصد الواقف حصول الأجر له باستماعه للقرآن في قبره وهذا غلط فان ثواب الاستماع مشروط بالحياة فانه عمل اختياري وقد انقطع بموته : ومن ذلك اشتراطه أن يصلي الصلوات الخمس في المسجد الذي بناء على قبره فانه شرط باطل لا يجب بل لا يحل الوفاء به : وصلاته في المسجد الذي لم يوضع على قبره أحب الي الله ورسوله : فكيف يفني أو يقضي بتعطيل الاجب الي الله والقيام بالاكراه اليه اتباعا لشرط الواقف الجانف الآئمة : ومن ذلك أن يشترط عليه ايقاد قنديل على قبره أو بناء مسجد عليه فانه لا يحل تنفيذ هذا الشرط ولا العمل به : فكيف ينقله شرط لعن رسول الله ﷺ فاعله : وبالحلقة فشروط الواقفين أربعة أقسام : شروط محرمة في الشرع : وشروط مكروهة لله تعالى ورسوله ﷺ : وشروط تتضمن ترك ما هو أحب الي الله ورسوله : وشروط تتضمن فعل ما هو أحب الي الله تعالى ورسوله : فالأقسام الثلاثة الاول لاهرمة لها ولا اعتبار : والقسم الرابع هو الشرط المتبع الواجب الاعتبار وبالله التوفيق : وقد أبطل النبي ﷺ هذه الشروط كلها بقوله «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» ومارده رسول الله ﷺ لم يحجز لاحد اعتباره ولا الازام به وتنفيذه : ومن تفطن لتفاصيل

هذه الجملة التي هي من لوازم الإيمان تخلص بها من آصار واغلال في الدنيا؛ وأثم وعقوبة ونقص ثواب في الآخرة: وبالله التوفيق \*

## فصل

وتأمل قول النبي ﷺ «صيد البر لسكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم». كيف حرم على المحرم الاكل مما صاده الحلال اذا كان قد صاده لاجله فانظر كيف أثر القصد في التحريم ولم يرفعه ظاهر الفعل؛ ومن ذلك الأثر المرفوع من حديث أبي هريرة «من تزوج امرأة بصدق ينوي أن لا يؤديه اليها فهو زان ومن ادان ديناً ينوي أن لا يقضيه فهو سارق» ذكره أبو حفص باسناده فجعل المشتري والناسك اذا قصدا أن لا يؤديا العوض بمنزلة من استحل الفرج والمال بغير عوض فيكون كالزاني والسارق في المعنى وان خالفهما في الصورة: ويؤيد ذلك ما في صحيح البخاري مرفوعاً «من أخذ أموال الناس يريد اداها اداها الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها أتلفه الله» (فهذه النصوص) وأضعافها تدل على أن المقاصد تغير أحكام التصرفات من العقود وغيرها وأحكام الشريعة تقتضي ذلك ايضاً فان الرجل اذا اشترى أو استأجر أو اقترض أو نكح ونوي أن ذلك لموكله او لموليه كان له وان لم يتكلم به في العقد وان لم ينو له وقع الملك للعائد: وكذلك لو تملك المباحات من الصيد والحشيش وغيرها ونواه لموكله وقع الملك له عند جمهور الفقهاء (نعم) لا بد في النكاح من تسمية الموكل لانه معقود عليه فهو بمنزلة السلعة في البيع فافتقر العقد الى تعيينه لذلك لانه معقود له (و) اذا كان القول والفعل الواحد يوجب الملك للمالكين مختلفين عند تغير النية ثبت ان ثلثية تأثير في العقود والتصرفات: ومن ذلك انه لو قضى عن غيره ديناً أو أنفق عليه خفقة واجبة أو نحو ذلك ينوي التبرع والهبة لم يملك الرجوع بالبدل وان لم ينو فله الرجوع ان كان باذنه اتفاقاً. وان كان بغير اذنه ففيه النزاع المعروف



مقصودة العقد واحدة وإنما اختلف الحكم بالنية والقصد: ومن ذلك أن الله تعالى حرم أن يدفع الرجل إلى غيره مالا ربويا بمثله على وجه البيع إلا أن يتقابضا ويجوز دفعه بمثله على وجه القرض وقد اشتركا في أن كلا منهما يدفع ربويا ويأخذ نظيره وإنما فرق بينهما القصد فإن مقصود المقرض إرفاق المقرض ونفعه وليس مقصوده المعاوضة أو الربح: ولهذا كان القرض شقيق العارية كما سماه النبي ﷺ منيحة الورق فكأنه أعاره الدراهم ثم استرجعها منه لكن لم يمكن استرجاع العين فاسترجع المثل: وكذلك لو باعه درهما بدرهمين كان زبا صريحا ولو باعه إياه بدرهم ثم وهبه درهما آخر جاز: والصورة واحدة وإنما فرق بينهما القصد فكيف يمكن أحدا أن يأنى القصد في العقود ولا يجعل لها اعتبارا \*

## فصل

﴿فان قيل﴾ قد أطلم في مسألة القصد في العقود ونحن نحاكم إلى القرآن والسنة وأقوال الأئمة: قال الله تعالى حكاية عن نبيه نوح (ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيمهم الله خيرا الله أعلم بما في أنفسهم إني إذا لمن الظالمين) فرتب الحكم على ظاهر إيمانهم ورد علم ما في أنفسهم إلى العالم بالسرائر تعالى المنفرد بعلم ذات الصدور وعلم ما في النفوس من علم الغيب: وقد قال تعالى لرسوله (ولا أقول لكم عندى خزائن الله ولا أعلم الغيب) وقد قال ﷺ «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم» وقد قال «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» فاكتمى منهم بالظاهر ووكل سرائرهم إلى الله: وكذلك فعل بالدين تخلفوا عنه واعتدوا إليه قبل منهم علانيتهم ووكل سرائرهم إلى الله عز وجل: وكذلك كانت سيرته في المناقبين قبول ظاهر إسلامهم ويكل سرائرهم إلى الله عز وجل: وقال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم): ولم يجعل لنا

علما بالنيات والمقاصد تتعلق الاحكام الدينية بها فقولنا لاعلم لنا به : قال الشافعي فرض الله تعالى علي خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم من الامر شيئا فاولي ألا يتعاطوا حكما علي غيب احد بدلالة ولا ظن لقصور علمهم عن علوم انبيائه الذين فرض عليهم الوقوف عما ورد عليهم حتي يأتيهم أمره فانه تعالى ظاهر عليهم الحجج فما جعل اليهم الحكم في الدنيا الا بما ظهر من المحكوم عليه فرض علي نبيه ان يقاتل اهل الأوثان حتي يسلموا فتحقق دماؤهم اذا اظهروا الاسلام : واعلم انه لا يعلم صدقهم بالاسلام الا الله : ثم اطلع الله رسوله علي قوم يظهرون الاسلام ويسرون غيره فلم يجعل له ان يحكم عليهم بخلاف حكم الاسلام ولم يجعل له ان يقضى عليهم في الدنيا بخلاف ما اظهروا : فقال لنبيه ( قالت الأعراب آمنة قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ) يعني اسلمنا بالقول مخافة القتل والسبي ثم اخبرهم انه يجزيهم ان اطاعوا الله ورسوله يعني ان احدثوا طاعة الله ورسوله : وقال في المنافقين وهم صنف ثان ( اذا جاءك المنافقون ) الى قوله ( اتخذوا ايمانهم جنة ) يعني جنة من القتل : وقال ( سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم ) فأمر بقبول ما اظهروا ولم يجعل لنبيه ان يحكم عليهم بخلاف حكم الايمان : وقد اعلم الله نبيه انهم في الدرك الاسفل من النار فجعل حكمه تعالى عليهم علي سرائرهم وحكم نبيه عليهم في الدنيا علي علانيتهم باظهار التوبة وما قامت عليه بيعة من المسلمين بقوله وبما أقروا بقوله وما جحدوا من قول الكفر ما لم يقرأوا به ولم يقيم به بيعة عليهم وقد كذبهم في قولهم في كل ذلك : وكذلك اخبر النبي ﷺ عن الله اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن يزيد عن عدى بن الحيار « أن وجلا سار النبي ﷺ فلم يدر ما ساره حتي جهر رسول الله ﷺ فاذا هو يشاوره في قتل رجل من المنافقين فقال النبي ﷺ أليس يشهد أن لا اله الا الله قال بلي ولا شهادة له فقال أليس يصلي قال بلي ولا صلاة له فقال النبي ﷺ أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم » ثم ذكر حديث « أمرت أن اقاتل الناس » ثم قال « فحسابهم

على الله بصدقهم وكذبهم وسرائرهم الى الله العالم بسرائرهم المتولى الحكم عليهم دون انبيائه وحكام خلقه ﴿و﴾ بذلك مضت أحكام رسول الله ﷺ فيما بين العباد من الحدود وجميع الحقوق أعلمهم أن جميع أحكامه على ما يظهرون والله يدين بالسرائر ثم ذكر حديث عويمر العجلاني في لعانه امرأته ثم قال فقال النبي ﷺ فيما بلغنا «لولا ما قضى الله لكان لي فيها قضاء غيره» يعنى لولا ما قضى الله من الإيحاء على أحد الا باعتراف علي نفسه أو بيته ولم يعرض لشريك ولا للمرأة وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق . ثم ذكر حديث ركانة أنه طلق امرأته البتة وأن النبي ﷺ استخلفه ما أردت الا واحدة فلف له فردها اليه قال وفي ذلك وغيره دليل على أن حراماً على المالك أن يقضى أبداً على أحد من عباد الله الا بأحسن ما يظهر وأن احتمل ما يظهر غير أحسنه وكانت عليه دلالة على ما يخالف أحسنه. ومن قوله يلي لما حكم الله في الأعراب الذين قالوا آمنا وعلّم الله أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم لما أظهرنا من الإسلام ولما حكم في المنافقين الذين علم أنهم آمنوا ثم كفروا وأنهم كاذبون بما أظهرنا من الإيمان بحكم الإسلام: وقال في المتلاعنين «أبصروها فان جاءت به كذا وكذا فلا أراه الا قد صدق عليها» فجاءت به كذلك ولم يجعل له اليها ميلاً اذالم تقر ولم تقم عليها بيته . وابطال في حكم الدنيا عنهما استعمال الدلالة التي لا توجد في الدنيا دلالة بعد دلالة الله على المنافقين والأعراب أقوى مما اخبر رسول الله ﷺ في قوله في امرأة العجلاني علي ان يكون ثم كان كما اخبر به النبي ﷺ والاغلب علي من سمع الفزاري يقول للنبي ﷺ ان امرأتي ولدت غلاما أسود وعرض بالتدفع انه يريد التدفع ثم لم يحده النبي ﷺ اذ لم يكن التعريض ظاهراً قدف ، فلم يحكم النبي ﷺ بحكم التدفع والأغلب على من سمع قول ركانة لامرأته أنت طالق البتة انه قد أوقع الطلاق بقوله أنت طالق وان البتة ارادة شيء غير الاول انه أراد الابتات بثلاث ،

ولكنه لما كان ظاهر آ في قوله واحتمل غيره لم يحكم النبي ﷺ الا بظاهر الطلاق واحدة ، فمن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالا على أن ما أظهر واخلاف ما أبطنوا بدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف التنزيل والسنة ، وذلك مثل أن يقول قائل من رجع عن الاسلام ممن ولد عليه قتلته ولم استتبه ومن رجع عنه ممن لم يولد عليه استتبه ، ولم يحكم الله على عباده الا حكما واحداً ، ومثله أن يقول من رجع عن الاسلام ممن أظهر نصرانية أو يهودية أو ديناً يظهره كالمجوسية استتبه فان أظهر التوبة قبلت منه ، ومن رجع الى دين خفية لم استتبه . وكل قد بدل دين الحق ورجع الى الكفر فكيف يستتاب بعضهم ولا يستتاب بعض ، فان قال لا أعرف توبة الذي يسردينه ؟ قيل ولا يعرفها الا الله وهذا مع خلافه حكم الله ثم رسوله كلام محال ، يسأل من قال هذا هل تدري لعل الذي كان أخني الشرك يصدق بالتوبة والذي كان أظهر الشرك يكذب بالتوبة ؟ فان قال نعم قبل فتدري لعلك قتلت المؤمن الصادق الايمان واستحييت الكاذب باظهار الايمان ؟ فان قال ليس على الاظهار ، قيل فالظاهر فيها واحد وقد جعلته اثنين بعله محالة والمناقضون على عهد رسول الله ﷺ لم يظهر وا يهودية ولا نصرانية ولا مجوسية بل كانوا يستسرون بدينهم فيقبل منهم ما يظهر من الايمان ؟ فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة أحسن أن يقول شيئاً له وجه ، ولكنه يخالفها ويعتل بهما لا وجه له ، كأنه يرى أن اليهودية والنصرانية لا تكون الا باثبات الكنائس ، أرأيت ان كانوا يبلاد لا كنائس فيها اما يصلون في بيوتهم فتخفي صلاتهم علي غيرهم ؟ قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله في المتلاعنين يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع ، وإذا بطل الأقوي من الدلائل بطل الأضعف من الذرائع كلها وبطل الحد في التعريض بالقذف ، فان من الناس من يقول اذا تشاتم الرجلان فقال أحدهما ما أنا بزان ولا أعي بزانية حد لانه اذا قاله علي المشاتمة فالاعلم انه انما يريد

به قذف الذي يشاتم وأمه ، وان قاله على غير المشاعة لم أحده اذا قال لم أرد القذف مع ابطال رسول الله ﷺ حكم التعريض في حديث الفراري الذي ولبت امرأته غلاما أسود : فان قال قائل فان عمر حد في التعريض في مثل هذا ، قيل- استشار أصحابه فخالفه بعضهم ومع من خالفه ما وصفنا من الدلائل : ويبطل مثله قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة لان الطلاق ايقاع طلاق ظاهر والبتة تجتمل زيادة في عدد الطلاق وغير زيادة والقول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر حتي لا يحكم عليه أبداً الا بظاهر ويجعل القول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر : فهذا يدل على انه ولا يفسد عقد الا بالعقد نفسه ولا يفسد بشيء تقدمه ولا تأخره ولا يتوهم ولا بالأغلب وكذلك كل شيء لا يفسد الا بعقده ، ولا يفسد البيوع بأن يقول هذه ذريعة . وهذه نية سوء ولو كان ان يبطل البيوع بأن يكون ذريعة الي الربا كان اليقين في البيوع بعقد مالا يحل أولى ان يريد به من الظن ، ألا ترى ان رجلا لو اشترى سيفاً ونوى بشرائه أن يقتل به مسلماً كان الشراء حلالاً وكانت النية بالقتل غير جائزة ولم يبطل بها البيع ، وكذلك لو باع سيفاً من رجل يريد انه يقتل به رجلاً كان هذا هكذا ، ولو أن رجلاً شريفاً نكح ذنية أعجمية أو شريفة نسحت دنيا أعجميا فتصادقا في الوجهين علي أن لم ينو واحد منهما أن يثبت علي النكاح أكثر من ليلة لم يحرم النكاح بهذه النية لان ظاهر عقده كان صحيحاً ان شاء الزوج حبسها وان شاء طلقها ، فاذا دل الكتاب ثم السنة ثم عامة حكم الاسلام على ان العقود انما تثبت بظاهر عقدها لا بتفسدها نية العاقدين كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة ولا تفسد بتوهم غير غاقتها علي عاقتها سيما اذا كان توها ضعيفاً انتهى كلام الشافعي \* وقد جعل النبي ﷺ الهازل بالنكاح والطلاق والرجعة كالجاذبها مع انه لم يقصد حقائق هذه العقود ، وأبلغ من هذا قوله ﷺ « انما أقضي بنحو ما اسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار » فآخبر

ﷺ أنه يحكم بالظاهر وإن كان في نفس الامر لا يحل للمحكوم له ما حكم له به : وفي هذا كله دلالة على الغناء المقاضد والنيات في العقود وإبطال سد الذرائع واتباع ظواهر عقود الناس وألفاظهم وبالله التوفيق \* ( فانظر في ملتقى البحرين ومعتك الفريقين فقد أبرز كل منهما حجته : وخاض بحر العلم فبلغ منه لجته ، وأدلى من الحجج والبراهين بما لا يدفع وقال ما هو حقيق بان يقول له أهل العلم قل يسمع : وحجج الله لا تعارض وأدلة الشرع لا تتناقض ، والحق يصدق بعضه بعضا : ولا يقبل معارضة ولا نقضا ، وحرام على المقلد المتعصب أن يكون من أهل هذا الطراز الاول ، أو يكون علي قوله ويبحثه اذا حقت الحقائق المعول ، فليجرب للمدعى ما ليس له والمدعى في قوم ليس منهم نفسه وعلمه وما حصله في الحكم بين الفريقين ، والقضاء للفصل بين المتغالبين ، وليطل الحجج والأدلة من أحد الجانبين ليسلم له قول إحدى الطائفتين ، والا فيلزم حديد ولا يتعدى طوره ولا يمد الي العلم الموروث عن رسول الله ﷺ باعاً يقصر عن الوصول اليه ، ولا يتجر يتهذ زائف لا يروج عليه . ولا يتمكن من الفصل بين المقاتلين الا من تجرد لله مسافراً بعزمه وحمته الى مطلع الوحي . منزلا نفسه منزلة من يتلقاه غضا طريا من في رسول الله ﷺ يعرض عليه آراء الرجال ولا يعرضه عليها . ويحاكيها اليه ولا يحاكيه اليها ، فنقول وبالله التوفيق : ان الله تعالى وضع الالفاظ بين عبادم تعريفا ودلالة علي ما في نفوسهم . فاذا أراد أحدكم من الآخر شيئا عرفه بمرادم وما في نفسه بلفظه . ورتب علي تلك الارادات والمقاصد أحكامها بواسطة الالفاظ ولم يرتب تلك الاحكام على مجرد ما في النفوس من غير دلالة فعل أو قول . ولا علي مجرد ألفاظ : مع العلم بان المتكلم بها لم يرد معانيها ولم يحط بها علما . بل تجاوز للامة عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به . وتجاوز لها عما تكلمت به مخطئة أو ناسية أو مكرهة أو غير عالمة به اذا لم تكن مريضة لمعنى ما تكلمت به أو قاصدة اليه . فاذا اجتمع القصد والدلالة القولية أو الفعلية

ترتب الحكم . هذه قاعدة الشريعة وهى من مقتضيات عدل الله وحكمته ورحمته فان خواطر القلوب وارادة النفوس لا تدخل تحت الاختيار . فلو ترتبت عليها الاحكام لكان في ذلك أعظم حرج ومشقة على الامة ورحمة الله تعالى وحكمته تأبى ذلك . والغلط والنسيان والسهو وسبق اللسان بما لا يريد العبد بل يريد خلافه والتكلم به مكرها وغير عارف لمقتضاه من لوازم البشرية لا يكاد ينفك الانسان من شيء منه . فلو رتب عليه الحكم لخرجت الامة وأعياها غاية التعب والمشقة . فرفع عنها المؤاخذه بذلك كله حتي الخطأ في اللفظ من شدة الفرح والغضب والسكر كما تقدمت شواهد . وكذلك الخطأ والنسيان والاكرام والجهل بالمعنى وسبق اللسان بما لم يرده والتكلم في الاغلاق ولغو اليمين . فهذه عشرة أشياء لا يؤاخذ الله بها عبده بالتكلم في حال منها لعدم قصده وعقد قلبه الذي يؤاخذ به . أما الخطأ من شدة الفرح فكما في الحديث الصحيح حديث فرح الرب بتوبة عبده وقول الرجل اللهم أنت عبدى وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح . ﴿ وأما ﴾ الخطأ من شدة الغضب فكما في قوله تعالى ( ولو يجعل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضي اليهم أجلهم ) قال السلف هو دعاء الانسان على نفسه وولده وأهله حال الغضب لو أجابه الله تعالى لأهلك الداعي ومن دعى عليه قضى اليهم أجلهم ، وقد قال جماعة من الأئمة الاغلاق الذي منع النبي ﷺ من وقوع الطلاق والعناق فيه هو الغضب . هذا كما قالوه فان للغضب سكرأ كسكر الخمر أو أشد : ﴿ وأما ﴾ السكران فقد قال الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتي تعلموا ما تقولون ) فلم يرتب على كلام السكران حكما حتي يكون عالما بما يقول . ولذلك أمر النبي ﷺ رجلا يشكك المقر بالزنا ليعلم هل هو عالم بما يقول أم غير عالم بما يقول . ولم يؤخذ حمزة بقوله في حال السكر هل أتم الاغبيد لأبي ولم يكفر من قرأ في حال سكره في الصلاة أعبد ما تعبدون : ونحن نعبد ما تعبدون ﴿ وأما ﴾ الخطأ والنسيان

فقد قال تعالى حكاية عن المؤمنين (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا ) وقال الله تعالى قد فعلت وقال النبي ﷺ « ان الله قد تجاوز لى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » : وأما المكروه فقد قال الله ( من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) والاكره داخل فى حكم الاغلاق : ﴿ وأما ﴾ اللغو فقد رفع الله تعالى المؤاخذه به حتى يحصل عقد القلب : ﴿ وأما ﴾ سبق اللسان بما لم يرد المتكلم فهو دائر بين الخطأ فى اللفظ والخطأ فى القصد فهو أولى أن لا يؤاخذ به من لغو اليمين : وقد نص الأئمة على مسائل من ذلك تقدم ذكر بعضها : ﴿ وأما ﴾ الاغلاق فقد نص عليه صاحب الشرح والواجب نحل كلامه فيه على عومه اللفظى والمعنوى ، فكل من أغلق عليه باب قصده وعلمه كالجنون والسكران والمكروه والغضب ان فقد تكلم فى الاغلاق . ومن فسر بالجنون أو بالسكر أو بالغضب أو بالاكره فاما قصد التمثيل لا التخصيص ولو قدر أن اللفظ يخص بنوع من هذه الانواع لوجب تعميم الحكم بعموم العلة فان الحكم اذا ثبت لعله تعدي بتعديها وانتفى بانتفائها \*

## فصل

فاذا تمهدت هذه القاعدة فنقول الالفاظ بالنسبة الى مقاصد المتكلمين ونياتهم واراداتهم لمعانها ثلاثة أقسام : ﴿ أحدها ﴾ ان تظهر مطابقة القصد للفظ : ولظهور مراتب تنتهى الى اليقين والقطع بمراد المتكلم بحسب الكلام فى نفسه وما يقترن به من القرائن الحالية واللفظية وحال المتكلم به وغير ذلك ، كما اذا سمع العاقل والعارف باللغة قوله صلى الله عليه وآله وسلم « انكم سترون ربكم عيانا كما ترون القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب وكما ترون الشمس فى الظهيرة صحو لا ليس دونها سحاب لا تضارون فى رؤيته الا كما تضارون فى رؤيتها » . فانه لا يستريب ولا يشك فى مراد المتكلم وانه رؤية البصر حقيقة وليس فى الممكن



عبارة أوضح ولا أنص من هذه . ولو اقترح علي أبلغ الناس أن يعبر عن هذا المعني بعبارة لا تحتل غيره لم يقدر علي عبارة أوضح ولا أنص من هذه : وعامة كلام الله ورسوله من هذا القبيل فانه مستول علي الامد الاقصي من البيان \*

## فصل

(القسم الثاني) ما يظهر بان المتكلم لم يرد معناه وقد ينتهي هذا الظهور الي حد اليقين بحيث لا يشك السامع فيه وهذا القسم نوعان : « أحدهما » ان لا يكون مريدا لمقتضاه ولا لغيره « والثاني » أن يكون مريدا لمعني يخالفه فالاول كالمكره والناثم والمجنون ومن اشتد به الغضب والسكران والثاني كالمرض والمورى والمفزع والمأول \*

## فصل

(القسم الثالث) ما هو ظاهر في معناه ويحتمل ارادة المتكلم له ويحتمل ارادته لغيره . ولا دلالة علي واحد من الامرين واللفظ دال علي المعني الموضوع له وقد آتي به اختيارا . فهذه أقسام الالفاظ بالنسبة الي ارادة معانيها ومقاصد المتكلم بها : وعند هذا يقال اذا ظهر قصد المتكلم لمعني الكلام أو لم يظهر قصد يخالف كلاما موجب حمل كلاما علي ظاهره . والادلة التي ذكرها الشافعي رضي الله عنه واضعا فيها كلها انما تدل علي ذلك وهذا حق لا ينزع فيه عالم والنزاع انما هو في غيره . اذا عرف هذا فالواجب حمل كلام الله تعالى ورسوله وحمل كلام المكاف علي ظاهره الذي هو ظاهره . وهو الذي يقصد من اللفظ عند التخاطب ولا يتم التفهيم والفهم الا بذلك . ومدعى غير ذلك علي المتكلم القاصد للبيان والتفهيم كاذب عليه . قال الشافعي وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي ظاهره بت : ومن ادعى انه لا طريق لنا الي اليقين . بمراد المتكلم لان العلم بمراده موقوف على العلم بانتفاء عبثة أشياء فهو ملبوس .

عليه ملبس علي الناس . فان هذا لو صح لم يحصل لاحد العلم بكلام المتكلم قط . وبطلت فائدة التخاطب واتفتت خاصية الانسان وصار الناس كالبهائم بل أسوأ حالا : ولما علم عرض هذا المصنف من تصنيفه : وهذا باطل بضرورة الحس والعقل : وبطلانه من أكثر من ثلاثين وجها مذكورة في غير هذا الموضع : ولكن حمل كلام المتكلمين على ظاهره لا ينبغي صرفه عن ذلك للدلالة تدل عليه كالتعريض ولحن الخطاب والتورية وغير ذلك : وهذا ايضا مما لا ينازع فيه العقلاء وأما النزاع في الحل علي الظاهر حكما بعد ظهور مراد المتكلم والفاعل بخلاف ما أظهره : فهذا هو الذي وقع فيه النزاع وهو هل الاعتبار بظواهر الالفاظ والعقود وان ظهرت المقاصد والنيات بخلافها ام للقصد والنيات تأثير يوجب الانتفاء اليها ومراعاة جانبها : وقد تظاهرت ادلة الشرع وقواعده على ان القصد في العقود معتبرة وانها تؤثر في صحة العقد وفساده وفي حله وحرمة بل ابلغ من ذلك وهي انها تؤثر في الفعل الذي ليس بعقد تحليل ولا تحريما فيصير حلالا تارة وحراما تارة باختلاف النية والقصد كما يصير صحيحا تارة وفسادا تارة باختلافها وهذا كالذبيح فان الحيوان يحل اذا ذبح لاجل الاكل ويحرم اذا ذبح لغير الله : وكذلك الحلال يصيد الصيد للمحرم فيحرم عليه ويصيده للحلال فلا يحرم علي المحرم : وكذلك الرجل يشتري الجارية ينوي ان تكون لموكله فتحرم علي المشتري وينوي انها له فتحل له وصورة الفعل والعقد واحدة وانما اختلفت النية والقصد : وكذلك صورة القرض وبيع الدرهم بالدرهم الي اجل صورتها واحدة وهذا قرينة صحيحة وهذا معصية باطلة بالقصد : وكذلك عصر الغنم بنية ان يكون خمرأ معصية ملعون فاعله علي لسان رسول الله ﷺ وعصره بنية ان يكون خلا اود بسا جائز وصورة الفعل واحدة . وكذلك السلاح يبيعه الرجل لمن يعرف انه يقتل به مسلأ حرام باطل لما فيه من الاعانة علي الاثم والعدوان واذا باعه لمن يعرف انه يجاهد به في سبيل الله فهو طاعة وقرينة : وكذلك عقد النذر

المعلق على شرط ينوي به التقرب والطاعة فيلزمه الوفاء بما نذر به وينوي به الخلف والامتناع فيكون ميمناً مكفراً وكذلك تعليق الكفر بالشرط ينوي به التيمن والامتناع فلا يكفر بذلك وينوي به وقوع الشرط فيكفر عند وجود الشرط ولا يكفر ان نوي به التيمن وصورة اللفظ واحدة : وكذلك ألفاظ الطلاق صريحها وكذايتها ينوي بها الطلاق فيكون مانواً وينوي به غيره فلا تطلق : وكذلك قوله انت عندي مثل أي ينوي بها الظهار فتحرم عليه وينوي به انها مثلها في الكرامة فلا تحرم عليه : وكذلك من أدى عن غيره واجبا ينوي به الرجوع ملكه وان نوى بالتبرع لم يرجع \* وهذه كما أنها أحكام الرب تعالى في العقود فهي أحكامه تعالى في العبادات والمثوبات والعقوبات . فقد اطردت سنته بذلك في شرعه وقدره . أما العبادات فتأثير النيات في صحتها وفسادها أظهر من أن يحتاج الى ذكره فان القربات كلها مبناها على النيات ولا يكون الفعل عبادة الا بالنية والقصد . ولهذا لو وقع في الماء ولم ينو الغسل أو دخل الحمام للتنظيف أو سبح للتبرد لم يكن غسله قربة ولا عبادة بالاتفاق فانه لم ينو العبادة فلم تحصل له وانما لامرء ما نوى : ولو أمسك عن المفطرات عادة واشتغالا ولم ينو القربة لم يكن صائماً ولو دار حول البيت يلتبس شيئاً سقط منه لم يكن طائفاً . ولو أعطى الفقير هبة أو هدية ولم ينو الزكاة لم يحسب زكاة . ولو جلس في المسجد ولم ينو الاعتكاف لم يحصل له وهذا كما أنه ثابت في الاجزاء والامتنان فهو ثابت في الثواب والعقاب . ولهذا لو جامع أجنبية يظنها زوجته أو أمته لم يأتهم بذلك وقد يثاب بنيته . ولو جامع في ظلمة من يظنها أجنبية فبانت زوجته أو أمته آثم على ذلك بقصده ونيته للحرام ولو أكل طعاماً حراماً يظنه حلالاً لم يأتهم به ولو أكله وهو حلال يظنه حراماً وقد أقدم عليه آثم بنيته . وكذلك لو قتل من يظنه مسلماً معصوماً فبأن كفر آثماً جريماً آثم بنيته : ولو رمي صيداً فأصاب معصوماً لم يأتهم . ولو رمي معصوماً فأخطأه وأصاب صيداً آثم : ولهذا كان القاتل والمقتول من المسلمين في النار لنية

كل واحد منهما قتل صاحبه. فالتية روح العمل ولبه وقوامه وهو تابع لها يصح  
بصحتها ويفسد بفسادها والنبي ﷺ قد قال كلمتين كفتا وشفتا وتحتهما كنوز  
العلم وهما قوله « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » فبين في  
الجملة الأولى أن العمل لا يقع الا بالنية . ولهذا لا يكون عمل الا بنية : ثم بين في  
الجملة الثانية أن العامل ليس له من عمله الا ما نواه . وهذا يعم العبادات والمعاملات  
والأيمان والنذور وسائر العقود والأفعال . وهذا دليل على أن من نوى بالبيع  
عقد الربا حصل له الربا ولا يعصمه من ذلك صورة البيع . وأن من نوى بعقد  
النكاح التحليل كان محللا ولا يخرج من ذلك صورة عقد النكاح لأنه قد نوى  
ذلك وإنما لا مريء مانوي ، فالمقدمة الاولى معلومة بالوجدان والثانية معلومة  
بالنص . وعلي هذا فإذا نوى بالعصر حصول الحر كان له ما نواه . ولذلك استحق  
اللعنة إذا نوى بالفعل التحليل على ما حرمه الله ورسوله كان له ما نواه فانه قصد  
المحرم وفعل مقدوره في تحصيله . ولا فرق في التحليل على المحرم بين الفعل الموضوع  
له وبين الفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له لافي عقل ولا في شرع : ولهذا  
لو نهى الطبيب المريض عما يؤذيه وحماه منه فتحليل على تناوله عد متناول لنفس  
مانهية عنه ولهذا مسخ الله اليهود فردة لما تحيلوا على فعل ما حرمه الله ولم يعصمهم من عقوبته  
اظهار الفعل المباح لما توسلوا به الى ارتكاب محارمه ولهذا عاقب أصحاب الجنة بأن حرمهم  
ثمارها لما توسلوا بجذاهم صبحين الى اسقاط نصيب المساكين . ولهذا لعن اليهود لما  
أكلوا ثمن ما حرم الله عليهم أكله ولم يعصمهم التوسل الى ذلك بصورة البيع .  
وايضاً فإن اليهود لم ينفعهم إزالة اسم الشحوم عنها باذابتها فانها بعد الاذابة يفارقها  
الأنثى وتنقل الى اسم الودك . فلم تحيلوا على امتحانها بازالة الاسم لم ينفعهم ذلك  
﴿ قال ﴾ الخنابى في هذا الحديث بطلان كل حيلة يحتال بها المتوسل الى المحرم  
فانه لا تغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه . ﴿ قال ﴾ شيخنا رضي الله عنه ووجه الدلالة  
ما أشار اليه احمد أن اليهود لما حرم الله عليهم الشحوم أرادوا الاحتيال على الانتفاع

بها علي وجه لا يقال في الظاهر أنهم انتفعوا بالشحم فعملوه وقصدوا بذلك أن يزول عنه باسم الشحم ثم انتفعوا بشمنه بعد ذلك لئلا يكون الانتفاع في الظاهر بعين الحرم . ثم مع كونهم احتالوا بحيلة خرجوا بها في زعمهم من ظاهر التحريم من هذين الوجهين لعنهم الله علي لسان رسول الله ﷺ علي هذا الاستحلال نظراً الي المقصود . وأن حكمة التحريم لا تختلف سواء كان جامداً أو مائتاً وبذل الشيء يقوم مقامه ويسد مسده . فإذا حرم الله الانتفاع بشيء حرم الاعتياض عن ذلك المنفعة . وأما ما أتيح الانتفاع به من وجه دون وجه كالخمر مثلاً فإنه يجوز بيعها لمنفعة الظهر المباحة لا لمنفعة اللحم المحرمة . وهذا معني حديث ابن عباس الذي رواه أبو داود وصححه الحاكم وغيره « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وإن الله إذا حرم علي قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه » يعنى ثمنه المقابل لمنفعة الأكل : فإذا كان فيه منفعة اخري وكان الثمن في مقابلتها لم يدخل في هذا : اذا تبين هذا فاعلم أنه لو كان التحريم معلقاً بمجرد اللفظ وبظاهر من القول دون مراعاة المقصود للشيء المحرم : معنا وكيفيته لم يستحقوا اللعنة لوجين \*

﴿أحدهما﴾ ان الشحم خرج بجملة عن أن يكون شحماً وصارودكاً كالجرج الربا بالاحتيال فيه عن لفظ الربا الي أن يصير بيعاً عند من يستحل ذلك : فإن من أراد ان يبيع مائة بمائة وعشرين الي أجل فأعطى سلعة بالثمن المؤجل ثم اشتراها بالثمن الحال ولا غرض لواحد منهما بالساعة بوجه ما وانما هي كما قال فقيه الامة دراهم بدرهم دخلت بينهما جريرة . فلا فرق بين ذلك وبين مائة بمائة وعشرين درهماً بلاحيلة البتة لافي شرع ولا في عقل ولا عرف . بل المفسدة التي لاجلها حرم الربا بعينها قائمة مع الاحتيال أو أزيد منها فانها تضاعفت بالاحتيال لم تذهب ولم تنقص . فمن المستحيل علي شريعة أحكم الحاكمين أن يحرم ما فيه مفسدة ويلعن فاعله ويؤذنه بحرب منه ورسوله ويوعده أشد الوعيد . ثم يبيح التحليل علي حصول

ذلك بعينه سواء مع قيام تلك المفسدة وزيادتها بتعب الاحتيال في معصية ومخادعة  
الله ورسوله . هذا لا يأتي به شرع . فان الربا على الأرض أسهل وأقل مفسدة  
من الربا بسل طويل صعب التراقي يترابي المترايان على رأسه . ﴿ يا الله العجب ﴾  
أي مفسدة من مفسدات الربا زالت بهذا الاحتيال والخداع ؟ فهل صار هذا الذنب  
العظيم عند الله الذي هو من أكبر الكبائر حسنة وطاعة بالخداع والاحتيال ؟  
ويا الله كيف قلب الخداع والاحتيال حقيقته من الخيث الى الطيب ومن المفسدة  
الى المصلحة وجعله محبوباً للرب تعالى بعد ان كان مسخوطاً له ؟ ولان كان هذا الاحتيال  
يبلغ هذا المبلغ فانه عند الله ورسوله بمكان ومنزلة عظيمة وانه من أقوى دعائم  
الدين وأوثق عراه وأجل أصوله . و﴿ يا الله العجب ﴾ كيف نزول مفسدة التحليل  
الذي أشار ربه . ول الله ﷺ بلعن فاعله مرة بعد أخرى بتسبيق شرط وتقديمه  
على صلب العقد وخلا صلب العقد من لفظه : وقد وقع التواطؤ والتوافق عليه ؟  
وأى غرض للشارع وأى حكمة في تقديم الشرط وتسبيقه حتي نزول به اللعنة  
وتقلب به خمرة هذا العقد خلا ؟ وهل كانت عقد التحليل مسخوطاً لله ورسوله  
لحقيقته ومعناه أم لعدم مقارنة الشرط له وحصول صورة نكاح الرغبة مع القطع  
باتفاء حقيقته وحصول حقيقة نكاح التحليل ؟ وهكذا الحيل الربوية فان الربا  
لم يكن حراماً لصورته ولفظه وانما كان حراماً لحقيقته التي امتاز بها عن حقيقة  
البيع . فذلك الحقيقة حيث وجدت وجد التحريم في أي صورة ركبت وبأى لفظ عبر  
عنها فائس الشأن في الاسماء وصور العقود وانما الشأن في حقائقها ومقاصدها وما عقدت له :  
﴿ الوجه الثاني ﴾ أن اليهود لم ينتفعوا بعين الشحم وانما انتفعوا بشمنه  
ويلزم من راعى الصور والظواهر والالفاظ دون الحقائق والمقاصد ان  
لا يحرم ذلك ، فلما لعنوا على استحلال الثمن وان لم ينص لهم علي تحريمه  
علم أن الواجب النظر الى الحقيقة والمقصود لا الى مجرد الصورة : ونظير  
هذا أن يقال لرجل لا تقرب مال اليتيم فيبيعه يأخذ عوضه ويقول لم أقرب ماله

وكن يقول لرجل لا تشرب من هذا التمر فياخذ بيده ويشرب بكفيه ويقول لم أشرب منه وينزلة من يقول لا تضرب زيدا فيضربه فوق ثيابه ويقول انما ضربت ثيابه : وينزلة من يقول لا تأكل مال هذا الرجل فانه حرام فيشتري به سلعة ولا يعينه ثم ينفقه للبائع ويقول لم آكل ما له انما أكلت ما اشتريته وقد ملكت ظاهرا وباطنا : وأمثال هذه الامور التي لو استعملها الطبيب في معالجة المرضى ل زاد مرضهم ولو استعملها المريض لكان مرتكباً لنفس ماهاه عنه الطبيب كمن يقول له الطبيب لا تأكل اللحم فانه يزيل في مواد المرض فيدقه ويعمل منه هريسة ويقول لم آكل اللحم وهذا المثل مطابق لعامة الخيل الباطلة في الدين ﴿ ويا لله العجب ﴾ أى فرق بين بيع مائة مائة وعشرين درهما صريحا وبين ادخال ساعة لم تقصد أصلا بل دخولها كخروجها ؟ ولهذا لا يسأل العاقد عن جنسها ولا صفتها ولا قيمتها ولا عيب فيها ولا يبال بذلك البتة حتي لو كانت خرقه مقطعة أو أذن شاة أو عودا من حطب ادخلوه محلا للربا : ولما تفتن المختالون أن هذه الساعة لا اعتبار بها في نفس الامر : وانها ليست مقصودة بوجه وان دخولها كخروجها تما ونوابها ولم يبالوا بكونها مما يتمول عادة أو لا يتمول : ولم يبال بعضهم بكونها مملوكة للبائع أو غير مملوكة بل لم يبال بعضهم بكونها مما يباع أو مما لا يباع كالسجد والمنارة والقلعة : وكل هذا وقع من أرباب الخيل : وهذا لما علموا أن المشتري لا غرض له في الساعة فقالوا أى ساعة اتفق حضورها حصل بها التحليل كأي تيس اتفق في باب محلل النكاح : وما مثل من وقف مع الظواهر والالفاظ ولم يراع المقاصد والمعاني الا كمثل رجل قيل له لا تسلم علي صاحب بدعة فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه : أو قيل له اذهب فاملا هذه الجرة فذهب فملاها ثم تركها على الحوض وقال لم تقل ايتي بها : وكن قال لو كيله بع هذه الساعة فباعها بدرهم وهي تساوي مائة يلزم من وقف مع الظواهر أن يصحح هذا البيع ويلزم به الموكل وان نظرا الي المقاصد تناقض حيث القاها في غير موضع : وكن اعطاه

رجل ثوبا فقال والله لا ألبسه لما فيه من المنة فباعه وأعطاه ثمنه فقبله : وكن قال والله لا أشرب هذا الشراب فجعله عقيدا أو ترد فيه خبزاً وأكله . ويلزم من وقف مع الظواهر والالفاظ ان لا يحد من فعل ذلك بالخمر . وقد أشار النبي ﷺ الى أن من الامة من يتناول المحرم ويسميه بغير اسمه فقال « يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها يعزف على رءوسهم بالمعازف والمغنيات يخسف الله بهم الارض ويجعل منهم القردة والخنازير » رواه احمد وأبو داود . وفي مسند الامام احمد مرفوعا « يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » وفيه عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ « يشرب ناس من أمتي الخمر باسم يسمونها اياه » وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي أمامة يرفعه « لا تذهب الليالي والايام حتى تشرب طائفة من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » : قال شيخنا رضي الله عنه وقد جاء حديث آخر يوافق هذا مرفوعا وموقوفا من حديث ابن عباس « يأتي على الناس زمان يستحل فيه خمسة أشياء بخمسة أشياء يستحلون الخمر باسم يسمونها اياه والسحت بالهدية والقتل بالرهبة والزنا بالنكاح والزبا بالبيع » وهذا حق فان استحلال الزبا باسم البيع ظاهر كالحليل الربوية التي صورتها صورة البيع وحقيقتها حقيقة الزبا . ومعلوم ان الزبا انما حرم لحقيقته ومفسدته لا لصورته واسمه ، فهب ان المرابي لم يسمه زبا وسماه يباعا فذلك لا يخرج حقيقته وماهيته عن نفسها . واما استحلال الخمر باسم آخر فكما استحل من استحل المسكر من غير عصير العنب وقال لا أسميه خمرأ وانما هو نبيذ . وكما يستحلها طائفة من المجان اذا مزجت ويقولون خرجت عن اسم الخمر كما يخرج الماء بمخالطة غيره له عن اسم الماء المطلق . وكما يستحلها من يستحلها اذا اتخذت عقيدا ويقول هذه عقيد لا خمر . ومعلوم ان التحريم تابع للحقيقة والمفسدة لا للاسم والصورة . فان ايقاع العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة لا تزول بتبديل الاسماء والصور عن ذلك . وهل هذا الا من سوء الفهم وعدم الفقه عن الله ورسوله .



وأما استحلال السحت باسم الهدية وهو أظهر من أن يذكر كرشوة الحاكم والوالي وغيرها فإن المرتشي ملعون هو والراشي لما في ذلك من الفسدة. ومعلوم قطعا انهما لا يخرجان عن الحقيقة وحقيقة الرشوة بمجرد اسم الهدية وقد علما وعلم الله وملائكته ومن له اطلاع على الحيل انها رشوة. وأما استحلال القتل باسم الارهاب الذي تسميه ولاية الجور سياسة وهيبة وناموسا وحرمة للملك فهو أظهر من أن يذكر. وأما استحلال الزنا باسم النكاح فهو الزنا بالمرأة التي لا غرض له أن يقيم معها ولا أن تكون زوجته. وإنما غرضه أن يقضى منها وطره أو يأخذ جعلاً على الفساد بها ويتوصل الي ذلك باسم النكاح وأظهار صورته : وقد علم الله ورسوله والملائكة والزوج والمرأة انه محلل لانا كج وانه ليس بزواج وإنما هو تيس مستعار للضراب بمنزلة الحمار العشرين (في الله العجب) أي فرق في نفس الامر بين الزنا وبين هذا؟ نعم هذا زنا بشهود من البشر وذلك زنا بشهود من الكرام السكاكين كما صرح به أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا لا يزالان زانيين وإن مكثا عشرين سنة إذا علم الله انه إنما يريد أن يحلها : والمقصود أن هذا المحلل إذا قيل له هذا زنا قال ليس بزنا بل نكاح : كما أن المرابي إذا قيل له هذا ربا قال بل هو بيع : وكذلك كل من استحل محرماً بتغيير اسمه وصورته كمن يستحل الحشيشة باسم لقمة الراحة : ويستحل المعازف كالطنبور والعود والبربط باسم يسميها به : وكما يسمى بعضهم المغنى بالحادى والمطرب والقوال : وكما يسمى الديوث بالمصلح والموفق والحسن : ورأيت من يسجد لغير الله من الأحياء والأموات ويسمى ذلك وضع الرأس للشيخ : قال ولا أقول هذا سجود وهكذا الحيل سواء : فإن أصحابها يعتمدون الي الأحكام فيعلقونها بمجرد اللفظ ويزعمون أن الذى يستحلونه ليس بداخل في لفظ الشيء المحرم مع القطع بأن معناه معنى الشيء المحرم فإن الرجل إذا قال لمن له عليه ألف اجعلها ألفاً ومائة الي سنة بادخال هذه الخرقه وإخراجها صورة لامعني لم

يكن فوق بين توسعها وعدمه : وكذلك اذا قال مكينى من نفسك اقض منك وطرا يوما او ساعة بكذا وكذا لم يكن فرق بين ادخال شاهدين فى هذا أو عدم ادخالهما وقد تواطئا على قضاء وطر ساعة من زمان : ولو أوجب تبديل الأسماء والصور تبدل الاحكام والحقائق ففسدت الديانات وبدلت الشرائع واضمحل الاسلام : وأى شيء نفع المشركين تسميتهم أصنامهم آلهة وليس فيها شيء من صفات الالهية وحقيقتها : وأى شيء نفعهم تسمية الاشراك بالله تقربة الى الله : وأى شيء نفع المعطلين لحقائق أسماء الله وصفاته تسمية ذلك تنزيها وأى شيء نفع الغلاة من البشر واتخاذهم طواغيت يعبدونها من دون الله تسمية ذلك تعظيما واحتواما : وأى شيء نفع نفاة القدر المخرجين لاشرف مافى مملكة الرب تعالى من طاعات أنبيائه ورسله وملائكته وعباده عن قدرته تسمية ذلك عدلا : وأى شيء نفعهم نفيهم لصفات كماله تسمية ذلك توحيدا : وأى شيء نفع أعداء الرسل من الفلاسفة القائلين بان الله لم يخلق السموات والارض فى ستة أيام ولا ينجي الموتى ولا يبعث من فى القبور ولا يعلم شيئا من الموجودات ولا أرسل الى الناس رسلا يأمرهم بطاعته تسمية ذلك حكمة : وأى شيء نفع أهل النفاق تسمية نفاقهم عقلا ميسيا وقدحهم فى عقل من لم ينافق نفاقهم ويداهن فى دين الله . وأى شيء نفع المكسة بتسمية ما يأخذونه ظلما وعدوانا حقوقا سلطانية وتسمية أوضاعهم الجائرة الظالمة المناقضة لشرع الله ودينه شرع الديوانة : وأى شيء نفع أهل البدع والضلال تسمية شبههم الداحضة عند ربهم وعند أهل العلم والدين والإيمان عقليات وبراهين : وتسمية كثير من المتصوفة الخيالات الفاسدة والسطحات خفائق . فهو لاء كلهم حقيق أن يتلى عليهم ( ان هي الا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان )

### فصل

(وما يوضح ما ذكرناه) من ان القصود فى العقود معتبرة دون الألفاظ

المجردة التي لم تقصد بها معانيها وحقائقها أو قصد غيرها ان صنع العقود كبرت واشترت وتزوجت وأجرت اما اخبارات وإما انشاءات وإما انها متضمنة للامرين فهي اخبارات عما في النفس من المعاني التي تدل على العقود وإنشاءات للحصول العقود في الخارج . فلفظها موجب لمعناها في الخارج وهي اخبار عن ما في النفس من تلك المعاني . ولا بد في صحتها من مطابقة خبرها لخبرها فإذا لم تكن تلك المعاني في النفس كانت خبراً كاذباً وكانت بمنزلة قول المنافق أشهد أن محمداً رسول الله وبمنزلة قوله آمنت بالله وباليوم الآخر . وكذلك المحلل إذا قال تزوجت وهو لا يقصد بلفظ الزوج المعنى الذي جعله الله في الشرع كان اخباراً كاذباً وإنشاء باطلاً فانا نعلم ان هذه اللفظة لم توضع في الشرع ولا في العرف ولا في اللغة لمن قصد رد المطلقه الي زوجها وليس له قصد في النكاح الذي وضعه الله بين عباده وجعله سبباً للعودة والرحمة بين الزوجين وليس له قصد في توابعه حقيقة ولا حكماً . فمن ليس له قصد في الصحبة ولا في العشرة ولا في المصاهرة ولا الولد ولا المواصله ولا المعاشرة ولا الايواء بل قصده أن يفارق لتعود الى غيره . فانه جعل النكاح سبباً للمواصله والمصاحبة والمحلل جعله سبباً للمفارقة . فانه تزوج ليطلق فهو مناقض لشرع الله ودينه وحكمته فهو كاذب في قوله تزوجت باظهاره خلاف ما في قلبه وبمنزلة من قال لغيره وكلتك أو شاركتك أو ضاربتك أو ساقيتك وهو يقصد رفع هذه العقود وفسخها . وقد تقدم ان صنع العقود اخبارات عن ما في النفس من المعاني التي هي أصل العقود ومبدأ الحقيقة التي بها يصير اللفظ كلاماً معتبراً فانها لا تصير كلاماً معتبراً الا اذا قرئت بمعانيها فتصير انشاء للعقود والتصرفات من حيث انها هي التي اثبتت الحكم وبها وجد . وإخبارات من حيث دلالتها على المعاني التي في النفس . فهي تشبه في اللفظ احببت أو ابغضت وكرهت وتشبه في المعنى قم واقعد وهذه الاقوال انما تنفذ الاحكام اذا قصد المتكلم بها حقيقة أو حكماً جعلت له واذا لم

يقصد بها ما يناقض معناها وهذا فيما بينه وبين الله تعالى: فاما في الظاهر فالامر محمول على الصحة والا لآتم عقد ولا تصرف فاذا قال بعث او تزوجت كان هذا للفظ دليلا على انه قصد معناه المقصود به وجعله الشارع بمنزلة القاصد وان كان هازلا وباللفظ والمعنى جميعا يتم الحكم فكل منهما جزء السبب وهما مجموعهما وان كانت العبرة في الحقيقة بالمعنى واللفظ دليل. ولهذا يصار الى غيره عند تعذره وهذا شأن عامة انواع الكلام فانه محمول على معناه المفهوم منه عند الاطلاق لاسيما الاحكام الشرعية التي علق الشارع بها أحكامها فان التكلم عليه أن يقصد بتلك الالفاظ معانيها والمستمع عليه أن يحملها على تلك المعاني. فان لم يقصد المتكلم بها معانيها بل تكلم بها غير قاصد لمعانيها أو قاصدا لغيرها ابطال الشارع عليه قصده فان كان هازلا أو لاعبا لم يقصد المعنى ألزمه الشارع المعنى كن هزل بالكفر والطلاق والنكاح والرجعة بل لو تكلم الكافر بكلمة الاسلام هازلا ألزم به وجرت عليه أحكامه ظاهرا. وان تكلم بها مخادعا ما كرا محتالا مظهرا خلاف ما ابطن لم يعطه الشارع مقصوده كالحال والمرايى بعقد العينة وكل من احتال على اسقاط واجب أو فعل محرم بعقد أو قول أظهره وابطن الامر الباطل. وبهذا يخرج الجواب عن الالزام بنكاح الهازل وطلاقه ورجعته وان لم يقصد حقائق هذه الصيغ ومعانيها. ونحن نذكر تقسيما جامعنا نافعا في هذا الباب نبين به حقيقة الأمر فنقول المتكلم بصيغ العقود اما أن يكون قاصدا للتكلم بها ولا يكون قاصدا فان لم يقصد التكلم بها كلكره والنائم والمجنون والسكران والمغلوب على عقله لم يترتب عليها شيء وان كان في بعض ذلك نزاع وتفصيل فالصواب أن أقوال هؤلاء كإهادر كإدل عليه الكتاب والسنة والميزان وأقوال الصحابة: وان كان قاصدا للتكلم بها فاما أن يكون عالما بغاياتها متصورا لها ولا يدري معانيها البتة بل هي عنده كاصوات ينعق بها: فان لم يكن عالما بمعناها ولا متصورا له لم يترتب عليه أحكامها ايضا: ولا نزاع بين أئمة الاسلام في ذلك. وان كان متصورا

لمعانيها عالماً بمدلولها فاما أن يكون قاصدا لها أولا فان كان قاصدا لها ترتبت أحكامها في حقه ولزمته . وان لم يكن قاصدا لها فاما أن يقصد خلافها أولا يقصد لا معناها ولا غير معناها . فان لم يقصد غير التكلم بها فهو المأزلة وندكر حكمه . وان قصد غير معناها فاما أن يقصد ما يجوز له قصده أولا فان قصد ما يجوز له قصده نحو أن يقصد بقوله أنت طالق من زوج كان قبلي أو يقصد بقوله أمني أو عبدى حرائره عفيف عن الفاحشة أو يقصد بقوله امرأتى عندى مثل أمي في الكرامة والمنزلة ونحو ذلك لم يلزمه أحكام هذه الصيغ فيما بينه وبين الله تعالى، وأما في الحكم فان اقترن بكلامه قرينة تدل على ذلك لم يلزمه أيضا لان السياق والقرينة بينة تدل على صدقه وان لم يقترن بكلامه قرينة أصلا وادعى ذلك دعوى مجردة لم تقبل منه وان قصد بها مالا يجوز قصده كالتكلم بكنهات وتزوجت يقصد التحليل وبعث واشترت يقصد الزنا وبخالتها يقصد الخيلة على فعل المحالوف عليه وبمكنت يقصد التحليل على إسقاط الزكاة أو الشفعة وما أشبه ذلك فهذا لا يحصل له مقصوده الذي قصده وجعل ظاهر اللفظ والفعل وسيلة إليه . فان في تحصيل مقصوده تنفيذا للمحرم وإسقاطا للواجب وإعانة على معصية الله ومناقضته لدينه وشرعه : فإعانتته على ذلك إعانة على الأثم والعدوان ولا فرق بين إعانتته على ذلك بالطريق التي وضعت مفضية إليه وبين إعانتته على ذلك بالطريق التي وضعت مفضية الى غيره : فالقصد اذا كان واحدا لم يكن اختلاف الطرق الموصلة اليه بموجب لاختلاف حكمه فيحرم من طريق ويحل بعينه من طريق أخرى؛ والطرق وسائل وهي مقصودة غيرها فاي فرق بين التوصل الى الحرام بطريق الاحتيال والمكر والخداع والتوصل اليه بطريق المجاهرة التي يوافق فيها السر الاعلان والظاهر الباطن والقصد اللفظ بل سالك هذه الطريقة قد تكون عاقبته أسلم وخطره أقل من سالك تلك من وجوه كثيرة كما ان سالك طريق الخداع والمكر عند الناس أمقت وفي قلوبهم أوضع

وهم عنه أشد نفرة ممن آتوا الأمر علي وجهه وداخله من بابه : ولهذا قال أيوب  
السختياني وهو من كبار التابعين وساداتهم وأتمتهم في هؤلاء يخادعون الله كما  
يخادعون الصبيان لو أتوا الأمر علي وجهه كان أسهل عليهم \*

## فصل

إذا عرف هذا فنقول المكروه قد أتى باللفظ مقتضي للحكم ولم يثبت عليه  
حكمه لكونه غير قاصد له وإنما قصد دفع الأذى عن نفسه فانتفى الحكم لا تنفاه  
قصده وإرادته لموجب اللفظ فعلم أن نفس اللفظ ليس مقتضيا للحكم اقتضاء الفعل  
لأنه فانه لو قتل أو غصب أو أتلف أو نجس المائع مكرها لم يمكن أن يقال إن  
ذلك القتل أو الاتلاف أو التنجيس فاسد وباطل كما لو أكل أو شرب أو سكر  
لم يقل إن ذلك فاسد بخلاف ما لو حلف أو نذر أو طلق أو عقد عقدا حكيميا  
وهكذا المحتال الماكر المخادع فانه لم يقصد الحكم المقصود بذلك اللفظ الذي احتال  
به وإنما قصد معنى آخر فقصد الربا بالبيع والتحليل بالنكاح والحنث بالخلع بل  
المكروه قد قصد دفع الظلم عن نفسه وهذا قصده التوصل إلى غرض ردىء فالمحتال  
والمكروه يشتركان في أنهما لم يقصدا بالسبب حكمه ولا باللفظ معناه وإنما قصدا  
التوصل بذلك اللفظ وبظاهر ذلك السبب إلى شيء آخر غير حكم السبب لكنه  
أحدهما راهب قصده دفع الضرر عن نفسه ولهذا يحمده أو يعذر على ذلك والآخر  
راغب قصده إبطال حق وإثارة باطل ولهذا ينم على ذلك فالمكروه يبطل حكم  
السبب فيما عليه وفيما له لانه لم يقصد واحدا منهما والمحتال يبطل حكم السبب فيما  
احتال عليه وأما فيما سواه فيجب فيه التفصيل (و) في ههنا أمر لا بد منه وهو  
أن من ظهر لنا أنه محتال فكن ظهرا لنا أنه مكروه ومن ادعى أنه انما قصد  
الاحتفال فكن ادعى أنه مكروه وإن كان ظهور أمر المكروه أبين من ظهور أمر المحتال

## فصل

وأما المازل فهو الذي يتكلم بالكلام من غير قصد لموجبه وحقيقته بل علي وجه اللعب : وتقيضه الجاد فاعل من الجدد بكسر الجيم وهو تقيض المزل وهو مأخوذ من جد فلان اذا عظم واستغنى وصار ذا حظ والمزل : من هزل اذا ضعف وضؤل نزل الكلام الذي يراد معناه وحقيقته بمنزلة صاحب الحظ والبخت والغني والذي لم يرد معناه وحقيقته بمنزلة الخالي من ذلك اذ قوام الكلام بمعناه وقوام الرجل بحظه وماله : وقد جاء فيه حديث أبي هريرة المشهور عن النبي ﷺ «ثلاث جدهن جد وهزل من جد النكاح والطلاق والرجعة» رواه أهل السنن وحسنه الترمذى وفى مراسيل الحسن عن النبي ﷺ «من نكح لاعباً أو طلق لاعباً أو أعتق لاعباً فقد جاز». وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه أربع جائزات اذ تكلم بهن الطلاق والعتاق والنكاح والنذر : وقال أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ثلاثة لا لعب فيهن الطلاق والعتاق والنكاح : وقال أبو الدرداء ثلاث اللعب فيهن كالجد والطلاق والعتاق والنكاح . وقال ابن مسعود النكاح جده ولعبه سواء ذكر ذلك أبو حفص العكبرى \*

## فصل

فأما طلاق المازل فيقع عند الجمهور وكذلك نكاحه صحيح كما صرح به النص : وهذا هو المحفوظ عن الصحابة والتابعين : وهو قول الجمهور حكاه أبو حفص أيضاً عن أحمد وهو قول أصحابه . وقول طائفة من أصحاب الشافعى : وذكر بعضهم أن الشافعى نص على أن نكاح المازل لا يصح بخلاف طلاقه : ومنه مذهب مالك الذي رواه ابن القاسم عنه وعليه العمل عند أصحابه إن هزل النكاح والطلاق لازم بخلاف البيع : وروى عنه علي بن زياد

أن نكاح المازل لا يجوز: قال بعض أصحابه فإن قام دليل الهزل لا يلزمه عتق ولا نكاح ولا طلاق ولا شيء عليه من الصداق : وأما بيع المازل وتصرفاته المالية فإنه لا يصح عند القاضي أبي يعلى وأكثر أصحابه وهو قول الحنفية والمالكية وقال أبو الخطاب في انتصاره يصح بيعه كطلاقه وخرجها بعض الشافعية علي وجهين : ومن قال بالصحة قاس سائر التصرفات علي النكاح والطلاق والرجعة: والفقهاء فيه ان المازل أتى بالقول غير ملتزم لحكمه وترتيب الاحكام علي الاسباب للشارع لا للعاقد فاذا أتى بالسبب لزمه حكمه شاء أم أبي لان ذلك لا يقف علي اختياره وذلك ان المازل قاصد للقول يريد له مع علمه بمعناه وموجبه وقصد اللفظ المتضمن للمعنى قصد لذلك المعنى لتلازمها الا أن يعارضه قصد آخر كالمكره والمخادع المحتال فانهما قصدا شيئا آخر غير معنى القول وموجبه : ألا ترى أن المكره قصد رفع العذاب عن نفسه ولم يقصد السبب ابتداء والحلل قصد إعادتها الي المطلق وذلك مناف لقصده موجب السبب : وأما المازل فقصد السبب ولم يقصد حكمة ولا ما ينافي حكمة فترتب عليه أثره ﴿فإن قيل﴾ هذا ينتقض عليكم بلغو اليمين فإنه لا يترتب عليه حكمة : ﴿قيل﴾ اللاغى لم يقصد السبب وإنما جري على لسانه من غير قصده فهو بمنزلة كلام النائم والمغلوب على عقله: وأيضا فالهزل أمر باطن لا يعرف الا من جهة المازل فلا يقبل قوله في ابطال حق الماقد الآخر: ومن فرق بين البيع وبابه والنكاح وبابه قال الحديث والآثار تدل على ان من العقود ما يكون جده وهزله سواء : ومنها ما لا يكون كذلك والالقال العقود كلها أو الكلام كله جده وهزله سواء : وأما من جهة المعنى فإن النكاح والطلاق والرجعة والعتق فيها حق لله تعالى أما العتق فظاهر وإما الطلاق فإنه يوجب تحريم البضع ولهذا تجب اقامة الشهادة فيه وان لم تطلبها الزوجة : وكذلك في النكاح فإنه يفيد حل ما كان حراما وحرمة ما كان حلالا وهو التحريم الثابت بالمصاهرة : ولهذا لا يستباح الا بالمهر واذا كان كذلك لم يكن للعبد مع تعاطي



السبب الموجب لهذه الأحكام ان لا يرتب عليها موجباتها كما ليس له ذلك في كلمات الكفر اذا هزل بها كما صرح به القرآن فان الكلام المتضمن لحق الله لا يمكن قوله مع زعم ذلك الحق اذ ليس للعبد ان يهزل مع ربه ولا يستهزيء بآياته ولا يتلاعب بمجوده : وفي حديث أبي موسى « ما بال أقوام ياعبون بمحدود الله ويستهزون بآياته » وذلك في الهازلين يعنى والله أعلم يقولونها لعبا غير ملتزمين لاحكامها وحكمها لازم لهم : وهذا بخلاف البيع وبابه فانه تصرف في المال الذي هو محض حق الآدمي ولهذا يملك بذله بعوض وغير عوض : والانسان قد يلعب مع الانسان وينبسط معه فاذا تكلم علي هذا الوجه لم يلزمه حكم الجاد لان المزاح معه جائز : وحاصل الامر أن اللعب والهزل والمزاح في حقوق الله تعالى غير جائز فيكون جدال قول وهزل له سواء بخلاف جانب العباد الا ترى أن النبي ﷺ كان يمزح مع الصحابة ويأسطهم : وأما مع ربه تعالى فيجده كل الجد ولهذا قال للاعرابي يمازحه : « من يشتري مني العبد فقال تعبدني رخيصا » رسول الله فقال بل أنت عند الله غالي » وقصد ﷺ انه عبد الله الصيغة صيغة استفهام وهو ﷺ كان يمزح ولا يقول الا حقا ولو ان رجلا قال من يتزوج أمي أو أختي لكان من أفتيح الكلام : وقد كان عمر رضي الله عنه يضرب من يدعوا امرأته أخته : وقد جاء في ذلك حديث مرفوع رواه أبو داود « ان رجلا قال لامرأته يا أخته فقال النبي ﷺ أختك هي انما جعله ابراهيم ذلك حاجة لامزاحا » ﴿ ومما يوضحه ﴾ ان عقد النكاح يشبه العبادات في نفسه بل هو مقدم على نفلها : ولهذا يستحب عقده في المساجد وينهى عن البيع فيها : ومن يشترط له لفظا بالعربية راعى فيه ذلك الخافا له بالأذكار المشروعة : ومثل هذا لا يجوز الهزل به فاذا تكلم به رتب الشارع عليه حكمه وان لم يقصده بحكم ولاية الشارع علي العبد : فالمكلف قصد السبب والشارع قصد الحكم فنصار مقصودين كليهما \*

## فصل

وقد ظهر بهذا ان ما جاء به الرسول هو أكمل ما تأتي به شريعة فانه عليه السلام  
أمر ان يقاتل الناس حتى يدخلوا في الاسلام ويلتزموا طاعة الله ورسوله ولم يؤمر  
أن ينقب عن قلوبهم ولا ان يشق بطونهم بل يجري عليهم أحكام الله في الدنيا  
اذا دخلوا في دينه ويجري أحكامه في الآخرة على قلوبهم ونياتهم: فأحكام الدنيا  
على الاسلام وأحكام الآخرة على الايمان : ولهذا قبل اسلام الأعراب ونفى  
عنهم ان يكونوا مؤمنين واخبر انه لا ينقصهم مع ذلك من ثواب طاعتهم لله  
ورسوله شيئا : وقبل اسلام المنافقين ظاهراً واخبر انه لا ينفعهم يوم القيامة شيئا وانهم في  
الدرك الأسفل من النار: فأحكام الرب تعالى جارية على ما يظهر للعباد ما لم يقدّم دليل على ان  
ما اظهره وخلاف ما باطنوه كما تقدم تفصيله : واما قصة الملاعن فالنبي عليه السلام انما قال  
بعد أن ولدت الغلام علي شبه الذي رميت به « لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي  
ولها شأن » فهذا والله أعلم انما أراد به لولا حكم الله بينهما باللعان نكاح شبه  
الولد بمن رميت به يقتضي حكماً آخر غيره ولكن حكم الله باللعان أنى حكم هذا  
الشبه فانهما دليلان وأحدهما أقوى من الآخر فكان العمل به واجبا : وهذا  
كما لو تعارضا دليل الفرائض ودليل الشبه فانا نعمل دليل الفرائض ولا نلتفت  
الى الشبه بالنص والاجماع : فأين في هذا ما يبطل المقاصد والنيات والقرائن  
التي لامعارض لها وهل يلزم من بطلان الحكم بقرينة قد عارضها ما هو أقوى  
منها بطلان الحكم بجميع القرائن: وسيأتي دلالة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة  
وجهور الأئمة على العمل بالقرائن واعتبارها في الاحكام . واما انفاذه للحكم  
وهو يعلم أن أحدهما كاذب فليس في الممكن شرعاً غير هذا وهذا شأن عامة  
المتداعيين لا بد أن يكون أحدهما محقق والآخر مبطل وينفذ حكم الله عليهما  
تارة بإثبات حق الحق وإبطال باطل المبتطل وتارة بغير ذلك اذا لم يكن مع

الحق دليل : وأما حديث ركانة لما طلق امرأته البتة واحلفه النبي ﷺ انه إنما أراد واحدة فمن أعظم الأدلة على صحة هذه القاعدة وان الاعتبار في العقود بينات اصحابها ومقاصدهم وان خالفت ظواهر الفاظهم فان لفظ البتة يقتضي انها قد بانّت منه وانقطع التواصل الذي كان بينهما بالنكاح وانه لم يبق له عليها رجعة بل بانّت منه البتة كما يدل عليه لفظ البتة لغة وعرفا ومع هذا فردها عليه وقبل قوله فانها واحدة مع مخالفة الظواهر اعتماداً على قصده ونيته : فلو لا اعتبار القصود في العقود لما نفعه قصده الذي يخالف ظاهر لفظه مخالفة ظاهرة بينة : فهذا الحديث أصل لهذه القاعدة : وقد قبل منه في الحكم ودينه فيما بينه وبين الله فلم يقض عليه بما أظهر من لفظه لما أخبره بأن نيته وقصده كان خلاف ذلك « وأما قوله » ان النبي ﷺ أبطل في حكم الدنيا استعمال الدلالة التي لا يوجد أقوى منها يعني دلالة شبهة فانما أبطلها بدلالة أقوى منها وهي اللعان كما أبطلها مع قيام دلالة الفرائض واعتبرها حيث لم يعارضها مثلها ولا أقوى منها في الحاق الولد بالقافة وهي دلالة الشبه فاين في هذا الغاء الدلالات والقرائن مطلقاً « ( وأما قوله ) انه لم يحكم في المناققين بحكم الكفر مع الدلالة التي لا أقوى منها وهي خبر الله تعالى عنهم وشهادته عليهم « ( فجوابه ) ان الله تعالى لم يجر أحكام الدنيا على علمه في عباده وإنما أجرأها على الاسباب التي نصبها أدلة عليها وان علم سبحانه وتعالى أنهم مبطنون فيها مظهرون لخلاف ما يبطنون وإذا أطلع الله رسوله علي ذلك لم يكن ذلك مناقضاً للحكمة الذي شرعه ورتبه على تلك الاسباب كما رتب على المتكلمين بالشهادتين حكمه وأطلع رسوله وعباده المؤمنين على أحوال كثير من المؤمنين وانهم لم يطابق قولهم اعتقادهم وهذا كما أجري حكمه على المتلاعنين ظاهراً ثم أطلع رسوله والمؤمنين على حال المرأة بشبه الولد لمن رمت به : وكما قال إنما أقضى بينهم ما أسمع فمن قضيت له شيء من حق أخيه فانما أقطع له قطعة من النار » وقد يطأه الله علي حال آخذ مالا يحل له أخذه ولا يمنعه ذلك من انفاذ

الحكم : وأما الذي قال يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاما أسود فليس فيه ما يدل على القذف لا صريحا ولا كناية وإنما أخبره بالواقع مستقتيا عن حكم هذا الولد يستلحقه مع مخالفة لونه للونه أم ينفيه فأفتاه النبي ﷺ وقرب له الحكم بالشبه الذي ذكره ليكون أذعن لقبوله وانشراح الصدر له ولا يقبله علي اغماض. فأين في هذا ما يبطل حد القذف بقبول من يشاتم غيره أما أنا فلست بزان. وليست أمي بزانية ونحو هذا من التعريض الذي هو أوجع وأنكى من التصريح وأبلغ في الأذى وظهوره عند كل سامع بمنزلة ظهور الصريح فهذا لون وذلك لون : وقد حد عمر بالتعريض في القذف وواقفه الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. « وأما قوله » رحمه الله أنه استشار الصحابة فخالفه بعضهم فإنه يريد ما رواه عن مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أن رجلين استبا في زمن عمر بن الخطاب فقال أحدهما للآخر والله ما أنا بزانية ولا أمي بزانية. فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال قائل مدح أباء وأمه : وقال آخرون قد كان لايه وأمه مدح غير هذا نري أن تجلده الحد فجلده عمر الحد ثمانين : وهذا لا يدل علي أن القائل الأول خالف عمر فإنه لما قيل له أنه قد كلنه لايه وأمه مدح غير هذا فهم أنه أراد القذف فسكت وهذا الي الموافقة أقرب منه الي المخالفة : وقد صح عن عمر من وجوه أنه حد في التعريض فروى معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه أن عمر كان يححد في التعريض بالفاحشة : وروى ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن صفوان وأيوب عن عمر أنه حد في التعريض : وذكر أبو عمر أن عثمان كان يححد في التعريض وذكره ابن أبي شيبة وكان عمر بن عبد العزيز يرى الحد في التعريض وهو قول أهل المدينة والأوزاعي وهو محض القياس كما يقع الطلاق والعق والوقف والظهار بالصريح والكناية واللفظ إنما وضع لدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى غاية الظهور لم يكن في تغيير اللفظ كثير فائدة « وأما قوله » من حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم لم يسلم من خلاف التنزيل والسنة فإنه يشير

بذلك الى قبول توبة الزنديق وحسن دمه باسلامه وقبول توبة المرتد وان ولد علي الاسلام وهاتان مسألتان فيها نزاع بين الأمة مشهور: وقد ذكر الشافعي الحجة على قبول توبتهما ومن لم يقبل توبتهما يقول انه لا سبيل الى العلم بها فان الزنديق قد علم انه لم يزل مظهراً للاسلام فلم يتجدد له باسلامه الثاني حال مخالفة لما كان عليه بخلاف الكافر الأصلي فانه اذا أسلم فقد تجدد له بالاسلام حال لم يكن عابها: والزنديق انما رجع الى اظهار الاسلام: وأيضا فالكافر كان معلنا لكفره غير مستتر به ولا مخف له فاذا أسلم تيقنا انه أتى بالاسلام رغبة فيه لا خوفاً من القتل والزنديق بالعكس فانه كان مخفياً لكفره مستتراً به فلم يؤاخذ به بما في قلبه اذا لم يظهر عليه فاذا ظهر على لسانه وآخذناه به فاذا رجع عنه لم يرجع عن أمر كان مظهراً له غير خائف من اظهاره وانما رجع خوفاً من القتل: وأيضا فان الله تعالى سن في عباده انهم اذا رأوا بأسه لم ينفعهم الاسلام وهذا انما أسلم عند معاينة البأس: ولهذا لو جاء من تلقاء نفسه وأقر بأنه قال كذا وكذا وهو تائب منه قبلنا توبته ولم نقتله: وأيضا فان الله تعالى سن في المحاربين انهم ان تابوا من قبل القدرة عليهم قبلت توبتهم ولا تنفعهم التوبة بعد القدرة عليهم: ومحاربة الزنديق للاسلام بلسانه أعظم من محاربة قاطع الطريق يده وسنانه فان فتنة هذا في الأموال والأبدان وفتنة الزنديق في القلوب والايمان فهو أولى ألا تقبل توبته بعد القدرة عليه وهذا بخلاف الكافر الأصلي فان أمره كان معلوماً وكان مظهراً لكفره غير كاتم له والمسلمون قد أخذوا حذرهم منه وجأهروه بالعداوة والمحاربة: وأيضا فان الزنديق هذا دائماً فلو قبلت توبته لكان تسليطاً على بقاء نفسه بالزندقة والاتحاد وكلما قدر عليه أظهر الاسلام وعاد الى ما كان عليه ولا شياً وقد علم انه آمن باظهار الاسلام من القتل فلا يزعه خوفاً من المجاهرة بالزندقة والظن في الدين وسبه الله ورسوله فلا ينكف عدوانه عن الاسلام الا بقتله: وأيضا فان من سب الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله وسعى في الارض

فساداً فجزأه القتل حداً والحدود لا تسقط بالتوبة بعد القدرة اتفاقاً ولا ريب أن محاربة هذا الزنديق لله ورسوله وإفساده في الأرض أعظم محاربة وإفساداً فكيف تأتي الشريعة بقتل من صال على عشرة دراهم لذي أوعلي بدنه ولا تقبل توبته ولا تأتي بقتل من دأبه الصول على كتاب الله وسنة رسوله والطعن في دينه وتقبل توبته بعد القدرة عليه : وأيضاً فالحدود بحسب الجرائم والمفاسد وجرمة هذا اغلاظ الجرائم ومفسدة بقاءه بين أظهر المسلمين من أعظم المفاسد (وهي نافعة) يجب التنبيه عليها لعموم الحاجة إليها وهي أن الشارع إنما قبل توبة الكافر الأصلي من كفره بالاسلام لأنه ظاهر لم يعارضه ما هو أقوى منه فيجب العمل به لأنه مقتضى لحسن الدم والمعارض منتف فاما الزنديق فإنه قد أظهر ما يبيع دمه فإظهاره بعد القدرة عليه للتوبة والاسلام لا يدل على زوال ذلك الكفر المبيح لدمه دلالة قطعية ولا ظنية أما انتفاء القطع فظاهر وأما انتفاء الظن فلأن الظاهر إنما يكون دليلاً صحيحاً إذا لم يثبت أن الباطن بخلافه فإذا قام دليل على الباطن لم يلتفت إلى ظاهر قد علم أن الباطن بخلافه ولهذا اتفق الناس على أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بخلاف علمه وأن شهده عنده بذلك العدول وأغلب حكم بشهادتهم إذا لم يعلم خلافها : وكذلك لو أقر إقراراً علم أنه كاذب فيه مثل أن يقول لمن هو أسن منه هذا أبني لم يثبت نسبه ولا ميراثه اتفاقاً وكذلك الأدلة الشرعية مثل خبر الواحد العدل والأمر والنهي والعموم والقياس إنما يجب اتباعها إذا لم يقد دليل أقوى منها يخالف ظاهرها وإذا عرف هذا فبذا الزنديق قد قام الدليل على فساد عقيدته وتكذيبه واشتهائه بالدين وقدمه فيه فإظهاره الإقرار والتوبة بعد القدرة عليه ليس فيه أكثر مما كان يظهره قبل هذا وهذا القدر قد بطلت دلالاته بما أظهره من الزندقة فلا يجوز الاعتماد عليه لتضمنه الغناء الدليل القوي وأعمال الدليل الضعيف الذي قد أظهر بطلان دلالاته . ولا يخفى على المنصف قوة هذا النظر وصحة هذا المأخذ وهذا مذهب أهل المدينة ومالك وأصحابه واليث بن سعد وهو المنصور من الروايتين عن أبي حنيفة وهو إحدى

الروايات عن احمد نضرها كثير من أصحابه بل هي انص الروايات عنه .  
 وعن أبي حنيفة واحد انه يستتاب وهو قول الشافعي . وعن أبي يوسف روايتان .  
 أحدهما انه يستتاب وهي الرواية الاولى عنه ثم قال آخر ا قتله من غير احتساب .  
 لكن ان تاب قبل أن يقدر عليه قبلت توبته وهذا هو الرواية الثالثة عن احمد :  
 ﴿ويا لله العجب﴾ كيف يقام دليل اظهاره للاسلام بلسانه بعد القدرة  
 عليه ادلة زندقته وتكررها منه مرة بعد مرة واظهاره كل وقت  
 .. للاستهانة بالاسلام : والقدح في الدين : والطعن فيه في كل مجمع : مع  
 استهائته بحرمات الله واستخفافه بالفرائض وغير ذلك من الادلة : ولا ينبغي  
 لعالم قط أن يتوقف في قتل مثل هذا ولا ترك الادلة القطعية لظاهر قد تبين  
 عدم دلالته وبطلانها ولا تسقط الحدود عن ارباب الجرائم بغير موجب : ﴿نعم﴾  
 لو أنه قبل رفعه الى السلطان ظهر منه من الاقوال والاعمال ما يدل على حسن  
 الاسلام وعلى التوبة النصوحة وتكرر ذلك منه لم يقتل كما قاله ابو يوسف .  
 واحد في احادي الروايات ، وهذا التفصيل أحسن الأقوال في المسئلة ومما يدل  
 على أن توبة الزنديق بعد القدرة لا تعصم دمه قوله تعالى ( قل هل يربصون بنا  
 إلا احدى الحسينين ونحن تر بص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا )  
 قال السلف في هذه الآية أو بأيدينا بالقتل ان أظهرتم ما في قلوبكم وهو كما قالوا  
 لان العذاب على ما يظنون من الكفر بأيدي المؤمنين لا يكون الا بالقتل ، فلو  
 قبلت توبتهم بعد ما ظهرت زندقته لم يمكن للمؤمنين أن يربصوا بالزناهة أن  
 يصيبهم الله بأيديهم ، لانهم كلما أرادوا ان يعذبهم على ذلك أظهروا الاسلام  
 فلم يصابوا بأيديهم قط . والادلة على ذلك كثيرة جداً : وعند هذا فأصحاب هذا  
 القول يقولون نحن أسعد بالتنزيل والسنة من مخالفينا في هذه المسئلة المشنعين  
 علينا بخلافها وبالله التوفيق ﴿ وأما قوله ﴾ ولا يفسد عقب الا بالعقد نفسه ولا  
 يفسد بشيء تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا أماره عليه يريد ان الشرط المتقدم

لا يفيد العقد اذا عرى صلب العقد عن مقارنته وهذا اصل قد خالفه فيه جمهور اهل العلم وقالوا لا فرق بين الشرط المتقدم والمقارن: اذ مفسدة الشرط المقارن لم تزل بتقدمه واسلافه بل مفسدته مقارناً كفسدته متقدماً واي مفسدة زالت بتقدم الشرط اذا كانا قد علما وعلم الله تعالى والخاصرون انها انما عقدا على ذلك الشرط الباطل المحرم واظهرا صورة العقد مطلقاً وهو مقيد في نفس الامر بذلك الشرط المحرم فاذا اشترطنا قبل العقد ان النكاح نكاح تحليل او متعة او شغار وتعاهدا على ذلك وتواطئا عليه ثم عقدا على ما اتفقا عليه وسكتا عن اعادة الشرط في صلب العقد اعتماداً على تقدم ذكره والتزامه لم يخرج العقد بذلك عن كونه عقد تحليل ومتعة وشغار حقيقة . وكيف يعجز المتعاقدان اللذان يريدان عقداً قد حرمه الله ورسوله لوصف ان يشترطنا قبل العقد ارادة ذلك الوصف وانه هو المقصود ثم يسكتا عن ذكره في صلب العقد ليم غرضهما وهل اتمام غرضهما الا عين تفويت مقصود الشارع؟ وهل هذه القاعدة وهي ان الشرط المتقدم لا يؤثر شيئاً الا فتح لباب الحيل؟ بل هي أصل الحيل واساسها وكيف تفرق الشريعة بين مماثلين من كل وجه لاقتراحها في تقدم لفظ وتأخره مع استواء العقدین في الحقيقة والمعنى والقصد؟ وهل هذا الامن اقرب الوسائل والذرائع الى حصول ما قصد الشارع عدمه وابطاله؟ وابن هذه القاعدة من قاعدة سد الذرائع الى المحرمات؟ ولهذا صرح اصحابنا ببطالان سد الذرائع لما علموا انها مناقضة لتلك فالشارع سد الذرائع الى المحرمات بكل طريق وهذه القاعدة توسع الطرق اليها وتنهجا: واذا تأمل اللبيب هذه القاعدة وجدها ترفع التحريم أو الوجوب مع قيام المعنى المقتضي لها حقيقة وفي ذلك تأكيد للتحريم من وجبين من جهة أن فيها فعل المحرم وترك الواجب ومن جهة اشتمالها على التدليس والمكر والخداع والتوسل بشرع الله الذي احبه ورضيه لعباده الى نفس بما حرمه ونهى عنه ومعلوم أنه لا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق بين في



الحقيقة بحيث يظهر للعقول مضادة أحدهما للآخر والفرق في الصورة غير معتبر. ولا مؤثر اذ الاعتبار بالمعاني والمقاصد في الاقوال والافعال فان الالفاظ اذ اختلفت عباراتها أو مواضعها بالتقدم والتأخر والمعنى واحد كان حكمها واحدا ولو اتفقت الفاظها واختلفت معانيها كان حكمها مختلفا: وكذلك الاعمال ومن تأمل الشريعة حق التأمل علم صحة هذا باضطراب فالامر المحتال عليه بتقديم الشرط دون مقارنة صورته صورة الحلال المشروع ومقصوده مقصود الحرام الباطل خلا تراعى الصورة وتلقى الحقيقة والمقصود بل مشاركة هذا للحرام صورة ومعنى وحالقه به لا اشتراكهما في القصد والحقيقة اولى من امانته بالحلال المأذون فيه بمشاركته له في مجرد الصورة\*

## فصل

وقوله ولا تفسد العقود بان يقال هذه ذريعة وهذه نية سواء الى آخره بمشارة منه الى قاعدتين أحدهما أن لا اعتبار بالذرائع ولا يراعى سدها (والثانية) أن القصود غير معتبرة في العقود والقاعدة المتقدمة أن الشرط المتقدم لا يؤثر وإنما التأثير للشرط الواقع في صلب العقد وهذه القواعد متلازمة فن سد الذرائع اعتبر المقاصد وقال يؤثر الشرط متقدما ومقارنا ومن لم يسد الذرائع لم يعتبر المقتصد ولا الشروط المتقدمه ولا يمكن ابطال واحدة منها الا باطل جميعها ونحن نذكر قواعد سد الذرائع ودلالة الكتاب والسنة واقوال الصحابة والميزان الصحيح عليها\*

## فصل

في سد الذرائع لما كانت المقاصد لا يتوصل اليها الا باسباب وطرق تفضى اليها كانت طرقها واسبابها تابعة لها معتبرة بها: فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب انقضائها

الى غاياتها وارتباطاتها بها: ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والاذن فيها بحسب  
 افضائها الى غايتها: فوسيلة المقصود تابعة للمقصود وكلاهما مقصود لكنه مقصود  
 قصد الغايات وهي مقصودة قصد الوسائل . فاذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق  
 ووسائل تفضي اليه فانه يحرمها ويمنع منها تحقيقاً لتحريمه وتثبيتاً له ومنعاً ان يقرب  
 حماه: ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية اليه لكان ذلك نقضاً للتحريم واغراء  
 للنفس به . وحكمته تعالى وعلمه يأتي ذلك كل الابداء بل سياسة ملوك الدنيا تأتي  
 ذلك: فان أحدهم اذا منع جنده أو رعيته أو أهل بيته من شيء ثم أباح لهم  
 الطرق والاسباب والذرائع الموصلة اليه لعدم تناقضها والحصل من رعيته وجنده  
 ضد مقصوده . وكذلك الأطباء اذا أرادوا حسم الداء منعوا صاحبه من الطرق  
 والذرائع الموصلة اليه والافسد عليهم ما يرومون اصلاحه . فما الظن بهذه الشريعة  
 الكاملة التي هي في أعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال ؟ ومن تأمل  
 مصادرها ومواردها علم ان الله تعالى ورسوله سد الذرائع المفضية الى المحارم بان  
 حرمها ونهى عنها والذريعة ما كان وسيلة وطريقاً الى الشيء ، ولا يد من تحرير  
 هذا الموضوع قبل تقريره ليزول الالتباس فيه فنقول الفعل أو القول المفضي اليه  
 المفسدة قسمان: أحدهما أن يكون وضعه للإفضاء اليها كشراب المسكر المفضي الى  
 مفسدة السكر ، وكالتدفع المفضي الى مفسدة الغربة ، والزنا المفضي الى اختلاط  
 المياه وفساد الفرش ونحو ذلك ، فهذه أفعال وأقوال وضعت مفضية لهذه المفساد  
 وليس لها ظاهر غيرها: والثاني أن تكون موضوعة للإفضاء الى أمر جائز أو  
 مستحب فيتخذ وسيلة الى المحرم اما بقصده أو بغير قصد منه ، فالاول كن يعقله  
 التكاليف قاصداً به التحليل أو يعقد البيع قاصداً به الربا أو يخالغ قاصداً به الخنث .  
 ونحو ذلك: والثاني كمن يصلي تطوعاً بغير سبب في أوقات النهي ، أو يسب  
 أرباب المشركين بين أظهرهم أو يصلي بين يدي القبر لله ونحو ذلك . ثم هذا القسم  
 من الذرائع نوعان: أحدهما أن تكون مصلحة الفعل أرجح من مفسدته: والثاني

أن تكون مفسدته راجعة على مصلحته فهنا أربعة أقسام : الأول وسيلة موضوعة  
للافضاء الى المفسدة : الثاني وسيلة موضوعة للمباح قصد بها التوصل الى المفسدة  
الثالث وسيلة موضوعة للمباح لم يقصد بها التوصل الى المفسدة لكنها مفضية  
اليها غالبا ومفسدتها أرجح من مصلحتها : الرابع وسيلة موضوعة للمباح  
وقد تفضي الى المفسدة ومصلحتها أرجح من مفسدتها ، فمثال القسم الاول والثاني قد  
تقدم ، ومثال الثالث الصلاة في أوقات النهي ومبسة آلهة المشركين بين ظهرانيهم  
وتزين المتوفى عنها في زمن عدتها وامثال ذلك ، ومثال الرابع النظر الى  
المحظورة والمستامة والمشهود عليها ومن يطؤها ويعاملها وفعل ذوات الاسباب في أوقات  
النهي وكلمة الحق عند ذى سلطان جائر ونحو ذلك ، فالشريعة جاءت باباحة  
هذا القسم او استحبابه او إيجابه بحسب درجاته في المصلحة ، وجاءت بالمنع من  
القسم الاول كراهة او تحريما بحسب درجاته في المفسدة ، بقى النظر في القسمين  
الوسط هل هما مما جاءت الشريعة باباحتها أو المنع منها ﴿ فنقول ﴾ : **الإدالة**  
على المنع من وجوه **( الوجه الاول )** قوله تعالى ( ولا تسبوا الذين يدعون من  
دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم ) يحرم الله تعالى سب آلهة المشركين مع  
كون السب غيظاً وحمية لله وأهانة لآلهتهم اكونه ذريعة الى سبهم الله تعالى  
وكانت مصلحة ترك مسبة تعالى أرجح من مصلحة سبنا لآلهتهم وهذا كالتنبيه بل  
كالتصريح على المنع من الجائز لئلا يكون سبياً في فعل مالا يجوز **( الوجه الثاني )**  
قوله تعالى ( ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ) فنهن من  
الضرب بالأرجل وان كان جائزاً في نفسه لئلا يكون سبياً الى سماع الرجال  
صوت الخلخال فيثير ذلك دواعي الشهوة منهم اليهن **( الوجه الثالث )** قوله  
تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا  
الحلم منكم ثلاث مرات ) الآية أمر تعالى بمالك المؤمنين ومن لم يبلغ منهم الحلم أن  
يستأذنوا عليهم في هذه الاوقات الثلاثة لئلا يكون دخولهم هجماً بغير استئذان  
فيها ذريعة الى اطلاعهم على عوراتهم وقت إلقاء ثيابهم عند الغائلة والنوم واليقظة

ولم يأمرهم بالاستئذان في غيرها وإن أمكن في تركه هذه المفسدة لندورها وقلة  
الانقضاء اليها فجعلت كالمقدمة ﴿الوجه الرابع﴾ قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا  
لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا) نهام سبحانه أن يقولوا هذه الكلمة مع قصدهم بها  
الخير لئلا يكون قولهم ذريعة الى التشبه باليهود في أقوالهم وخطابهم ، فانهم كانوا  
يخطبون بها النبي ﷺ ويقصدون بها السب يقصدون فاعلا من الرعونة ، فهي  
المسلمون عن قولها سدا لذريعة المشابهة ولئلا يكون ذلك ذريعة الى أن يقولها  
اليهود للنبي ﷺ تشبها بالمسلمين يقصدون بها غير ما يقصده المسلمون ﴿الوجه  
الخامس﴾ قوله تعالى لسليمان عليه السلام وأخيه هارون (اذعبا الى فرعون انه ظني  
مفولاله قولنا لينا له يتذكر أو يخشى) فأمر تعالى أن يلينا القول لأعظم أعدائه وأشدهم  
كفرا وأعناهم عليه لئلا يكون اغلاظ القول لهم مع أنه حقيق به ذريعة الى تنفيره وعدم  
صبره لقيام الحجة ، فنهاها عن الجائز لئلا يترتب عليه ما هو أكره اليه تعالى :  
﴿الوجه السادس﴾ انه تعالى نهى المؤمنين في مكة عن الانتصار باليد وأمرهم  
بالعفو والصفح لئلا يكون انتصارهم ذريعة الى وقوع ما هو أعظم مفسدة من  
مفسدة الاغضاء واحتمال الضيم ، ومصلحة حفظ نفوسهم ودينهم وذريتهم راجحة  
على مصلحة الانتصار والمقابلة : ﴿الوجه السابع﴾ انه تعالى نهى عن البيع وقت  
نداء الجمعة لئلا يتخذ ذريعة الى التشاغل بالتجارة عن حضورها : ﴿الوجه الثامن﴾  
ما رواه حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « من  
الكبائر شتم الرجل والديه قالوا يا رسول الله وهل يشتم الرجل والديه قال نعم  
يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه » متفق عليه ، ولفظ البخاري  
« ان من أكبر الكبائر ان يلعن الرجل والديه قيل يا رسول الله كيف يلعن  
الرجل والديه قال يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه » فجعل  
رسول الله ﷺ الرجل سائبا لا عن لابه به بتسبيه الى ذلك وتوسله اليه وإن لم  
يقصده : ﴿الوجه التاسع﴾ أن النبي ﷺ كان يكف عن قتل المنافقين مع كونه

مصلحة لئلا يكون ذريعة الى تنفير الناس عنه وقولهم ان محمداً يقتل أصحابه فان هذا القول يوجب النفور عن الاسلام ممن دخل فيه ومن لم يدخل فيه ، ومفسدة التنفير اكبر من مفسدة ترك قتلهم ومصلحة التأليف أعظم من مصلحة القتل :

﴿الوجه العاشر﴾ ان الله تعالى حرم الخمر لما فيها من المفسادالكثيرة المترتبة على زوال العقل وهذا ليس مما نحن فيه لكن حرم القطرة الواحدة منها وحرم امساكها للتخليل ونجسها لئلا تتخذ القطرة ذريعة الى الحسوة وتتخذ امساكها لتحليل ذريعة الى امساكها للشرب ، ثم بالغ في سد الذريعة فنهى عن الخليطين وعن شرب العصير بعد ثلاث وعن الانتباز في الاوعية التي قد يتخمر النبيذ خبياً ولا يعلم به حساً لمادة قربان المسكر ، وقد صرح عليه السلام بالعلة في تحريم القليل فقال « لو رخصت لكم في هذه لأوشك ان يجعلوها مثل هذه : ﴿الوجه الحادى عشر﴾ انه عليه السلام حرم الخلوة بالاجنبية ولو فى اقراء القرآن والسفر بها ولو فى الحج وزيارة الوالدين سداً للذريعة ما يحاذر من الفتنة وغلبات الطباع : ﴿الوجه الثانى عشر﴾ ان الله تعالى أمر بغض البصر وان كان انما يقع على محاسن الخلقة والتفكر فى صنع الله سداً للذريعة الارادة والشهوة المفضية الى المحظور : ﴿الوجه الثالث عشر﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله نهى عن بناء المساجد على القبور ولعن من فعل ذلك ونهى عن تخصيص القبور وتشريفها واتخاذها مساجد وعن الصلاة اليها وعندها وعن ايقاد المصابيح عليها وأمر بتسويتها ونهى عن اتخاذها عيداً وعن شد الرجال اليها لئلا يكون ذلك ذريعة الى اتخاذها أوثاناً والاشراك بها ، وحرم ذلك على من قصده ومن لم يقصده بل قصد خلافه سداً للذريعة ﴿الوجه الرابع عشر﴾ انه عليه السلام نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها وكان من حكمة ذلك انهما وقت سجود المشركين للشمس ، وكان النهى عن الصلاة لله فى ذلك الوقت سداً للذريعة المشابهة الظاهرة التى هي ذريعة الى المشابهة فى القصد مع بعد هذه الذريعة فكيف بالذرائع القريبة ﴿الوجه الخامس عشر﴾ انه عليه السلام نهى عن التشبه بأهل الكتاب فى احاديث

كثيرة كقوله « ان اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم » وقوله « ان اليهود لا يصلون في نعالهم فخالفوهم » وقوله في عاشوراء « خالفوا اليهود صوموا يوماً قبله ويوماً بعده » وقوله « لا تشبهوا بالأعاجم » وروى الترمذى عنه « ليس منا من تشبه بغيرنا » وروى الإمام أحمد عنه « من تشبه يقوم فهو منهم » ومر ذلك ان المشابهة في الملبس الظاهر ذريعة الى الموافقة في القصد والعمل ﴿ الوجه السادس عشر ﴾ انه عليه السلام حرم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وقال « انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » حتى لو رضيت المرأة بذلك لم يجز لأن ذلك ذريعة الى القطعية المحرمة كما علل به النبي عليه السلام ﴿ الوجه السابع عشر ﴾ بأنه جرم تنكاح أكثر من أربع لأن ذلك ذريعة الى الجور وقيل العلة فيه انه ذريعة الى كثرة المؤنة المفضية الى أكل الحرام نوعي التقديرين فهو من باب سد الذرائع ، وأباح الأربع وان كان لا يؤمن الجور في إجماعهم لان حاجته قد لا تندفع بما دونهن فكانت مصلحة الاباحة أرجح من مفسدة الجور المتوقعة ﴿ الوجه الثامن عشر ﴾ ان الله تعالى حرم خطبة المعتدة صريحاً حتى حرم ذلك في عدة الوفاة وان كان المرجع في انتقضائها ليس الى المرأة فان ابلجة الخطبة قد تكون ذريعة الى استعمال المرأة بالإجابة والمكذب في انتضاء عديتها ﴿ الوجه التاسع عشر ﴾ ان الله تعالى حرم عقد النكاح في حال العدة وفي الاحرام وان تأخر الوطء الى وقت الحمل لئلا يتخذ العقد ذريعة الى الوطء ، ولا ينتقض هذا بالصيام فان زمنه قريب جداً فليس عليه كلمة في صبره بعض يوم الى الليل ﴿ الوجه العشرون ﴾ ان الشارع حرم الطيب على المحرم لكونه من أسباب دواعي الوطء فتحريمه من باب سد الذريعة ﴿ الوجه الحادى والعشرون ﴾ أن الشارع اشترط للنكاح شروطاً زائدة على العقد تقطع عنه شبه السفاح كالاعلان والولى ومنع المرأة أن تليه بنفسها وندب الى اظهاره حتى استحبه فيه الهدف والصوت والوليدة لان في الاخلال بذلك ذريعة الى وقوع السفاح بصورة

النكاح وزوال بعض مقاصد النكاح من جحد الفراش : ثم أكد ذلك بأن جعل  
النكاح حريماً من العدة تزيد على مقدار الاستبراء وأثبت له أحكاماً من المصاهرة  
يُحرّمها ومن الموارثة زائدة على مجرد الانتماع : فعمل أن الشارع جعله سبباً  
لوصوله بين الناس بمنزلة الرحم كما جمع بينهما في قوله ( وجعله نسباً وصهرًا )  
وهذه المقاصد تمنع شبهة بالسفاح وتبين أن نكاح الهلّل بالسفاح أشبه منه  
بالنكاح ( الوجه الثاني والعشرون ) أن النبي ﷺ نهى أن يجمع الرجل بين  
سلف وبيع : ومعلوم أنه لو أفرد أحدهما عن الآخر صح : وأما ذلك لأن اقتران  
أحدهما بالآخر ذريعة إلى أن يقرضه القاي ويبيعه سلعة متساوي ثمان مائة ألف  
الغرض فيكون قد أخطأ ألفاً وساعة بثان مائة ليأخذ منه الفين وهذا هو معنى  
الربا فانظر إلى حمايته الذريعة التي ذلك بكل طريق : وقد احتج بعض المانعين  
مسئلة معجوبة بأن قال إن من جوزها يجوز أن يبيع الرجل ألف دينار في مندبل  
ألف وخمسمائة مفزدة قال وهذا ذريعة إلى الربا ثم قال يجوز أن يقرضه ألفاً  
ويبيعه المندبل بخمسمائة وهذا هو بعينه الذي نهى عنه رسول ﷺ وهو من  
أقرب الذرائع إلى الربا ويلزم من لم يستد الذرائع أن يخالف النصوص ويجوز  
ذلك فكيف يترك أمراً ويرتكب نظيره من كل وجه : ( الوجه الثالث والعشرون )  
في الآثار المتظاهرة في تحريم العينة عن النبي ﷺ وعن الصحابة تدل على المنع  
من عود السلعة إلى البائع وإن لم يتواطأ على الربا وما ذاك إلا سد الذريعة ( الوجه  
الرابع والعشرون ) أن النبي ﷺ منع المقرض من قبول الهدية وكذلك أصحابه  
في يحسبها من دينه وما ذاك إلا لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى تأخير الدين لأجل  
الهدية فيكون ربا فإنه يعود إليه ماله وأخذ الفضل الذي استفاده بسبب القرض  
الوجه الخامس والعشرون ) أن الوالي والقاضي والشافع ممنوع من قبول الهدية  
هو أهل فساد العالم واسناد الأمر إلى غير أهله وقولية الخونة والضعفاء والمعازين  
قد دخل بذلك من الفساد مالا يحصىه إلا الله وما ذاك إلا لأن قبول الهدية

من لم تجر عاداته بمهاداته ذريعة الى قضاء حاجته وجبك الشيء يعنى ويصم  
فيقوم عنده شهوة لقضاء حاجته مكافأة له مقرونة بشره وانغاض عن كونه  
لا يصلح (الوجه السادس والعشرون) أن السنة مضت بانه ليس للقاتل من  
الميراث شيء اما عدا كما قال مالك: واما مباشرة كما قال ابو حنيفة: واما قتلا  
مضمونا بقصاص اودية أو كفارة: واما قتل بغير حق: واما قتلا مطلقا كما هي أقوال  
في مذهب الشافعي واحمد والمذهب الاول وسواء قصد القاتل أن يتعجل الميراث او لم  
يقصده فان رعاية هذا القصد غير معتبرة في المنع وفاقا: وما ذاك الا لان  
تورث القاتل ذريعة الي وقوع هذا الفعل فسد الشارع الذريعة بالمنع (الوجه  
السابع والعشرون) ان السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ورثوا المطلقة  
المتبوتة في مرض الموت حيث يهتم بقصد حرمانها الميراث بالتردد وان لم يقصد  
الحرمان لان الطلاق ذريعة. واما اذا لم يهتم فيه خلاف معروف مأخذ  
ان المرض اوجب تعلق حقها بماله فلا يمكن من قطعه او سد الذريعة بالكلية  
وان كان في اصل المسئلة خلاف متأخر عن اجماع السابقين «الوجه الثامن  
والعشرون» ان الصحابة وعامة الفقهاء اتفقوا علي قتل الجميع بالواحد وان كان  
اعمل القصاص يمنع ذلك لتلا يكون عدم القصاص ذريعة الي التعاون علي سفك  
الدماء (الوجه التاسع والعشرون) ان النبي ﷺ نهى ان تقطع الايدي في  
الغزو لتلا يكون ذريعة الي الحاق المحدث بالكفار. ولهذا لا تقام الحدود في  
الغزو كما تقدم (الوجه الثلاثون ان النبي ﷺ نهى عن تقديم رمضان بصوم  
يوم أو يومين الا ان تكون له عادة توافق ذلك اليوم ونهى عن صوم يوم السبت  
وما ذاك الا لتلا يتخذ ذريعة الي ان يلحق بالفرض ما ليس منه وكذلك حرم  
صوم يوم العيد تمييزاً لوقت العبادة عن غيره لتلا يكون ذريعة الي الزيادة في  
الواجب كما فعلت النصارى ثم اكد هذا الفرض باستحباب تعجيل الفطر وتأخير  
السحور واستحباب تعجيل الفطر في يوم العيد قبل الصلاة: وكذلك ندب الي تمييز



فرض الصلاة عن نفلها فكره للإمام أن يتطوع في مكانه وأن يستديم جلوسه مستقبل القبلة كل هذا سدا للباب المفضي الي أن يزاد في الفرض ما ليس منه ( الوجه الحادي والثلاثون ) أنه عليه السلام كره الصلاة الى ما قد عبد من دون الله تعالى وأحب لمن صلى الى عود أو عمود أو شجرة أو نحو ذلك أن يجعله على أحد جانبيه ولا يصمد اليه صدأ قطعاً للذريعة التشبه بالسجود الي غير الله تعالى : ( الوجه الثاني والثلاثون ) انه شرع الشفعة وسلط الشريك على انتزاع الشقص من يد المشتري سد الذريعة المفسدة المتعاقبة بالشركة والقسمة ( الوجه الثالث والثلاثون ) أن الحاكم منهي عن رفع أحد الخصمين علي الآخر وعن الاقبال عليه دونه وعن مشاورته والقيام له دون خصمه لتلا يكون ذريعة الى انكسار قلب الآخر وضعفه عن القيام بحجته وثقل لسانه بها ( الوجه الرابع والثلاثون ) أنه ممنوع من الحكم بعلمه لتلا يكون ذلك ذريعة الى حكمه بالباطل ويقول حكمت بعلمى ( الوجه الخامس والثلاثون ) أن الشريعة منعت من قبول شهادة العدو على عدوه لتلا يتخلف ذلك ذريعة الى بلوغ غرضه من عدوه بالشهادة الباطلة ( الوجه السادس والثلاثون ) ان الله تعالى منع رسوله حيث كان بمكة من الجهر بالقرآن حيث كان المشركون يسمعونهم فيسبون القرآن ومن انزله ومن جاء به ومن أنزل عليه ( الوجه السابع والثلاثون ) أن الله تعالى أوجب الحدود علي مرتكبي الجرائم التي تتفاضله الطباع وليس عليها رازع طبعى والحدود عقوبات لارباب الجرائم فى الدنيا كما جعلت عقوبتهم فى الآخرة بالنار اذا لم يتوبوا ثم أنه تعالى جعل التائب من الذنب كمن لا ذنب له فمن لقيه تائباً توبة نصوحاً لم يعذبه مما تاب منه : وهكذا فى أحكام الدنيا اذا تاب توبة نصوحاً قبل رفعه الى الامام سقط عن الحد فى أصح قول العلماء فاذا رفع الى الامام لم تسقط توبته عنه الحد لتلا يتخذ ذلك ذريعة الى تعطيل حدود الله اذ لا يعجز كل من وجب عليه الحد ان يظهر التوبة ليتخلص من العقوبة وان تاب توبة نصوحاً سدا للذريعة السكوت بالكيفية ( الوجه الثامن والثلاثون ) أن الشارع امر بالاجماع

علي التمام واحد في الإمامة الكبرى: وفي الجمعة والعيدين والاستسقاء وصلاة الخوف مع كون صلاة الخوف بامامين اقرب الى حصول صلاة الأمان وذلك سد الذريعة التفريق والاختلاف والتنازع وطلبا لاجتماع القلوب وتألف الكلمة وهذا من اعظم مقاصد الشرع وقد سد الذريعة الي ما يناقضه بكل طريق حتي في تسوية الصف في الصلاة لثلاث تختلف القلوب وشواهد ذلك أكثر من أن تذكر ( الوجه التاسع والثلاثون ) ان السنة مضت بكرهه أفراد رجب بالصوم . وكرهه أفراد يوم الجمعة بالصوم وليلتها بالقيام سدا للذريعة اتخاذ شرع لم يأذن به الله من تخصيص زمان أو مكان بما لم يخصه به ، ففي ذلك وقوع فيما وقع فيه أهل الكتاب : ﴿ الوجه الأربعون ﴾ ان الشروط المضروبة علي أهل الذمة تضمنت تمييزهم عن المسلمين في اللباس والشعور والمراكب وغيرها لثلاث تفضي مشابهمهم الي ان يعامل الكافر معاملة المسلم فسدت هذه الذريعة باثرامهم التمييز عن المسلمين : ﴿ الوجه الحادى والأربعون ﴾ أن النبي ﷺ أمر ناجية بن كعب الاسلمى وقد أرسل معه هدية اذا عطب منه شيء دون المحل أن ينحره ويصنع فاعله التي قلده بها في دمه ويخلى بينه وبين الناس ونهاه ان يأكل منه هو واحد من أهل رفقته قالوا وما ذاك الا لأنه لو جاز ان يأكل منه أو يطعم أهل رفقته قبل بلوغ المحل فربما دعاه ذلك الي ان يقصر في علفها وحفظها لحصول غرضه من عطبها دون المحل كحصوله بعد بلوغ المحل من أكله هو ورقته وإهدائهم الي أصحابهم ، فاذا أيس من حصول غرضه في عطبها كان ذلك ادعى الي حفظها حتى تبلغ محلها واحمم لمادة هذا الفساد : وهذا من ألطف أنواع سد الذرائع : ( الوجه الثاني والأربعون ) ان النبي ﷺ أمر الملقط أن يشهد علي اللقطة وقد علم أنه أمين وما ذاك الا سد للذريعة الطمع والسكتان ، فاذا بادر وأشهد كان احصم لمادة الطمع والسكتان وهذا أيضا من ألطف انواعها ، ( الوجه الثالث والأربعون ) انه ﷺ قال « لا تقولوا ماشاء الله وشاء محمد » وذم الخطيب

الذي قال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن عصاهما فقد غوي مبدأ الذريعة  
 التشريك في المعنى بالتشريك في اللفظ وحسب المادة الشرك حتى في اللفظ ولهذا  
 قال للذي قال له ما شاء الله وشئت أ جعلتني لله ندا ختم مادة الشرك وسد الذريعة  
 إليه في اللفظ كما صدها في الفعل والقصد فعلا لآلة الله وسلامه عليه وعلى آله أكل  
 صلاة وأزكاها وأعما ﴿الوجه الرابع والأربعون﴾ أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 أمر المؤمنين أن يصلوا قعودا إذا صلى إمامهم قاعداً وقد تواتر عنه ذلك ولم  
 يحى عنه ما ينسخه وما ذاك الأسدا للذريعة مشابة الكيفيات حيث يقومون على  
 صلواتهم وهم قعود كما غلله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وهذا التعليل منه  
 ينطلق قول من قال أنه منسوخ مع أن ذلك دعوى لا دليل عليها ﴿الوجه الخامس﴾  
 والأربعون ﴿أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر المصلي بالليل إذا نعى أن ينهض  
 خائفاً قد يقال له إنه يذهب يستغفر فيسب نفسه ، فإمره بالنوم لئلا تكون صلواته  
 تلك الجلال ذريعة إلى سببه لنفسه وهو لا يشعر لغلبة النوم ﴿الوجه السادس﴾  
 والأربعون ﴿أن الشارع صلوات عليه نهى أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه  
 أو يستأتم على يوم أخيه أو يبيع على بيع أخيه وما ذاك إلا أنه ذريعة إلى التباعد  
 والتعاضد فقياس هذا أنه لا يستأجر على إجارته ولا يخاطب ولاية ولا يستأجر على  
 خطبته وما ذاك إلا لأنه ذريعة إلى وقوع العداوة والبغضاء بينه وبين أخيه ﴿الوجه  
 السابع والأربعون﴾ أنه نهى عن البول في الحجر وما ذاك إلا لأنه قد يكون ذريعة  
 إلى خروج حيوان يؤذيه وقد يكون من مساكن الجن فيؤذيهم بالبول فربما آذوا  
 ﴿الوجه الثامن والأربعون﴾ أنه نهى عن البراز في قارعة الطريق والظل والموارده  
 لأنه ذريعة لاستجلاب اللعن كما علل به عليه السلام بقوله «اتقوا الملاعن الثلاث» وفي  
 لفظ «اتقوا اللاعنين» قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق  
 النائم وفي ظلمهم ﴿الوجه التاسع والأربعون﴾ أنه نهاهم إذا أقيمت الصلاة أن  
 يقوموا حتى يروه قد خرج لئلا يكون ذلك ذريعة إلى قيامهم لعن الله ولو كانوا

انما يقصدون القيام للصلاة لكن قيامهم قبل خروج الامام ذريعة ولا مصلحة فيها فنهوا عنه ﴿الوجه الحشون﴾ انه نهى أن توصل صلاة بصلاة الجمعة حتي يتكلم أو يخرج لثلاثا يتخذ ذريعة الى تغيير الغرض وأن يزا فيه ما ليس منه، قال السائب ابن يزيد صليت الجمعة في المقصورة فلما سلم الامام قمت في مقامي فصليت فلما دخل معاوية أرسل الى فقال لا تعد لما فعلت اذا صليت الجمعة فلا تعيها بصلاة حتي يتكلم أو يخرج فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك أن توصل الصلاة حتي يتكلم أو يخرج ﴿الوجه الحادى والحشون﴾ أنه أمر من صلى في رحله ثم جاء الى المسجد أن يصلي مع الامام وتكون له نافذة لثلاثا يتخذ قعوده والناس يصلون ذريعة الى إساءة الظن به وانه ليس من المصلين ﴿الوجه الثانى والحشون﴾ انه نهى أن يسمر بعد العشاء الآخرة الا لمصل أو مسافر وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وما ذاك الا لان النوم فيها ذريعة الى تفويتها والسمر بعدها ذريعة الى تفويت قيام الليل فان عبارته مصلحة راجحة كالسرف في العلم ومصالح المسلمين لم يكره : ﴿الوجه الثالث والحشون﴾ أنه نهى النساء اذا صليين مع الرجال ان يرفعن رؤوسهن قبل الرجال لثلاثا يكون ذريعة منهن الى رؤية عورات الرجال من ورائه الا زركما جاء التعليل بذلك في الحديث ، ﴿الوجه الرابع والحشون﴾ أنه نهى الرجل ان يتخطى المسجد الذى يليه الى غيره كإرواء بقية عن المجاشع بن عمرو عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « ليصل أحدكم في المسجد الذى يليه ولا يتخطاه الى غيره » وما ذاك الا لانه ذريعة الى هجر المسجد الذى يليه وإباحش صدر الامام وان كان الامام لا يتم الصلاة أو يرمي بدعة أو يعلن بفجور فلا بأس بتخطيه الى غيره ، ﴿الوجه الخامس والحشون﴾ انه نهى الرجل بعد الأذان ان يخرج من المسجد حتي يصلى لثلاثا يكون خروجه ذريعة الى اشتغاله عن الصلاة جماعة كما قال عمار لرجل رآه قد خرج بعد الأذان اما هذا فقد عصى أبا القاسم ، ﴿الوجه السادس والحشون﴾ انه نهى عن الاحتباء يوم الجمعة كما

رواه احمد في مسنده من حديث سهل بن معاذ عن أبيه نهى رسول الله ﷺ عن الاحتباء يوم الجمعة وماذاك الا انه ذريعة الى النوم ، ﴿ الوجه السابع والخسون ﴾ انه نهى المرأة اذا خرجت الى المسجد ان تتطيب أو تصيب بخوراً وذلك لانه ذريعة الى ميل الرجال وتشوفهم اليها فان رآحتها وزينتها وصورتها وابداء محاسنها تدعو اليها ، فامرها ان تخرج قفلة وان لا تتطيب وان تقف خلف الرجال وان لا تسبح في الصلاة اذا نأبها شيء بل تصفق بيطن كفها علي ظهر الاخري كل ذلك سداً للذريعة وحماية عن المفسدة ، ﴿ الوجه الثامن والخسون ﴾ انه نهى أن المرأة تنعت المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر اليها ولا يخفى ان ذلك سد للذريعة وحماية عن مفسدة وقوعها في قلبه وميله اليها بحضور صورتها في نفسه وكم من أحب غيره بالوصف قبل الرؤية ، ﴿ الوجه التاسع والخسون ﴾ انه نهى عن الجلوس بالطرقات وماذاك الا لأنه ذريعة الى النظر الى المحرم فلما أخبروه انه لا بد لهم من ذلك قال اعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه قال غض البصر وكف الاذي ورد السلام ، ( الوجه الستون ) انه نهى أن يبيت الرجل عند امرأة الا أن يكون ناكحاً أو ذا رحم محرم وماذاك الا لأن المبيت عند الاجنبية ذريعة الى المحرم ، ( الوجه الحادى والستون ) انه نهى أن تباع السلع حيث تباع حتي تنقل عن مكانها ، وماذاك الا انه ذريعة الى جحد البائع البيع وعدم أمامه اذا رأى المشتري قد ربح فيها فيغره الطمع وتشح نفسه بالتسليم كما هو الواقع . وأكد هذا المعنى بالنهى عن ربح ما لم يضمن : وهذا من محاسن الشريعة وألطف باب لسد الذرائع ، ﴿ الوجه الثانى والستون ﴾ انه نهى عن بيعتين في بيعه وهو الشرطان في البيع في الحديث الآخر وهو الذى لعاقده أو كس البيعتين أو الربا في الحديث الثالث وذلك سد للذريعة الربا ، فانه اذا باع السلعة بمائة مؤجلة ثم اشتراها منه بمائتين حالة فقد باع بيعتين في بيعه ، فان أخذ بالثمان الزائده أخذ بالربا وان أخذ بالنقص أخذ باوكسهما وهذا من أعظم الذرائع الى الربا وأبعد

بكل البعد من حمل الحديث على البيع بمائة مؤجلة أو خمسين حالة وليس ههنا ربا ولا جهالة ولا غرر ولا قمار ولا شيء من المفاسد فانه خير من أي الثمين شاء وليس هذا بأبعد من تخبيره بعد البيع بين الأجد والامضاء ثلاثة أيام وأيضاً فانه فرق بين عقدين كل منهما ذريعة ظاهرة تجدألي الربا وهما السلف والبيع والشرطان في البيع: وهذان العقدان بينهما من التنب والاخاء والتوسل بهما الى اكل الربا ما يقتضى الجمع بينهما في التحريم فصلوات الله وسلامه على من كلامه الشفاء والعصمة والهدى والنور ﴿الوجه الثالث والستون﴾ انه أمران يفرق بين الاولاد في المضاجع وأن لا يترك الذكر ينام مع الانثى في فراش واحد لان ذلك قد يكون ذريعة الى نسج الشيطان بينهما المواصلة المحرمة بواسطة اتحاد الفراش ولا سيما مع الطول والرجل قد يعث في نومه بالمرأة في نومها الى جانبه وهو لا يشعر وهذا أيضاً من الطف سد الذرائع ﴿الوجه الرابع والستون﴾ انه نهى أن يقول الرجل خبثت نفسي ولكن يقول لقست نفسي سدا لذريعة اعتياد اللسان للكلام الفاحش وسدا لذريعة انصاف النفس بمعنى هذا اللفظ فان الالفاظ تتفاضل معانيها وتطلبها بالمشاكلة والمناسبة التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قل من تجده يعتاد لفظاً الا ومعناه غالب عليه فسد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذريعة الخبث لفظاً ومعنى: وهذا أيضاً من الطف الباب ﴿الوجه الخامس والستون﴾ انه نهى الرجل أن يقول لعلامه وجاريته عبدى وأمتى ولكن يقول فتاى وفتاى ونهى أن يقول لعيلامه وضيء ربك أطعم ربك سدا لذريعة الشرك في اللفظ والمعنى وان كان الرب ههنا هو المالك كرب الدار ورب الابل فعلم عن لفظ العبد والامة الى لفظ القى والفتاة ومنع من اطلاق لفظ الرب على السيدحماية لجانب التوحيد وسدا لذريعة الشرك ﴿الوجه السادس والستون﴾ انه نهى المرأة أن تسافر بغير محرم وما ذلك الا ان سفرها بغير محرم قد يكون ذريعة الى الطمع فيها والفجور بها، ﴿الوجه السابع والستون﴾ انه نهى عن تصديق أهل الكتاب

وتكذيبهم فيما يحدثون به لان تصديقهم قد يكون ذريعة الى التصديق بالباطل  
وتكذيبهم قد يكون ذريعة الى التكذيب بالحق كما علل به في نفس الحديث ،  
﴿ الوجه الثامن والستون ﴾ انه نهى أن يسمى عبده بأفلق ونافع ورباح ويسار  
لان ذلك قد يكون ذريعة الى ما يكره من الطيرة بان يقال ليس هنا يسار ولا  
رباح ولا أفلق وان كان انما قصد اسم الغلام ولكن سدا للذريعة للفظ المسكوة  
الذي يستوحش منه السامع ، ﴿ الوجه التاسع والستون ﴾ انه نهى الرجال عن  
الدخول على النساء لانه ذريعة ظاهرة ، ( الوجه السبعون ) انه نهى ان يسمى  
باسم برة لانه ذريعة الى تزكية النفس بهذا الاسم وان كان انما قصد العلمية ،  
﴿ الوجه الحادى والسبعون ﴾ انه نهى عن التداوى بالخمر وان كانت مصلحة  
التداوى راجعة على مفسدة ملاستها سد الذريعة قربانها واقتنائها ومحبة النفوس  
طما فحسم عليها المادة حتى في تناولها على وجه التداوى وهذا من أبلغ سد الذرائع ،  
﴿ الوجه الثانى والسبعون ﴾ انه نهى ان يتناجى اثنان دون الثالث لان ذلك ذريعة  
الى حزنه وكسر قلبه وظنه سوء . ( الوجه الثالث والسبعون ) أن الله حرم  
فسكاح الأمة على القادر على فسكاح الجرة اذا لم يخش العنت لان ذلك ذريعة  
الى ارفاق ولده حتى لو كانت الأمة من الآيات من الحبل والولادة لم تحل له  
سدا للذريعة ، ولهذا منع الامام احمد الاسير والتاجر ان يتزوج في دار الحرب  
خشية تعريض ولده للرق ، وعلا بعله أخري وهى انه قد لا يمكنه منع العدو من  
مشاركته في زوجته . ( الوجه الرابع والسبعون ) انه نهى ان يورد ممرض على  
مصح لان ذلك قد يكون ذريعة اما الى إعدائه واما الى تأذيه بالتوهم والخوف وذلك  
سبب الى اصابة المسكروه له . ( الوجه الخامس والسبعون ) انه نهى أصحابه عن  
دخول ديار تمود الا ان يكونوا باكين خشية أن يصيبهم مثل ما أصابهم ، فجعل الدخول من  
غير بكاء ذريعة الى اصابة المسكروه . ( الوجه السادس والسبعون ) انه نهى  
الرجل أن ينظر الى من فضل عليه في المال واللباس فانه ذريعة الى ازدراءه لعنة

الله عليه واحتقاره بها وذلك سبب الهلاك . ( الوجه السابع والسبعون ) انه نهى عن انزاء الحمر على الخيل لان ذلك ذريعة الى قطع نسل الخيل أو تقليلها ، ومن هذا نهي عن أكل لحومها ان صح الحديث فيه انما كان لانه ذريعة الى تقليلها كما نهاهم في بعض الغزوات عن نحر ظهورهم لما كان مرتبة الى حقوق الضرر بفقد الظهر . ( الوجه الثامن والسبعون ) انه نهى من رأى رؤيا يكرها ان يتحدث بها فانه ذريعة الى انتقالها من مرتبة الوجود اللفظي الى درجة الوجود الخارجي كما انتقلت من الوجود الذهني الى اللفظي ، وهكذا عامة الامور تكون في الذهن أولاً ثم تنتقل الى الذكر ثم تنتقل الى الحس : وهذا من أطف سد الذرائع وأنفعها ، ومن تأمل عامة الشر رآه منتقلا في درجات الظهور طبقا بعد طبق من الذهن الى اللفظ الى الخارج ( الوجه التاسع والسبعون ) انه سئل عن الحر تتخذ خلا فقال لا مع اذنه في خل الحر الذي حصل بغير التخليل ، وما ذاك الا سدا للذريعة امساكها بكل طريق اذ لو اذن في تخليلها لميسها أصحابها لذلك وكان ذريعة الى المحذور ( الوجه الثمانون ) انه نهى أن يتعاطى السيف مسلولا وما ذاك الا انه ذريعة الى الاصابة بمكروه ولعل الشيطان يعينه وينزع في يده فيقع المحذور ويقرب منه ( الوجه الحادي والثمانون ) انه أمر المار في المسجد بنبال ان يمسك على نصلها بيده لئلا يكون ذريعة الى تأذي رجل مسلم بالانصال ( الوجه الثاني والثمانون ) انه حرم الشيع وهو المناخرة بالجماع لانه ذريعة الى تحريك النفوس والتشبه وقد لا يكون عند الرجل من يغنيه من الحلال فيمتخطي الى الحرام ، ومن هذا كان المجاهرون خارجين من عافية الله وهم المتحدثون بما فعلوه من المعاصي فان السامع تتحرك نفسه الي التشبه وفي ذلك من الفساد المنتشر مالا يعلمه الا الله ( الوجه الثالث والثمانون ) انه نهى عن البول في الماء الدائم وما ذاك الا ان تواتر البول فيه ذريعة الى تمجيسه وعلى هذا فلا فرق بين القليل والكثير وبول الواحد والعدد وهذا أولى من تفسيره بما دون القلتين أو بما يمكن نزحه ، فان الشارع الحكيم لا يأذن للناس أن يبولوا في المياه



الدائمة اذا جاوزت القلتين ولم يمكن نزحها فان في ذلك من افساد مياه الناس ومواردهم ما لا تأتي به شريعة فحكمة شريعته اقتضت المنع من البول فيه قل أو أكثر . سد الشريعة اغماسه ( الوجه الرابع والثمانون ) انه نهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو فانه ذريعة الى أن تناله أيديهم كما علل به في نفس الحديث ( الوجه الخامس والثمانون ) انه نهى عن الاحتكار وقال لا يحتكر الا خاطيء فانه ذريعة الى ان يضيق علي الناس اقواتهم ولهذا لا يمنع من احتكار ما لا يضر الناس ( الوجه السادس والثمانون ) انه نهى عن منع فضل الماء لئلا يكون ذريعة الى منع فضل الكلاء كما علل به في نفس الحديث فجعله بمنعه من الماء مانعاً من الكلاء لان صاحب المواشي اذا لم يمكنه الشرب من ذلك الماء لم يتمكن من المرعى الذي حوله ( الوجه السابع والثمانون ) انه نهى عن اقامه حد الزنا على الحامل حتى تضع لثلا يكون ذلك ذريعة الى قتل ما في بطنها كما قال في الحديث الا خرولوا ما في البيوت من النساء والذرية لأمرت فتيتان أن يحملوا معهم حزاما من حطب فاخالف الى قوم لا يشهدون الصلاة في الجماعة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار فنهى من تحريق بيوتهم التي عصوا الله فيها بتخلفهم عن الجماعة كون ذلك ذريعة الى عقوبة من لم يجب عليه حضور الجماعة من النساء والاطفال : ( الوجه الثامن والثمانون ) أنه نهى عن ادامة النظر الى المجذومين وهذا والله أعلم لانه ذريعة الى أن يصابوا بايذاءهم وهي من اللطف بالذرائع : وأهل الطبيعة يعترفون به وهو جار على قاعدة الاسباب : وأخبرني رجل من علماءهم أنه أجلس قرابة له يكمل الناس فرمدهم برىء فجلس يكملهم فرمده مرارا قال فعلمت أن الطبيعة تنقل : وأنه من كثرة ما يفتح عينيه في أعين الرمد نقلت الطبيعة الرمد الي عينيه ، وهذا لا بد منه من نوع استعداد وقد جبلت الطبيعة والنفس على التشبه والمحاكاة : ( الوجه التاسع والثمانون ) أن النبي ﷺ نهى الرجل أن ينحني لرجل اذا لقيه كما يفعله كثير من المتسبين الى العلم فمن لاعلم له بالصنعة بل يبالغون الى أقصى حد الإنحناء مباينة في خلاف السنة جهلا حتي

يصير أحدهم بصورة الراكح لإخيه ثم يرفع رأسه من الركوع كما يفعل إخوانهم من السجود بين يدي شيوخهم الأحياء والاموات فهؤلاء أخذوا من الصلاة سجودها وأولئك ركعها وطائفة ثالثة قيامها يقوم عليهم الناس وهم قعود كما يقومون في الصلاة فتعاسمت الفرق الثلاث أجزاء الصلاة : والمقصود أن النبي ﷺ نهى عن أنجزاء الرجل لإخيه سدا لذريعة الشرك كما نهى عن السجود لغير الله وكانهم أن يقوموا في الصلاة على رأس الامام وهو جالس مع أن قيلهم عبادة الله تعالى . فما الظن اذا كان القيام تعظيماً للمخلوق وعبودية لله فالتسعة : ( الوجه التسعون ) أنه حرم التفريق في الصرف وبيع الربوي بثله قبل القبض لتلا يتخذ ذريعة الى التأجيل الذي هو أضل باب الربا فحماهم من قربانه باشتراط التقاض في الحال ثم أوجب عليهم فيه التماثل وأن لا يزيد أخذ العوضين على الآخر اذا كان من جنس واحد حتى لا يباع مد جيد بدين رديثين وان كانا يساويانه سدا لذريعة ربا النساء النبي هو حقيقة الربا : وأنه اذا منعهم من الزيادة مع الحلول حيث تكون الزيادة في مقابلة جودة أو صفة أو سكة أو نحوها فمنعهم منها حيث لا مقابل لها إلا مجرد الاجل أولى فهذه هي حكمة تحريم ربا الفضل التي خفيت على كثير من الناس حتى قال بعض المتأخرين لا يتبين لي حكمة تحريم ربا الفضل : وقد ذكر الشارع هذه الحكمة بعينها فانه حرمه سدا لذريعة ربا النساء فقال في حديث تحريم ربا الفضل « فاني أخلف عليكم الزما » والربا هو الربا بتحريم الربا ونوعه نوع حرم لما فيه من للفسدة وهو ربا البسيطة ونوع حرم تحريم الوسائل وسد الذرائع فظهرت حكمة الشارع الحكيم وكل شريعته الباهرة في تحريم النوعين ويلزم من علم يعتبر الذرائع ولم يأمر بسدها أن يجعل تحريم ربا الفضل تعبداً محضاً لا يعقل معناه كما صرح بذلك كثير منهم ( الوجه الحادى والتسعون ) انه أبطل أنواعاً من النكاح التي يبرأضي به الزوجان سدا لذريعة الزنا ، فهنا النكاح بلاولي فانه أبطله سدا لذريعة الزنا فان الزاني لا يعجز أن يقول للمرأة انكحيني نفسك

بعشرة دراهم ويشهد عليها رجلين من أصحابه أو غيرهم ففتحها من ذلك سداً للذريعة الزنا ومن هذا تحريم نكاح التحليل الذي لا رغبة للنفس فيه في أمساك المرأة واتخاذها زوجة بل له وطر فما يقضيه بمنزلة الزاني في الحقيقة وإن اختلفت الصورة ومن ذلك تحريم نكاح المتعة الذي يعقد فيه المتع على المرأة مدة يقضي وطره منها فيها فحرم هذه الأنواع كلها سداً للذريعة السفاح ولم يبح إلا عقداً مؤبداً يقصد فيه كل من الزوجين المقام مع صاحبه ويكون باذن الولي وحضور الشاهدين أو ما يقوم مقامهما من الاعلان فإذا تدبرت حكمة الشريعة وثباتها حق التأمل رأيت تحريم هذه الأنواع من باب سد الذرائع وهي من محاسن الشريعة وكما لها (الوجه الثاني والتسعون) أنه منع المتصدق من شراء صدقته ولو وبخدها تباع في السوق سداً للذريعة العود فيها خرج عنه الله ولو بعوضه فإن المتصدق إذا منع من تملك صدقته بعوضها فتملكه أياها بغير عوض أشد منعاً وأفظم للنفس عن تعلّقها بما خرجت عنه الله والصواب ما حكم به النبي ﷺ من المنع من شرائها مطلقاً ولا ريب أن في تجويز ذلك ذريعة إلى التحيل على الفقير بأن يدفع إليه صدقة ماله ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها ويرى المسكين أنه قد حصل له شيء من حاجته فتسمح نفسه بالبيع والله عالم بالأسرار فمن محاسن هذه الشريعة الكاملة سد الذريعة ومنع المتصدق من شراء صدقته وبالله التوفيق (الوجه الثالث والتسعون) أنه نهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها لئلا يكون ذريعة إلى أكل مال المشتري بغير حق إذا كانت معرضة للتلف وقد بمنعها الله وأكد هذا الغرض بأن حكم للمشتري بالجائحة إذا تلفت بعد الشراء الجائز كل هذا لئلا يظلم المشتري ويوكل ماله بغير حق (الوجه الرابع والتسعون) أنه نهى الرجل بعد إصابته ما قدر له أن يقول لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا وأخبر أن ذلك ذريعة إلى عمل الشيطان فإنه لا ينجى عليه إلا الحزن والندم وضيق الصدر والسخط على المقدور واعتقاد أنه كائن يمكنه دفع المقدور لو فعل ذلك وذلك يضعف رضاه وتسليمه

وتفويضه وتصديقه بالمقدور وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن : وإذا عرض القلب عن هذا انفتح له عمل الشيطان وما ذاك لمجرد لفظ لو بل لمافانها من الامور القائمة بقلبه المتأفية لكمال الايمان الفاتحة لعمل الشيطان : بل أرشد العبد في هذه الحال الى ما هو أنفع له وهو الايمان بالقدر والتفويض والتسليم المشيئة الالهية وأنه ما شاء الله كان ولا بد فن رضي فله الرضي ومن سخط فله السخط فصولات الله وسلامه علي من كلامه شفاء للصدر ونور للبصائر وحياء للقلوب وغذاء للارواح : وعلى آله فلقد أنعم به على عباده أتم نعمة ومن عليهم به أعظم منة فله النعمة وله المنة والفضل وله الثناء الحسن ﴿الوجه الخامس والتسعون﴾ أنه عليه السلام نهى عن طعام المتبارين وهما الرجلان يقصد كل منهما مباراة الآخر ومباهاته ما في التبرعات كالرجلين يصنع كل منهما دعوة يفتخر بها على الآخر ويباريه بها وإما في المعاولات كالبائعين برخص كل منها سلحته لمنع الناس من الشراء من صاحبه : ونص الامام احمد على كراهية الشراء من هؤلاء : وهذا النهى يتضمن سد الذريعة من وجهين أحدهما أن تسليط النفوس على الشراء منها وأكل طعامها تفريح لها وتقوية لقلوبها وإغراء لها على ما فعل ما كرهه الله ورسوله والثاني أن ترك الاكل من طعامها ذريعة الى امتناعها وكفها عن ذلك ﴿الوجه السادس والتسعون﴾ أنه تعالى عاقب الذين حفروا الخفائر يوم الجمعة فوقع فيها السمك يوم السبت فاخذوه يوم الاحد ومسخهم الله قردة وخنازير : وقيل انهم نصبوا الشباك يوم الجمعة وأخذوا الصيد يوم الاحد وصورة الفعل الذي فعلوه مخاف لما نهوا عنه ولكنهم لما جعلوا الشباك والخفائر ذريعة الى أخذ ما يقع فيها من الصيد يوم السبت نزّلوا منزلة من اصطاد فيه اذ صورة الفعل لا اعتبار بهابل بحقيقته وقصد فاعله : ويلزم من لم يسد الذرائع أن لا يحرم مثل هذا كما صرحوا به في نظيره سواء : وهو لو نصب قبل الاحرام شبكة فوقع فيها صيد وهو محرم جاز له أخذه بعد الحل وهذا جار على قواعد من لم يعتبر المقاصد ولم يسد الذرائع ﴿الوجه السابع والتسعون﴾ قال الامام احمد نهى رسول الله صلّى الله عليه وآله عن بيع السلاح في الفتنة ولا ريب

أن هذا سد للذريعة الاعانة على المعصية ويلزم من لم يسد الذرائع أن يجوز هذا البيع كما صرحوا به، ومن المعلوم أن هذا البيع يتضمن الاعانة على الأثم والعدوان، وفي معنى هذا كل بيع أو اجارة أو معاوضة تعين على معصية الله كبيع السلاح للكفار والبغاة وقطاع الطريق وبيع الرقيق لمن يفسق به أو يؤجر لذلك أو اجارة داره أو حانوته أو خانة لمن يقيم فيها سوق المعصية وبيع الشمع أو اجارته لمن يعصي الله عليه ونحو ذلك مما هو اعانة على ما يفضيه الله ويسخطه، ومن هذا عصر العنب لمن يتخذ خمرأ وقد لعنه رسول الله ﷺ هو والمعتصر معاً، ويلزم من لم يسد الذرائع أن لا يلحق العاصر وأن يجوز له أن يعصر العنب لكل أحد ويقول القصد غير مجتبر في العقد والذرائع غير معتبرة ونحن مطالبون في الظواهر : والله يتولى السرائر : وقد صرحوا بهذا ولا ريب في التناهي بين هذا وبين سنة رسول الله ﷺ . ﴿ الوجه الثامن والتسعون ﴾ ينهي عن قتال الامراء والخروج على الأئمة وان ظلموا او جاروا ما أقاموا الصلاة سدا للذريعة الفساد العظيم والشر الكثير بقتالهم كما هو الواقع . فانه حصل بسبب قتالهم والخروج عليهم أضعاف أضعاف مأم عليه والأمة في بقايا تلك الشرور الى الآن : وقال « اذا بويع الخليفتان ناقتلوا الآخر الآخر منها » سدا للذريعة الفتنة . ﴿ الوجه التاسع والتسعون ﴾ جمع عثمان المصحف على حرف واحد من الأحرف السبعة لئلا يكون ذريعة الى اختلافهم في القرآن . ووافقه على ذلك الصحابة رضي الله عنهم . ولتقتصر على هذا العدد من الأمثلة الموافق لأسماء الله الحسني التي من أحصاها دخل الجنة نقاؤلا بأنه من أحصي هذه الوجوه وعلم أنها من الدين وعمل بها دخل الجنة . اذ قد يكون قد اجتمع له معرفة أسماء الرب تعالى ومعرفة أحكامه والله وراء ذلك اسماء وأحكام وباب سد الذرائع أحد أرباع التكليف فانه أمر ونهى والأمر نوعان ﴿ أحدهما ﴾ مة صود لنفسه ﴿ الثاني ﴾ وسيلة الى المقصود : والنهي نوعان ﴿ أحدهما ﴾ ما يكون المنهى عنه مفسدة في نفسه ( والثاني ) ما يكون وسيلة الى المفيدة فصار سبب الذرائع المفضية الى الحرام أحد أرباع الدين \*

## فصل

وتجويز الحيل يناقض سد الذرائع مناقضة ظاهرة فان الشارع يسد الطريق الى المناسد بكل ممكن والمحتال يفتح الطريق اليها بحيلة فآين من يمنع من الجائز خشية الوقوع في الحرم الى من يعمل الحيلة في التوصل اليه فهذه الوجوه التي ذكرناها وأضعافها تدل على تحريم الحيل والعدل بها والافتاء بها في دين الله ، ومن تأمل أحاديث الأئمة وجد عامتها لمن استحل محارم الله وأسقط فرائضه بالحيل كقوله « لعن الله المحلل والمحلل له » « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجمعوها وباعوها وأكلا منها » « لعن الله الراشي والمرشي » « لعن الله آكل الزنا وموكله وكاتبه وشاهده » ومعلوم أن الكاتب والشاهد إنما يكتب ويشهد علي الزنا المحتال عليه ليتمكن من الكتابة والشهادة بخلاف ربا المجاورة الظاهر . ولعن في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها ومعلوم أنه أعماصر عتبا ؛ ولعن الواصاة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة وقرن بينهما وبين آكل الزنا وموكله والمحلل والمحلل له في حديث ابن مسعود وذلك للقدرة المشترك بين هؤلاء الأصناف وهو التدليس والتليس فان هذه تظهر من الحلقة ما ليس فيها والمحلل يظهر من الرتبة ما ليس عنده وآكل الزنا يستحل بالتدليس والمخادعة فيظهر من عقد التابع ما ليس له حقيقة فهذا يستحل الزنا بالبيع وذلك يستحل الزنا باسم النكاح فهذا يفسد الأموال وذلك يفسد الأنساب ، وابن مسعود هو راوي هذا الحديث وهو راوي حديث « من ظهر الزنا والزنا في قوم إلا أكلوا بانفسهم العقاب » والله تعالى منسوخ الذين استحلوا محارمه بالحيل قرودة وخنازير جزاء من جنس عملهم ، فانهم لما مسخوا بشرعه وعبروه عن وجهه مسخ وجوههم وغيرها من خلقها ، والله تعالى ذم أهل الخداع والمكر ومن يقول بأسانه ما ليس في قلبه . وأخبران المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم : وأخبر عنهم بمخالفة طواغيتهم لبواطنهم وسرايرهم لعلايتهم وأقواظهم لانعالمهم وهذا شأن أرباب الحيل الحرمه وهذه الاوصاف منطبقه عليهم ، فانه

المخادعة هي الاحتيال والمراوغة باظهار أمر جائز ليتوصل به الى أمر منجرم يبطئه  
ولهذا يقال طريق خبيث إذا كان مخالفاً للقصد لا يقطن له ، ويقال للسراب  
خبيث لأنه ينجذع من يراه ويغره وظاهره خلاف باطنه ، ويقال للضب يتخادع  
وفي المثل أخدع من ضتب لمراوغته . ويقال سوق خادعة أى متلونة وأصله  
الاختفاء والستر ومنه المخدع في البيت : فوازن بين قول القائل آمنا بالله وباليوم  
الآخر واشهد ان محمداً رسول الله انشاء للإيمان واخباراً به وهو غير مبطن  
لحقيقة هذه الكلمة ولا قاصداً له ولا مطعناً به وإنما قاله متوسلاً به الى أمته وحقق  
حمه أو نبيل غرضه دينوى وبين قول الرازي بعثت هذه السلعة بمائة وليس لواجد  
منهما غرض فيها بوجه من الوجوه . وليس مبطناً لحقيقة هذه اللفظة ولا قاصداً  
له ولا مطعناً به وإنما تكلم بها متوسلاً الى الربا ، وكذلك قول الحلل تزوجت  
عنه المرأة أو قبأت هذا الفكاك وهو غير مبطن لحقيقة النكاح ولا قاصداً له ولا  
مخزيه ان تكون زوجته بوجه ولا هي مريدة لذلك ولا الولي ، هل تجد بينهما فرقاً  
في الحقيقة أو العرف فكيف يسمى أحدهما مخادعاً دون الآخر . مع أن قوله بعثت  
واشتريت واقتضت وانكحت وتزوجت غير قاصد به انتقان الملك الذي وضعت  
له هذه الصيغة ولا ينوى النكاح الذي جعلت له هذه الكلمة بل قصده ما ينافي مقصود  
العقد أو أمر آخر خارج عن أحكام العقد وهو عود المرأة الى زوجها المطلق وعود الساعية الى  
البائع باكثر من ذلك فمن عبثت بهذه الكلمات التي جعلت لها حقائق ومقاصد مظهرها  
لازادة حقائقها ومقاصدها ومبطنها لخلافه : فالاول نفاق في أصل الدين وهذا  
تفاق في فروعه : يوضح ذلك ما ثبت عن ابن عباس أنه جاءه رجل فقال ان  
عني طلق امرأته ثلاثاً أيجلها له رجل ؟ فقال من يخادع الله يخدعه : وضع عن  
أنفس وعن ابن عباس انهما سئلا عن العينة فقالا ان الله لا يخدع هذا مما حرم الله  
ورسوله فسميا ذلك خداعاً كما سمي عثمان وابن عمر نكاح الحلل نكاح دلسة .  
وقال أيوب السخيتاني في أهل الحيل : يخادعون الله كما يخادعون الصبيان فلو  
أتوا الأمر عياناً كان أهون على . وقال شريك بن عبد الله القاضي في كتاب

الحيل هو كتاب الخداعة: وتلخيص هذا أن الحيل الحرة مخداعة لله ومخداعة الله حرام: أما المقدمة الاولى فان الصحابة والتابعين وهم أعلم الأمة بكلام الله ورسوله ومعانيه سموا ذلك خداعاً (وأما) الثانية فان الله ذم أهل الخداع وأخبر أن خداعهم إنما هو لا أنفسهم وأن في قلوبهم مرضاً وأنه تعالى خادعهم فكل هذا عقوبة لهم ومدار الخداع على أصليين (أحدهما) اظهار فعل لغير مقصوده الذي جعل له (الثاني) اظهار قول لغير مقصوده، الذي وضع له: وهذا منطبق على الحيل الحرة وقد عاقب الله تعالى المتحيلين على اسقاط نصيب المساكين وقت الجداد بحج جنهم عليهم وإهلاك ثمارهم فكيف بالمتحيل على اسقاط فرائض الله وحقوق خلقه: ولعن أصحاب السبت ومسخرهم قرودة وخنازير على احتيالهم على فعل ما حرمة عليهم: قال الحسن البصري في قوله تعالى (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) قال رموا الحيتان في السبت ثم أرجوها في الماء فاستخرجوها بعد ذلك فطبخوها فأكلوها والله أوخم اسكلة أكلت اسرعت في الدنيا عقوبة وأسرعت عذاباً في الآخرة والله ما كانت لحوم الحيتان تلك بأعظم عند الله من دماء قوم مسلمين الا انه عجل لهؤلاء وآخر لهؤلاء: (وقوله) رموها في السبت يعني احتالوا على وقوعها في الماء يوم السبت كما بين غيره أنهم حفروا لها حياضاً ثم فتحوها عشية الجمعة ولم يرد أنهم باثروا رميها يوم السبت اذ لو اجترأوا على ذلك لاستخرجوها: قال شيخنا وهؤلاء لم يكفروا بالتوراة وبموسى وإنما فعلوا ذلك تأويلاً واحتيالاً ظاهره ظاهر الاتقاء وحقيقته حقيقة الاعتداء: ولهذا والله أعلم مسخوراً قد دل أن صورة القرود فيناشبه من صورة الانسان وفي بعض ما يذكر من اوصافه شبه منه وهو مخالف له في الحد والحقيقة فلما مسخ أولئك المعتدون دين الله بحيث لم يتمسكوا بالما يشبه الدين في بعض ظاهره دون حقيقته مسخرهم الله قدرة تشبه الانسان في بعض ظاهره دون الحقيقة جزاء وفاقاً: يقوى ذلك أن بنى اسرائيل أكلوا الربا وأموال الناس بالباطل وهو أعظم من أكل الصيد في يوم بعينه ولم يعاقب أولئك بالمسخ كما عوقب به من استحل الحرام بالحيلة لان هؤلاء لما كانوا اعظم



جرماً كانت عقوبتهم أعظم فانهم بمنزلة المنافقين يفعلون ما يفعلون ولا يعترفون بالذنب بل قد فسدت عقيدتهم وأعمالهم . بخلاف من أكل الربا وأموال الناس بالباطل والصيد المحرم عالماً بتحريمه فانه يقترب بمعصيته اعترافه بالتحريم وخشيته لله واستغفاره وتوبته يوماً ما : واعترافه بأنه مذنب عاص وانكسار قلبه من ذل المعصية وازدراؤه على نفسه ورجاؤه لمغفرة ربه له وعده نفسه من المذنبين الخاطئين . وهذا كله ايمان يفضي بصاحبه الي خير بخلاف الماكر الخادع المحتال على قلب دين الله: ولهذا حذر النبي ﷺ امته من ارتكاب الحيل فقال « لا ترتكبوا ما أرتكبت اليهود فستحلوا محارم الله بأدني الحيل » وقد أخبر الله تعالى انه جعل هذه الغرية أو هذه الفعلة التي فعلها بأهلها نكالا لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين . فحقيق بمن اتقى الله وخاف نكاله انه يحذر استحلال محارم الله بأنواع المكر والاحتيال . وان يعلم ان لا يخلصه من الله ما أظهره مكره وخديعة من الاقوال والافعال . وان يعلم ان الله يومأتكم فيه الرجال وتنسف فيه الجبال: وتترادف فيه الاهوال: وتشهد فيه الجوارح والاورال: وتلي فيه السرائر: وتظهر فيه الضمائر: ويصير الباطل فيه ظاهراً: والسر علانية والمستور مكشوفاً: والمجهول معروفاً: ويحصل ويدوا ما في الصدور كما يبعثر ويخرج ما في القبور: ويمجرى أحكام الرب تعالى هنالك على القصور والنيات . كما جرت أحكامه في هذه الدار على ظواهر الاقوال والحركات . يوم تبيض وجوه بما في قلوب أصحابها من النصيحة لله ورسوله وكتابه وما فيها من البر والصدق والاخلاص للكبير المتعال : وتسود وجوه بما في قلوب أصحابها من الخديعة والغش والكذب والمكر والاحتيال : هنالك يعلم الخادعون انهم لانفسهم كانوا يخذعون: وبدينهم كانوا يلعبون : وما يمكرون الا بأنفسهم وما يشعرون : وقد فصل قوله ﷺ « انما الاعمال بالنيات وانما لامرأ ما نوي » الأمر في هذه الحيل وأنواعها فالخبر أن الاعمال تابعة لمقاصدها ونياتها : وانه ليس للعبد من ظاهر قوله وعمله الا ما نواه وأبطنه لا ما أعلنه وأظهره : وهذا نص في أن من نوى التحليل

كان محلا ومن نوى الربا بعقد التبائع كان مراثيا : ومن نوى المكرو والخداع كان مائرا مخادعا : ويكفى هذا الحديث وحده في ابطال الحيل : ولهذا صدر به حافظ الأمة محمد بن اسماعيل البخارى ابطال الحيل والنبي صلوات الله عليه ابطال ظاهر هجرة مهاجر أم قيس بما أبطنه ونواه من ارادة أم قيس : وقد قال النبي صلوات الله عليه « البيعان بالخيار حتى يتفرقا الا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله » فاستدل به الامام احمد وقال فيه ابطال الحيل : وقد أشكل هذا علي كثير من الفقهاء بفعل ابن عمر فانه كان اذا أراد أن يلزم البيع مشى خطوات ولا إشكال بحمد الله في الحديث وهو من أظهر الأدلة على بطلان التحيل لاسقاط حق من له حق فإن الشارع ضلوات الله وسلامه عليه وعلي آله أثبت خيار المجلس في البيع حكمة ومصلحة للمتعاقدين وليحصل تمام الرضى الذي شرطه تعالى فيه فإن العقد قد يقع بغتة من غير ترو ولا نظر في القيمة فاقضت بحاسن هذه الشريعة الكاملة أن يجعل للعقد حرما يتروى فيه المتبايعان ويعيدان النظر ويستبدل كل واحد منهما عيبا كان خفيا فلا أحسن من هذا الحكم ولا أرفق لمصلحة الخلق فلو مكن أحد المتعاقدين الغايب للآخر من النجوى في الحال والمبادرة الى التفرق لفانت مصلحة الآخر ومقصود الخيار بالنسبة اليه. وهب انك أثبت اخترت امضاء البيع فصاحبك لم يتسع له وقت ينظر فيه ويتروى فهو ضك نجيالة على اسقاط حقه من الخيار فلا يجوز حتي يخبره فلو فارق المجلس لغير هذه الحاجة او صلاة أو غير ذلك ولم يقصد ابطال حق أخيه من الخيار لم يدخل في هذا التجريم : ولا يقال هو ذريعة الى اسقاط حق الآخر من الخيار لأن باب الدرائع متى فاتت به مصلحة راجحة او تضمن مفسدة راجحة لم يلتفت اليه فلو منع العاقد من التفرق حتى يقوم الآخر لئلا يكون في ذلك اضرار به ومفسدة راجحة : فالذى نجاها به الشريعة في ذلك أكمل شيء وأوقته للمصلحة والمسكة والله الحمد : وتأمل قوله « لا تركبوا ما أنكرتكم اليهود فتنحلوا

بحارم الله بأذني الحيل» أي أسهلها وأقربها وانما ذكر أذني الحيل لأن المطلق ثلاثا مثلا من أسهل الحيل عليه أن يعطى بعض التيوس المستعارة عشرة دراهم ويستعيده لينزو على امرأته نزوة وقد طيها له بخلاف الطريق الشرعي التي هي نكاح الرغبة فأنها يصعب معها عودها الى الاول جداً : وكذلك من أراد أن يقرض ألفاً بألف وخمسة فمَنْ أذني الحيل أن يعطيه ألفاً الا درهما باسم القرض ويبيعه خرقة تساوي درهما بخمسة : ولو أراد ذلك بالطريق الشرعي لتعذر عليه : وكذلك حيلة اليهود بنصب الشباك يوم الجمعة وأخذ ما وقع فيها يوم السبت . من أسهل الحيل : وكذلك إذا تبهم الشحم ويبيعه وأكل منه : ﴿ وقال ﴾ الامام احمد في مسنده ثنا أسود بن عامر ثنا أبو بكر عن الأعشى عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « إذا ضن الناس بالدينار والدرهم بوتيبيعوا بالعينه واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله عليهم بلاء فلا يرفعوه حتي يراجعوا دينهم » ورواه أبو داود باسناد صحيح الي حيوة بن شريح المصري عن اسحاق بن عبد الرحمن الخراساني ان عطاء الخراساني حدثه ان نافعا حدثه عن ابن عمر قال شيخنا رضي الله عنه وهذان اسنادان حسنان : أحدهما يشد الآخر ويقويه : فاما رجال الاول فأئمة مشاهير ولكن يخاف ان لا يكون الأعشى سمعه من عطاء وان عطاء لم يسمعه من ابن عمر : فلا اسناد الثاني يبين ان للحديث أصلاً محفوظاً عن ابن عمر فان عطاء الخراساني ثقة مشهور . وحيوة بن شريح كذلك وأفضل : وأما اسحق بن عبد الرحمن فشيخ روي عنه أئمة المصريين مثل حيوة بن شريح والليث بن سعد ويحيى بن أيوب وغيرهم : قال فقد رويانا من طريق ثالث من حديث السري بن سهل جندبسا بوري بلسناد مشهور اليه ثنا عبد الله بن رشيد ثنا عبد الرحمن عن ليث عن عطاء عن ابن عمر قال لقد أتى علينا زمان وما منا رجل يري أنه أحق بذناره ودرمه من أخيه المسلم ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول « إذا ضن الناس بالدينار والدرهم بوتيبيعوا »

بالعينة وتركوا الجهاد واتبعوا أذناب البقر أدخل الله عليهم ذللاً لا ينزعه عنهم حتى يتوبوا ويراجعوا دينهم » وهذا يبين أن للحديث أصلاً عن عطاء : وروي محمد بن عبد الله الحافظ المروفي بطين في كتاب البيوع له عن أنس أنه سئل في العينة فقال ان الله لا يخذع هذا مما حرم الله ورسوله : وروي أيضاً في كتابه عن ابن عباس قال اتقوا هذه العينة لاتبع دراهم بدرهم وبينهما حريرة : وفي رواية ان رجلاً باع من رجل حريرة بمائة ثم اشتراها بخمسين فسأل ابن عباس عن ذلك فقال دراهم بدرهم متفاضلة دخلت بينهما حريرة : وسئل ابن عباس عن العينة يعنى بيع الحريرة فقال ان الله لا يخذع هذا مما حرم الله ورسوله : وروي ابن بطة باساده اني الاوزاعي قال قال رسول الله ﷺ « يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع » يعنى العينة وهذا المرسل صالح للاعتضاد به والاستشهاد وان لم يكن عليه وحده الاعتماد : قال الامام احمد ثناء محمد بن جعفر ثناء شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن امرأته « انها دخلت علي عائشة هي وأم ولد زيد بن أرقم وامرأة أخرى فقالت لها أم ولد زيد اني بعث من زيد غلاماً ثمان مائة نسيئة واشترته بست مائة نقداً فقالت ابغى زيداً ان قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ الآن يتوب بئسماشريت وبئسماشريت » رواه الامام أحمد وعمل به : وهذا حديث فيه شعبة واذا كان شعبة في حديث قاشد يدريك به فن جعل شعبة بينه وبين الله نقد استوثق لديه : ( وأيضاً ) فهذه امرأة أبي اسحاق وهو أحد أئمة الاسلام الكبار وهو أعلم بامرأته وبعدايتها فلم يكن ليروي عنها سنة يحرم بها علي الأمة وهي عنده غير ثقة ولا يتكلم فيها بكلمة بل يحاييها في دين الله هذا لا يظن بمن هو دون أبي اسحاق : ( وأيضاً ) فان هذه امرأة من التابعين قد دخلت علي عائشة وسمعت منها وروت عنها ولا يعرف أحد قدح فيها بكلمة : وأيضاً ان الكذب والفسق لم يكن ظاهراً في التابعين بحيث ترد به روايتهم : ( وأيضاً ) فان هذه المرأة معروفة واسمها العالية وهي

جدة اسرائيل كما رواه حرب من حديث اسرائيل حدثني أبو اسحاق عن جدته العالية يعني جدة اسرائيل فانه اسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق والعالية امرأة أبي اسحاق وجدة يونس وقد حملا عنها هذه السنة واسرائيل اعلم بجذته وأبو اسحاق اعلم بامرأته: (وأيضاً) فلم يعرف أحد قط من التابعين أنكر علي العالية هذا الحديث ولا قدح فيها من أجله ويستحيل في العادة أن تروى حديثاً باطلاً ويشتهر في الامة ولا ينكره عليها منكر: (وأيضاً) فلو لم يأت في هذه المسألة أثر لكان محض القياس ومصالح العباد وحكمة الشريعة يحريمها أعظم من تحريم الربا فانها ربا مستحل بأدنى الحيل (وأيضاً) فان في الحديث قصة وعند الحفاظ إذا كان فيه قصة دلهم علي أنه محفوظ قال أبو اسحاق حدثني امرأتى العالية قالت دخلت علي عائشة في نسوة فقالت ما حاجتك فكان أول من سألها أم نجبة فقالت يا أم المؤمنين هل تعرفين زيد بن أرقم قالت نعم قالت فاني بعته جارية لي بثمانمائة درهم الي العطاء وانه أراد بيعها فابتعتها منه بثمانية درهم فتدأ فاقبلت عليها وهي غضباء فقالت بثمناشريت وبثمناشريت أبلغني زيداً انه قد أبطل جهاده الا أن يتوب وأنقمت صاحبتنا فلم تكلم طويلاً ثم أنها سهل عليها فقالت يا أم المؤمنين أرايت ان لم آخذ الا رأس مالى قتل عليها (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف) وايضاً فهذا الحديث إذا انضم الي تلك الاحاديث والآثار أفادت بمجموعها الظن الغالب ان لم يقد اليقين: ﴿وايضاً﴾ فان آثار الصحابة كما تقدم موافقة لهذا الحديث مشتقة منه مفسرة له ﴿وايضاً﴾ فكيف يليق بالشريعة الكاملة التي لعنت آكل الربا وموكله وبالغت في تحريمه وأذنت صاحبه بحرب من الله ورسوله ان تبيحه بأدنى الحل مع استواء المفسدة ولولا أن عند أم المؤمنين رضي الله عنها علماً من رسول الله ﷺ لا تستريب فيه ولا تشك بتحريم مسئلة العينة لما اقدمت على الحكم بإبطال جهاد رجل من الصحابة باجتهادها لاسيما ان كانت قصدت أن العمل يطل بالردة واستحلال الربادرة ولكن عذر زيد انه لم يعلم أن هذا محرم كما عذر ابن عباس بإباحته بيع الدرهم بالدرهمين وان لم يكن قصدها هذا بل قصدت ان هذا من

الكبائر التي يقاوم أمها ثواب الجهاد ويصير بمنزلة من عمل حسنة وسيئة بقدرها فكأنه لم يعمل شيئاً : ولو كان هذا اجتهداً منها لم تمنع زيداً منه ولم تحكم ببطان جباهه ولم تدعه الى التوبة فان الاجتهاد لا يحرم الاجتهاد ولا يحكم ببطان عمل المسلم المجتهد بمخالفته لاجتهاد نظيره والصحابة : ولا سيما أم المؤمنين أعلم بالله ورسوله وافقه في دينه من ذلك : وأيضاً أن الصحابة كعائشة وابن عباس وأنس افنوا بتحريم مسئلة العينة وغلطوا فيها هذا التغليظ في أوقات ووقائع مختلفة فلم يحجى عن واحد من الصحابة ولا التابعين الرخصة في ذلك فيكون اجماعاً فان قيل فزيد بن أرقم قد خان عائشة ومن ذكرتم فغاية الامر انها مسئلة ذات قولين للصحابة وهى مما يسوغ فيها الاجتهاد : قيل لم يقل زيد قط إن هذا حلال ولا أفتى بها يوماً ومذهب الرجل لا يؤخذ من فعله اذ لعنه فعله ناسياً أو ذاهلاً أو غير متأمل ولا ناعراً أو متأولاً أو ذنباً يستغفر الله منه ويتوب أو يصر عليه وله حسنات تقاومه فلا يؤثر شيئاً قال بعض السلف العلم علم الرواية يعنى أن يقول رأيت فلاناً يفعل كذا وكذا اذ لعنه قد فعله ساهياً : وقال اياس بن معاوية لا تنظر الى عمل الفقيه ولكن سلّه بصدقة : ولم يذكر عن زيد انه أقام على هذه المسئلة بعد انكار عائشة وكثيراً ما يفعل الرجل الكبير الشيء مع ذهوله عما في ضمنه من مفسدة فإذا نهى الله وإذا كان الفعل محتملاً لهذه الوجوه وغيرها لم يحجز ان يقدم على الحكم ولم يحجز ان يقال مذهب زيد بن أرقم جواز العينة لاسيما وأموالهم قد دخلت على عائشة تستفتيها فافتتها بأخذ رأس مالها : وهذا كله يدل على انها لم يكونا جازمين بصحة العقد وجوازه وانه مما أباحه الله ورسوله : (وأيضاً) فيبيع العينة انما يقع غالباً من مضطر اليها والا فالمستغنى عنها لا يشغل ذمته بألف وخمسةائة في مقابلة ألف بلا ضرورة وحاجة تدعو الى ذلك : وقد روى أبو داود من حديث علي بنى رسول الله ﷺ «عن بيع المضطر وبيع الغرر وبيع الثمرة قبل أن يدرك» وفي مسند الامام احمد عنه قال «سيأتي علي الناس زمان عضوض بعض الموسى علي ما في يديه ولم يؤثر بذلك قال الله تعالى ولا تسوا الفضل بينكم وينهب

الاشرار ويستندل الاخيار ويباع المضطرون» وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع المضطر وعن بيع الغرر وبيع التمر قبل ان يطعم : وله شاهد من حديث حذيفة عن النبي ﷺ رواه سعيد عن هشيم عن كوث بن حكيم عن مكحول باخى عن حذيفة انه حدث عن رسول الله ﷺ « ان بعد زمانكم هذا زمانا عضوضا بعض الموسر على ما في يديه ولم يؤثر بذلك قال الله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين وينهر شرار خلق الله يبايعون كل مضطر الا ان بيع المضطر حرام للمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخونه ان كان عندك خير فعد به على أخيك ولا ترده هلاكا الى هلاكه » وهذا من دلائل النبوة فان عامة العينة انما تقع من رجل مضطر الى نفقة يضمن بها عليه الموسر بالقرض حتى يربح عليه في المائة ما أحب وهذا المضطر ان أعاد الساعة الى بائعها فهي العينة وان باعها لغيره فهو التورق وان رجعت الى ثالث يدخل بينهما فهو محال الربا والاقسام الثلاثة يعتمدها المرابون واخفها التورق وقد كرهه عمر بن عبد العزيز وقال هو أخية الربا : وعن احمد فيه روايتان و اشار في رواية الكراهة الي أنه مضطر وهذا من فقهاء رضي الله عنه قال فان هذا لا يدخل فيه الا مضطر : وكان شيخنا رحمه الله يمنع من مسئلة التورق وروجه فيها مرارا وانا حاضر فلم يخصص فيها وقال المعنى الذي لاجله حرم الربا موجود فيها : يعينه مع زيادة الكافة بشراء السلعة وبيعها والخسارة فيها فالشريعة لا تحرم الضرر الاذني وتبيح ما هو أعلى منه وقد تقدم الاستدلال على تحريم العينة بقوله ﷺ « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع » وبقوله « من باع يبعين في بيعة فله أو كسبها أو الربا » وان ذلك لا يمكن وقوعه الا على العينة : وما يدل على تحريم الحليل قوله ﷺ « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم » رواه أهل السنن : وما يدل على تحريمها ما رواه ابن ماجه في « مننه عن يحيى بن ابي اسحق قال « سألت انس بن مالك الرجل منا يقرض أخاه المال فيهدي اليه فقال قال رسول الله ﷺ اذا اقترض احدكم قرضا فاهدي اليه او حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك » : رواه من حديث اسمعيل بن عياش عن

عنته بن حميد الضبي عن يحيى : ( قال شيخنا رضي الله عنه ) وهذا يحيى بن يزيد الهنائي من رجال مسلم وعنته بن حميد معروف بالرواية عن الهنائي : قال أبو حاتم مع تشديده هو صالح الحديث : وقال أحمد ليس بالقوى واسماعيل بن عياش ثقة في حديثه عن الشاميين : ورواه سعيد في سننه عن اسمعيل بن عياش لكن قال عن يزيد بن أبي اسحق الهنائي عن أنس عن النبي ﷺ : وكذلك رواه البخاري في تاريخه عن يزيد بن أبي يحيى الهنائي عن أنس يرفعه « اذا أقرض أحدكم فلا يأخذ هدية » قال شيخنا وأظنه هو ذلك انقلب اسمه : وفي صحيح البخاري عن أبي بردة بن أبي موسى قال قدمت المدينة فلقيت عبدالله بن سلام فقال لي انك بأرض الربا فيها فاش فاذا كان لك على رجل حق فأهدى اليك حمل تبن أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذه فانه ربا : وفي سنن سعيد هذا المعنى عن أبي بن كعب : وجاء عن ابن مسعود أيضاً وأتي رجل عبدالله بن عمر فقال اني أقرضت رجلا بغير معرفة فأهدى اليّ هدية جزلة فقال رد اليه هديته أو احسبها له : وقال سالم ابن أبي الجعد جاء رجل الى ابن عباس فقال اني أقرضت رجلا يبيع السمك عشرين درهما فأهدى اليّ سمكة قومتها بثلاثة عشر درهما فقال خذ منه سبعة دراهم ذكرهما سعيد : وذكر حرب عن ابن عباس اذا أسلفت رجلا سلفاً فلا تأخذ منه هدية ولا عارية وكوب دابة فنهى النبي ﷺ هو وأصحابه المقرض عن قبول هدية المقرض قبل الوفاء فان المقصود بالهدية ان يؤخر الاقتضاء وان كان لم يشترط ذلك سداً لتدريعة الربا فكيف تجوز الحيلة على الربا ومن لم يسد الذرائع ولم يراع المقاصد ولم يحرم الخيل يبيع ذلك كله : وسنة رسول الله ﷺ وهدي أصحابه أحق أن يتبع : وقد تقدم تحريم السلف والبيع لانه يتخذ حيلة الى الربا : ويدل علي تحريم الميل الحديث الصحيح وهو قوله ﷺ « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » وهذا نص في تحريم الحيلة المنصية الى اسقاط الزكاة أو تنقيصها بسبب الجمع والتفريق فاذا باع بعض النصاب



جبل تمام الحول تحيلا على اسقاط الزكاة فقد فرق بين المجتمع فلا تسقط الزكاة عنه بالفرار منها : ومما يدل على تحريمها قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) قال المفسرون من السلف ومن بعدهم لا تعط عطاء تطلب أكثر منه وهو أن تهدي ليهدي اليك أكثر من هديتك : وهذا كله يدل على أن صور العقود غير كافية في حلها وحصول أحكامها إلا إذا لم يقصد بها قصداً فاسداً أو كل ما لو شرطه في العقد كان حراماً فاسداً فقصده حرام فاسد واشترطه إعلان وإظهار للفساد وقصده ونيتة غش وخداع ومكر فقد يكون أشد فساداً من الاشتراط ظاهره من هذه الجهة والاشتراط الظاهر أشد فساداً منه من جهة إعلان المحرم وإظهاره : ومما يدل على التحريم أن أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا على تحريم هذه الحيل وإبطالها واجماعهم حجة قاطعة بل هي من أقوى الحجج وأكدها ومن جعلهم بينه وبين الله فقد استوثق لدينه ﴿ بيان المقدمة الاولى ﴾ أن عمر بن الخطاب خطب الناس على منبر رسول الله ﷺ وقال لا أدعي بحلال ولا بحلال له إلا رجعتما وأقره سائر الصحابة على ذلك : وأقضى عثمان وعلي وابن عباس وابن عمر أن المرأة لا تحل بنكاح التحليل : وقد تقدم من غير واحد من أعيانهم كإبي حنيفة وابن مسعود وعبد الله بن سلام وابن عمر وابن عباس أنهم نهوا المقرض عن قبول هدية المقرض وجعلوا قبولها ربا . وقد تقدم عن عائشة وابن عباس وأنس تحريم مثلة العينة والتغليظ فيها وأقضى عمر وعثمان وعلي وأبي بن كعب وغيرهم من الصحابة أن المبتوتة في مرض الموت ترث ووافقهم سائر المهاجرين والأنصار من أهل بدر وبيعة الرضوان ومن عداهم : وهذه وقائع متعددة لأشخاص متعددة في أزمان متعددة : والعادة توجب اشتهاؤها وظهورها بينهم لا سيما وهؤلاء أعيان المفتين من الصحابة الذين كانت تضبط أقوالهم وتنتهي اليهم فتاويهم والناس عنق واحد اليهم متلقون لفتاويهم : ومع هذا فلم يحفظ عن أحد منهم إلا الانكرا ولا إباحة الحيل مع تباعد الاوقات وزوال أسباب السكوت : وإذا كان هذا قولهم في التحليل والعينة وهديّة المقرض الى المقرض فماذا يقولون في التخيّل

لانسقاط حقوق المسلمين بل لانسقاط حقوق رب العالمين واخراج الابضاع والاموال عن ملك اربابها وتصحيح العقود الفاسدة والتلاعب بالدين : وقد صانهم الله تعالى أن يروا في وقتهم من يفعل ذلك أو يفتي به كما صانهم عن رؤية الجهمية والمعتزلة والخلوية والاتحادية واضرابهم : وإذا ثبت هذا عنهم فيما ذكرناه من الخيل فهو دليل على قولهم فيما هو أعظم منها ﴿ وأما المقدمة الثانية ﴾ فكل من له معرفة بالآثار وأصول الفقه ومسائله ثم أنصف لم يشك ان تقرير هذا الاجماع منهم على تحريم الخيل وابطالها ومنافاتها للدين أقوى من تقرير اجماعهم على العمل بالقياس وغير ذلك مما يدعى فيه اجماعهم كدعوى اجماعهم على عدم وجوب غسل الجمعة وعن المنع من بيع أهبات الاولاد وعلى الالتزام بالطلاق الثلاث بكلمة واحدة وامثال ذلك : فإذا وازنت بين هذا الاجماع وتلك الاجماعات ظهر لك التفاوت وانضم الى هذا أن التابعين موافقون لهم على ذلك فان الفقهاء السبعة وغيرهم من فقهاء المدينة الذين اخذوا عن زيد بن ثابت وغيره متفقون على ابطال الخيل : وكذلك أصحاب عبد الله بن مسعود من أهل التكوكة : وكذلك أصحاب فقهاء البصرة كابوب وابى الشعثاء والحسن وابن سيرين وكذلك اصحاب ابن عباس وهذا في غاية القوة من الاستدلال فانه انضم الى كثرة فتاويهم بالتحريم في افراد هذا الاصل وانتشارهم أن عصره انصرم وبقع الاسلام متسعة : وقد دخل الناس في دين الله افواجا وقد اتسعت الدنيا على المسلمين اعظم اتساع وكثر من كان يتعدى الحدود وكان المقتضى لوجود هذه الخيل موجودا فلم يحفظ عن رجل واحد منهم أنه أفتي بخيلة واحدة منها أو أمر بها أو دل عليها بل المحفوظ عنهم النهي والزجر عنها فلو كانت هذه الخيل مما يسوغ فيها الاجتهاد لافق بجوازها رجل منهم ولكانت مسألة نزاع كغيرها بل اقوالهم واعمالهم واحوالهم متفقة على تحريمها والمنع منها : ومضي على أمرهم أئمة الحديث والسنة في الانكار : قال الامام احمد في رواية موسى بن

سعيد الديداني لا يجوز شيء من الحيل وقال في رواية الميموني وقد سأله عن حلف علي يمين ثم احتال لابطالها فقال نحن لانرى الحيلة: وقال في رواية بكر بن محمد اذا حلف علي شيء ثم احتال بحيلة فصار اليها فقد صار الى ذلك الذي حلف عليه بعينه: وقال من احتال بحيلة فهو حائث: وقال في رواية صالح وأبى الحرث وقد ذكر له قول اصحاب الحيل فانكروه: وقال في رواية اسمعيل بن سعيد وقد سئل عن احتال في ابطال الشفعة فقال لا يجوز شيء من الحيل في ابطال حق امرئ مسلم: وقال في رواية ابى طالب وغيره في الرجل يحلف وينوي غير ذلك فائمين علي نية ما يحلفه عليه صاحبه اذا لم يكن مظلوما فاذا كان مظلوما حلف علي نيته ولم يكن عليه من نية الذي حلفه شيء: وقال في رواية عبد الخالق بن منصور من كان عنده كتاب الحيل في يده يفتي به فهو كافر بما انزل الله علي محمد صلوات الله عليه **قلت** والذين ذكروا الحيل لم يقولوا انها كلها جائزة وانما اخبره ان كذا حيلة وطريق الى كذا ثم قد يكون الطريق محرمة وقد تكون مكروهة وقد يختلف فيها فاذا قالوا الحيلة في فسخ المرأة النكاح ان ترتد ثم تسلم والحيلة في سقوط القصاص عن قتل أم امرأته أن يقتل امرأته اذا كان لها ولد منه: والحيلة في سقوط الكفارة عن أراد الوطء في رمضان ان يتغدى ثم يطأ بعد الغداء: والحيلة لمن أرادت أن تفسخ نكاح زوجها ان تمكن ابنه من الوقوع عليها: والحيلة لمن أراد أن يفسخ نكاح امرأته ويحرمها عليه على التأيد أن يطأ حمانه أو يقبلها: والحيلة لمن أراد سقوط حد الزنا عنه ان يسكر ثم يزني: والحيلة لمن أراد سقوط الحج عنه مع قدرته عليه ان يملك ماله لابنه أو زوجته عند خروج الركب فاذا بعد استرد ماله: والحيلة لمن اراد حرمان وارثه ميراثه أن يقر بماله كله لغيره عند الموت: والحيلة لمن أراد ابطال الزكاة واستقاط فرضها عنه بالكيفية أن يملك ماله عند الحول لابنه أو امرأته أو أجنبي ساعة من زمان ثم يسترده منه ويفعل هكذا كل عام فيبطل فرض الزكاة عنه أبداً: .

والحيلة لمن أراد أن يملك مال غيره بغير رضاه أن يفسده عليه أو يغير صورته فيما له فيذبح شاته ويشق قميصه ويطحن حبه ويخبزه ونحو ذلك : والحيلة لمن أراد قتل غيره ولا يقتل به أن يضربه بدبوس أو مرزبة حديد ينثر دماغه فلا يجب عليه قصاص : والحيلة لمن أراد أن يزني بامرأة ولا يجب عليه الحد أن يستأجرها لكنس بيته أو لطى ثيابه أو لغسلها أو لنقل متاع من مكان إلى مكان ثم يزني بها ماشاء مجاناً بلا حدود ولا غرامة أو يستأجرها لنفس الزنا : والحيلة لمن أراد أن يسقط عنه حد السرقة أن يدعي أن المال له وأن له فيه شركة فيسقط عنه القطع بمجرد دعواه أو ينقب الدار ثم يدع غلامه أو ابنه أو شريكه يدخل ويخرج متاعه أو يدعه على ظهر دابة يخرج به ونحو ذلك : والحيلة لمن أراد سقوط حد الزنا عنه بعد أن يشهد به عليه أربعة عدول غير متهمين أن يصدقهم فيسقط عنه الحد بمجرد تصديقهم : والحيلة لمن أراد قطع يد غيره ولا يقطع بها أن يمسك هو وآخر السكين أو السيف ويقطعها معا : والحيلة لمن أرادت التخلف عن زوجها في السفر أن تقر لغيره بدين : والحيلة لمن أراد الصيد في الأحرام أن ينصب الشباك قبل أن يحرم ثم يأخذ ما وقع فيها حال إحرامه بعد أن يحل « فهذه الحيل وأمثالها لا يحل لمسلم أن يفتي بها في دين الله تعالى ومن استحل الفتوى بهذه فهو الذي كفره الإمام أحمد وغيره من الأئمة حتى قالوا إن من أفتى بهذه الحيل فقد قلب الإسلام ظهراً لبطن ونقض عرى الإسلام عروة عروة : وقال بعض أهل الحيل ما تقوموا علينا من أنا عمدنا إلى أشياء كانت حراماً عليهم فاحتلنا فيها حتى صارت حلالاً : وقال آخر منهم أنا نأخذ الناس منذ كذا وكذا سنة في تحليل ما حرم الله عليهم : قال أحمد بن زهير بن مروان كانت امرأة ههنا بمرء أرادت أن تخلع من زوجها فأبى زوجها عليها فقبل لها لو ارتدت عن الإسلام لبنت منه ففعلت فذكرت ذلك لعبد الله بن المبارك فقال من وضع هذا الكتاب فهو كافر ومن سمع به ورضي به فهو كافر ومن حمله من كورة إلى كورة فهو كافر ومن كان عنده فرضي

به فهو كافر : وقال اسحاق بن راهويه عن شقيق بن عبد الملك ان ابن المبارك قال في قصة بنت أبي روح حيث أمرت بالارتداد وذلك ايام ابي غسان نذكر شيئاً : ثم قال ابن المبارك وهو مغضب أحدثوا في الاسلام ومن كان أمر بهذا فهو كافر ومن كان هذا الكتاب عنده أو في بيته يأمر به أو هو به ولم يأمر به فهو كافر : ثم قال ابن المبارك ما أرى الشيطان كان يحسن مثل هذا حتى جاء هؤلاء فأفادها منهم فأشاعها حينئذ أو كان يحسنها ولم يجد من يعضيها فيهم حتى جاء هؤلاء : وقال اسحاق الطالقاني قيل يا أبا عبد الرحمن ان هذا الكتاب وضعه ابليس قال ابليس من الأبالسة : وقال النضر بن شميل في كتاب الخيل ثلاثمائة وعشرون أو ثلاثون مسألة كلها كفر : وقال أبو حاتم الرازي قال شريك يعني ابن عبد الله قاضي الكوفة وذكر له كتاب الخيل فقال من يخادع الله يخدعه : وقال حفص بن غياث ينبغي أن يكتب عليه كتاب الفجور ، وقال اسماعيل بن حماد قال القسم بن معن يعني ابن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مهود قاضي الكوفة كتابكم هذا الذي كتبتموه في الخيل كتاب الفجور : وقال حماد بن زريد سمعت أيوب يقول ويلهم من يخدعون يعني اصحاب الخيل وقال عبد الرحمن الدارمي سمعت يزيد بن هارون يقول لقد أقى أصحاب الخيل بشيء لو أفى به اليهودي والنصراني كان قبيحاً فقال ان حلفت اني لا أطلق امرأتى وجه من الوجوه وانهم قد بذلوا لي مالا كثيراً فقال له قبل أمها فقال يزيد بن هارون ويله يأمره أن يقبل امرأة أجنبية : وقال حريش بن سبيد سئل أبو عبد الله يعني الإمام احمد عن الرجل يشتري جارية ثم يعتنها من يومه ويتزوجها أيطؤها من يومه فقال كيف يطؤها من يومه وقد وطئها ذلك بالأمس هذا من طريق الحيلة وغضب : وقال هذا أخبت قول : وقال رجل للفضيل بن عياض يا أبا علي استفتيت رجلاً في يمين حلفت بها فقال لي ان فعلت كذا حدثت وأنا أحتال لك حتى تفعل ولا تحنث : فقال له الفضيل تعرف الرجل قال نعم قال ارجع اليه فاستتبته

فاني أحسبه شيطانا شبه لك في صورة انسان: وإنما قال هؤلاء الأئمة وأماهم هذا الكلام في هذه الحيل لأن فيها الاحتيال على تأخير صوم رمضان وأسقاط فرائض الله تعالى من الحج والزكاة وأسقاط حقوق المسلمين واستحلال ما حرم الله من الربا والزنا وأخذ أموال الناس وسفك دمائهم وفسخ العقود اللازمة والكذب وشهادة الزور وإباحة الكفر وهذه الحيل دائرة بين الكفر والفسوق ولا يجوز أن تنسب هذه الحيل إلى أحد من الأئمة ومن نسبها إلى أحد منهم فهو جاهل بأصولهم ومقاديرهم ومنزلتهم من الاسلام وإن كان بعض هذه الحيل قد تنفذ على أصول امام بحيث إذا فعلها التحيل نفذ حكمها عنده ولكن هذا أمر غير الاذن فيها وإباحتها وتعليمها فإن إباحتها شيء ونفوذها إذا فعلت شيء ولا يلزم من كون الفقيه والمفتي لا يبطلها أن يبيحها ويأذن فيها وكثير من العقود يحرمها الفقيه ثم ينفذها ولا يبطلها: ولكن الذي ندين الله به تحريرها وإبطالها وعدم تنفيذها ومقابلة أربابها بنقيض مقصودهم موافقة لشرع الله تعالى وحكمته وقدرته \* والمقصود أن هذه الحيل لا تجوز أن تنسب إلى امام فإن ذلك قدح في إمامته وذلك يتضمن القدح في الامة حيث ائتمت بمن لا يصلح للإمامة وهذا غير جائز: ولو فرض أنه حكى عن واحد من الأئمة بعض هذه الحيل المجمع على تحريمها فاما أن تكون المسكاية باطلة أو يكون المالكي لم يضبط لفظه فاشتبه عليه فتواه بنفوذها بقتواه بإباحتها مع بعد ما بينهما: ولو فرض وقوعها منه في وقت مدفلا بد أن يكون قد رجع عن ذلك وإن لم يحمل الأمر على ذلك لزم القدح على في الامام وفي جماعة المسلمين المؤمنين به وكلاهما غير جائز: ولا خلاف بين الامة أنه لا يجوز الاذن في التكلم بكلمة الكفر لغرض من الأغراض الا المسكورة إذا اطمان قلبه بالايان: ثم إن هذا على مذهب أبي حنيفة واصحابه اشد فانهم لا يأذنون في كلمات وافعال دون ذلك بكثير ويقولون انها كفر حتي قالوا لو قال الكافر لرجل إني أريد أن أسلم فقال له اصبر ساعة فقد كفر فكيف بالامر

بإنشاء الكفر : وقالوا لو قال مسيحد أو صفر لفظ المصحف كفر فعلت ان هؤلاء المحتالين الذين يقتون بالحيل التي هي كفر أو حرام ليسوا بمقتدين بمذهب أحد من الأئمة وان الأئمة اعلم بالله ورسوله ودينه واتقى له من ان يفتوا بهذه الحيل : وقد قال أبو داود في مسائله سمعت احمد وذكر اصحاب الحيل يحتالون لنقض سنن رسول الله ﷺ : وقال في رواية ابي الحرث الصانع هذه الحيل التي وضعوها عمدوا الى السنن واحتالوا لنقضها والشيء الذي قيل لهم انه حرام احتالوا فيه حتي اخلوه قالوا الرهن لا يحل ان يستعمل ثم قالوا يحتال له حتي يستعمل فكيف يحل بحيلة ما حرم الله ورسوله : وقال ﷺ « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فأذا برها فباعوها وأكلوا أثمانها » أذا برها حتى أزالوا عنها اسم الشحم: وقد لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له : وقال في رواية ابنه صالح عييت مما يقول أرباب الحيل في الحيل في الايمان يطلون الايمان بالحيل وقد قال الله تعالى ( ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ) وقال ( يوفون بالنذر ) وكان ابن عيينة يشتد عليه أمر هذه الحيل : وقال في رواية الميموني وقد سأله أنهم يقولون في رجل حلف على امرأته وهي على درجة إن جعلت أو نزلت فأنث طالق قالوا تحمل حملاً فقال هذا هو الحنث بعينه ليس هذه حيلة هذا هو الحنث : وقالوا اذا حلف لا يفتأ بساطاً يفتأ بساطين واذا حلف لا يدخل داراً يحمل فأقبل أبو عبد الله يعجب : وقال أبو طالب سمعت أبا عبد الله قال له رجل في كتاب الحيل اذا اشترى الرجل الأمة فأراد أن يقع بهلا يعتقها ثم يزوجه فقال أبو عبد الله سبحان الله ما أعجب هذا أبطوا كتاب الله السنة جعل الله على الحرائر العدة من أجل الحمل فليس من امرأة تطلق أو يموت زوجها الا تعتد من أجل الحمل ففرج يوطأ يشتره ثم يعته على المسكن فيتزوجها فيطؤها فان كانت حاملاً كيف يصنع يوطأها رجل اليوم ويوطؤها الآخر غداً هذا نقض للكتاب والسنة قال النبي ﷺ « لا توطأ الحامل حتى تضع ولا غير الحامل حتى تحيض »

ولا يدري هل هي حامل أم لا سبحانه الله ما أسمع هذا : وقال محمد بن الهيثم سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يحكي عن مقاتل بن محمد قال شهدت هشاماً وهو يقريء كتاباً فأنتهى يده إلى مسألة فجازها فقبل له في ذلك فقال دعوه وكرم مكاني فتطلعت في الكتاب فإذا فيه لو أن رجلاً لف على ذكره حريرة في شهر رمضان ثم جامع امرأته نهراً فلا قضاء عليه ولا كفارة \*

## فصل

وما يدل على بطلان الجليل وتحريمها ان الله تعالى انما أوجب الواجبات وحرم المحرمات لما تتضمن من مصالح عباده في معاشهم ومعادهم فالشريعة لقلوبهم بمنزلة الغذاء الذي لا بد لهم منه والدواء الذي لا يندفع الداء الا به فاذا احتال العبد على تحليل ما حرم الله واسقاط ما فرض الله وتعطيل ما شرع الله كان ساعياً في دين الله بالفساد من وجوه (أحدها) ابطالها في الأمر المحتال عليه من حكمة الشارع ونقض حكمته فيه ومناقضته له (والثاني) ان الأمر المحتال به ليس له عنده حقيقة ولا هو مقصوده بل ولا هو ظاهر المشروع فالمشروع ليس مقصوداً له والمقصود له هو المحرم نفسه وهذا ظاهر كل الظهور فيما قصد الشارع: فان المرابي مثلاً مقصوده الربا المحرم وصورة البيع الجائز غير مقصوده له : وكذلك المتحيل على اسقاط الفرائض بتمليك ماله لمن لا يهبه درهم واحد حقيقة مقصوده اسقاط الفرض وظاهر الهبة المشروعة غير مقصوده له :

﴿ الثالث ﴾ نسبتة ذلك إلى الشارع الحكيم وإلى شريعته التي هي غذاء القلوب ودواؤها وشفائها ولو أن رجلاً تحيل حتى قلب الغذاء والدواء إلى ضده فجعل الغذاء دواءً والدواء غذاءً أما بتغيير اسمه أو صورته مع بقاء حقيقته لاهلك الناس فمن عمد إلى الأدوية المسبلة فغير صورتها أو اسماءها وجعلها غذاءً للناس أو عمد إلى السموم القاتلة فغير اسماءها وصورتها وجعلها أدوية أو إلى الأغذية



الصالح فغير أسماءها وصورها. كان ساعيا بالفساد في الطبيعة كما أن هذا ساع بالفساد في الشريعة: فإن الشريعة للقلوب بمنزلة الغذاء والدواء للأبدان وانما ذلك بمقتضاها لا بأسمائها وصورها (وبيان ذلك على وجه الإشارة) أن الله سبحانه وتعالى حرم الربا والزنا وتوابعهما ووسائلهما لما في ذلك من الفساد وإباح البيع والتكاح وتوابعهما لأن ذلك مصلحة محضة ولا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق في الحقيقة والا لكان البيع مثل الربا والتكاح مثل الزنا: ومعلوم أن الفرق في الصورة دون الحقيقة ملغى عند الله ورسوله وفي فطر عباده فإن الاعتبار بالمقاصد والمعاني في الأقوال والأفعال فإن الالفاظ اذا اختلفت ومعناها واحد كان حكمها واحدا فاذا اتفقت الالفاظ واختلفت المعاني كان حكمها مختلفا: وكذلك الاعمال اذا اختلفت صورها واتفقت مقاصدها: وعلي هذه القاعدة يبنى الأمر والنهي والثواب والعقاب: ومن تأمل الشريعة علم بالاضطرار صحة هذا: فالأمر المحتال به على المحرم صورته صورة الحلال وحقيقته ومقصوده حقيقة الحرام فلا يكون حلالا فلا يترتب عليه أحكام الحلال فيقع باطلا: والأمر المحتال عليه حقيقته حقيقة الأمر الحرام وإن لم تكن صورته صورته فيجب أن يكون حراما لمشاركته للحرام في الحقيقة (ويا لله العجب) ابن القياس والنظر في المعاني المؤثرة وغير المؤثرة فرقا وجما: والكلام في المناسبات ورعاية المصالح وتحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه وإبطال قول من علق الأحكام بالأوصاف الطردية التي لا مناسبة بينها وبين الحكم فكيف تعلقه بالأوصاف المناسبة لجسد الحكم وكيف تعلق الأحكام على مجرد الالفاظ والصور الظاهرة التي لا مناسبة بينها وبينها ويدع المعاني المناسبة المفضية لها التي ارتباطها بها كارتباط العلل العقلية بفعاليتها: والعجب منه كيف ينكر مع ذلك علي أهل الظاهر المتمسكين بظواهر كتاب ربهم وسنة نبيهم حيث لا يقوم دليل بخلاف الظاهر ثم يتمسك بظواهر أفعال المكافين وأقوالهم. حيث يعلم أن الباطن والقصد بخلاف ذلك ويعلم لو تأمل حق التأمل أن مقصود

الشارع غير ذلك كما يقطع بان مقصوده من إيجاب الزكاة سد خلّة المساكين وذوي  
الحاجات وحصول المصالح التي أَرادها بتخصيص هذه الأوصاف من حماية المسلمين  
والذب عن حوزة الإسلام فإذا أسقطها بالتحيل فقد خالف مقصود الشارع وحصل  
مقصود التحيل والواجب الذي لا يجوز غيره أن يحصل مقصود الله ورسوله وبطل  
مقاصد التحيلين المتجادعين : وكذلك يعلم قطعاً انه إنما حرم الربا لما فيه من  
الضرر بالمخاريج وأن مقصوده إزالة هذه المفسدة فإذا أبيع التحيل علي ذلك كان  
سعيها إبطال مقصود الشارع وتحصيل المقصود المرابي وهذه سبيل جميع الحيل  
المتوسل بها الي تحليل الحرام واسقاط الواجب : وبهذه الطريق تبطل جميعاً الا  
ترى ان التحيل لاسقاط الاستبراء مبطل لمقصود الشارع من حكمة الاستبراء  
ومصلحته فالمعين علي ذلك مفوت لمقصود الشارع محصل المقصود بالتحيل : وكذلك  
التحيل علي ابطال حقوق المسلمين التي ملكهم إياها الشارع وجعلهم أحق بها  
من غيرهم إزالة لضررهم وتحصيل المصالح لهم : فلو أباح التحيل لاسقاطها لسكان  
عدم اثباتها للمستحقين اولي وأقل ضرراً من أن يثبتها ويوصي بها ويبالغ في تحصيلها  
ثم يشرع التحيل لإبطالها واسقاطها وهل ذلك الا بمنزلة من بنى بناءً مشيداً  
وبالغ في إحكامه واتقانه ثم عاد فنقضه وبمنزلة من أمر بأكرام رجل والمباينة في  
بره والاحسان اليه واداء حقوقه ثم أباح لمن أمره أن يتحيل بأنواع الحيل لاهاتته  
وترك حقوقه : ولهذا يسيء الكفار والمنافقون ومن في قلوبهم المرض الظن بالإسلام  
والشرع الذي بعث الله به رسوله حيث ظنوا أن هذه الحيل مما جاء به الرسول  
وعلموا منافضتها للمصالح منافضة ظاهرة ومنافاتها لحكمة الرب وعدله ورحمته  
وحمايته وصيائته لعباده فانه نهاهم عما نهاهم عنه حمية وصيانة فكيف يبيح لهم  
الحيل علي ما حاهم عنه وكيف يبيح لهم التحيل علي اسقاط ما فرضه عليهم وعلى  
إضاعة الحقوق التي أحقها عليهم لبعضهم بعضاً لقيام مصالح النوع الانساني التي  
لا يتم الا بما شرعه فهذه الشريعة شرعها الذي علم مافي ضمنها من المصالح والحكم

والغايات المحمودة وما في خلافها من ضد ذلك : وهذا أمر ثابت لها لذاتها وبأن  
من أمر الرب تبارك وتعالى بها ونهيها عنها : فالأمور به مصلحة وحسن في نفسه :  
واكتسي بامر الرب تعالى مصلحة وحسناً آخر فازداد حسناً بالامر ومحبة الرب  
وطلبه له الى حسنه في نفسه : وكذلك المنهى عنه مفسدة وقبيح في نفسه وازداد  
بمنهى الرب تعالى عنه وبفضه له وكرهيته له قبحاً الى قبحه وما كان هكذا لم  
يجز أن ينقلب حسنه قبيحاً بتغير الاسم والصورة مع بقاء الماهية والحقيقة الأثرى  
أن الشارع صلوات الله وسلامه عليه وعلي آله حرم بيع الثمار قبل بدو صلاحها  
لما فيه من مفسدة التشاحن والتشاجر ولما يؤدي اليه إن منع الله الشجرة من اكل  
مال أخيه بغير حق ظلماً وعدواناً : ومعلوم قطعاً أن هذه المفسدة لا تزول بالتحيل  
علي البيع قبل بدو الصلاح فإن الحيلة لا تؤثر في زوال هذه المفسدة ولا في تخفيفها  
ولا في زوال ذرة منها ففسدة هذا العقد أمر ثابت له لنفسه فالحيلة أن لم تزده  
فساداً لم تزل فساداً : وكذلك شرع الله تعالى الاستبراء لازالة مفسدة اختلاط  
المياه وفساد الانساب وسقى الانسان بمائه زرع غيره وفي ذلك من المفاسد ما يوجب  
العقول نحرمة لم تأت به شريعة : ولهذا فطر الله الناس على استهمجانه واستباحه  
ويرون من أعظم المهجن أن يقوم هذا عن المرأة ويخلفه الآخر عليها ولهذا حرم  
تنكاح الزانية وأوجب العدد والاستبراء : ومن المعلوم قطعاً أن هذه المفسدة  
لا تزول بالحيلة علي اسقاط الاستبراء ولا تخف ولذلك شرع الحج الى بيته لانه  
قوام للناس في معاشهم ومعادهم ولو عطل البيت الحرام عاماً واحداً عن الحج لما  
أهل الناس ولعولوا بالعقوبة وتوعد من ملك الزاد والراحلة ولم يحج بالموت  
علي غير الاسلام : ومعلوم أن التحيل لاسقاطه لا تنزيل مفسدة الترك ولو أن الناس  
كلهم تحيلوا ترك الحج والزكاة لبطلت فائدة هذين الغرضين العظيمين وارتفع  
من الارض حكمها بالكفاية : وقيل للناس أن شتم كلكم أن تحيلوا لاسقاطها  
خافوا فليصور العبد ما في انتقاطها من الفساد المضاد لشرع الله واحسانه  
(١١٢ ج ٣)

وحكمته : وكذلك الحدود جعلها الله تعالى زواجر للنفوس وعقوبة ونكالا  
وتطهيراً فشرعها من أعظم مصالح العباد في المعاش والمعاد بل لا تتم سياسة ملك  
من ملوك الأرض إلا بزواجر وعقوبات لأرباب الجرائم : ومعلوم مافى التحيل  
لاسقاطها من منافاة هذا الغرض وإبطاله وتسايط النفوس الشريرة على تلك  
الجنائيات إذا علمت أن لها طريقاً إلى إبطال عقوباتها فيها وانها تسقط تلك العقوبات  
بإدني الحيل فإنه لا فرق عندها البتة بين أن تعلم أنه لا عقوبة عليها فيها وبين أن  
تعلم أن لها عقوبة وأن لها اسقاطها بإدني الحيل ولهذا احتاج البلد الذي تظهر فيه هذه  
الحيل إلى سياسة وال أو أمير يأخذ على يد الجناة ويكف شرهم عن الناس إذا  
لم يمكن أرباب الحيل أن يقوموا بذلك وهذا بخلاف الأزمنة والامكنة التي قام  
الناس فيها بحقائق ما بعث الله به رسوله ﷺ فانهم لم يحتاجوا معها إلى سياسة  
أمير ولا وال كما كان أهل المدينة في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم فانهم كانوا  
يحدون بالرائحة وبالقيء وبالحبل وبظهور المسروق عند السارق ويقتلون  
في اللقمة ويعاقبون أهل اتهم ولا يقبلون الدعوى التي تكذبها العادة والعرف  
ولا يرون الحيل في شيء من الدين ويعاقبون أربابها ويحبسون في التهم حتى يتبين  
حال المتهم فإن ظهرت برأته خلوا سبيله وإن ظهر فجوره قرروه بالعقوبة اقتداء  
بسنة رسول الله ﷺ في عقوبة المتهمين وحبسهم فإن رسول الله ﷺ حبس  
في تهمة وعافى في تهمة كما سيأتي إن شاء الله تعالى من ذكر ذلك عنه وعن أصحابه  
ما فيه شفاء وكفاية وبيان لا غناء ملجأ به عن كل وال وسائس وأن شريعته  
التي هي شريعته لا يحتاج معها إلى غيرها وإنما يحتاج إلى غيرها من لم يحط بها علماً  
أو لم يقيم بها عملاً : والمقصود أن مافى ضمن المحرمات من المفاسد والمأمورات  
من المصالح يمنع أن يشرع إليها التحيل بما يبيحها ويسقطها وأن ذلك مناقضة  
ظاهرة : ألا تري أنه بالغ في لعن الحلال للفساد الظاهرة والباطنة التي في التحيل  
التي يعجز البشر عن الاحاطة بتفاصيلها فالتحليل على صحة هذا التلكاح بتقديم

اشتراط التحليل عليه وإخلاء صلبه عنه ان لم يزد مفسدته فانه لا يزيها ولا يخففها  
وليس تحريمه والمبالغة في لعن فاعله تعبد لا يعقل معناه بل هو معقول المعنى  
من محاسن الشريعة بل لا يمكن شريعة الاسلام ولا غيرها من شرائع الأنبياء ان  
تأتي بحياة التحليل على وقوعه وعصيته ابطال لغرض الشارع وتصحيح لغرض التحليل  
المحذوع : وكذلك الشارع حرم الصيد في الاحرام وتوعد بالانتقام على من عاداه بعد  
التحريم لما فيه من المفسدة الموجبة لتحريمه وانتقام الرب من فاعله ومعلوم قطعه أن هذه  
المفسدة لا نزول بنصب الشباك له قبل الاحرام بل لحظة فاذا وقع فيها حال الاحرام أخذ به  
الحل بلحظة فباحته لمن فعل هذا ابطال لغرض الشارع الحكيم وتصحيح لغرض المحذوع :  
وكذلك ايجاب الشارع الكفارة على من وطئ في نهار رمضان فيه من المصلحة  
جبروهن الصوم وزجر الواطئ ، وتكفير جرمه واستدراك فرطه وغير ذلك من المصالح  
التي علمها من شرع الكفارة وأحبها ورضيها ، فأباحة التحليل لاسقاطها بان  
يتعدى قبل الجماع ثم يجامع تقض لغرض الشارع وابطال له واعمال لغرض الجاني  
المتحيل وتصحيح له ، ثم ان ذلك جناية على حق الله وحق العبيد فهو اذاعة  
للحقين وتقويت لهما ، وكذلك الشارع شرع حدود الجرائم التي تتقاضاها  
الطبائع أشد تقاض لما في إهمال عقوباتها من مفاسد الدنيا والآخرة بحيث لا يمكن  
سياسة ملك ما من الملوك ان يخلو عن عقوباتها البتة ولا يقوم ملكه بذلك  
فالاذن في التحيل لاسقاطها بصورة العقد وغيره مع وجود تلك المفاسد بعينها  
أو أعظم منها تقض وابطال لمقصود الشارع وتصحيح لمقصود الجاني واغراء  
بالمفاسد وتهذيب للنفوس على الشر ، ﴿ والله العجب ﴾ كيف يجتمع في الشريعة  
تحريم الزنا والمبالغة في المنع منه وقتل فاعله شر القتلات وأقبحها وأشنعها وأشهرها  
ثم يسقط بالتحيل عليه بأن يستأجرها لذلك أو لغيره ثم يقضي غرضه منها : وهل  
يعجز عن ذلك زان أبداً وهل في طباع ولاية الامر أن يقبلوا قول الزاني انا  
استأجرتها للزنا أو استأجرتها لتطوى ثيابي ثم قضيت غرضي منها فلا يحل لك

أن تقيم عليّ الحد : وهل ركب الله في فطر الناس سقوط الحد عن هذه الجريمة التي هي من أعظم الجرائم افسادا للفرائض والانساب بمثل هذا ؟ وهل يسقط الشارع الحكيم الحد عن اراد ان ينكح امه أو بنته أو أخته بأن يعقد عليها العقد ثم يطؤها بعد ذلك ؟ وهل زاده صورة العقد المحرم الاجوراً وإنما استهزاء بدين الله وشرعه ولعباً بآياته ؟ فهل يليق به مع ذلك رفع هذه العقوبة عنه واسقاطها بالحيلة التي فعلها مضومة الى فعل الفاحشة بأمه وابنته فاين القياس وذك المناسبات والعلل المؤثرة والانكار على الظاهرية فهل بلغوا بالتمسك بالظاهر عشر معشار هذا والذي يقضي منه العجب ان يقال لا يعتد بخلاف المتمسكين بظاهر القرآن والسنة يعتد بخلاف هؤلاء ، والله ورسوله منزّه عن هذا الحكم (ويا لله العجب) كيف يسقط القطع عن اعتداد سرقة أموال الناس وكلما امسك معه المال المسروق قال هذا ملكي والدار التي دخلتها داري والرجل الذي دخلت داره عبدي قال ارباب الحيل فيسقط عنه الحد بدعوى ذلك فهل تأتي بهذا سياسة قط جائرة أو عادلة فضلاً عن شريعة نبي من الأنبياء فضلاً عن الشريعة التي هي أكمل شريعة طرقت العالم وكذلك الشارع أوجب الانفاق على الأقارب لما في ذلك من قيام مصالحهم ومصالح المنفق ولما في تركهم من اضعافهم ، فالتحليل لاسقاط الواجب بالتعليك في الصورة مناقضة لغرض الشارع وتتميم لغرض الماكر المحتال وعود الى نفس الفساد الذي قصد الشارع اعدامه باقرب الطرق ، ولو تحيل هذا المخادع علي اسقاط نفقة دوايه لهلكوا ، وكذلك ما فرضه الله تعالى لاوارث من الميراث هو حق له جعله أولي من سائر الناس به فإباحة التحيل لاسقاطه بالإقرار بمناه كنهه للاجنبي واخراج الوارث مضادة لشرع الله ودينه وتقض لغرضه واتمام لغرض المحتال : وكذلك تعليم المرأة ان تقر بدين لاجنبي اذا اراد زوجها السفر بها \*

### فصل

وأكثر هذه الحيل لا تمشي علي أصول الأئمة بل تناقضها اعظم مناقضة

وبيانه أن الشافعي رضي الله عنه يحرم مسألة مدعجوة ودرهم بدين ودرهمين وبيالغ في تحريمها بكل طريق خوفاً أن يتخذ حيلة علي نوع ما من ربا الفضل ، فتحرمة للحيل الصريحة التي يتوصل بها إلى ربا النساء أولى من تحريم مدعجوة بكثير فإن التحيل بمد ودرهم من الطرفين على ربا الفضل أخف من التحيل بالعينة على ربا النساء . وأين مفسدة هذه من مفسدة تلك وأين حقيقة الربا في هذه من حقيقة في تلك . وأبو حنيفة يحرم مسألة العينة وتحريمه لها يوجب تحريمه للحيلة في مسألة مدعجوة بأن يبيعه خمسة عشر درهما بعشرة في خرقة فالشافعي يبالغ في تحريم مسألة مدعجوة ويبيح العينة وأبو حنيفة يبالغ في تحريم العينة ويبيح مسائل مدعجوة ويتوسع فيها : وأصل كل من الامامين رضي الله عنهما في أحد البابين يستلزم إبطال الحيلة في الباب الآخر ، وهذا من أقوى التخريج على أصولهم ونصوصهم وكثير من الأقوال المخرجة دون هذا فقد ظهر أن الحيل المحرمة في الدين تقتضي رفع التحريم مع قيام موجه ومقتضيه واسقاط الوجوب مع قيام سببه وذلك حرام من وجوه ﴿ احدها ﴾ استلزامها فعل المحرم وترك الواجب والثاني ما يتضمن من المكروه والخداع والتليس ﴿ الثالث ﴾ الاغراء بها والدلالة عليها وتعليمها من لا يحسنها ﴿ والرابع ﴾ اضافتها إلى الشارع وإن أصول شرع دينه تقتضيها ﴿ والخامس ﴾ أن صاحبها لا يتوب منها ولا يعدها ذنباً ﴿ والسادس ﴾ أنه يخادع الله كما يخادع الخلق ﴿ والسابع ﴾ أنه يسلط أعداء الدين على القدح فيه وسوء الظن به وبمن شرعه ﴿ والثامن ﴾ أنه يعمل فسكوه واجتهاده في نقض ما أمره الرسول وإبطال ما أوجبه وتحليل ما حرمه ﴿ والتاسع ﴾ أنه اعانة ظاهرة على الأثم والعدوان وأما اختلاف الطرق فهذا يعين عليه بحيلة ظاهرها صحيح مشروع يتوصل بها إليه وذلك يعين عليه بطريقة المفضية إليه بنفسها فكيف كان هذا معينا على الأثم والعدوان والتحليل الخادع يعين على البر والتقوى ﴿ العاشر ﴾ أن هذا ظلم في حق الله وحق رسوله وحق دينه وحق نفسه

وحق العبد المعين وحقوق عموم المؤمنين . فانه يغرى به ويعلمه ويدل عليه والمتوصل اليه بطريق المعصية لا يظلم الا نفسه . ومن تعلق به ظلمه من المعينين فانه لا يزعم ان ذلك دين وشرع ولا يقتضي به الناس فأن فساد احدهما من الآخر وضرره من ضرره وبالله التوفيق \*

## فصل

﴿قال أرباب الحيل﴾ قد أكثرتم من ذم الحيل وأجلستم بخيل الادلة ورجلها وسميتها ومهزولها فاستمعوا الآن تقريرها واشتقاقها من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وأئمة الاسلام وانه لا يمكن أحداً انكارها : قال الله تعالى لنبيه ايوب ( وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحث ) فأذن لنبيه ايوب ان يتحلل من يمينه بالضرب بالمضغث وقد كان نذر ان يضربها ضربات معدودة وهي في المتعارف الظاهر انما تكون متفرقة فأرشدته تعالى الى الحيلة في خروجه من اليمين فتقيس عليه سائر الباب ونسبه وجوه الخارج من المضائق لا نسميه بالخيال التي ينفر الناس من اسمها وأخبر تعالى عن نبيه يوسف عليه السلام انه جعل صواعه في رجل اخيه ليتوصل بذلك الى اخذه من اخوته ومدحه بذلك وأخبر انه برضاه واذنه كما قال ( كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاء في دين الملك الا أن يشاء الله نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم ) فأخبر ان هذا كيد لنبيه وانه يمشيته وانه يرفع درجة عبده بلطف العلم ودقيقه الذي لا يهتدى اليه سواء وان ذلك من علمه وحكمته وقال تعالى ( ومكروا مكراً ومكرنا مكراً وهم لا يشعرون ) فأخبر تعالى أنه مكر بمن مكر بأنبيائه ورسله ، وكثير من الحيل هذا شأنها يكر بها على الظالم والفاجر ومن يعسر تخليص الحق منه فتكون وسيلة الى نصر مظلوم وقهر ظالم ونصر حق وإبطال باطل . والله تعالى قادر على أخذهم بغير وجه المكر الحسن . ولكن جازاهم تجنس



علمهم وليعلم عباده ان المكر الذي يتوصل به الى اظهار الحق ويكون عقوبة  
 للماكر ليس قبيحا . وكذلك قوله ( ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم )  
 وخداعه لهم ان يظهر لهم أمراً ويبطن له خلافه . فما تنكرون علي أرباب الحيل  
 الذين يظهرون أمراً يتوصلون به الى ما لم ينووه غيره ابتداء بفعل الله تعالى . وقد  
 روي البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة وأبي سعيد « ان رسول الله صلواته  
 استعمل رجلاً على خيبر فجاءهم بتمر خبيث فقال أكل تمر خيبر هكذا قال  
 أنا لأأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاث فقال لا تمسك به الجمع  
 بالدرهم ثم اتبع بالدرهم خبيثاً » وقال في الميزان مثل ذلك فارشده الى الحيلة  
 علي التخلص من الربا بتوسط العقد الآخر وهذا أصل في جواز العينة وهل  
 الحيل الا معارضة في الفعل علي وزان المعارض في القول : واذا كان في  
 المعارض مندوحة عن الكذب ففي معارضة الفعل مندوحة عن الحرمان وتخلص  
 من المضايق صلواته ( وقد ) لقي النبي صلواته طائفة من المشركين وهو في نفر من أصحابه  
 فقال المشركون ممن أنتم فقال رسول الله صلواته نحن من ماء فنظر بعضهم الى  
 بعض فقالوا احياء الذين كثير فلعلهم منهم وانصرفوا صلواته ( وتذجاء ) رجل الي النبي  
صلواته « فقال احملني فقال ما عندي الا ولد نانة فقال ما أصنع بولد النانة فقال  
 النبي صلواته وهل يلد الا بل الا النوق » صلواته ( وقد رأت ) امرأة عبد الله بن  
 رواحة عبد الله علي جارية له فذهبت وجاءت بسكين فصادفته وقد قضى حاجته  
 فقالت لو وجدتك على الحال التي كنت عليها لو جئتك فانكر فقالت فافراً  
 ان كنت صادقاً فقال —

شهدت بأن وعد الله حق وان النار مشوي الكافرين

وان العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا

وتحمله ملائكة كرام ملائكة الآله مسومينا

نقات آمنت بكتاب الله وكذبت بصري فبلغ النبي صلواته فضحك ولم ينكر

عليه وهذا خيل منه باظهار القراءة لما أوهم انه قرآن ليتخلص به من مكروه الغير  
 (وكان بعض السلف) اذا أراد أن لا يعطى معلمه الرجل قال أصبحت صائماً  
 يريد انه أصبح فيما سلف صائماً قبل ذلك اليوم : وكان محمد بن سيرين اذا  
 اقتضاه بعض عزمائه وليس عنده ما يعطيه قال أعطيك في أحد اليومين ان شاء  
 الله يريد بذلك يومى الدنيا والآخرة وسأل رجل عن المروزي وهو في دار أحمد  
 ابن حنبل فذكره الخروج اليه فوضع أحمد أصبعه في كفه . فقال ليس المروزي  
 هنا وما يصنع المروزي هنا وحضر سفيان الثوري محبلاً فلما أراد النهوض  
 منعه خلف أنه يعود ثم خرج وترك نعله كالناسي لها فلما خرج عاد وأخذها  
 وأنصرف : وقد كان لشريح في هذا الباب فقه دقيق كما اعجب رجلا فرسه  
 وأراد أخذها منه فقال له شريح انها اذا اربضت لم تقم حتى تقام فقال الرجل  
 أف أف وانما أراد شريح ان الله هو الذى يقبضها ويبيع من رجل ناقة فقال له  
 المشتري كم تحمل فقال احمل على المائط ما شئت . فقال كم تحلب قال احلب في  
 أي إناء شئت . فقال كيف سيرها قال الريح لا تلحق فلما قبضها المشتري لم يجد شيئاً  
 من ذلك . فجاء اليه وقال ما وجدت شيئاً من ذلك فقال ما كذبتك . قالوا ومن  
 المعلوم أن الشارع جعل العقود وسائل وطرقاً الى إسقاط الحدود والمأثم . ولهذا  
 لو وطئ الانسان امرأة أجنبية من غير عقد ولا شبهة لزمه الحد فاذا عقد عليها  
 عقد النكاح ثم وطئها لم يلزمه الحد وكان العقد حيلة على إسقاط الحد . بل قد  
 جعل الله تعالى الاكل والشرب واللباس حيلة على دفع أذى الجوع  
 والعطش والبرد والاكتفاء حيلة على دفع الصائل من الحيوان وغيره وعقد التبائع  
 حيلة على حصول الانتفاع بملك الغير وسائر العقود حيلة على التوصل الى ما لا يباح  
 الا بها وشرع الرهن حيلة على رجوع صاحب الدين في ماله من عين الرهن اذا  
 افلس الرهن او تعذر الاستيفاء منه (وقد) روى سلمة بن صالح عن يزيد الواسطي عن  
 عبد الكريم عن عبد الله بن بريدة قال مثل رسول الله ﷺ عن أعظم آية في كتاب

الله تعالى لا أخرج من المسجد حتى أخبرك فقام رسول الله ﷺ من مجلسه فلما أخرج أحدهما رجله أخبره بالآية قبل أن يخرج رجله الأخرى، وقد بنى الخصاص كتابه في الحيل على هذا الحديث: ووجه الاستدلال به أن من حلف أن لا يفعل شيئاً فإراد التخلص من الحث بفعل بعضه لم يكن حاثاً فإذا حلف لا يأكل هذا الرغيف ولا يأخذ هذا المتاع فليدع بعضه ويأخذ الباقي ولا يحث: هذا أصل في بابه في التخلص من الأيمان، وهذا السلف الطيب قد فتحوا لنا هذا الباب ونهجوا لنا هذا الطريق فروى قيس بن الربيع عن الأعمش عن إبراهيم في رجل أخذ رجل فقال ان لي معك حقا فقال لا فقال احلف لي بالمشي الى بيت الله فقال يحلف له بالمشي الى بيت الله ويعني به مسجد حيه. فهذا الاستناد أنه قال له رجل ان فلانا أمرني أن آتى مكان كذا وكذا وأنا لا أقدر على ذلك المسكن فكيف الحيلة قال تقول والله ما أبصر الا ما سد دني غيري. وذكر عبد الملك بن ميسرة عن الزالى بن سبرة جعل جعل حذيفة يحلف لعثمان بن عفان على أشياء بالله ما قالها وقد سمعاه يقولها قلنا يا أبا عبد الله سمعناك تحلف لعثمان على أشياء ما قلتها وقد سمعناك قلتها فقال انى اشتري ديني بعضه ببعض مخافة أن يذهب كله. وذكر قيس ابن الربيع عن الأعمش عن إبراهيم. أن رجلا قال له انى اقال من رجل شيئاً فيبلغه عنى فكيف اعتذر اليه. فقال له إبراهيم قل والله ان الله يعلم ما قلت من ذلك من شيء. وكان إبراهيم يقول لأصحابه اذا خرجوا من عنده وهو مستخف من الحجاج ان سألهم عنى فاحلفوا بالله لا تدرون اين انا ولا فى أى موضع انا واعضوا لا تدرون اين انا من البيت وفى أى موضع منه وأنتم صادقون (و) قال مجاهد عن ابن عباس ما يسرني بمعايير الكلام. حر النعم وقد ثبت في الصحيح من حديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن ابي معيط وكانت من المهاجرات الأولى «ان رسول الله ﷺ رخص في البكذب في ثلاث في الرجل يصلح بينه

الناس والرجل يكذب لامرأته والكذب في الحرب»: وقال معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه حدثني نعيم بن أبي هند عن سويد بن غفلة ان عليا كرم الله وجهه في الجنة لما قتل الزنادقة نظر في الارض ثم رفع رأسه الى السماء ثم قال صدق الله ورسوله . ثم قام فدخل بيته فاكثر الناس في ذلك فدخلت عليه فقلت يا أمير المؤمنين أشيء عهد اليك رسول الله ﷺ أم شيء رأيته . فقال هل على من بأس أن أنظر الي السماء قلت لا قال فهل على من بأس أن أنظر الى الأرض قلت لا قال فهل على من بأس أن أقول صدق الله ورسوله قلت لا قال فاني رجل مكائد . وقال حجاج بن منهال ثنا أبو عوانة عن أبي مسكين قال كنت عند ابراهيم وامرأته تعانسه في جاريتها ويدها مروحة فقال أشهدكم بانها لها فلها خرجنا قال علي ما شهدتم قلنا أشهدتنا انك جعلت الجارية لها قال اما رأيتموني أشير الى المروحة . وقال محمد بن الحسن عن عمرو بن دينار عن الشغبي لا بأس بالحيل فيما يحل ويمجوز وانما الحيل شيء يتخلص به الرجل من الحرام ويخرج به الى الحلال فما كان من هذا ونحوه فلا بأس به وانما يكره من ذلك أن يحتال الرجل في حق لرجل حتى يبطله أو يحتال في باطل حتى يؤهم انه حتى أو يحتال في شيء حتى يدخل فيه شبهة: وأما ما سئلت علي السبيل الذي قلنا فلا بأس بذلك . قالوا وقد قال تعالى ( ومن يتق الله يجعل له مخرجا ) قال غير واحد من المفسرين مخرجا مما ضاق على الناس ولا ريب أن هذه الحيل تخرج مما ضاق على الناس ألا تري ان الحالف يضيئ عليه الزام ما حلف عليه فيكون له بالحيلة مخرج منه: وكذلك الرجل تشتد به الضرورة الى نفقة ولا يجد من يقرضه فيكون له من هذا الضيق مخرج بالعينة والتورق ونحوهما فلم يفعل ذلك لهلك لملكك عياله والله تعالى لا يشرع ذلك ولا يضيئ عليه شرعه الذي وسع جميع خلقه . فقد دار أمره بين ثلاثة لا بد له من واحد منها إما إضاعة نفسه وعياله وإما الربا صريحا أو المخرج من هذا الضيق بهذه الحيلة

فأوجدونا أمرآرا بغيره إليه. وكذلك الرجل ينزعه الشيطان فيقع به الطلاق فيضيق عليه جدا مفارقة أمراته وأولاده وخراب بيته فكيف ينكر في حكمة الله ورحمته أن نتحليل له بحيلة يخرج من هذا الأمر والغل : وهل الساعي في ذلك إلا مأجور غير مأزور كما قاله أمام الظاهرية في وقته أبو محمد بن حزم وأبو ثور وبعض أصحاب أبي حنيفة وحمولوا أحاديث التحريم على ما إذا شرط في صلب العقد أنه نكاح تحليل (قالوا) وقد روي عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال أرسلت امرأة إلى رجل فزوجته نفسها ليحلها زوجها فأمره عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقيم معها ولا يطلقها وأوعده أن يعاقبه إن طلقها فهذا أمير المؤمنين قد صحح نكاحه ولم يأمره باستنائه وهو حجة في صحة نكاح المحلل والنكاح بلا ولي (و) ذكر عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يرى بأسا بالتحليل إذا لم يعلم أحد الزوجين: قال ابن حزم وهو قول سالم ابن عبد الله والقاسم بن محمد (وصح) عن عطاء فيمن نكح امرأة محلا ثم رغب فيها فامسكها قال لا بأس بذلك (و) قال الشعبي لا بأس بالتحليل إذا لم يأمر به الزوج (و) قال أليث بن سعد أن تزوجها ثم فارقها لترجع إلى زوجها ولم يعلم المطلق ولا هي بذلك وإنما كان ذلك إحسانا منه فلا بأس أن ترجع إلى الأول فإن بين الثاني ذلك للأول بعد دخوله بها لم يضره. (و) قال الشافعي وأبو ثور المحلل الذي يفسد نكاحه هو الذي يعقد عليه في نفس عقد النكاح أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها فاما من لم يشترط ذلك في عقد النكاح فعقد صحيح لا داخله فيه سواء شرط ذلك عليه قبل العقد أو لم يشترط نوى ذلك أو لم ينوه (قال) أبو ثور وهو مأجور: وروي بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثل هذا سواء. وروي أيضا محمد وأبو يوسف عن أبي حنيفة إذا نوي الثاني وهي تحليها لم تحل له بذلك. وروي الحسن عن زياد وعن زفر وأبي حنيفة أنه إن اشترط عليه في نفس العقد أنه إنما يتزوجها ليحلها للأول فإنه نكاح صحيح ويبطل الشرط

وله أن يقيم معها فبهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة (قالوا) وقد قال الله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وهذا زوج وقد عقد بمهر وولى ورضاها وخلوها من الموانع الشرعية وهو راغب في ردها الى الاول فيدخل في حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « لا نكاح الإنكاح رغبة » وهذا نكاح رغبة في تحليلها للمسلم كما أمر الله تعالى بقوله (حتى تنكح زوجا آخر غيره) والنبي ﷺ إنما شرط في عودها الى الاول مجرد ذوق العسيلة بينهما وغيا الحل بذلك فقال « لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها » فإذا تناذقا العسيلة حلت له بالنص ، قالوا واما نكاح الدلسة فنعم هو باطل ولكن ماهو نكاح الدلسة ففعله اراد به ان تدلس له المرأة بغيرها او تدلس له انها انقضت عدتها ولم تنقض لتستعمل عودها الى الأول ، وأما لعنة المحلل فلا ريب انه ﷺ لم يرد كل محل ومحل له فان الولي محل لما كان حراما قبل العقد والحال المزوج محل بهذا الاعتبار ؛ والبائع لامته محل للمشتري وطئها ، فان قلنا العام اذا خص صار مجعلا بطل الاحتجاج بالمديث ، وان قلنا هو حجة فيما عدا محل التخصيص فذلك مشروط ببيان المراد منه ولست أندري المحلل المراد من هذا النص ، هو الذي نوي التحليل أو شرطه قبل العقد أو شرطه في صلب العقد ؟ أو الذي أحل ما حرمه الله ورسوله ؟ ووجدنا كل من تزوج مطلقة ثلاثا فانه محل ولم يشترط التحليل ولم ينوه فان الحل حصل بوطنه وعقده ؟ ومعلوم قطعا انه لم يدخل في النص فلم ان النص إنما أراد به من أحل الحرام بفعله أو عقده ، ونحن وكل مسلم لا نشك في انه اهل لعنة الله ، واما من قصد الاحسان الى اخيه المسلم ورغب في جمع شمله بزوجه ، ولم شعثه وشعث اولاده وعياله فهو محسن وما على الحسين من سبيل فضلا عن ان تلحقهم لعنة رسول الله ﷺ ، ثم قواعد الفقه وادله لا تجزم مثل ذلك فان هذه العقود التي لم يشترط المحرم في صلبها عقود صدرت من أهلها في محلها مقرونة بشروطها فيجب الحكم بصحتها ، لان السبب هو الايجاب والقبول

وهما تامان وأهلية العاقد لأنزاع فيا ومحلية العقد قابلة فلم يبق إلا القصد المقرون بالعقد ولا تأثير له في بطلان الأسباب الظاهرة لوجوه : أحدها أن المحتال مثلاً إنما قصد الربح الذي وضعت له التجارة وإنما لكل امرئ ما نوى، فإذا حصل له الربح حصل له مقصوده وقد سلك الطريق المفضية إليه في ظاهر الشرع ، والمحلل غاية أنه قصد الطلاق ونواه إذا وطئ المرأة وهو مما ملكه الشارع إياه فهو كما لو نوى المشتري إخراج المبيع عن ملكه إذا اشتراه. وسر ذلك أن السبب مقتضى تأييد الملك والنية لا تغير موجب السبب حتى يقال إن النية توجب تأييد العقد وليست هي منافية لموجب العقد فإن له أن يطلق . ولو نوى بعقد الشراء اتلاف المبيع وإحراقه أو اغرقه لم يقدح في صحة البيع فنية الطلاق أولى وأيضاً فالقصد لا يقدح في اقتداء السبب لحكمه لأنه خارج عما يتم به العقد ولهذا لو اشترى عصيراً ومن نيته أن يتخذه خيراً أو جارية ومن نيته أن يكرها على البغاء أو يجعلها مغنية أو سلاحاً ومن نيته أن يقتل به معصوماً فكل ذلك لا أثر له في صحة البيع من جهة أنه منقطع عن السبب فلا يخرج السبب عن اقتضاء حكمه . وقد ظهر بهذا الفرق بين هذا القصد وبين الإكراه فإن الرضاء شرط في صحة العقد والإكراه ينافي الرضاء وظهر أيضاً الفرق بينه وبين الشرط المقارن فإن الشرط المقارن يقدح في مقصود العقد ، فغاية الأمر أن العاقد قصد محرماً لكن ذلك لا يمنع ثبوت الملك كما لو تزوجها ليضاربها المرأة له أخرى، وما يؤيد ما ذكرناه أن النية إنما تعمل في اللفظ المحتمل للنوي وغيره مثل الكنايات ومثل أن يقول اشتريت كذا فإنه يحتمل أن يشتره لنفسه ولموكله فإذا نوى أحدهما صح فإذا كان السبب ظاهراً متعيناً لمسيبهم يكن للنية الباطنة أثر في تغيير حكمه (يوضحه) أن النية لا تؤثر في اقتضاء الأسباب الحسية والعقلية المستزمنة لمسبباتها ولا تؤثر في تغييرها (يوضحه) أن النية إما أن تكون بمنزلة الشرط أو لا تكون فإن كانت بمنزلة الشرط لزم أنه إذا نوى أن لا يبيع ما اشتراه ولا يهبه ولا يتصرف

فيه أو نوي أن يخرجهم عن ملكه أو نوي أن لا يطلق الزوجة ويبيت عندها كل ليلة أولاً يسافر عنها بمنزلة أن يشترط ذلك في العقد وهو خلاف الاجماع . وإن لم يكن بمنزلة الشرط فلا تأثير له حينئذ . وايضاً فنحن لنا ظواهر الامور والى الله سرائرها وبواطنها: ولهذا يقول الرسل لربهم تعالى يوم القيامة اذا سألهم ماذا اجبتهم فيقولون ( لاعلم لنا انك أنت علام الغيوب ) كان لنا ظواهرهم واما ما انطوت عليه ضمائرهم وقلوبهم فأنت العالم به : قالوا فقد ظهر عنذنا وقامت حجتنا فتين . انالم نخرج فيما أصلناه من اعتبار الظاهر وعدم الالتفات الى القصور وفي العقود والغايات الشروط المتقدمة الخالي عنها العقد والتحيل على التخلص من مضائق الأيمان وما حرمه الله ورسوله من الربا وغيره عن كتاب ربنا وسنة نبينا واقوال السلف الطيب . ولنا بهذه الاصول رهن عند كل طائفة من الطوائف المستكرة علينا . فلنا عند الشافعية رهون كثيرة في عدة مواضع . وقد سلموا لنا أن الشرط المتقدم على العقد ملغى وسلموا لنا أن القصور غير معتبرة في العقود ، وسلموا لنا جواز التحيل على اسقاط الشفعة وقالوا يجوز التحيل على بيع المعدوم من الثمار فضلاً عما لم يبد صلاحه بأن يؤجره الارض ويساقه على الشر من كل الف جزء على جزء . وهذا نفس الحيلة على بيع الثمار قبل وجودها فكيف تنكرون علينا التحيل على بيعها قبل بدو صلاحها . وهل مسألة العينة الا ملك باب الحيل : وهم يبتلون الشركة بالعروض ثم يقولون الحيلة في جوازها ان يبيع كل منهما نصف عرضه لصاحبه فيصيران شريكين حينئذ بالفعل ويقولون لا يصح تعاقب الوكالة بالشرط والحيلة على جوازها ان يوكله الآن ويعاقب تصرفه بالشرط وقولهم في الحيل على عدم الحث بالمسئلة السريجية معروف وكل حيلة سواء محلل بالنسبة اليه فان هذه المسئلة حيلة على أن يحلف دائماً بالطلاق ويحث ولا يقع عليه الطلاق أبداً ( وأما المالكية فهم من أشد الناس انكاراً علينا للحيل وأصولهم يخالف اصولنا في ذلك اذ عندهم ان الشرط المتقدم كالمقارن والشرط العرفي



كاللفظي والقصود في العقود معتبرة والذرائع يجب سدها والتعريض الفعلي كالتعريض  
 القولي وهذه الأصول تسد باب الحيل سداً محكماً . ولكن قد علقنا لهم برهون  
 نطالبهم بفكا كها أو بموافقتهم لنا علي ما أنكروه علينا فجوزوا التحيل علي  
 إسقاط الشفعة وقالوا لو تزوجها ومن نيته أن يقيم معها سنة صح النكاح ولم تعمل  
 هذه النية في فسادها (وأما) الحنابلة فيتنا وبينهم معترك النزاع في هذه المسائل  
 فانهم هم الذين شنبوا علينا الغارات ورمونا بكل سلاح من الاثر والنظر ولم يراعوا  
 لنا حرمة ولم يرقبوا فينا إلا ولا ذمة (وقالوا) لو نصب شابا للصديق قبل الاحرام  
 ثم أخذ ما وقع فيها حال الاحرام بعد الحل جاز (ويا لله التعجب) اى فرق بين  
 هذه الحيلة وحيلة اصحاب السبت علي الحيتان (وقالوا) لو نوي الزوج الثاني  
 ان يحلها للاول ولم يشترط ذلك جاز وحلت له لانه لم يشترط ذلك في العقد  
 وهذا تصريح بأن النية لا تؤثر في العقد . وقالوا لو تزوجها ومن نيته ان يقيم معها  
 شهر ثم يطلقها صح العقد ولم تكن نية التوقيت مؤثرة فيه وكلامهم في باب المخارج  
 من الايمان بأنواع الحيل معروف وعنا تقوه ومنا أخذوه (وقالوا) لو حلف ان  
 لا يشتري منه ثوبا فقام به منه وشرط له العوض لا يحنث (وقالوا) يجوز مسئلة التورق  
 وهي شقيقة مسئلة العينة فأى فرق بين مصير الساعة الي البائع وبين مصيرها الي  
 غيره . بل قد يكون عودها الي البائع ارفق بالمشتري واقل كلفة عايه وازفع  
 لخسارته وتعيه . فكيف تحرمون الضرر اليسير وتبيحون ما هو أعظم منه والحقيقة  
 في الموضوعين واحدة وهي عشرة بخمسة عشر بينهما خربة رجعت في احدى الصورتين  
 الي مالكيها وفي الثانية الي غيره (وقالوا) لو حلف بالطلاق لا يزوج عبده بامته ابدان  
 ازاد تزويجه بها ولا يحنث فانه يبيع العبد والجارية من رجل ثم يزوجها المشتري ثم  
 يستردها منه . قال القاضي وهذا غير ممتنع علي اصلنا لان عقد النكاح قد وجد في حال زوال  
 ملكه عنهما ولا يهمل الحنث باستدامة العقد بعد ان ملكهما لان التزويج عبادة عن العقد  
 وقد اتفقنا وانما بقي حكمه فلم يحنث باستدامة حكمه (وقالوا) لو كان له غلبه مال وهو

محتاج فأحب أن يدعه لمن زكاته فالحيلة أن يتصدق عليه بذلك القدر ثم يقبضه منه ثم قالوا فإن كان له شريك فيه فخاف أن يخاصمه فيه فالحيلة أن يهب المطلوب الطالب ما لا يقدر حصة الطالب مما له عليه ويقبضه منه الطالب ثم يتصدق للطالب على المطلوب بما وهبه له ويحتسب بذلك من زكاته ثم يهب المطلوب ماله عليه من الدين ولا يضمن الطالب شريكه شيئاً لأن هبة الدين لمن في ذمته برأءة . وإذا أبرأ أحد الشريكين الغرم من نصيبه لم يضمن لشريكه شيئاً . وإنما يضمن إذا حصل الدين في ضمانه . وقالوا لو أجره الأرض بأجرة معلومة وشرط عليه أن يؤدي خراجها لم يجز لأن الخراج على المالك لا على المستأجر والحيلة في جوازه أن يؤثره أياها بمبلغ يكون زيادته بقدر الخراج ثم يأذن له أن يدفع في خراجها ذلك القدر الزائد على أجرها . قالوا لأنه متى زاد مقدار الخراج على الأجرة حصل ذلك ديناً على المستأجر وقد أمره أن يدفعه إلى مستحق الخراج وهو جائز . وقالوا ونظير هذا أن يؤثره دابة ويشترط علفها على المستأجر لم يجز . والحيلة في جوازه هكذا سواء يزيد في الأجرة ويؤكله أن يعلف الدابة بذلك القدر الزائد ( وقالوا ) لا يصح استئجار الشجرة للثمرة والحيلة في ذلك أن يؤثره الأرض ويساقه على الثمرة من كل ألف جزء جزء مثلاً . ( وقالوا ) لوؤكله أن يشتري له جارية معينة بثمن معين دفعه إليه فلما رآها أراد شراءها لنفسه وخاف أن يحلفه أنه إنما اشتراها بمال الموكل له وهو وكيله فالوجه أن يعزل نفسه عن الوكالة ثم يشتريها بثمن في ذمته ثم يتقدم معه من الثمن ويصير له موكله في ذمته نظيره ( قالوا ) وأما نحن فلا تأتي هذه الحيلة على أصولنا لأن الوكيل لا يملك عزل نفسه إلا بحضور موكله : ( قالوا ) وقد قالت الحنابلة أيضاً لو أراد أجارة أرض له فيها زرع لم يجز والحيلة في جوازه أن يبيعه الزرع ثم يؤثره الأرض فإن أراد بعد ذلك أن يشتري منه الزرع جاز ( وقالوا ) وشرط رب المال على المضارب ضمان مال المضاربة لم يصح والحيلة في صحته أن يقرضه المال في ذمته ثم يقبضه المضارب منه فإذا قبضه

دفعه الى مالكة الاول مضاربة ثم يدفعه رب المال الى المضارب بضاعة . فان نوي فهو من ضمان المضارب لانه قد صار مضمونا عليه بالقرض فتسليمه الي رب المال مضاربة كتسليم مال له آخر ( وحيلة أخرى ) وهي أن يقرض رب المال المضارب ما يريد دفعه اليه ثم يخرج من عنده درهما واحدا فيشاركه على أن يعمل بالمالين جميعا على أن مارزقه الله فهو بينهما نصفان فان عمل احدهما بالمال باذن صاحبه فربح كان الربح بينهما على ما شرطوا وان خسركان الخسران على قدر المالين على رب المال بقدر الدرهم وعلى المضارب بقدر رأس المال ، وانما جاز ذلك لأن المضارب هو الملتزم نفسه الضمان بدخوله في القرض . ﴿ وقالوا ﴾ لا تجوز المضاربة على العرض فان كان عنده عرض فأراد أن يضارب عليه فالخيلة في جوازه أن يبيعه العرض ويقبض ثمنه فيدفعه اليه مضاربة ثم يشتري المضارب ذلك المتاع بالمال ﴿ وقالوا ﴾ ولو حلفته امرأته أن كل جارية يشتريها فهي حرة فالخيلة في جواز الشراء ولا تعتق أن يعنى بالجارية السفينة ولا تعتق ، وان لم تحضره هذه النية وقت اليمين فالخيلة أن يشتريها صاحبه ويهبه اياها ثم يهبه نظير الثمن ﴿ وقالوا ﴾ لو حلفته ان كل امرأة يتزوجها عليها فهي طالق وخاف من هذه اليمين عند من يصحح هذا التعليق فالخيلة ان ينوي كل امرأة أتزوجها على طلاقك أى يكون طلاقك صداقها أو كل امرأة أتزوجها على رقبتك أى تكون رقبتك صداقها فهي طالق فلا يحنث بالتزويج على غير هذه الصلصة ، ﴿ وقالوا ﴾ لو أراد أن يصرف دينار بدرهم ولم يكن عند الصيرفي مبلغ الدرهم وأراد ان يصبر عليه بالباقي لم يجوز الخيلة فيه ان يأخذ ما عنده من الدرهم بقدر صرفه ثم يقرضه اياها فيصرف بها الباقي ، فان لم يوف ففعل ذلك مرارا حتى يستوفى صرفه ويصير ما أقرضه دينارا عليه لانه عوض الصرف . ﴿ وقالوا ﴾ لو أراد ان يبيعه دراهم بدنانير الى أجل لم يجوز الخيلة في ذلك أن يشتري منه متاعا ويثمنه ويقبض المتاع ثم يشتري البائع منه ذلك ( ١٢٣ ج )

المتاع بدنانير الي أجل والتأجيل جائز في ثمن المتاع . ( وقالوا ) لو مات رب المال بعد ان قبض المضارب المال انتقل الى ورثته فلو اشترى المضارب به بعد ذلك متاعا ضمن لانه تصرف بعد بطلان الشركة ، والحيلة في التخلص المضارب من ذلك ان يشهد رب المال ان حصته من المال الذي دفعه اليه مضاربة لولده وانه مقارض الي هذا الشريك بجميع ما تركه وامره ان يشتري لولده ما أحب في حياته ، وبعد وفاته فيجوز ذلك لان المانع منه كونه متصرفا في ملك الغير بغير وكالة ولا ولاية ، فاذا أذن له في التصرف برىء من الضمان وان كانت هذه الحيلة انما تتم اذا كان الورثة أولاداً صغاراً . ( وقالوا ) لو صالح عن المؤجل بعضه حالا لم يصح والحيلة في تصحيحه ان يفسخ العقد الذي وقع علي المؤجل ويجعله بذلك القدر الحال . ( وقالوا ) لو لبس المتوضي أحد الخفين قبل غسل الرجل الاخرى ثم غسل الاخرى ولبس عليها لم يحز المسح لانه لم يلبس على كمال الطهارة؛ والحيلة في جواز المسح ان يخلع هذه الفرقة الثانية ثم يلبسها . ( قالوا ) ولو أوصي لرجل بخدمة عبده أو بما في بطن أمته جاز ، فلو اراد الورثة شراء خدمة العبد أو ما في بطن الأمة من الموصي له لم يحز: والحيلة في جوازه ان يصالحوه عن الموصي به على ما يبدلونه له فيجوز ، وان لم يحز البيع فان الصلح يجوز فيه ما لا يجوز في البيع . ( قالوا ) ولا تجوز الشركة بالعروض فان كان لاحدهما عرض يساوي خمسة آلاف درهم وللآخر عرض يساوي ألفاً فأحبنا ان يشتركا في العرضين ، فالحيلة ان يشتري صاحب العرض الذي قيمته خمسة آلاف من الآخر خمسة أسداس عرضه بسدس عرضه هو فيصير للذي يساوي عرضه ألفا سدس جميع المال وللآخر خمسة أسداسه لان جميع ما بينهما ستة آلاف وقد حصل كل واحد من العرضين بهذه الشركة بينهما أسداساً خمسة أسداسه لاحدهما وسدسه للآخر فاذا هلك احدهما هلك علي الشركة ، ( قالوا ) ولا تقبل شهادة الموكل لموكله فيما هو وكيله فيه فلو لم يكن له شاهد غيره وخاف

ضياح حقه فالخيلة أن يعزله حتي يشهد له ثم يوكله بعد ذلك ان أراد . ( قالوا )  
ولو أعتق عبده في مرضه وثلثه يحتمله وخاف عليه من الورثة ان يجمدوا المال  
ويرثوا ثلثه فالخيلة ان يدفع اليه مالا يشتري نفسه منه بمحضرة شهود ويشهدون  
انه قد أقبضه المال وصار العبد حراً ( قالوا ) وكذلك الخيلة لو كان لاحد الورثة  
دين علي الموروث وليست له به يئنة فأراد بيعه العبد بدينه الذي له عليه فعل مثل  
ذلك سواء ( قالوا ) ولو قال أوصيت الي فلان وان لم يقبل فالي فلان وخاف  
ان تبطل الوصية علي مذهب من لا يري جواز تعليق الولاية بالشرط : فالخيلة أن يقول  
فلان وفلان وصيان فان لم يقبل أحدهما وقبل الآخر فالذي قبل هو الوصي  
فيجوز علي قول الجميع لانه لم يعاق الولاية بالشرط ( قالوا ) ولو أراد ذمي أن  
يسلم وعنده خمر كثير فخاف أن يذهب عليه بالاسلام فالخيلة أن يبادر ببيعها  
من ذمي آخر ثم يسلم فانه يملك تقاضيه بعد الاسلام فان بادر الآخر وأسلم لم  
يسقط عنه ذلك وقد نص عليه الامام احمد في مجوسى باع مجوسياً خمر آثم أسلماً  
يأخذ الثمن قد وجب له يوم باعه . ( قال أرباب الحيل ) فهذا رهن الفرق عندنا  
بأنهم قالوا بالحيل وأفتوا بها فإذا تنكروا علينا بعد ذلك وتشنعون : ومثالنا ومثالهم  
في ذلك كقوم وجدوا كنزاً فأصاب كل منهم طائفة منه في يديه فستقل ومستكثر  
ثم أقبل بعض الآخذين يقيم علي بقيتهم وما أخذ من الكنز في يديه فليرم بما  
أخذ منه ثم لينكر علي الباقيين . ( قال ) المبطلون للحيل سبحانه الله والحمد لله  
ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . فسبحان الله  
الذي فرض الفرائض وحرّم المحارم وأوجب الحقوق رعاية لمصالح العباد في  
المعاش والمعاد ، وجعل شريعته الكاملة قياماً للناس وغذاء لحفظ حياتهم وذوآء  
لدفع أدوائهم وظله الظليل الذي من استظل به أمن من الحرور : وحصنه الحصين الذي  
من دخله نجا من الشرور ، فتعالى شارع هذه الشريعة الفاتحة لكل شريعة ان  
يشرع فيها الحيل التي تسقط فرائضه وتحل محارمه ، وتبطل حقوق عباد

ويفتح للناس أبواب الاحتيال وأنواع المكرو والخداع: وأن يبيح التوصل بالاسباب المشروعة الى الامور المحرمة المنوعة وأن يجعلها مضغة لافواه المحتالين عرضة لاغراض المخادعين الذين يقولون ما لا يفعلون ، ويظهرون خلاف ما يبتنون ، ويرتكبون العيب الذي لا فائدة فيه سوى ضحكة الضاحكين ومسخرة الساخرين ، فيخادعون الله كما يخادعون الصبيان: ويتلاعبون بمحدوده كتلاعب الحنان ، فيحرمون الشيء ثم يستحلونه اياه بعينه بأدني الحيل ويسلكون اليه نفسه طريقا توهم ان المراد غيره وقد علموا انه هو المراد لا غيره ، ويسقطون الحقوق التي وصي الله بحفظها وادائها بأدني شيء ويفرقون بين مماثلين من كل وجه لاختلافهما في الصورة أو الاسم أو الطريق الموصل اليهما ، ويستحلون بالحيل ما هو أعظم فساداً مما يحرمونه ويسقطون بهاماهو أعظم وجوباً عما يوجبونه . والحمد لله الذي نزه شريعته عن هذا التنافض والفساد . وجعلها كفيلة وفية بمصالح خلقه في المعاش والمعاد . وجعلها من أعظم آياته الدالة على عظمه ونصبتها طريقاً مرشداً لمن سلكه اليه . فهو نوره المبين: وحصنه الحصين ، وظله الظليل: وميزانه الذي لا يعول ، لقد تعرف بها الى الباء عبادة غاية التعرف ، وتجنب بها اليهم غاية التجنب ، فانسوا بها منه حكته البالغة ، وتمت بها عليهم منه نعمه السابغة ، ولا إله الا الله الذي في شرعه أعظم آية تدل على تفرد بالالهية وتوحيده بالربوبية ، وانه الموصوف بصفات الكمال ، المستحق لنعوت الجلال ، الذي له الاسماء الحسنى والصفات العلى وله المثل الأعلى ، فلا يدخل السوء في اسمائه ولا النقص والعيب في صفاته . ولا العيب ولا الجور في أفعاله . بل هو منزّه في ذاته وأوصافه وأفعاله واسمائه عما يضاد كماله بوجه من الوجوه . تبارك اسمه وتعالى جده ومهرت حكمته: وتمت نعمته . وقامت على عباده حجته . والله اكبر كبيراً ان يكون في شرعه تناقض واختلاف . فلو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً . بل هي شريعة مؤتلفة النظام . متعادلة الأقسام ، مبرأة من كل نقص مطهرة من كل دنس .

مسئلة لاشية فيها . مؤسسة على العدل والحكمة . والمصلحة والرحمة قواعدها ومبانيها ، اذا حرمت فسادا حرمت ما هو أولي منه أو نظيره ، واذا رعت اصلاحا رعت ما هو فوقه أو شبهه ، فهي صراطه المستقيم الذي لأمت فيه ولا عوج . وملته الخنيفة السمحة التي لا ضيق فيها ولا حرج . بل هي خنيفة التوحيد سمحة العمل . لم تأمر بشيء فيقول العقل لو نهت عنه لكان أوفق : ولم تنه عن شيء فيقول المجبى لو أباحت لكان أرفق . بل أمرت بكل صلاح ونهت عن كل فساد وأباحت كل طيب وحرمت كل خبيث : فأوامرها غذاء ودواء : ونواهيها حمية وصيانة . وظاهرها زينة لباطنها : وباطنها أجل من ظاهرها : شعارها الصديق وقوامها الحق : وميزانها العدل وحكمها الفصل : لا حاجة بها البتة الي أن تكمل بسياسة ملك أو رأى ذى رأى أو قياس فقيه أو ذوق ذى رياضة : أو منام ذى دين وصلاح : بل هؤلاء كلهم أعظم الحاجة اليها ومن وفق منهم للصواب فلا عتاده وتعويله عليها : لقد أكملها الذى آتم نعمته علينا بشرعها قبل سياسات الملوك وحيل المتحيلين : وأفيدة القياسيين وطرائق الخلافين : وأين كانت هذه الحيل والاقيسة والقواعد المتنافضة والطرائق القذرة وقت نزول قوله ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ) وابن كانت يوم قوله ﷺ « لقد تركتم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي الا هالك » ويوم قوله ﷺ « ما تركت من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم عن النار الا أعلمتكموه » وابن كانت عند قول أبي ذر لقد توفى رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء الا أذكر نامنه علماء : وعند قول القائل لسلطان لقد علمكم نبيكم كل شيء حتي الخراءة فقال أجل ؟ فابن علمهم الحيل والمخادعة والمكر وارشدهم اليه ودلهم عليه ؟ كلا والله بل حذرهم أشد التحذير وأوعدهم عليه أشد الوعيد وجعله منافيا للإيمان : وأخبر عن لعنة اليهود لما ارتكبوه وقال لأئمة « لا تركبوا ما ارتكبت اليهود فاستحلوا محارم

الله تعالى بأذني الحيل » : وأغلق أبواب المسكر والاحتيال وسد الذرائع وفصل الحلال من الحرام وبين الحدود وقسم شريعته الى حلال بين وحرام بين وبرزخ بينهما : فأباح الاول وحرم الثاني وحض الامة على اتقاء الثالث خشية الوقوع فى الحرام : وقد أخبر الله تعالى عن عقوبة المحتالين على حل ما حرمه عليهم واسقاط ما فرضه عليهم فى غير موضع من كتابه ( قال ) أبو بكر الآجرى وقد ذكر بعض الحيل الربوية التي يفعلها الناس لقد مسخ اليهود قرصة بدون هذا . وصدق والله لا كل حوت صيد يوم السبت اهون عند الله واقل جرماً من آكل الربا الذي حرمه الله بالحيل والمخادعة . ولكن كما قال الحسن عجل لا ولتلك عقوبة تلك الامة الوخيمة وارجئت عقوبة هؤلاء ( وقال ) الامام ابو يعقوب الجوزجاني وهل أصاب الطائفة من بني اسرائيل المسخ الا باحتيالهم على أمر الله بان حفروا الخفائر على الحيتان في يوم سبتهم فنعوها الا لتشار يومها الى الاحد فاخذوها . وكذلك السلسلة التي كانت تأخذ بعنق الظالم فاحتلت لها صاحب الدرة اذ صيرها في قصبة ثم دفع القصبة الى خصمه وتقدم الى السلسلة ليأخذها فرفعت . ( وقال ) بعض الأئمة فى هذه القصة من جرعة عظيمة للمتعاطين الحيل على المناهى الشرعية من تلبس بعلم الفقه وليس بفقيه . اذا فقيه من يخشى الله عز وجل فى الرويات واستعارة التيس الماعون لتحليل المطلقات : وغير ذلك من العظائم والمصائب الفاضحات التي لو اعتمدها مخلوق مع مخلوق لكان فى نهاية القبح فكيف بمن يعلم السر واخفى الذى يعلم خائنة الاعين وما تخفى الصدور ؟ وقال واذا وازن اللبيب بين حيلة اصحاب السبت والحيل التي يتعاطاها ارباب الحيل فى كثير من الابواب ظهر له التفاوت ومراتب المفسدة التي بينها وبين هذه الحيل . فاذا عرف قدر الشرع وعظمة الشارع وحكمته وما اشتمل عليه شرعه من رعاية مصالح العبادين له حقيقة الحال . وقطع بان الله تعالى يتنزه ويتعالى ان يشرع لعباده نقض شرعه وحكمته بأنواع الخداع والاحتيال



## فصل

قالوا ونحن نذكر ما تمسكنم به في تقرير الحيل والعمل بها وبين ما فيه متحريم  
 للعُدل والانصاف . منزهين لشريعة الله وكتابه وسنة رسوله عن المكر والخداع  
 والاحتيال المحرم ، وبين انقسام الحيل والطرق الى ما هو كفر محض وفسق  
 ظاهر ومكروه وجائز ومستحب وواجب عقلاً أو شرعاً . ثم نذكر فصلاً  
 تبين فيه التهويز بالطرق الشرعية عن الحيل الباطلة فنقول وبالله التوفيق  
 وهو المستعان وعليه التكلان . ( اما ) قوله تعالى لنبية ايوب عليه السلام  
 ﴿ وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تمنحث ﴾ فقال شيخنا ( الجواب ) ان هذا ليس مما نحن فيه  
 فان للفقهاء في موجب هذه اليمين في شرعنا قولين يعني اذا حلف ليضربن عبده  
 او امرأته مائة ضربة ( احدهما ) قول من يقول موجبها الضرب مجموعاً أو مفروقاً : ثم منهم  
 من يشترط مع الجمع الوصول الى المضروب : فعلى هذا تكون هذه الفتيا موجب هذا اللفظ  
 عند الاطلاق وليس هذا بحيلة : انما الحيلة ان يصرف اللفظ عن فوجه عند الاطلاق :  
 ( والقول الثاني ) ان موجب الضرب المعروف واذا كان هذا موجباً في شرعنا لم يصح  
 الاحتجاج علينا بما يخالف شرعنا من شرائع من قبلنا لانا ان قلنا ليس شرعنا  
 لنا مطلقاً فظاهر : وان قلنا هو شرع لنا فهو مشروط بعدم مخالفته لشرعنا وقد  
 اتفقنا الشرط : ( وايضاً ) فمن تأمل الآية علم أن هذه الفتيا خاصة بالحكم فانها  
 لو كانت عامة الحكم في حق كل أحد لم يخف على نبي كريم موجب يمينه ولم يكن  
 في اقتصاصها علينا كبير عبرة فانما يقص ما خرج عن نظائره لنعبر به ونستدل  
 به على حكمة الله فيما قصه علينا اما ما كان هو مقتضي العادة والقياس فلا يقص .  
 ويدل على الاختصاص قوله تعالى ( انا وجدناه صابراً ) وهذه الجملة خرجت  
 مخرج التعليل كما في نظائرها : فعلم ان الله سبحانه وتعالى انما افتاه بهذا جزاء له  
 على صبره وتخفيفاً عن امرأته ورحمة بها لا ان هذا موجب هذه اليمين ( وايضاً )

فلن الله سبحانه وتعالى انما أفتاه بهذه الفتيا لثلا يبحث كما أخبر تعالى : وهذه يدل على أن كفارة الأيمان لم تكن مشروعة بتلك الشريعة بل ليس في اليمين. الا البر والحنث كما هو ثابت في نذر التبرر في شريعتنا: وكما كان في أول الاسلام. قالت عائشة رضي الله عنها لم يكن أبو بكر يبحث في يمين حتي أنزل الله كفارة اليمين فدل على أنها لم تكن مشروعة في أول الاسلام وإذا كان كذلك صار كأنه قد نذر ضربها وهو نذر لا يجب الوفاء به لما فيه من الضرر عليها ولا يغني عنه كفارة يمين لان تكفير النذر فرع عن تكفير اليمين فاذا لم تكن كفارة النذر اذ ذاك مشروعة فكفارة اليمين أولى وقد علم ان الواجب بالنذر يحتذى به حذو الواجب بالشرع وإذا كان الضرب الواجب بالشرع يجب تفريقه اذا كان المضروب صحيحا ويجوز جمعه اذا كان المضروب مريضاً ما يؤسا منه عند الكل أو مريضاً على الإطلاق عند بعضهم كما ثبتت بذلك السنة عن رسول الله ﷺ جاز أن يقام الواجب بالنذر مقام ذلك عند العذر : وقد كانت امرأة أيوب عليه السلام ضعيفة عن احتمال مائة ضربة التي حلف أن يضربها إياها . وكانت كريمة علي ربهما تخفف عنها برحمته الواجب باليمين بان أفتاه بجميع الضربات بالضعف كما خفف عن المريض ، الا ترى ان السنة قد جاءت فيمن نذر الصدقة بجميع ماله انه يجزيه الثالث ، فاقام الثالث في النذر مقام الجميع رحمة بالنادر وتخفيفاً عنه كما أقيم مقامه في الوصية رحمة بالوارث ونظراً له . وجاءت السنة فيمن نذرت الحج ماشية ان تركب وتهدى إقامة لترك بعض الواجب بالنذر مقام ترك الواجب بالشرع في المناسك عند العجز عنه كطواف الوداع عن الخائض. وافتي ابن عباس وغيره من نذر ذبح ابنه بشاة إقامة لذبح الشاة مقام ذبح الابن كما شرع ذلك للخيل : وافتي ايضاً من نذر ان يطوف علي أربع بأن يطوف اسبوعين إقامة لاحد الاسبوعين مقام طواف اليمين . وافتي ايضاً هو وغيره من الصحابة رضي الله عنه المريض المأبوس منه والشيخ الكبير الذي لا يستطيع

الصوم بأن يفر أو يطعم كل يوم مسكيناً إقامة للاطعام مقام الصيام . وافئذ  
ايضاً هو وغيره من الصحابة الحامل والمرضع اذا خافتا علي ولديهما ان تفرط  
وتطعما كل يوم مسكيناً إقامة للاطعام مقام الصيام . وهذا كثير جداً وغير مستنكر  
في واجبات الشريعة ان يخفف الله تعالى الشيء منعا عند المشقة بفعل ما يشبهه من  
بغض الوجوه كما في الابدال وغيرها لكن مثل قصة ايوب لا يحتاج اليها في شرعنا  
لان الرجل لو حلف ليضربن امته او امرأته مائة ضربة أمكنه ان يكفر عن يمينه من  
غير احتياج الى حيلة وتخفيف الضرب بجمعه : ولونذر ذلك فهو نذر معصية فلا شيء  
عليه عند طائفة ، وعند طائفة عليه كفارة يمين : وايضاً فان المطلق من كلام  
الآدميين محمول على ما فسر به المطلق من كلام الشارع خصوصاً في الإيمان .  
فان الرجوع فيها الي عرف الخطاب شرعاً أو عادة اولى من الرجوع الى موجب  
اللفظ في أصل اللغة . والله سبحانه وتعالى قد قال ( الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة ) وقال ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة  
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) وفهم الصحابة والتابعون ومن بعدهم من ذلك أنه  
ضربات متعددة متفرقة لا مجموعة الا أن يكون المضروب معذوراً عذراً لا يرجي  
زواله فانه يضرب ضرباً مجموعاً وان كان يرجي زواله فهل يؤخر الي الزوال :  
أو يقام عليه مجموعاً فيه خلاف بين الفقهاء : فكيف يقال أن المالف ليضربن  
موجب يمينه هو الضرب المجموع مع صحة المضروب وقوته فهذه الآية هي أقوى  
ما يعتمد عليه أرباب الحيل وعليها بنوا حيلهم : وقد ظهر بحمد الله أنه لا  
تمسك لهم فيها البتة \*

## فصل

واما إخباره سبحانه وتعالى عن يوسف عليه السلام أنه جعل صواغه في  
رحل أخيه ليتوصل بذلك الي أخذه وكيد أخوته : فتقول لأرباب الحيل اولاً هل

تجوزون أنتم مثل هذا حتي يكون حجة لكم والا فكيف تحتجون بما لا تجوزون فعله : فان قلتم فقد كان جائزا في شريعته قلنا وما ينفعكم اذا لم يكن جائزا في شرعنا ﴿ قال شيخنا ﴾ رضى الله عنه ومما قد يظن أنه من جنس الحيل التي بينا نحررهما وليس من جنسها قصة يوسف حين كاد الله له في أخذ أخيه كما قص ذلك تعالى في كتابه فان فيه ضروبا من الحيل الحسنة (أحدها) قوله لفتيانا (اجعلوا بضاعتهم في رحالهم لعلهم يعرفونها اذا انقلبوا الى اهلهم لعلهم يرجعون) فانه تسبب بذلك الى رجوعهم وقد ذكرنا في ذلك معاني منها أنه تخوف أن لا يكون عندهم ورق يرجعون بها: ومنها أنه خشي أن يضر أخذ الثمن بهم: ومنها أنه رأي لو ما أخذ الثمن منهم: ومنها انما اراهم كرمه في رد البضاعة ليكون أدعى لهم الى العود: ومنها أنه علم ان امانتهم تحوهم الى العود ليردوها اليه فهذا المحتال به عمل صالح: والمقصود رجوعهم ومحبي أخيه وذلك امر فيه منفعة لهم ولا يبيهم وله وهو مقصود صالح وانما لم يعرفهم نفسه لاسباب آخر فيها ايضا منفعة لهم وله ولا يبيهم وتام لما اراده الله منهم من الخير في البلاء (الضرب الثاني) انه في المرة الثانية لما جزمهم بمجازهم جعل السقاية في رحل أخيه وهذا القدر تضمن ايها أن اخاه سارق: وقد ذكرنا ان هذا كان بمواطاة من أخيه ورضا منه بذلك: والحق له في ذلك وقد دل على ذلك قوله تعالى (فلما دخلوا على يوسف آوي اليه أخاه قال إني أنا أخوك فلا تبتئس بما كانوا يعملون) وفيه قولان (أحدهما) انه عرفه انه يوسف ووطنه على عدم الابتئاس بالحيلة التي غفلها في أخذه منهم (والثاني) انه لم يصرح له بأنه يوسف وانما أراد إني مكان أخيك المفقود فلا تبتئس بما يعاملك به اخوتك من الجفاء . ومن قال هذا قال انه وضع السقاية في رحل أخيه والاخ لا يشعر ، ولكن هذا خلاف المفهوم من القرآن وخلاف ما عليه الأكثرون. وفيه ترويع لمن لم يستوجب الترويع . واما على القول الأول فقد قال كعب وغيره لما قال له إني أنا أخوك قال فانالنا أفارقك

قال يوسف فقد علمت اغتنام والذى بي فاذا حبستك ازداد غمه ولا يمكنى هذا الا بعد أن أشهرك بأمر فظيع وأنسبك إلي مالا يحتمل قال لا أبالى فافعل ما بادلك فاني لا أفارقك قال فاني أدس صاعى هذا فى رحلاك ثم أنادى عليك بالسرقه ليتبها لى ردك قال فافعل . وعلى هذا فهذا التصرف إنما كان باذن الاخ ورضاه: ومثل هذا النوع ما ذكر أهل السير عن عدي بن حاتم انه لما هم قومه بالردة بعد رسول الله ﷺ كفهم عن ذلك وأمرهم بالتربص وكان يأمر ابنه اذا رعى ابل الصدقة أن يبعد فاذا جاء خاصمه بين يدى قومه وهم بضربه فيتمومون فيشفعون اليه فيه ويأمره كل ليلة أن يزداد بعداً فلما كان ذات ليلة أمره أن يبعد بها جداً وجعل ينتظره بعد ما دخل الليل وهو يلوم قومه على شفاعتهم ومنعهم اياه من ضربه وهم يعتذرون عن ابنه ولا ينكرون ابطاءه حتي اذا انهار الليل ركب فى طلبه فلحقه واستاق الابل حتي قدم بها علي أبي بكر رضي الله عنهما . فكانت صدقات طيء مما استعان بها أبو بكر في قتال أهل الردة . وكذلك فى الحديث الصحيح ان عديا قال لعمر رضي الله عنه أما تعرفنى يا أمير المؤمنين . قال بلى أعرفك أسلمت اذ كفروا ووفيت اذ غدروا وأقبلت اذ أدبروا وعرفت اذ انكروا ومثل هذا ما أذن فيه النبي ﷺ للوفد الذين أرادوا قتل كعب بن الاشرف أن يقولوا: وأذن للحجاج بن علاط عام خير ان يقول: وهذا كله من الاحتيال المباح ليكون صاحب الحق قد أذن فيه ورضى به والامر المحتال عليه طاعة لله وأمر مباح . (الضرب الثالث) انه أذن مؤذن ( أيتها العير انكم لسارقون قالوا واقبلوا عليهم ماذا تفقدون قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم) الى قوله (فما جزاؤه ان كنتم كاذبين قالوا جزاؤه من وجد فى رحله فهو جزاؤه وكذلك نجزي الظالمين فبدأ باوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه فى دين الملك الا ان يشاء الله) وقد ذكروا فى تسميتهم سارقين

وحين (أحدهما) أنه من باب المعارض وأن يوسف نوى بذلك أنهم سرقوم  
 ن آيه حيث غيبوه عنه بالحيلة التي احتالوا عليه وخانوه فيه والخائن يسمى  
 سارقاً وهو من الكلام المرموز ولهذا يسمى خونة الدواوين لصوصاً (الثاني)  
 أن المنادى هو الذي قال ذلك من غير أمر يوسف قال القاضي أبو يعلى وغيره  
 أمر يوسف بعض أصحابه أن يجعل الصوع في رحل أخيه ثم قال بعض الموكلين وقد  
 فقدوه ولم يدرك من أخذه (أيتها العير أنكم لسارقون) على ظن منهم أنهم كذلك  
 من غير أمر يوسف لهم بذلك أو لعل يوسف قد قال للمنادى هؤلاء سارقوا  
 وعني أنهم سرقوم من آيه والمنادى فهم سرقة الصواع فصدق يوسف في قوله  
 وصدق المنادى: وتأمل حذف المفعول في قوله (أنكم لسارقون) ليصح أن بضمن  
 سرقتهم ليوسف فيتم التعريض ويكون الكلام صدقاً وذكر المفعول في قوله  
 (نفقد صواع الملك) وهو صادق في ذلك فصدق في الجملتين معاً تعريضاً وتصريحاً:  
 وتأمل قول يوسف (معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده) ولم يقل إلا من  
 سرق وهو أخصر لفظاً تحريماً للصدق فإن الآخر لم يكن سارقاً بوجه وكان المتاع  
 عنده حقاً فالكلام من أحسن المعارض وأصدقها: ومثل هذا قول الملكين  
 لداود عليه السلام (خضمان بغى بعضنا على بعض) إلى قوله (وعزني في الخطاب) أي  
 غلبني في الخطاب ولكن تخريج هذا الكلام على المعارض لا يكاد يتأتى  
 وإنما وجهه أنه كلام خرج على ضرب المثال أي إذا كان كذلك فكيف الحكم:  
 لينتظر هذا قول الملك للثلاثة الذين أراد الله أن يتبليهم «مسكين وغريب  
 وعابر سبيل وقد تقطعت بي الحبال ولا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك فاستملك  
 بالذي أعطاك هذا المال بعيراً أتبلغ به في سفرى هذا» وهذا ليس بتعريض  
 وإنما هو تصريح على وجه ضرب المثال وإيهام أنى أنا صاحب هذه القضية كما:  
 أوهم الملك داود أنهما صاحباً القصة ليم الامتحان: ولهذا قال نصر بن حاجب  
 سئل ابن عينة عن الرجل يعتذر إلى أخيه من الشيء الذي قد فعله ويحرف القول

فيه ليرضيه لم يأتهم في ذلك فقال ألم تسمع قوله ليس بكاذب من أصلح بين الناس يكذب فيه فاذا أصلح بينه وبين أخيه المسلم خير من أن يصلح بين الناس بعضهم من بعض. وذلك إذا أراد به مرضاة الله وكره أذى المؤمن ويندم على ما كان منه ويدفع شره عن نفسه ولا يريد بالكذب اتخاذ المنزلة عندهم ولا طمعا في شيء يصيب منهم. فانه لم يبرخص في ذلك ورخص له اذا كره موجدتهم وخاف عداوتهم. قال حذيفة اني اشتري ديني بعضه ببعض مخافة أن أقدم على ما هو أعظم منه. قال سفيان وقال الملكان خصمان بغى بعضنا على بعض أراد معنى شيء ولم يكونا خصمين فلم يصبرا بذلك كاذبين: وقال ابراهيم اني سقيم وقال بل فعله كبيرهم هذا وقال يوسف انكم لسارقون فبين سفيان ان هذا من المعارض المباحة \*

### فصل

وقد احتج بعض الفقهاء بقصة يوسف على انه جائز للانسان التوصل الي أخذ حقه من الغير بما يمكنه الوصول اليه بغير رضا من عليه الحق ﴿ قال شيخنا ﴾ رضي الله عنه وهذه الحجة ضعيفة فان يوسف لم يكن يملك حبس أخيه عنده بغير رضاه ولم يكن هذا الاخ ممن ظلم يوسف حتي يقال انه قد اقتص منه وانما سائر الاخوة هم الذين كانوا قد فعلوا ذلك نعم تخلفه عنده كان يؤذيهم من أجل تأذي أبيهم والميثاق الذي أخذه عليهم وقد استثنى في الميثاق بقوله (الا أن يحاط بكم) وقد أحيط بهم ولم يكن قصد يوسف باحتباس أخيه الانتقام من إخوته فانه كان أكرم من هذا: وكان في ذلك من الايذاء لايه أعظم مما فيه من ايذاء إخوته وانما هو أمر أمره الله به ليلغ الكتاب أجله ويتم البلاء الذي استحق به يعقوب ويوسف كمال الجزاء وتبلغ حكمة الله التي قضاهما لهم نهايتها. ولو كان يوسف قصد التقصاص منهم بذلك فلايس هذا موضع الخلاف بين العلماء فان الرجل له أن يعاقب بمثل ما عوقب به وانما موضع الخلاف هل يجوز له أن يسرق أو يخون

من سرقة أو خافه مثل ما سرق منه أو خافه إياه وقصة يوسف لم تكن من هذا الضرب « نعم » لو كان يوسف أخذ أخاه بغير أمره لكان لهذه المحتج شبهة مع انه لا دلالة في ذلك على هذا التقدير أيضا فان مثل هذه لا يجوز في شرعنا بالاتفاق وهو ان يحبس رجل بريء ويعتقل للانتقام من غيره من غير ان يكون له جرم ولو قدر ان ذلك وقع من يوسف فلا بد ان يكون بوحى من الله ابتلاء منه لذلك المعتقل كما ابتلى ابراهيم بذبح ابنه فيكون المبيح له على هذا التقدير وحيا خاصا كالوحي الذي جاء ابراهيم بذبح ابنه وتكون حكمته في حق المبتلى امتحانه وابتلاؤه لينال درجة الصبر على حكم الله والرضا بقضائه . وتكون حاله في هذا كحال ابيه يعقوب في احتباس يوسف عنه وهذا معلوم من فقه القصة وسياقها ومن حال يوسف . ولهذا قال تعالى ( كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك الا ان يشاء الله نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم ) فنسب الله تعالى هذا الكيد الى نفسه كما ينسبه الى نفسه في قوله ( انهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا ) وفي قوله ( ومكروا مكرا ومكرنا مكرا ) وفي قوله ( ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين ) وقد قيل ان تسمية ذلك مكرا وكيدا واستهزاء وخداعا من باب الاستعارة ومجاز المقابلة نحو ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) ونحو قوله ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وقيل وهو أصوب بل تسميته بذلك حقيقة على بابه فان المكر ايصال الشيء الى الغير بطريق خفي : وكذلك الكيد والمخادعة . ولكنه نوعان قبيح وهو ايصال ذلك لمن لا يستحقه . وحسن وهو ايصاله الى مستحقه عقوبة له . فالأول مذموم والثاني ممدوح والرب تعالى انما يفعل من ذلك ما يحمد عليه عدلا منه وحكمة وهو تعالى يأخذ الظالم والفاجر من حيث لا يحتسب لا كما يفعل الظلمة بعباده : وأما السيئة فهي فيعلة مما يسوء ولا ريب ان العقوبة تسوء صاحبها فهي سيئة له حسنة من الحكم العدل : واذا عرفت ذلك



فيوسف الصديق كان قد كيد غير مرة : أولها ان اخوته كادوا به كيدا حيث احتالوا به في التفريق بينه وبين ابيه . ثم ان امرأة العزيز كادته بما أظهرت انه راودها عن نفسها ثم أودع السجن : ثم ان النسوة كادوه حتي استعاذ بالله من كيدهن فصرفه عنه : وقال له يعقوب ( لا تقصص رؤياك على اخوتك فيكيدوا لك كيدا ) وقال الشاهد لامرأة العزيز ( انه من كيدكن ان كيدكن عظيم ) وقال تعالى في حق النسوة ( فاستجاب له ربه بصرف عنه كيدهن ) وقال الرسول ( ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن ايديهن ان ربي بكيدهن عليم ) فكاد الله له أحسن كيد وألطفه وأعدله بان جمع بينه وبين أخيه وأخرجه من أيدي إخوته بغير اختيارهم كما أخرجوا يوسف من يد أبيه بغير اختياره . وكادله عوض كيد المرأة بان أخرجه من ضيق السجن الى فضاء الملك ومكنه في الارض يتبوأ منها حيث يشاء . وكاد له في تصديق النسوة اللاتي كذبته وراودنه حين شهدن ببراءته وعفته : وكاد له في تكذيب امرأة العزيز لنفسها واعترافها بانها هي التي راودته وانه من الصادقين فهذه عاقبة من صبر على كيد الكائد له بغيا وعدوانا

## فصل

وكيد الله تعالى لا يخرج عن نوعين « أحدهما » وهو الاغلب أن يفعل تعالى فعلا خارجا عن قدرة العبد الذي كادله فيكون الكيد قدراً زائداً محضاً ليس هو من باب لا يسوغ كما كاد أعداء الرسل بانتقامه منهم بأنواع العقوبات : وكذلك كانت قصة يوسف فان أكثر ما أمكنه أن يفعل أن ألقى الصواع في رحل أخيه وان اذن مؤذن بسرقتهم فلما انكروا قال ( فما جزاؤه ان كنتم كاذبين ) أي جزاء السارق أو جزاء السرقة ( قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه ) أي جزاؤه نفس السارق ويستعيد المسروق منه اما مطلقا واما الى مدة : وهذه كانت شريعة آل يعقوب : ثم في اعراب هذا الكلام وجهان

« أحدهما » ان قوله ( جزاؤه من وجد في رحله ) جملة مستقلة قائمة من مبتدأ وخبر وقوله ( فهو جزاؤه ) جملة ثانية كذلك مؤكدة للاولي مقرر لها : والفرق بين الجلتين ان الاولى اخبار عن استحقاق المسروق لرقبة السارق والثانية لأخبار ان هذا جزاؤه في شرعنا وحكمتنا : فالاولى اخبار عن المحكوم عليه والثاني إخبار عن الحكم وان كانا متلازمين وان أفادت الثانية معنى العصر فانه لا جزاء له غيره : « والقول الثاني » ان جزاؤه الاول مبتدا وخبره الجملة الشرطية والمعني جزاء السارق ان من وجد المسروق في رحله كان هو الجزاء كما تقول جزاء السرقة من سرق قطعت يده وجزاء الاعمال من عمل حسنة فبعشر او سيئة فبواحدة : ونظائرهما ( قال شيخنا ) رضي الله عنه وانما احتمل الوجهين لان الجزاء قد يراد به نفس الحكم باستحقاق العقوبة وقد يراد به نفس فعل العقوبة وقد يراد به نفس الأثم الواصل الى المعاقب : والمقصود أن الهام الله لهم هذا الكلام كيد كاده ليوسف خارج عن قدرته اذ قد كان يمكنهم أن يقولوا لالجزاء عليه حي يثبت انه هو الذي سرق فان مجرد وجوده في رحله لا يوجب ثبوت السرقة وقد كان يوسف عادلا لا يأخذهم بغير حجة وقد كان يمكنهم ان يقولوا يفعل به ما يفعل بالسراق في دينكم : وقد كان في دين ملك مصر كما قاله اهل التفسير ان يضرب السارق ويغرم قيمه المسروق مرتين : ولو قالوا ذلك لم يمكنه ان يلزمهم بما لا يلزم به غيرهم : ولهذا قال تعالى ( كذلك كدنا ليوسف ما كان يأخذ اخاه في دين الملك الا ان يشاء الله ) اي ما كان يمكنه اخذه في دين ملك مصر اذا لم يكن في دينه طريق له الي اخذه : وعلي هذا فقوله ( الا ان يشاء الله ) استثناء منقطع اي لكن ان شاء الله اخذه بطريق آخر او يكون متصلا على بابه اي الا ان يشاء الله ذلك فيهيء له سببا يؤخذ به في دين الملك من الاسباب التي كان الرجل يعقل بها فاذا كان المراد من الكيد فعلا من الله بأن ييسر لعبده المؤمن المظلوم المتوكل عليه امورا يحصل بها مقصوده من الانتقام من الظالم كان هذا خارجا عن الحيل

الفتية فان كلامنا في الحيل التي يفعلها العبد لافيا بفعله الله تعالى بل في قصة يوسف تنبيه على بطلان الحيل وان من كاد كيداً مجرماً فان الله يكيد به ويعامله بنقيض قصده وبمثل عمله : وهذه سنة الله في ارباب الحيل المحرمة انه لا يبارك لهم فيما نالوه بهذه الحيل ويهيء لهم كيداً على يد من يشاء من خلقه يمجزون به من جنس كيدهم وحياتهم ( وفيها ) تنبيه على أن المؤمن المتوكل على الله اذا كاده الخلق خان الله يكيد له وينتصر له بغير حول منه ولا قوة ( وفيها ) دليل على أن وجود المسروق بيد السارق كاف في اقامة الحد عليه بل هو بمنزلة اقراره وهو اقوى من البينة : وغاية البينة أن يستفاد منها ظن وأما وجود المسروق بيد السارق فيستفاد منه اليقين وهذا جاء السنة في وجوب الحد بالحيل والرائحة في الحر كما اتفق عليه الصحابة والاحتجاج بقصة يوسف على هذا أحسن وأوضح من الاحتجاج بها على الحيل : ، ( وفيها ) تنبيه على أن العلم الخفي الذي يتوصل به الى المقاصد الحسنة مما يرفع الله به درجات العبد لقوله بعد ذلك ( نرفع درجات من نشاء ) قال زيد بن أسلم وغيره بالعلم : وقد أخبر تعالى عن رفعه درجات أهل العلم في ثلاثة مواضع من كتابه ( احداها ) قوله ( وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه خرع درجات من نشاء ) فأخبر انه يرفع درجات من يشاء بعلم الحجة وقال في قصة يوسف ( كذلك كدنا ليوسف ما كان لياخذ أخاه في دين الملك الا ان يشاء الله خرع درجات من نشاء ) فأخبر انه يرفع درجات من يشاء بالعلم الخفي الذي يتوصل به صاحبه الى المقاصد الحمودة : وقال ( يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا عن المجالس فافسحوا يفسح الله لكم واذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات ) فأخبر انه يرفع درجات أهل العلم والايمان .

### فصل

النوع الثاني من كيد الله به المؤمن هو أن يلهيه بحالي أمر آمل أو مستحباً أو واجباً يوصله به الى المقصود الحسن : فيكون على هذا إلهامه ليوسف أن

يفعل ما فعل هو من كيدته تعالى أيضا: وقد دل على ذلك قوله ( نرفع درجات من نشاء ) فإن فيها تذييها على أن العلم الدقيق الموصل إلى المقصود الشرعي صفة مدح كما أن العلم الذي يخضم به المبطل صفة مدح وعلى هذا فيكون من الكيد ما هو مشروع لكن لا يجوز أن يراد به الكيد الذي تستحل به المحرمات أو تسقط به الواجبات فإن هذا كيد الله والله هو الذي يكيد الكائد ومحال أن يشرع الله تعالى أن يكاد دينه وأيضاً فإن هذا الكيد لا يتم إلا بفعل يقصد به غير مقصوده الشرعي ومحال أن يشرع الله لعبده أن يقصد بفعله ما لم يشرع الله ذلك الفعل له : فهذا هو الجواب عن احتجاج المتحيلين بقصة يوسف عليه الصلاة والسلام وقد تبين أنها من أعظم الحجج عليهم والله التوفيق \* .

### فصل

وأما حديث أبي هريرة وأبي سعيد بيع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيهاً فما أصحه من حديث ونحن تلقاه بالقبول والتسليم والكلام معكم فيه من مقامين : ( أحدهما ) إبطال استدلالكم به على جواز الحيل ( وثانيهما ) بيان دلالاته على تقيض مطلوبكم إذ هذا شأن كل دليل صحيح احتج به محتج على باطل فإنه لا بد أن يكون فيه ما يدل على بطلان قوله ظاهراً أو إيماء مع عدم دلالاته على قوله : فأما المقام الأول ( فنقول ) غاية ما دل الحديث عليه أن النبي ﷺ أمره أن يبيع سلعته الأولى بشئ ثم يبتاع بشئها ثم آخر . ومعلوم قطعاً أن ذلك إنما يقتضي البيع الصحيح ، فإن النبي ﷺ لا يأذن في العقد الباطل ، فلا بد أن يكون العقد الذي أذن فيه صحيحاً والشأن كل الشأن في العقد المتنازع فيه فلو سلم لكم المنازع صحته لاستغنى عن الاستدلال بالحديث ولا يمكن الاستدلال بالحديث على صحته لأنه ليس بعام فإن قوله ( بيع ) مطلق لا عام فهذا البيع لو كان صحيحاً متفقاً على صحته لم يكن هناك لفظ عام محتج به على تناوله ، فكيف وهذا البيع مما قد دلت السنة

الصحيحة وأقوال الصحابة والقياس الصحيح على بطلانه كما تقدم ، ولو اختلف  
رجلان في بيع هل هو صحيح أو فاسد وأراد كل واحد منهما ادخاله في هذا اللفظ  
لم يمكنه ذلك حتى يثبت انه بيع صحيح ومتى أثبت انه بيع صحيح لم يحتج الى الاستدلال  
بهذا المطلق فتبين انه لا حاجة فيه على صورة من صور النزاع البتة (ونكتة الجواب)  
ان يقال: الامر المطلق بالبيع انما يقتضي البيع الصحيح. ومن سلم لكم ان هذه الصورة التي  
تواطأ فيها البائع والمشتري على الربا وجعل السلعة الدخيلة محلالة غير مقصودة  
بالبيع صحيح ، وإذا كان الحديث ليس فيه عموم وانما هو مطلق والامر  
بالحقيقة المطلقة ليس أمراً بشيء من صورها لان الحقيقة مشتركة بين الافراد  
والقدر المشترك ليس هو مما يميز به كل واحد من الافراد عن الآخر ولا هو  
مستلزما له فلا يكون الامر بالمشارك أمراً بالميز بحال : وان كان مستلزما لبعض  
تلك القيود لا بعينه ، فيكون عاما لها على سبيل البديل لكن ذلك لا يقتضي  
العموم للافراد على سبيل الجمع ، وهو المطلق في قوله بيع هذا الثوب لا يقتضي  
الامر ببيعه من زيد أو عمر ولا بكذا أو كذا ولا بهذه السوق أو هذه ، فان  
اللفظ لا دلالة له على شيء من شيء من ذلك اذا أتى بالمسمى حصل ممثلا من جهة  
وجود تلك الحقيقة لا من جهة تلك القيود ، وهذا الامر لا خلاف فيه لكن بعض  
الناس يعتقد ان عدم الامر بالقيود يستلزم عدم الاجزاء اذا أتى بها الا بقرينة  
وهو خطأ : ( والصواب ) ان القيود لا تنافي الامر ولا تستلزمه ، وان كان لزوم  
بعضها لزوماً عقلياً ضرورة وقوع القدر المشترك في ضمن قيد من تلك القيود . وإذا  
تبين هذا فليس في الحديث أمره ان يبيع التمر لبائع النوع الآخر ولا لغيره ولا لبحلول ولا  
تأجيل ولا بتقدم البلد ولا غيره ولا بشئ المثل أو غيره وكل هذه القيود خارجة عن مفهوم  
اللفظ ولو زعم زاعم ان اللفظ يعم هذا كله كان مبطلا لكن اللفظ لا يمنع الاجزاء اذا  
أتى بها وانما استفيد عدم الامتثال اذا بيع بدون عن المثل أو بشئ مؤجل أو  
يغير نقد البلد من العرف الذي ثبت للبيع المطلق : وكذلك ليس في اللفظ ما يدل

علي أنه يبيعه من البائع بعينه ولا غيره كما ليس فيه ما يمنعه بل كل واحد من الطرفين محتاج الى دليل خارج عن اللفظ المطلق فيما قام الدليل على إباحته أبيع فعله بالدليل الدال على جوازه لا بهذا اللفظ : وما قام دليل على المنع منهم بعارض دليل المنع بهذا اللفظ المطلق حتي يطلب الترجيح بل يكون دليل المنع سالماً عن المعارضة بهذا : فان عورض بلفظ عام متناول لإباحته بوضع اللفظ له أو بدليل خاص صحت المعارضة : فتأمل هذا الموضع الذي كثيراً ما يفلط فيه الناظر والمناظر وبالله التوفيق » وقد ظهر بهذا جواب من قال لو كان الإتياع من المشتري حراماً لهنى عنه فان مقصوده عليه السلام إنما كان لبيان الطريق التي بها يحصل اشتراء الثمر الجيد لمن عنده رديء وهو أن يبيع الرديء بشئ ثم يشتري بالثمن جيداً ولم يتعرض لشروط البيع وموانعه لأن المقصود ذكر الحكم على وجه الجملة أو لأن المحاطب أحيل على فهمه وعلمه بأنه إنما أذن له في بيع يتعارفه الناس وهو البيع المقصود في نفسه ولم يؤذن له في بيع يكون وسيلة وذريعة ظاهرة الى ما هو ربا صريح وكان القوم أعلم بالله ورسوله وشريعته من أن يفهموا عنه انه أذن لهم في الخيل الربوية التي ظاهرها بيع وباطنها ربا ونحن نشهد بالله انه كما لم يأذن فيها بوجه لم يفهمها عنه أصحابه بخطابه بوجه وما نظير هذا الاستدلال الاستدلال بعضهم على جواز أكل ذي الناب والمحلب بقوله ( وكلوا واشربوا حتي يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ) واستدلال آخر بقوله ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) على جواز نكاح الزانية المصرة على الزنا واستدلال آخر على ذلك بقوله ( وانكحوا الإيامي منكم والصالحين من عبادكم ) واستدلال غيره به على صحة نكاح التحليل بذلك وعلى صحة نكاح المتعة واستدلال آخر على جواز نكاح المخلوقة من مائه اذا كان زانيا : ولو أن رجلاً استدلل بذلك على جواز نكاح المرأة على عمتها وخالتها وأخذ يمارض به السنة لم يكن فرق بينه وبين هذا الاستدلال بل لو استدلل به على كل نكاح حرمة

السنّة لم يكن فرق بينه وبين هذا الاستدلال . وكذلك قوله « بيع الجمع »  
 لو استدل به مستدل علي بيع من البيوع المتنازع فيها لم يكن فيه حجة .  
 وليس بالغالب ان بائع التمر بذراهم يبتاع بها من المشتري حتي يقال هذه الصورة  
 غالبة فيحمل اللفظ عليها ولا هو المتعارف عند الاطلاق عرفا وشرعا . وبالجملة  
 فإرادة هذه الصورة وحدها من اللفظ ممتنع وإرادتها مع غيرها فرع على عموم  
 ولا عموم له . وإرادة القدر المشترك بين أفراد البيع انما تنصرف الي البيع المصنوع  
 عرفا وشرعا . وعلي التقديرات كلها لا تدخل هذه الصورة ، ومما يدل على ذلك  
 ان هذه الصورة لا تدخل في أمر الرجل لعبد وولده ووكيله ان يشتري له كذا  
 فلو قال بيع هذه الخنطة العتيقة واشتر لنا جديدة لم يفهم السامع الا بيعا مقصودا  
 أو شراء مقصودا ثبت ان الحديث ليس فيه اشعار بالحيلة الربوية البتة : ( يوضحه )  
 ان قوله بيع كذا واشتر كذا أو بعث واشترت لا يفهم منه الا البيع الذي يقصد  
 به نقل ملك المبيع نقلا مستقرا . ولهذا لا يفهم منه بيع الهازل ولا المكروه ولا بيع  
 الحيلة ولا بيع العينة ، ولا يعد الناس من اتخذ خرزة أو عرضا يحلل به الربا  
 ويبيعه ويشتره صورة خالية عن حقيقة البيع ومقصوده تاجرا وانما يسمونه مرايبا  
 ومشيلا ، فكيف يدخل هذا تحت لفظ النبي ﷺ : ( يزيد ايضا ) ان النبي  
 ﷺ قال « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا » ونهى عن بيعتين في  
 بيعة ، ومعلوم انهما متى تواطأ علي ان يبيعه بالثمن ثم يبتاع به منه فهو بيعتان في  
 بيعة فلا يكون مانه عنه داخلا فيما أذن فيه . ( يوضحه ) أيضا انه قال « لا يحل  
 سلف وبيع ولا شرطان في بيع » وتواطؤهما علي ان يبيعه الساعة بشمن ثم يشتري  
 منه غيرها بذلك الثمن منطبق علي لفظ الحديث فلا يدخل ما أخبر انه لا يحل  
 تحت ما أذن فيه : ( يوضحه ) أيضا ان النبي ﷺ قال « بيع الجمع بالدرهم ثم  
 ابتع بالدرهم جنيبا » وهذا يقتضي بيعا ينشئه وينتدئه بعد انقضاء البيع الاول ،  
 ومتى واطاء في أول الامر علي ان أبيعك وابتاع منك فقد اتفقا علي العقدين معا

فلا يكون الثاني عقدا مستقلا مبتدأ بل هو من تامة العقد الاول عندها وفي اتقانها . وظاهر الحديث انه أمر بعقدين مستقلين لا يرتبط أحدهما بالآخر . ولا ينبغي عليه ولو زلنا على ذلك كله وسلمنا أن الحديث عام عموما لفظيا يدخل تحته صورة الحيلة فهو لا ريب مخصوص بصور كثيرة فتخص منه هذه الصورة المذكورة بالادلة المتقدمة على بطلان الجليل واضعافها : والعام يخص بدون مثلهما بكثير . فكم قد خص العموم بالمفهوم وخبر الواحد والقياس وغير ذلك فلتخصيصه لو فرض عموه بالنصوص والاقيسة واجماع الصحابة على تحريم الحيل أولى وأجرى : بل واحد من تلك الادلة التي ذكرناها على المنع من الحيل وتحريمها كاف في التخصيص : واذا كنتم قد خصصتم قوله عليه السلام «لعن الله المحلل والمحلل له» مع انه عام عموما لفظيا فخصصتموه بصورة واحدة وهي ما اشترطا في صلب العقد انه انما تزوجها ليحلها ومتى أحلها فهي طالق مع ان هذه الصورة نادرة جداً لا يفعلها محلل : والصور الواقعة في التحليل أضعاف أضعاف هذه فحلتهم اللفظ العام عموماً لفظيا ومعنويا على اندر صورة تكون لو قدر وقوعها واخيلتموه عن الصور الواقعة المستعملة بين المحللين فقوله عليه السلام «بيع الجمع بالدرهم» أولى بالتمسك بالنصوص الكثيرة والآثار والاقيسة الصحيحة التي هي في معنى الاصل وحمله على البيع المتعاون المعهود عرفاً وشرعاً : وهذا بحمد الله تعالى في غاية الوضوح ولا يخفى على منصف يريد الله ورسوله والدار الآخرة وبالله التوفيق \*

## فصل

ومما يوضح فساد حمل الحديث على صورة الحيلة وان كلام الرسول ومنصبه العالي منزّه عن ذلك ان المقصود الذي شرع الله تعالى له البيع وأجله لاجله هو ان يحصل ملك الثمن للبائع ويحصل ملك المبيع للمشتري فيكون كل منهما قد حصل له مقصوده بالبائع هذا ينتفع بالثمن وهذا بالساعة : وهذا انما يكون اذا قصد



المشتري نفس الساعة للانفعاع بها أو التجارة فيها وقصد البائع نفس الثمن؛ ولهذا يحتاط كل واحد منهما فيما يصير إليه من العرض هذا في وزن الثمن وتقدير ورواجه. وهذا في سلامة السلعة من العيب وانها تساوى الثمن الذي بذله فيها فإذا كان مقصود كل منهما ذلك فقد قصد بالسبب ما شرعه الله وآتى بالسبب حقيقة وحكماً. وسواء حصل مقصوده بعقد أو توفض علي عقود مثل أن يكون بيده سلعة وهو يريد أن يبتاع سلعة أخرى لا يباع سلعته لما منع شرعي أو عرفي أو غيرها فيبيع سلعته لملك ثمنها وهذا بيع مقصود وعوضه مقصود ثم يبتاع بالثمن سلعة أخرى وهذا قصة يلال في تمر خير سواء فانه إذا باع الجمع بالدرهم فقد أراد بالبيع ملك الثمن وهذا مقصود مشروع ثم إذا ابتاع بالدرهم جندياً فقد عقد عقداً مقصوداً مشروعاً فلما كان بائعاً قصد تملك الثمن حقيقة ولما كان مبتاعاً قصد تملك السلعة حقيقة فان ابتاع بالثمن من غير المشتري منه فهذا لا يحذور فيه إذ كل من العقدین مقصود مشروع ولهذا يستوفيان حكم العقد الاول من النقد والقبض وغيرهما وأما إذا ابتاع بالثمن من مبتاعه من جنس ما باعه فهذا يخشى منه أن لا يكون العقد الاول مقصوداً لهما بل قصد هما بيع السلعة الاولى بالثانية فيكون ربا بعينه ويظهر هذا القصد بانهما يتفقان علي صاع بصاعين أو أولاً يتوصلان الى ذلك ببيع الصاع بدرهم ويشتري به صاعين ولا يزال البائع بنقد ذلك الثمن ولا يقبضه ولا يعيب فيه ولا بعدم رواجه ولا يحتاط لنفسه فيه احتياط من قصده تملك الثمن إذ قد علم هو والآخرون أن الثمن بعينه خارج منه عائد اليه فقدمه وقبضه والاحتياط فيه يكون عبثاً وتأمل حال باعة الخلي عنه كيف يخرج كل حلقة من غير جنسه أو قطعة ما يبيعك اياها بذلك الثمن ثم يبتاعها منك فكيف لا تسأل عن قيمتها ولا عن وزنها ولا مساواتها للثمن بل قد تساوى اضعافه وقد تساوى بعضه إذ ليست هي القصد وانما القصد أمر وراها وجعلت هي محلاً لذلك المقصود وإذا عرف هذا فهو إنما عقد معه العقد الاول ليعيد اليه الثمن

بغيره ويأخذ العوض الآخر وهذا توافق بينهما حين عقده علي فسخه والعقد اذا  
 قصد به فسخه لم يكن مقصودا واذا لم يكن مقصودا كان وجوده كهدية وكان  
 توسطه عبثا ﴿ومما يوضح الامر﴾ في ذلك انه اذا جاهد بتمرا وزينب أو حنطة  
 ليتناع به من جنسه فانهما يتشارطان ويتراضيان على سعر أحدهما من الآخر  
 وانه مدد ونصف مثلا ثم بعد ذلك يقول بعثك هذا بكذا وكذا درهما ثم  
 يقول بعني بهذه الدراهم كذا وكذا صاعا من النوع الآخر وكذلك في الصرّف  
 وليس للبايع ولا المشتري غرض في الدراهم والغرض معروف فإين من يبيعه السلعة  
 بشئ لمشتري به عنه من جنسها الى أن يبيعه اياها بشئ له غرض في  
 تملكه وقبضه وتوسط الثمن في الاول عبث محض لا فائدة فيه فكيف يأمر به  
 الشارع الحكيم مع زيادة التعب والكلفة فيه ولو كان هذا سائغا لم يكن في  
 تحريم الربا حكمة سوي تصحيح الزمان وانتعاب النفوس بلا فائدة فانه لا يشاء أحد  
 ان يتناع ربويا باكثر منه من جنسه الاول الا قال بعثك هذا بكذا وابتعت منك هذا  
 بهذا الثمن فلا يعجز أحد عن استحلال ما حرّم الله قط بادني الحبل (يوضحه)  
 ان الربا نوعان ربا الفضل وربا النسيئة فاما ربا الفضل فيمكنه في كل مال ربوي  
 ان يقول بعثك هذا المال بكذا ويسمى ما شاء ثم يقول اشتريت منك هذا الذي  
 هو من جنسه بذلك الذي سماه ولا حقيقة له مقصودة واما ربا النسيئة فيمكنه  
 ان يقول بعثك هذه الحريرة بالف درهم أو عشرين صاعا الى سنة وابتعتها منك  
 بخمسمائة حالة أو خمسة عشر صاعا ويمكنه ربا الفضل فلا يشاء مراب الا اقرضه  
 ثم خباها في بيع أو اجارة أو غيرها ويحصل مقصوده من الزيادة فيا سبحان الله  
 أيعود الربا الذي قد عظم الله شأنه في القرآن واوجب محاربة مستحله ولعن  
 آكله وموكله وشاهديه وكتبه وجاء فيه من الوعيد ما لم يحى في غيره الى انه  
 يستحل نوعا بادني حيلة لا كلفة فيها أصلا الا بصورة عقد هي عبث ولعب يضحك  
 منها ويستزأ بها فكيف يستحسن ان ينسب الى نبي من الانبياء فضلا عن سيد

الأنبياء بل ان ينسب رب العالمين الى أن يحرم هذه المحرمات العظيمة ويوعد علينا باغلاظ العقوبات وأنواع الوعيد ثم يبيحها بضرب من الحيل والعبث والخداع الذي ليس له حقيقة مقصودة البتة في نفسه للمتعاقدين وترى كثيراً من المرايين لما علم أن هذا العقد ليس له حقيقة مقصودة البتة قد جعل عنده خُرْزة ذهب فكل من جاءه يريد أن يبيعه جنساً بجنسه أكثر منه أو أقل ابتاع منه ذلك الجنس بتلك الخُرْزة ثم ابتاع الخُرْزة بالجنس الذي يريد أن يعطيه إياه أفتستجيز عاقل أن يقول أن الذي حرم بيع الفضة بالفضة متفاضلاً احتلها بهذه الخُرْزة وكذلك كثير من الفجار قد أعد سلعة لتحليل ربا النساء فإذا جاء من يريد الفأ بالف ومائتين أدخل تلك السلعة محلاً: ولهذا كانت أكثر حيل الربا في بابها أغلظ من حيل التحليل: ولهذا حرّمها أو بعضها من لم يحرم التحليل لأن القصد في البيع معتبر في فطر الناس ولأن الاحتيال في الربا غالباً إنما يتم بالمواطأة للفظية أو العرفية ولا يفتقر إلى شهادة ولكن يتفادان ثم يشهدان أن له في ذمته ديناً ولهذا إنما لمن شاهدها إذا علما به والتحليل لا يمكن إظهاره وقت العقد لكون الشهادة شرطاً فيه والشروط المتقدمة تؤثر كالتقارئة كما تقدم تقريره إذ تقدم الشرط ومقارنته لا يخرج عنه كونه عقد تحليل ويدخله في نكاح الرغبة والقصد معتبرة في العقود \*

## فصل

وجماع الأمر أنه إذا باعه ربوا بثلثين وهو يريد أن يشتري منه بثلثين من جنسه فاما أن يواطئه على الشراء منه لفظاً أو يكون العرف بينهما قد جرى بذلك أولاً يكون فإن كان الأول فهو باطل كما تقدم تقريره فإن هذا لم يقصد ملك الثمن ولا قصد هذا تملكه وإنما قصد تملك الثمن بالثمن وجعلاً تسمية الثمن تليسه وخداعاً ووسيلة إلى الربا فهو في هذا العقد بمنزلة التيس الملعون في عقد التحليل

وإن لم يحجز بينهما مواطأة لكن قد علم المشتري أن البائع يريد أن يشتري منه ربوا يربوي فكذلك لأن علمه بذلك ضرب من المواطأة وهو يمنع قصد الثمن الذي يحجزان به عن قصد الربا وإن قصد البائع الشراء منه بعد البيع ولم يعلم المشتري (فقد) قال الامام احمد ههنا لو باع من رجل دنانير بدرهم لم يحجز أن يشتري بالدراهم منه ذهابا إلا أن يمضي ويتبع بالورق من غيره ذهابا فلا يستقيم فيجوز أن يرجع الي الذي ابتاع منه الدنانير فيشتري منه ذهابا وكذلك كره مالك أن تصرف دراهمك من رجل بدنانير ثم تتباع منه تلك الدنانير دراهم غير دراهمك في الوقت أو بعد يوم أو يومين قال ابن القسّم فان طال الزمان وصح أمرهما فلا بأس به فوجه ما منعه الامام احمد رضي الله عنه أنه متى قصد المشتري منه تلك الدنانير لم يقصد تلك الثمن ولهذا لا يخطأ في النقد والوزن ولهذا يقول انه متى بدا له بعد القبض والمفارقة أن يشتري منه بأن يطلب من غيره فلا يجزى في العقد الاول خلل والمتقدمون من أصحابه جعلوا هذا المنع منه على التحريم « وقال « القاضي وابن عقيل وغيرهما اذا لم يكن شرطا ومواطأة بينهما لم يحرم وقد أومأ اليه الامام احمد في رواية حرب فانه قال قلت لاجد اشترى من رجل ذهابا ثم باعه منه قال يبعه من غيره أحب الي و ذكر ابن عقيل ان احمد لم يكرهه في رواية أخرى وكره ابن سيرين للرجل أن يتبع من الرجل الدراهم بالدنانير ثم يشتري منه بالدراهم دنانير وهذه المسئلة في ربا الفضل كمسائل العينة في ربا النساء ولهذا عدها من الربا الفقهاء السبعة وأكثر العلماء وهو قول أهل المدينة كمالك وأصحابه وأهل الحديث كالصاحب وهو مأثور عن ابن عمر في هذه المسئلة قد عاد الثمن الي المشتري وجعل علي ربا الفضل او النساء وفي العينة قد عاد المبيع الي البائع وافضي الي ربا الفضل والنساء جميعا ثم ان كان في الموضعين لم يقصد الثمن ولا المبيع وإنما جعل وصلة الي الربا فهذا الذي لا ريب في تحريمه والعقد الاول ههنا باطل بلا توقف عند من يبطل الاول وقد صرح به القاضي في مسألة العينة في غير موضع وحكى ابو

الخطاب في صحته وجين (قال) شيخنا والاول هو الصواب وانما تردد من تردد من الاصحاب في العقد الاول في مسألة العينة لان هذه المسئلة انما ينسب الخلاف فيها في العقد الثاني بناء على ان الاول صحيح وعلى هذا التقدير فليست من مسائل الحيل وانما هي من مسائل الذرائع ولها مأخذ آخر يقتضي التحريم عند ابي حنيفة واصحابه فانهم لا يحرمون الحيل ويحرمون مسألة العينة وهو ان الثمن اذا لم يستوف لم يتم العقد الاول فيصير الثاني مبنياً عليه وهذا تعليل خارج عن قاعدة الحيل والذرائع فصار للمسئلة ثلاثة مأخذ فلما لم يتمحض تحرهما على قاعدة الحيل توقف في العقد الاول من توقف: قال شيخنا والتحقيق انها اذا كانت من الحيل اعطيت حكم الحيل والا اعتبر فيها المأخذان الآخران هذا اذا لم يقصد العقد الاول فان قصد حقيقته فهو صحيح لكن ما دام الثمن في ذمة المشتري لم يجوز أن يشتري منه المبيع بأقل منه من جنسه ولا يجوز أن يتنازع منه بالثمن ربوا لا يباع بالاول نساء لان احكام العقد الاول لا تتم الا بالتقايض فاذا لم يحصل كان ذريعة الى الربا وان تقايضا وكان العقد مقصوداً فله أن يشتري منه كما يشتري من غيره واذا كان الطريق الى الحلال هي العقود المقصودة المشروعة التي لا خداع فيها ولا تحريم لم يصح أن تلحق بها صورة عقد لم تقصد حقيقته وانما قصد التوصل به الى استحلال ما حرمه الله تعالى الموفق: وانما اطلقنا الكلام على هذه الحجة لانها عمدة أرباب الحيل من السنة كما حملتهم من الكتاب (وخذ بيدك ضغثاً) \*

## فصل

فهذا تمام الكلام على المقام الاول وهو عدم دلالة الحديث على الحيل الربوية بوجه من الوجوه (واما المقام الثاني) وهو دلالة على تحرهما وفسادها فلانه عليه السلام نهى ان يشتري الصاع بالصاعين: ومن المعلوم ان الصفة التي في الحيل مقصودة

يرتفع سفره لاجلها والعاقلة لا يخرج ضاعين ويأخذ صاعا الاتميز ما يأخذ بضعة  
او بفرض له في المأخوذ ليس في المبذول: والشارع حكيم لا يمنع المكاف مما هو  
مصلحة له ويحتاج اليه الا لتضمنه او لاستلزامه مقسدة أرجح من تلك المصلحة  
وقد خفيت هذه المفسدة على كثير من الناس حتى قال بعض المتأخرين لا يتبين  
لي ما وجه تحريم ربا الفضل والحكمة فيه وقد تقدم ان هذا من أعظم حكمة الشريعة  
ومراعاة مصالح الخلق وان الربا نوعان ربا نسيئة وتحريمه تحريم المقاصد وربا فضل  
وتحريمه تحريم الذرائع والوسائل فان النفوس متى ذقت الربح فيه عاجلا تسورت  
منه الى الربح الآجل فسدت عليها بالذريعة وحى جانب الحى واي حكمة وحكم  
أحسن من ذلك واذا كان كذلك فالتبني عليه السلام منع بلالا من أخذ مد بمدين لثلاث  
يقع في الربا ومعلوم انه لو جوز له ذلك بحيلة لم يكن في منعه من بيع مددين بمد  
فائدة أصلا بل كان يبعه كذلك أسهل واقل مفسدة من توسط الحيلة الباردة  
التي لا تقني من المفسدة شيئا وقد نبه على هذا بقوله في الحديث «لا تفعل اوه عين  
الربا» فهناك عن الفعل والنهي يقتضي المنع بحيلة او غير حيلة لان النهي عنه لا بد  
ان يشتمل على مفسدة لاجلها ينهى عنه وتلك المفسدة لا تزول بالتحيل عليها بل  
تزيد وأشار الى المنع بقوله اوه عين الربا فدل على أن المنع انما كان لوجود حقيقة  
الربا وعينه وانه لا تأثير للصورة المجردة مع قيام الحقيقة فلا يهمل قوله عين الربا  
فتحت هذه اللفظة ما يشير الى ان الاعتبار بالحقائق وانما هي التي علمها المعول  
وهي محل التحليل والتحريم والله تعالى لا ينظر الى صورها وعباراتها التي يكسوها  
اياها العبد وانما ينظر الى حقائقها وذواتها والله الموفق»

## فصل

واما معكم بمجواز المعاريض وقولهم ان الحيل معاريض فعالية على وزن المعاريض  
القولية: فالجواب من وجوه (احدها) ان يقال ومن سلم لكم ان المعاريض اذا تضمنت

استباحة الحرام واستبطاء الواجبات وإبطال الحقوق كانت جائزة بل هي من الخيل  
 بالقولية وأما تجوز المعارض إذا كان فيها تخلص من ظالم كما عرض الخليل  
 بقوله هذه أختي فإذا تضمنت نصريحاً أو إبطالاً باطلاً كما عرض بقوله أي سقيم  
 بقوله بل فعله كبيرهم هذا وكما عرض الملوك لداود بما ضربه له من  
 المثل الذي نسباه إلى أنفسهما وكما عرض النبي ﷺ بقوله نحن من ماء: وكما كان  
 يورى عن الغزوة بغيرها لمصلحة الإسلام والمسلمين إذا لم تتضمن مفسدة في دين  
 ولا دنيا كما عرض ﷺ بقوله أنا حاملوك على ولد الناقة وبقوله إن الجنة لا تدخلها  
 العجوز وبقوله من يشترى مني هذا العبد يريد عبد الله وبقوله تلك المرأة زوجك  
 الذي في عينه بياض وأما أراد به البياض الذي ختمه الله في عيون بني آدم وهذه  
 للمعارض ونحوها من إصدق الكلام فإن في جواز هذه ما يدل على جواز الخيل  
 المذكورة: وقال شيخنا رضي الله عنه والذي قيس عليه الخيل الربوية وليست  
 مثله نوعان أحدهما المعارض وهي أن يتكلم الرجل بكلام جائز يقصده به معنى  
 صحيحاً ويوهم غيره أنه يقصد به معنى آخر فيكون سبب ذلك الوهم كون اللفظ  
 مشتركاً بين حقيقتين لغويتين أو عرفيتين أو شرعيتين أو لغوية مع أحدهما أو عرفية  
 مع أحدهما أو شرعية مع أحدهما فيعني أحد معنييه ويوهم السامع أنه إنما عني  
 الآخر أما لكونه لم يعرف إلا ذلك وأما لكون دلالة الحال تقتضيه وأما لقرينة حاله  
 أو مقابلة يضربها إلى اللفظ أو يكون سبب التوهم كون اللفظ ظاهراً في معنى فيعني  
 به معنى يختصه باطناً بأن ينوى مجاز اللفظ دون حقيقته أو ينوى بالعام الخاص أو  
 بالمطلق المقيد أو يكون سبب التوهم كون المخاطب إنما يفهم من اللفظ غير حقيقته  
 المعروف خاص به أو غفلة منه أو جهل أو غير ذلك من الأسباب مع كون المتكلم  
 إنما قصد حقيقته فهذا كله إذا كان المقصود به رفع ضرر غير مستحق فهو جائز  
 كقول الخليل هذه أختي وقول النبي ﷺ نحن من ماء: وقول الصديق  
 رضي الله عنه هذا يهديني السبيل بومته قول عبد الله ابن رواحة شهدت  
 بيان بعبد الله حتى: الإيات أوهم أمراته القرآن وتجد يكون واجباً

إذا تضمن دفع ضرر يجب دفعه ولا يندفع الا بذلك وهذا الضرب وان كان نوع حيلة في الخطاب لكنه يفارق الخيل المحرمة من الوجه المختال عليه والوجه المختال به أما الاول فلكونه دفع ضرر غير مستحق فلو تضمن كتمان ما يجب اظهاره من شهادة أو اقرار أو علم أو نصيحة مسلم أو التعريف بصفة معقود عليه في بيع أو نكاح أو اجارة فانه غش محرم بالنص : قال مثني الانباري قلت لاجد بن حنبل كيف الحديث الذي جاء في المعارض فقال المعارض لا تكون في الشراء والبيع تكون في الرجل يصلح بين الناس أو نحو هذا قال شيخنا والضابط ان كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه حرام لانه كتمان وتدليس ويدخل في هذا الاقرار بالحق والتعريض في الحلف عليه والشهادة على العقود ووصف المعقود عليه والفتية والحديث والقضاء وكل ما حرم بيانه فالتعريض فيه جائز بل واجب اذا أمكن ووجب الخطاب كالتعريض لسائل عن مال معصوم أو نفسه يريد أن يعتدى عليه وان كان بيانه جائزا أو كتمان جائزا فأما أن تكون المصلحة في كتمان أو في اظهاره أو كلاهما متضمن للمصلحة فان كان الاول فالتعريض مستحب كتورية الغازي عن الوجه الذي يريده وتورية الممتنع عن الخروج والاجتماع بمن يصدده عن طاعة أو مصلحة راجحة كتورية أحمد عن المروزي وتورية الخالف لظالم له أو لمن استخافه يمينا لا تجب عليه ونحو ذلك وان كان الثاني فالتورية فيه مكروهة والظهار مستحب وهذا في كل موضع يكون البيان فيه مستحبا وان تساوى الامران وكان كل منهما طريقا الى المقصود لكون ذلك مخاطب التعريض والتصريح بالنسبة اليه سواء جاز الامران كما لو كان يعرف بعبء السن وخطابه بكل لسان منها يحصل مقصوده ومثل هذا ما لو كان له غرض مباح في التعريض ولا حذر عليه في التصريح والمخاطب لا يفهم مقصوده وفي هذا ثلاثة أقوال للفقهاء وهي في مذهب الامام أحمد : أحدها له التعريض اذا لا يتضمن كتمان حق ولا اضرار بغير مستحق : والثاني ليس له



ذلك فانه ايهام للمخاطب من غير حاجة اليه وذلك تعريض وربما أوقع السامع في  
 الخبر الكاذب وقد يترتب عليه ضرر به : والثالث له التعريض في غير المين  
 وقال الفضيل بن زياد سألت أحمد عن الرجل يعارض في كلامه يسألني عن  
 الشيء أكره أن أخبره به قال اذا لم يكن يميناً فلا بأس في المعاريض مندوحة  
 عن الكذب وهذا عند الحاجة الى الجواب فالما الابتداء فالمتع فيه ظاهر كما دل  
 عليه حديث أم كلثوم انه لم يرخص فيما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث وكلها  
 مما يحتاج اليه المتكلم وبكل حال فغاية هذا القسم تجهيل السامع بأن يوقعه المتكلم  
 في اعتقاده لم يرد به بكلامه وهذا التجهيل قد تكون مصلحته أرجح من مفسدته وقد  
 تكون مفسدته أرجح من مصلحته وقد يتعارض الامران ولا ريب ان من كان عليه  
 بالشيء يحمله على ما يكرهه الله ورسوله كان تجهيله به وكتمان عنه أصلح له وللمتكلم  
 وكذلك ما كان في علمه مضرة على القائل أو تفوت عليه مصلحة هي أرجح من  
 مصلحة البيان فله أن يكتمه عن السامع فان أبي الاستئذان فله أن يعرض له فالمقصود  
 بالمعاريض فعل واجب او مستحب او مباح أباح الشارع السعي في حصوله  
 ونصب له سبباً يفضي اليه فلا يقاس بهذه الجبل التي يتضمن سقوط ما أوجبه  
 الشارع وتحايل ما حرمه فان أحد البابين من الآخر وهل هذا الا من أفسد  
 القياس وهو كقياس الربا على البيع والميتة على المذكي \*

## فضل

فهذا الفرق من جهة المحتال عليه واما الفرق من جهة المحتال به فان المعرض  
 إنما تكلم بحق ونطق بصديق فيما بينه وبين الله لاسيما ان لم ينو باللفظ خلاف  
 ظاهره في نفسه واما كان عدم الظهور من ضعف فهم السامع وقصوره في فهم  
 دلالة اللفظ: ومعارض النبي ﷺ ومزاحه كانت من هذا النوع كقوله  
 نحن من ماء : وقوله حاملوك علي ولد الأنثى ولا يدخل الجنة العجوز وزوجك

الذي في عينه بياض وأكثر معارض السلف كانت من هذا: ومن هذا الباب التديس في الاسناد لكن هذا مكروه لتعلقه بالدين وكون البيان في العلم واجبا بخلاف ما قصد به دفع ظالم أو دفع ضرر عن المتكلم: والمعارض نوعان أحدهما أن يستعمل اللفظ في حقيقته وما وضع له فلا يخرج به عن ظاهره ويقصد فردا من أفراد حقيقته فيتوهم السامع أنه قصد غيره إما لقصور فهمه وإما لظهور ذلك الفرد عنده أكثر من غيره وإما لشاهد الحال عنده: وإما لكيفية الخبر وقت المتكلم من ضحك أو غضب أو إشارة ونحو ذلك: وإذا تأملت المعارض النبوية والسلفية وجدت عامتها من هذا النوع: والثاني أن يستعمل الغلام في الخاص والمطلق في المقيد وهو الذي يسميه المتأخرون الحقيقة والجهاز وليس يفهم أكثر من المطلق والمقيد فإن لفظ الاسد والبحر والشمس عند الإطلاق له معنى وعند التقيد له معنى يسمونه الجواز ولم يفرقوا بين مقيد ومقيد ولا بين قيد وقيد فإن قالوا كل مقيد مجاز لزمهم أن يكون كل كلام مركب مجازا فإن التركيب بقيد يقيود زائدة على اللفظ المطلق وإن قالوا بعض القيود يجعله مجازا دون بعض سئلوا عن الظابط ما هو ولن يجدوا إليه سبيلا وإن قالوا يعتبر اللفظ المفرد من حيث هو مفرد قبل التركيب وهناك يحكم عليه بالحقيقة والجهاز: قيل لهم هذا أبعد وأشد فساداً فإن اللفظ قبل العقد والتركيب بمنزلة الاصوات التي يتعق بها ولا تفيد شيئا وإنما افادتها بعد تركيبها وأنتم قلتم الحقيقة هي اللفظ المستعمل وأكثركم يقول استعمال اللفظ فيما وضع له أولا والجهاز بالعكس فلا بد في الحقيقة والجهاز من استعمال اللفظ فيما وضع له وهو إنما يستعمل بعد تركيبه وحينئذ فتركيبه بعده يقيود يفهم منها مراد المتكلم فما الذي جعله مع بعض تلك القيود حقيقة ومع بعضها مجازا وليس الغرض إبطال هذا التقسيم الحادث بالمتبع المتناقض فإنه يابطل من أكثر من أربعين وجها وإنما الغرض التنبيه على نوعي التعريض وأنه

تارة يكون مع استعمال اللفظ في ظاهره وتارة يكون باخراجه عن ظاهره ولا يذكر المعريض قرينة تبين مراده: ومن هذا النوع عامة التعريض في الأيمان والطلاق كقوله كل امرأة له فهي طالق وينوي في بلد كذا وكذا أو ينوي فلانة أو قوله أنت طالق وينوي من زوج كان قبله ونحو ذلك فهذا القسم شيء والذي قبله شيء فإين هذا من قصد المحتال بلفظ العقد أو صورته مما لم يجعله الشارع مقتضيا له بوجه بل جعله مقتضيا لصدقه ولا يلزم من صلاحية اللفظه اخبارا صلاحيته له إنشاء فإنه لو قال تزوجت في المعاريض وعنى نكاحا فاسدا كان صادقا كما تلويينه ولو قال تزوجت إنشاء وكان فاسدا لم يعتقد: وكذلك في جميع الحيل فإن الشارع لم يشرع القرض إلا لمن قصد أن يسترجع مثل قرضه ولم يشرع لمن قصد أكثر منه لاجبلة ولا بغيرها وكذلك إنما شرع البيع لمن ناله غرض في ثمنك الثمن وتمليك السلعة ولم يشرع قط لمن قصد به بالفضل أو النساء ولا غرض له في الثمن ولا في الثمن ولا في الساعة وإنما غرضهم الربا وكذلك النكاح لم يشرعه إلا لأرغب في المرأة لم يشرعه للمحلل وكذلك الخلع لم يشرعه إلا للفتدية نفسها من الزوج تتخلص منه من سوء العشرة ولم يشرعه للتحويل على الخنثى قط وكذلك التمليك لم يشرعه الله سبحانه وتعالى إلا لمن قصد نفع الغير والاحسان إليه بتمايكه سواء كان محتاجا أو غير محتاج ولم يشرعه لاسقاط فرض من زكاة أو حج: أو غيرهما قط وكذلك المعاريض لم يشرعها إلا لاحتاج إليها أو لمن لا يسقط بها حقا ولا يضر بها أحدا ولم يشرعها إذا تضمنت إسقاط حق أو إضرار الغير مستحق: فثبت أن التعريض المباح ليس من المخادعة لله في شيء وغايته أنه مخادعة لمخلوق: أباح الشارع مخادعته لظلمه ولا يلزم من جواز مخادعة العالم المبطل جواز مخادعة المحق فما كان من التعريض مخالفا لظاهر اللفظ كان قبيحا إلا عند الحاجة: ولم يكن منها مخالفا لظاهر اللفظ كان جائزا إلا عند تضمن مفسدة والمعاريض كما تتكون بالقول تكون بالفعل وتكون بالقول والفعل معا: مثال ذلك أن يظهر

المحارب أنه يريد ونجها من الوجوه ويسافر اليه ليحسب العدو أنه لا يريد ثم يكر عليه وهو آمن من قصده ويستطرد المبارز بين يدي خصمه ليظن هزيمته ثم يعطف عليه وهذا من خداعات الحرب \*

## فصل

فهذا أحد النوعين الذي قيست عليه الحيل المحرمة والنوع الثاني الكيد الذي شرعه الله المظلوم أن يكيد به ظالمه ويخدعه به إما للتوصل الي اخذ حقه منه أو عقوبة له أو لكف شره وعدوانه كإروي الامام احمد في مسنده «أن رجلا شكك الى رسول الله ﷺ من جاره أنه يؤذيه فأمره رسول الله ﷺ أن يطرح متاعه في الطريق ففعل فجعل كل من مرّ عليه يسأل عن شأن المتاع فيخبر بأن جار صاحبه يؤذيه فيسبه ويأعنه فجاء اليه وقال رد متاعك الى مكانه فوالله لأؤذيك بعد ذلك أبدا» فهذا من أحسن المعاريض الفعلية والطف الحيل التي يتوصل بها الى دفع ظلم الظالم ونحن لاننكر هذا الجنس وإنما الكلام في الحيل على استحلال محارم الله واسقاط فرائضه وابطال حقوق عباده فهذا النوع هو الذي يفوت أفراد الادلة على تحريم الحصر \*

## فصل

وأما قولكم جعل العتق حيلة على التوصل الي مالا يباح الا بها الي آخره فهذا موضع الكلام في الحيل وانقيادها الى أحكامها الخمسة فنقول ليس كل ما يسمى حيلة حراما قال الله تعالى (الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا) أراد بالميلنة التحيل على التخلص من بين الكفار وهذه حيلة محدودة يثاب عليها وكذلك الحياة على هزيمة الكفار كما فعل نعيم بن مسعود يوم الخندق أو علي تخلص ماله منهم كما فعل الحجاج بن علاط

بأمراته وكذلك الحيلة علي قتل رأس من رؤس أعداء الله كما فعل الذين قتلوا  
 ابن ابي الحقيق اليهودي وكعب بن الاشرف وابا رافع وغيرهم فكل هذه حيل  
 مجودة محبوبة لله ومرضية له والحيلة مشتقة من التحول وهي التورع والحالة كالجلسة  
 والقعدة والركبة فانها بالكسر للحوالة وبالفتح للمرة كما قيل الفعلة المرة والفعاة  
 للحوالة : والمفعول للموضع والمفعول للآلة : وهي من ذوات الواو فانها من التحول  
 من حال يحول وانما انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وهو قلب مقيس مطرد  
 في كلامهم نحو ميزان وميقات وميعاد فانها مفعول من الوزن والوقت والوعد  
 فالحيلة هي نوع مخصوص من التعرف والعمل الذي يتحول به فاعله من حال  
 الي حال ثم غلب عليها بالعرف استعمالها في سلوك الطرق الخفية التي يتوصل بها  
 الرجل الى حصول غرضه بحيث لا يتفطن له الا بنوع من الذكاء والفتنة فهذا  
 أخص من موضعها في أصل اللغة وسواء كان المقصود أمر اجائز أو محرما وأخص  
 من هذا استعمالها في التوصل الى الغرض الممنوع منه شرعا أو عقلا أو عادة :  
 فهذا هو الغالب عليها في عرف الناس فانهم يقولون فلان من أرباب الحيل ولا  
 تعاملوه فانه متحيل وفلان يعلم الناس الخيل وهذا من استعمال المطلق في بعض  
 أنواعه كاللابة والحيوان وغيرهما واذا قسمت باعتبارها لغة انقسمت الي الاحكام  
 الخمسة فان مباشرة الاشباب الواجبة حيلة علي حصول مسبباتها فالاكل  
 والشرب واللبس والسفر الواجب حيلة علي المقصود منه والعقود الشرعية  
 واجبها ومستحبها ومباحها كلها حيلة علي حصول المقود عليه والاشباب  
 المحرمة كلها حيلة علي حصول مقاصدها منها وليس كلامنا في الحيلة بهذا  
 الاعتبار العام الذي هو مورد التقسيم الي مباح ومخظور فالحيلة جنس تحت التوصل  
 الي فعل الواجب وترك المحرم وتخليص الحق ونصر المظلوم وقهر الظالم وعقوبة  
 المعتدي وتحت التوصل الي استحلال المحرم وابطال الحقوق واسقاط الواجبات  
 وما قال النبي ﷺ « لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدني

الحيل « غلب استعمال الحيل في عرف الفقهاء علي النوع المذموم وكما يذم الناس أرباب الحيل فهم يذمون أيضا العاجز الذي لاحيلة عنده لعجزه وجهله بطرق تحصيل مصالحه فالأول ما كرم مخادع والثاني عاجز مفرط والممدوح غيرها وهو من له خبرة بطرق الخير والشر خفيها وظاهرها فيحسن التوصل الي مقاصده المحمودة التي يحبها الله ورسوله بأنواع الحيل ويعرف طرق الشر الظاهرة والخفية التي يتوصل بها الي بخداعه والمكر به فيحترز منها ولا يفعلها ولا يدل عليها وهذه كانت حال سادات الصحابة رضي الله عنهم فانهم كانوا أبر الناس قلوبا وأعلم الخلق بطرق الشر ووجوه الخداع وأنقى لله من أن يرتكبوا منها شيئا أو يدخلوه في الدين كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لست بخبي ولا بخدعني الخب وكان حذيفة أعلم الناس بالشر والفن وكان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكان هو يسأله عن الشر والقلب السليم ليس هو الجاهل بالشر الذي لا يعرفه بل الذي يعرفه ولا يريد بل يريد الخير والبر: والنبي ﷺ قد سمى الحرب خدعة ولا رب في انقسام الخداع الي ما يحبه الله ورسوله والي ما يبغضه وبهني عنه وكذلك المكر ينقسم الي قسمين محمود ومذموم فالحيلة والمكر والخديعة تنقسم الي محمود ومذموم فالحيل المحرمة منها ماهو كفر ومنها ماهو كبيرة ومنها ماهو صغيرة: وغير المحرمة منها ماهو مكروه ومنها ماهو جائز ومنها ماهو مستحب ومنها ماهو واجب فالحيلة بالردة على فسخ النكاح كفر ثم أنها لا تأتي الا على قول من يقول بتعجيل الفسخ بالردة فأما من وقفه على انقضاء العدة فإنها لا يتم لها غرضها حتى تنقضي عدتها فإنها متى علم بردها قتلت الا على قول من يقول لا تقتل المرتدة بل يجلسها حتى تسلم او تموت وكذلك التحيل بالردة على حرمان الوارث كفر والافتاء بها كفر ولا تتم الا على قول من يري ان مال المرتد لبيت المال فاما علي القول الراجح إنه لورثته من المسلمين فلا تتم الحيلة وهذا القول هو الصواب فان ارتداده أعظم من مرض الموت الخوف وهو في هذه الحان قد

تعلق حق الورثة بماله فليس له أن يسقط هذا التعلق بتبرع فمكذبا المرتد برده  
تعلق حق الورثة بماله اذ صار مستحقا للقتل :

## فصل

وأما الحيل التي هي من الكبائر فمثل قتل امرأته اذا قتل حماته وله من  
امرأته ولد والصواب ان هذه الحيلة لا تسقط عنه القود وقولهم انه ورث ابنه  
بعض دم أبيه فسقط عنه القود ممنوع فان القود وجب عليه او لا يقتل أم المرأة  
وكان لها أن تستوفيه ولها ان تسقطه فلما قتلها قام وليها في هذه الحال مقامها  
بالنسبة اليها وبالنسبة الى أمها ولو كان ابن القتال فانه لم يدل كتاب ولا سنة  
ولا اجماع ولا ميزان عادل على ان الولد لا يستوفى القصاص من والده لغيره  
وغاية ما دل عليه الحديث انه لا يقاد الوالد بولده علي ما فيه من الضعف وفي حكمه  
من النزاع ولم يدل على انه لا يقاد بالاجنبي اذا كان الولد هو مستحق القود  
والفرق بينهما ظاهر فانه في مسئلة المنع قد اقيد بابنه وفي هذه الصورة انما اقيد  
بالاجنبي وكيف تأتي شريعة او سياسة عادلة بوجوب القود على من قتل نفسه  
بغير حق فان عاد فقتل نفساً أخرى بغير حق وتضاعف أثمه وجرمه سقط عنه  
القود بل لو قيل بتحتم قتله ولا بد اذا قصد هذا كان أقرب الى العقول والقياس (ومن الحيل)  
المحرمة التي يكفر من أتى بها تمكين المرأة ابن زوجها من نفسها لينفسخ نكاحها  
حيث صارت موطوءة ابنه وكذا بالعكس او وطئه حماته لينفسخ نكاح امرأته  
مع أن هذه الحيلة لا تتمشى الا على قول من يرى ان حرمة المصاهرة تثبت بالزنا  
كما تثبت بالنكاح كما يقوله ابو حنيفة واحمد في المشهور من مذهبه والقول  
الراجح ان ذلك لا يحرم كما هو قول الشافعي واحدى الروايتين عن مالك فان  
التحريم بذلك موقوف على الدليل ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا  
قياس صحيح وقياس السفاح علي النكاح في ذلك لا يصح لما بينهما من الفروق

والله تعالى جعل الصهر قسيم النسب وجعل ذلك من نعمة التي امتن بها على عباده فكلاهما من نعمة واحسانه فلا يكون الصهر من آثار الحرام وموجباته كما لا يكون النسب من آثاره بل اذا كان النسب الذي هو اصل لا يحصل بوطء الحرام فالصهر الذي هو فرع عليه ومشبه به اولى ان لا يحصل بوطء الحرام وايضا فانه لو ثبت تحريم المصاهرة لاثبتت المحرمية التي هي من أحكامه فاذا لم تثبت المحرمية لم تثبت الحرمة وايضا فان الله تعالى انما قال (وحلائل أبنائكم) ومن زنا بها الابن لا تسمى حليلة لغته ولا شرعاً ولا عرفاً وكذلك قوله (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف) انما المراد به النكاح الذي هو ضد السفاح ولم يأت في القرآن النكاح المراد به الزنا قط ولا الوطء المجرد عن عقد وقد تناظر الشافعي هو وبعض العراقيين في هذه المسئلة ونحن نذكر مناظرته بلفظه قال الشافعي الزنا لا يحرم الحلال وقال به ابن عباس قال الشافعي لان الحرام ضد الحلال ولا يقاس شيء على ضده فقال لي قائل ما تقول لو قبلت امرأة الرجل ابنه لشهوة حرمت على زوجها ابداً فقلت لم قلت ذا والله تعالى انما حرم أمهات نسائكم ونحو هذا بالنكاح فلم يميز أن يقاس الحرام بالحلال فقال اجد جماعاً وجماعاً فالت جماعاً حدث به واحصنت وجماعاً رجعت به أحدهما نعمة والآخر نعمة وجعل الله نسبا وصهراً ووجب به حقوقاً وجعلك محرماً لامرأتك وابنتها تسافر بهما وجعل على الزنا نعمة في الدنيا بالحد وفي الآخرة بالنار الآن يعفو الله فتقيس الحرام الذي هو نعمة على الحلال الذي هو نعمة وقلت له فلو قال لك وجدت المطلقة ثلاثاً تحل بجماع زوج واصابة فاحلها بالزنا لانه جماع كجماع قال اذا أخطى لان الله تعالى احلها بنكاح زوج قلت وكذلك ما حرم الله في كتابه بنكاح زوج واصابة زوج قال اف يكون شيء يحرمه الحلال ولا يحرمه الحرام اقول به قلت نعم ينكح أربعة فيحرم عليه ان ينكح من النساء خمسة اف يحرم عليه اذا زنا بأربع شيء من النساء قال لا يمنع الحرام ما يمنع الحلال قال فقد ترد فتحرم على زوجها قلت نعم وعلي جميع الخلق واقطعوا اجعل ما لم يفتا قال قد نجد الحرام يحرم الحلال قلت انما في مثل ما اختلفنا



فيه من امر النساء فلا انتهى: ومما يدل على صحة هذا القول ان أحكام النكاح التي رتبها الله تعالى عليه من العدة والاحداد والميراث والحل والحرمه ولحوق النسب ووجوب النفقة والمهر وصحة الخلع والطلاق والظهار والايلاء والقصر على أربع ووجوب القسم والعدل بين الزوجات وملاك الرجعة وثبوت الاحصان والاحلال للزوج الاول وغير ذلك من الأحكام لا يتعلق شيء منها بالزنا وإن اختلفت في العدة والمهر والصواب انه لا مهر لبغى كما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ وكما فطر الله عقول الناس على استنباحه فكيف يثبت تحريم المصاهرة من بين هذه الاحكام والمقصود ان هذه الحيلة باطلة شرعاً كما هي محرمة في الدين وكذلك الحيلة على اسقاط حد السرقة بقول السارق هذا ملكي وهذه داري وصاحبها عبدي من الحيل التي هي الي الضحكة والسخرية والاستهزاء بها أقرب منها الي الشرع ونحن نقول معاذ الله ان يجعل في فطر الناس وعقولهم قبول مثل هذا الهديان البارد المناقض للعقول والمصالح فضلاً عن ان يشرع لهم قبوله وكيف يظن بالله وشرعه ظن السوء انه شرع رد الحق بالباطل الذي يقطع كل أحد بطلانه وبالبهتان الذي يجزم كل حاضر ببهتانه ومتى كان البهتان والوقاحة والمجاهرة بالزور والكذب مقبولا في دين من الاديان او شريعة من الشرائع أو سياسة أحد من الناس ومن له مسكة من عقل وان يلي بالسرقة فانه لا يرضي لنفسه بدعوى هذا البهت والزور وبالله وبالعقول أيعجز سارق قط عن التكليم بهذا البهتان ويتخلص من قطع اليد فما معنى شرع قطع يد السارق ثم اسقاطه بهذا الزور والبهتان وكذلك اذا غضب شيئاً فادعاه المنصوب منه فانكرفطلب تجليفة: ﴿ قالوا ﴾ فالحيلة في اسقاط اليمين عنه ان يقربه لولده الصغير فيسقط عنه اليمين ويفوز بالمنصوب وهذه حيلة باطلة في الشرع كما هي محرمة في الدين بل انقره إن كان كبيراً ضار هو الخصم في ذلك وتوجهت عليه اليمين وان كان صغيراً توجهت اليمين على المدعى عليه فان نكل قضي به للمدعى وغرم قيمته لمن أقر

له به لانه بنكوله قد فوته عليه وكذلك اذا جرح رجلا فحشي ان يموت من الجرح فدفع عليه دواء مسموما فقتله ( قال ) ارباب الحيل يسقط عنه القصاص وهذا خطأ عظيم بل يجب عليه القصاص بقتله بالسم كما يجب عليه بقتله بالسيف ولو أسقط الشارع القتل عن قتل بالسم لما عجز قاتل عن قتل من يريد قتله به آتيا اذ قد علم انه لا يجب عليه القود وفي هذا من فساد العالم مالا تأتي به شريعة وكذلك اذا أراد اخراج زوجته من الميراث في مرضه وخاف ان الحاكم يورث المبتوتة قالوا فالحيلة ان يقر أنه كان طلقها ثلاثا وهذه حيلة محرمة باطلة لا يحل تعليمها ويفسق من علمها المريض ويستحق عقوبة الله ومع ذلك فلا تنفذ فانه كما هو متهم بطلاقها فهو متهم بالاقرار بتقدم الطلاق على المرض واذا كان الطلاق لا يمنع الميراث بالتمهة فالاقرار لا يمنعه للتمهة ولا فرق بينهما فالحيلة باطلة محرمة وكذلك اذا كان في يده نصاب فباعه او وهبه قبل الحول ثم استرده قال ارباب الحيل تسقط عنه الزكاة بل لو ادعى ذلك لم يأخذ العامل زكاته وهذه حيلة محرمة باطلة ولا يسقط ذلك عنه فرض الله الذي فرضه واوعد بالعقوبة الشديدة من ضيعه وأهمله فلو جاز ابطاله بالحيلة التي هي مكر وخداع لم يكن في ايجابه والوعيد علي تركه فائدة وقد استقرت سنة الله في خلقه شرعاً وقدرأ علي معاقبة العبد بنقيض قصده كما حرم القاتل الميراث ووزث المطلقة في مرض الموت وكذلك الفار من الزكاة لا يسقطها عنه فرازه ولا يعان على قصده الباطل فيتم مقصوده ويسقط مقصود الرب تعالى وكذلك عامة الحيل انما يساعد فيها التحيل علي بلوغ غرضه ويبطل غرض الشارع وكذلك المجامع في نهار رمضان اذا تعدى أو شرب الخمر اولا ثم جامع قالوا لا تجب عليه الكفارة وهذا ليس بصحيح فان إضامه الى اثم الجماع اثم الاكل والشرب لا يناسب التخفيف عنه بل يناسب تغليظ الكفارة عليه ولو كان هذا يسقط الكفارة لم تجب كفارة علي واطىء اهتدى لجرعة ماء او ابتلاع لبابة او اكل زبينة فسبحان الله هل اوجب الشارع الكفارة لكون الوطء لم يتقدمه مفطر قبله

اول الجناية علي زمن الصوم الذي لم يجعله الله محلا للوطء أقترى بالاكل والشرب قبله صار الزمان محلا للوطء فانقلبت كراهة الشارع له محبة ومنعه اذا هذا من المحال وأفسد من هذا قولهم ان الحيلة في اسقاط الكفارة ان ينوي قبل الجماع قطع الصوم فاذا اتى بهذه النية فليجتمع آمنة من وجوب الكفارة ولازم هذا القول الباطل انه لا تجب كفارة علي مجامع أبدا وابطال هذه الشريعة رأسا فان المجامع لا بد ان يعزم على الجماع قبل فعله واذا عزم على الجماع فقد تضمنت نيته قطع الصوم فافطر قبل الفعل بالنية الجازمة للافطار فصادفه الجماع وهو مفطر بنية الافطار السابقة علي الفعل فلم يفطر به فلا تجب الكفارة فتأمل كيف تتضمن الحيل المحرمة مناقضة الدين وابطال الشرائع : وكذلك قالوا لو ان محرما خاف الموت وخشي القضاء من قابل فالحيلة في اسقاط القضاء ان يكفر بالله ورسوله في حال احرامه فيبطل احرامه فاذا عاد الى الاسلام لم يلزمه القضاء من قابل بناء على ان المرتد كالكافر الاصلى فقد أسلم اسلاما مستأنفا لا يجب عليه فيه قضاء ما مضى ومن له مسكة من علم ودين يعلم ان هذه الحيلة مناقضة لدين الاسلام أشد مناقضة فهو في شق والاسلام في شق وكذلك لو وكل رجلا في استيفاء حقه فرفعه الى الحاكم فاراد ان يحلفه بالطلاق انه لاحق لو كيله قبله فالحيلة في حلفه صادقا ان يحضر المؤكل الي منزله ويدفع اليه حقه ثم يعلق عليه الباب ويمضي مع الوكيل فاذا حلف انه لاحق لو كيله قبله حلف صادقا فاذا رجع الى البيت فشأنه وشأن صاحب الحق : وهذه شر من حيلة اليهود أصحاب الحيتان : وهذه وأمثالها إنما هي من حيل اللصوص وقطاع الطريق فما لدين الله ورسوله وادخالها فيه ولا يجدي عليه هذا الفعل في بره باليمين شيئا بل هو جاث كل الحبث اذ لم يتمكن صاحب الحق من الظفر بحقه فهو في ذمة الخالف كما هو وإنما يبرأ منه اذا تمكن صاحبه من قبضه وعذ نفسه مستوفيا لحقه وكذلك لو كان له عروض للتجارة فاراد أن يسقط زكاتها ﴿ قالوا ﴾ فالحيلة ان ينوي بها

القنية في آخر الحول يوما أو أقل ثم ينقض هذه النية ويصيدها للتجارة فيستأنف بها حولا ثم يفعل هكذا في آخر كل حول فلا يحب عليه زكاتها أبدا (في الله العجب) أيروج هذا الخداع والمكر والتليس على أحكم الحاكمين الذي يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور ثم إن هذه الحيلة كما هي مخادعة لله ومكر بدين الاسلام فهي باطلة في نفسها فاتها إنما تصير للقنية إذا لم يكن من نيته إعادتها للتجارة فلما وهو يعلم انه لا يقتنيها البتة ولا له حاجة باقتنائها وإنما أعدها للتجارة فكيف تتصور منه النية الجازمة للقنية وهو يعلم قطعاً أنه لا يقتنيها فكيف تتصور منه نية الجازمة للقنية وهو يعلم قطعاً أنه لا يقتنيها ولا يريد اقتنائها وإنما هو مجرد حديث النفس أو خاطر اجراه على قلبه بمنزلة أن يقول بلسانه أعددتها للقنية وليس ذلك في قلبه أفلا يستحجي من الله من يسقط فرائض هذا الهوس وحديث النفس: وأعجب من هذا انه لو كان عنده غين من الذهب والفضة فأراد إسقاط زكاتها في جميع عمره: فالحيلة أن يدفعها الى محتال مثله أو غيره في آخر الحول ويأخذ منه نظيرها فيستأنف له الحول ثم في آخره يعود فيستبدل بها مثالا فاذا هو فعل مثل ذلك لم يحب عليه زكاته ما عاش وأعظم من هذه البلية إضافة هذا المكر والخداع الى الرسول وان هذا من الدين الذي جاء به: ومثل هذا وأمثاله منع كثير من أهل الكتاب من الدخول في الاسلام وقالوا: كيف يأتي رسول يمثل هذه الحيل وأساءوا ظنهم به وبدينه وتواصوا بالتمسك بما هم عليه وظنوا ان هذا هو الشرع الذي جاء به وقالوا كيف تأتي بهذا شريعة أو تقوم به مصلحة أو يكون من عند الله ولو أن ملكا من الملوك ساس رعيته بهذه السياسة لقدح ذلك في ملكه قالوا وكيف يشرع الحكيم الشيء لمبا في شرعه من المصلحة ويحرم لما في فعله من المفسدة ثم يبيح ابطال ذلك بآذني حيلة تكون وتري الواحد منهم اذا ناظره المسلم في صحة دين الاسلام إنما يحتج عليه بهذه الحيل كما هو في كتبهم وكما نسعه من لفظهم عند المناظرة قاله المستعان:

وكذلك قالوا لو كان له نصاب من السائمة فأراد إسقاط زكاتها فالحيلة في ذلك أن يعطى يوماً واحداً ثم تعود إلى السوم: وكذلك يفعل في كل حول وهذه حيلة باطلة لا تسقط عنه وجوب الزكاة بل وكذلك كل حيلة يتحيل بها على إسقاط فرض من فرائض الله أو حق من حقوق عباده لا يزيد ذلك الفرض إلا تأكيذاً وذلك الحق إلا اثباتاً: وكذلك قالوا إذا علم أن شاهدين يشهدان عليه فأراد أن يبطل شهادتهما فليخاصمهما قبل الرفع إلى الحاكم وهذه الحيلة حسنة إذا كان يشهدان عليه بالباطل فإذا علم أنهما يشهدان بحق لم تحل له تخصمتهما ولا تسقط هذه المحاصمة شهادتهما: وكذلك قالوا لا يجوز ضمان البسائين والحيلة على ذلك أن يؤجره الأرض ويساقه على الثمر من كل ألف جزء على جزء وهذه الحيلة لا تتم إذا كان البستان وقفاً وهو ناظره أو كان ليتيم فإن هذه المحاباة في المساقاة قدح في نظره ووصيته (فان قيل) أنها تقتصر لأجل العقد الآخر وما فيه من محاباة المستأجر له فهذا لا يجوز له أن يجازي في المساقاة لما حصل للوقف واليتيم من محاباة أخرى وهو نظير أن يبيع له سلعة بربح ثم يشتري له سلعة بخسارة توازن ذلك الربح هذا إذا لم يبنى أحد العقدين على الآخر فإن بنى عليه كانا عقدين في عقد وكانا بمنزلة سلف وبيع وشرطين في بيع وإن شرط أحد العقدين في الآخر فساد مع أن هذه الحيلة لا تتم إلا على أصل من لم ير جواز المساقاة أو من خصها بالتحيل وحده ثم فيها مفسدة أخرى وهي أن المساقاة عقد جائز فتنى أراد أحدهما فسخها فسخها وتضر الآخر ومفسدة ثانية وهي أنه يجب عليه تسليم هذا الجزء من ألف جزء من جميع ثمرة البستان من كل نوع من أنواعه وقد يتعذر عليه ذلك أو يتعسر أما بأن يأكل الثمرة أو يهديها كلها أو يبيعها على أصولها فلا يمكنه تسليم ذلك الجزء وهكذا يقع سواء ثم قد يكون ذلك الجزء من الألف يسيراً جداً فلا يطالب به عادة فيبقى في ذمته لليتيم وجهة الوقف إلى غير ذلك من المفاسد التي في هذه الحيل: وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا أئمة من ذلك وأعرق علما

وأقل تكلفا وأبرقلوبا فكانوا يرون ضمان الحدائق بدون هذه الحيلة كما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمحديقة أسيد بن حصين ووافقه عليه جميع الصحابة فلم ينكره منهم رجل واحد وضمان البسانين كما هو اجماع الصحابة فهو مقتضي القياس الصحيح كما تضمن الأرض لمغل الزرع فكذلك تضمن الشجر لمغل الثمر ولا فرق بينهما البتة إذ الأصل هنا كالأرض هناك والمغل يحصل بخدمة المستأجر والقيام على الشجر كما يحصل بخدمته والقيام على الأرض ولو استأجر أرضا ليحرثها ويسقيها ويستغل ما ينبت الله تعالى فيها من غير بذر منه كان بمنزلة استئجار الشجر من كل وجه لا فرق بينهما البتة فهذا أفقه من هذه الحيلة وأبعد من الفساد وأصلح للناس وأوفق للقياس وهو اختيار أبي الوفاء بن عقيل وشيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنهما وهو الصواب \*

## فصل

ومن هذا الباب الحيلة السريجية التي حدثت في الإسلام بعد المائة الثالثة وهي تمنع الرجل من القدرة على الطلاق البتة بل تبعد عليه باب الطلاق بكل وجه فلا يبقى له سبيل إلى التخلص منها ولا يمكنه مخالعتها عند من يجعل الخلع طلاقا وهي تغلظ سد الإنسان على نفسه باب النكاح بقوله كل امرأة أتزوجها فهي طالق فهذا لو صح تعليقه لم يمكنه في الإسلام أن يتزوج امرأة ماعاش وذلك لو صح شرعه لم يمكنه أن يطلق امرأة أبدا: وصورة هذه الحيلة أن يقول كلما طلقتك أو كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثا : قالوا فلا يتصور وقوع الطلاق بعد ذلك إذ لو وقع لزم وقوع معلق به وهو الثلاث وإذا وقعت الثلاث استنع وقوع هذا المنجز فوقوعه بفضي إلى عدم وقوعه وما أفضى وجوده إلى عدم وجوده لم يوجد: هذا اختيار أبي العباس بن سريج ووافقه عليه جماعة من أصحاب الشافعي: وأبي ذلك جمهور الفقهاء من المالكية والحنفية والحنبلية وكثير

من الشافعية ثم اختلفوا في وجه ابطال هذا التعليق فقال الاكثر من هذا التعليق لغو وباطل من القول فانه يتضمن المحال وهو وقوع طلقة مسبقة بثلاث وهذا محال فما تضمنه فهو باطل من القول فهو بمنزلة قوله اذا وقع عليك طلاق لم يقع واذا خلقتك لم يقع عليك طلاق ونحو هذا من الكلام الباطل بل قوله اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا أدخل في الاحالة والتناقض فانه في الكلام الاول جعل وقوع الطلاق مانعا من وقوعه مع قيام الطلاق وهنا جعل وقوعه مانعا من وقوعه مع زيادة محال عقلا وعادة فالتكلم به يتكلم بالمحال قاصدا للمحال فوجود هذا التعليق وعدمه سواء فاذا طلقت بعد ذلك نفذ طلاقها ولم يمنع منه مانع وهذا اختيار أبي الوفاء ابن عقيل وغيره من اصحاب أحمد وأبي العباس بن القاسم من اصحاب الشافعي : وقالت فرقة أخرى بل المحال انما جاء من تعليق الثلاث على المنجز وهذا محال أن يقع المنجز ويقع جميع ماعلق به بالصواب أن يقع المنجز ويقع جميع ماعلق به او تمام الثلاث من المعلق وهذا اختيار القاضي وأبي بكر وبعض الشافعية ومذهب أبي حنيفة والذين منعوا وقوع الطلاق جملة قالوا هو ظاهر كلام الشافعي فهذا تلخيص الاقوال في هذا التعليق . قال المصححون للتعليق صدر من هذا الزوج طلاقان منجز ومعلق والحل قابل وهو بمن يملك التنجز والتعليق والجمع بينهما ممنوع ولا مزية لاحدهما على الآخر فمانعا وتساقطا وبقيت الزوجية بحالها وصار كما لو تزوج أختين في عقد واحد فانه يبطل نكاحهما لهذا الدليل بعينه . وكذلك اذا أعتق أمته في مرض موته وزوجها عبده ولم يدخل بها وقيمتها مائة ومهرها مائة وبقيت التركة مائة لم يثبت لها الخيار . لان اثبات الخيار يقتضي سقوط المهر وسقوط المهر يقتضي ثبوت الخيار والجمع بينهما لا يمكن وليس أحدهما أولى من الآخر لان طريق ثبوتها الشرع فابقينا النكاح ورفضنا الخيار ولم يسقط المهر وكل ما أفضى وقوعه الي عدم وقوعه فذهب سبيله . ومثاله في الحس اذا تشاح اثنان في دخول دارهما سواء في القوة وليس لاحدهما على الآخر مزية توجب تقديمه فانهما يتماخضان فلا يدخل واحد

منها وهذا مشتق من دليل البائع على التوحيد وهو انه يستحيل أن يكون للعالم  
 فاعلان مستقلان بالفعل فان استقلال كل منهما ينفي استقلال الآخر فاستقلالهما يمنع  
 استقلالهما ووزانه في هذه المسئلة أن وقوعهما يمنع وقوعهما منه : قالوا غاية ما في هذا الباب  
 استلزام هذا التعليق للدور حكى يمنع وقوع المعلق والمذعز ونحن نريكم من مسائل الدور التي  
 يفضي وقوعها الى عدم وقوعها كثيراً : منها ما ذكرناه : ومنها ما لو وجد من  
 أحدها ربيع وشك كل واحد منهما هل هي منه أو من صاحبه لم يميز اقتداء  
 أحدهما بالآخر لان اقتداءه به يبطل اقتداءه : وكذلك لو كان معهما  
 انا أن أحدهما نجس فأدي اجتهد كل منهما الى إتياء لم تجز القدوة بينهما  
 لانها تفقئ الى ابطال القدوة : وكذلك اذا اجتهد في الثوبين والمساكين  
 (ومنها) لو زوج عبده حرة وضمن السيد مهرها ثم باعه لزوجه قبل الدخول  
 بها فالبيع باطل لان صحته تؤدي الى فسادها اذ لو صح لبطل النكاح لانها  
 اذا ملكت زوجها بطل نكاحها واذا بطل سقط مهرها لان الفرقه من جهتها واذا  
 سقط مهرها وهو الثمن بطل البيع والعقوبة . بل اما ان يصبح البيع ولا يقع  
 العتق اذ لو وقع العتق لبطل البيع واذا بطل بطل العتق فوقعه يؤدي الى عدم وقوعه  
 وهذا قول للمزني . وقال ابن سريج لا يصح بيعه لانه لو صح لوقع العتق قبله  
 ووقوع العتق قبله يمنع صحة البيع فصحة البيع تمنع صحته . وكذلك لو قال  
 له اذا رهنتك فأنت حر قبله بساعة . وكذلك لو قال لعبيده ولا مال له سواهم  
 وقد أفلس ان حجر الحاكم على فأنت حرار قبل الحجر بيوم لم يصبح الحجر  
 لان صحته تمنع صحته : ومثاله لو قال لعبيده متى صالحت عليك فأنت حر  
 قبل الصلح : ومثله لو قال لامرأته ان صالحت فلانا وأنت امرأتى فانت طالق قبله  
 بساعة لم يصح الصلح لان صحته تمنع صحته : ومثله لو قال لعبيده متى ضمنت عنك  
 صدق امرأتك فانت حر قبله ان كنت في حال الضمان لم يملك في ثم ضمن عنه  
 الصدق لم يصح لانه لو صح لعتق قبله واذا عتق قبله لم يصادف الضمان شرطه وهو كونه



مملوكة. وقت الضمان وكذلك لا يقع العتق لان وقوعه يؤدي الى ان لا يصح الضمان عنه  
واذا لم يصح الضمان عنه لم يصح العتق فشكل من الضمان والعتق يؤدي حسبه الى بطلانه  
فلا يصح واحده منهما . ومثله ما لو قال ان شار كنى في هذا العبد شريك فهو حر قبله بساعة  
لم يصح الشركة فيه بعد ذلك لانها لو صحت لعتق العبد وبطلت الشركة فصحتها نفضي الى  
بطلانها . ومثله لو قال ان وكلت انسانا ببيع هذا العبد اورهنه او هبته وكالة صحيحة فهو  
قبلها بساعة حر لم يصح الوكالة لان صحتها تؤدي الى بطلانها : ومثله ما لو قال  
لامرأته ان وكلت وكلا في طلاقك فأنت طالق قبله او معه ثلاثا لم يصح توكيه  
في طلاقها اذ لو صحت الوكالة لطلقت في حال الوكالة او قبلها فبطلت الوكالة  
فصحتها تؤدي الى بطلانها ، وكذلك لو خلف الميت ابنا فأقر بدين آخر للميت  
فقال المقر به انا ابنه وأما انت فليست بابنه لم يقبل انكار المقر به لان قبول  
قوله يبطل قوله ، ومن ههنا قال الشافعي لو ترك أخا لأب وام فأقر الأخ بدين  
للميت ثبت نسبه ولم يرث لانه لو ورث لخرج المقر عن أن يكون وارثا واذا  
لم يكن وارثا لم يقبل اقراره بوارث آخر فتورث الابن يفضي الي عدم  
توريثه ، ونازعه الجمهور في ذلك وقالوا اذا ثبت نسبه ترتب عليه احكام  
النسب ، ومنها الميراث ولا يفضي توريثه الى عدم توريثه لانه بمجرد الاقرار  
يثبت النسب وترتب عليه الميراث والاخ كان وارثا في الظاهر فحين أقر كان  
هو كل الورثة وانما خرج عن الميراث بعد الاقرار وثبوت النسب . فلم يكن  
تورث الابن مبطلا لسكون المقر وارثا حين الاقرار وان بطل كونه وارثا بعد  
الاقرار وثبوت النسب . وايضا فالميراث تابع لثبوت النسب والتابع أضعف من  
المتبوع فاذا ثبت المتبوع الاقوى فالتابع أولى . ألا ترى ان النساء تقبل شهادتهن  
منفردات في الولادة ثم في النسب ونظائر ذلك كثيرة . ومن المسائل التي يفضي  
ثبوتها الي ابطالها لو اعتقت المرأة في مرضها عبا فزوجه او قيمته تخرج من الثلث صح  
النكاح ولا ميراث له اذ لو ورثها لبطل تبرعها له بالعتق لانه يكون تبرعا لو ارث واذا  
بطل العتق بطل النكاح واذا بطل بطل الميراث وكان توريثه يؤدي الي ابطال توريثه

وهذا على أصل الشافعي: وأما على قول الجمهور فلا يبطل ميراثه ولا عتقه ولا نكاحه لانه حين العتق لم يكن وارثا فالتبرع نزل في غير وارث والعتق المنجز يتنجز من حينه ثم صار وارثا بعد ثبوت عتقه وذلك لا يضره شيئا . ومن ذلك لو أوصى له بانه فاته قبل قبول الوصية وخلف اخوة لايه فقبلوا الوصية عتق على الموصي له ولم يصح ميراثه منه . اذ لو ورث لاسقط ميراث الاخوة واذا سقط ميراثهم بطل قبولهم للوصية فيبطل عتقه لانه مرتب على القبول وكان توريثه مفضيا الى عدم توريثه . والصواب قول الجمهور انه يرث ولا دور لان العتق حصل حال القبول وهم ورثة ثم ترتب على العتق تابعه وهو الميراث وذلك بعد القبول فلم يكن الميراث مع القبول ليلزم الدور وإنما ترتب على القبول العتق وعلي العتق الميراث فهو مترتب عليه بدرجتين . ومن المسائل التي يفضي ثبوتها الى بطلانها لو زوج عبده امرأة وجعل رقبته صداقها لم يصح اذ لو صح للملكته وانفسخ النكاح (ومنها) لو قال لامته متى أكرهتك فأنت حرة حال النكاح أو قبله فأكرهها على النكاح لم يصح اذ لو صح النكاح عتقت ولو عتقت بطل أكرهاها فيبطل نكاحها (ومنها) لو قال لامرأته قبل الدخول متى استقر مهرك علي فأنت طالق قبله ثلاثا ثم وطئها لم يستقر مهرها بالوطء لانه لو استقر لبطل النكاح قبله ولو بطل النكاح قبله لكان المستقر نصف المهر لاجمعه . فاستقراره يؤدي الى بطلان استقراره هذا على قول ابن سريج وأما على قول المزني فانه يستقر المهر بالوطء ولا يقع الطلاق لانه معلق على صفة تقتضي حكما مستحيلا \*

## فصل

ومن المسائل التي يؤدي ثبوتها الى نفيها لو قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم فأنت طالق اليوم ومضى اليوم ولم يطلقها لم تطلق، اذ لو طلقت بمضى اليوم لكان طلاقها مستندا الى وجود الصفة وهي عدم طلاقها اليوم واذا مضى اليوم ولم يطلقها لم يقع

الطلاق المعلق باليوم (ومنها) لو تزوج أمة ثم قال لها إن مات مولاي وورثتيك فانت طالق : أو قال إن ملكتك فانت طالق ثم ورثها ولم يكن لها بغير ارث لا يقع الطلاق . إذ لو وقع لم تكن الزوجة في حال وقوعه ملكا له لاستحالة وقوع الطلاق في ملكه فكان وقوعه مفضيا إلى عدم وقوعه (ومنها) لو كان العبد بين مؤسرين فقال بكل منهما لصاحبه متي اعتقت نصيبك فنصيبك حر قبل ذلك فأعتق أحدهما نصيبه لم ينفذ عتقه لانه لو نفذ لوجب عتق نصيب صاحبه قبله وذلك يوجب التزاي إلى نصيبه فلا يصادف اعتاقه محلا فنفوذ عتقه يؤدي إلى عدم نفوذه ﴿والصواب﴾ في حذم المسئلة بطلان هذا التعليق لتضمنه المحال وأيهما عتق نصيبه صح وسرى إلى نصيب شريكه . ومنها لو قال لعبدته إن دبرتك فأنت حر قبله ثم دبره صح التدبير ولم يقع العتق لان وقوعه يمنع صحة التدبير وعدم صحته يمنع وقوع العتق وكانت صحته تفضي إلى بطلانه : هذا على قول المزي وعلي قول ابن سريج لا يصح التدبير لانه لو صح وقوع العتق قبله وذلك يمنع التدبير وكان وقوعه بمنع وقوعه : ونظيره أن يقول لمدبره متي أبطلت تدبيرك فأنت حر قبله ثم أبطله بطل ولم يقع العتق على قول المزي إذ لو وقع لم يصادف إبطال التدبير محلا وعلي قول ابن سريج فلا يصح إبطال التدبير لانه لو صح إبطاا لوقع العتق ولو وقع العتق لم يصح إبطال التدبير : ومثله لو قال لمدبره إن بعثك فأنت حر قبله ومثله لو قال لعبدته إن كاتبك بخدا فأنه في اليوم حر ثم كاتبه من الغد : ومثله لو قال لمكاتبته إن عجزتك عن كتابتك فانت حر قبله : ومثله لو قال متي زينت أو سرقت أو وجب عليك حد وأنت مملوك فانت حر قبله ثم وجد الوصف وجب الحد ولم يقع العتق المعلق به إذ لو وقع لم توجد الصيغة فلم يصح وكان مستلزما لعدم وقوعه ﴿ومثله﴾ أن يقول له متي خذت جنابة خذت مملوكي فانت حر قبله ثم جني لم يعتق : ومثله أن يقول له متي بعثك وتم البيع فانت حر قبله ثم باعه فعلى قول المزي يصح البيع ولا يقع العتق لان وقوعه مستلزم عدم وقوعه : وعلي قول ابن سريج لا يصح البيع لانه يعتق قبله وعتقه يمنع

صحة بيعه ﴿ومثله﴾ لو قال لامته أن صابت ركعتين مكشوفة الرأس فانت حرة قبل ذلك، فصلت مكشوفة الرأس فعلى قول المذنب تصح الصلاة دون العتق وعلى قول ابن سريج لا تصح الصلاة لأنها لو صحت عتقت قبل ذلك وإذا عتقت بطلت صلاتها وكانت صحة صلاتها مستلزمة لبطلانها (ومنها) لو زوج أمته بمرءى وادعى عليه مهرها قبل الدخول وادعى الزوج الاعسار وادعى سيد الأمة يساره قبل نكاحه الأمة بميراث أو غيره لم تسمع دعواه إذا لو ثبتت دعواه لبطل النكاح لأنه لا يصح نكاح الأمة مع وجود الطول وإذا بطل النكاح بطل دعوي المهر وكذلك لو تزوج بأمة فادعت أن الزوج عنين لم تسمع دعواها إذا لو ثبتت دعواها زال خوف العنت الذي هو شرط في نكاح الأمة وذلك يبطل النكاح وبطلانها. يوجب بطلان الدعوى منها فلما كانت صحة دعواها تؤدي إلى إفسادها أفسدناها وكذلك المرأة إذا ادعت على سيد زوجها أنه باعها إياها بمهرها قبل الدخول لم تصح دعواها لأنها لو صحت لسقط نصف المهر وبطل البيع في العبد وكذلك لو شهد شاهدان على عتق عبد فحكم بعتقه ثم ادعى العبد بعد الحكم بحريته على أحد الشاهدين أنه مملوك لم تسمع دعواه لأن تحقيقها يؤدي إلى بطلان الشهادة على العتق فيبطل دعوى ملكه للشاهد وكذلك لو سبى مراهق من أهل الحرب لم يعلم بلوغه فأنكر البلوغ لم يستحلف لأن إخلاله يؤدي إلى إبطال استحلافه فأنما لو حلفناه لحكمنا بصغره والحكم بالصغير يمنع الاستحلاف (ونظيره) لو ادعى على أم مراهق ما يوجب القصاص أو قذفاً يوجب الحد أو مالا من مبايعة أو ضمان أو غير ذلك وادعى أنه بالغ وأنه يلزمه الحكم بذلك فأنكر الغلام ذلك فاقول قوله ولا يمين عليه إذا لو حلفناه لحكمنا بصغره والحكم بالصغير يسقط اليمين عنه وإذا لم يكن هاتين لم يكن رد يمين لأن رد اليمين إنما يكون عند نكول من هو من أهلها. وكذلك لو أعتق المريض جارية له قيمتها مائة وتزوج بها في مرض موته ومهرها مائة وترك مائتي درهم فالتكاح صحيح ولا مهر لما ولا ميراث أما الميراث فلائنها لو

ورثت لبطلت الوصية بعقبتها لأن العتق في المرض وصية وفي بطلان الوصية بطلان الحرية وفيه بطلان الميراث . وأما سقوط المهر فلانه لو ثبت لركب السيد دين ولم تخرج قيمتها من الثلث فيبطل عتقها كلها فلم يكن للزوج أن ينكحها وبعضها رقيق فيبطل المهر فكان ثبوت المهر مؤديا الي بطلانه فالحكم بإبطالها مستفاد من قوله تعالى (ولا تكونوا كالتى تقضت غزها من بعد قوة انكاثا) فعير تعالى من نقض شيئا بعد أن أثبتة فدل على انه كل ما كان اثباته مؤديا الي نفيه وإبطاله كان باطلا فهذا ما احتج به السريحيون .

(قال الآخرون) لقد أطلّم الخطب في هذه المسئلة ولم تأتوا بباطل . وقلتم ولكن تركتم مقالا لقائل وتابى قواعد اللغة والشرع والعقل لهذه المسائل تصحيحا . والميزان العادل لما عند الوزن ترجيحاً . وهيات أن تكون شريعتنا في هذه المسئلة مشابهة لشريعة أهل الكتاب اذ يستحيل وقوع الطلاق وتسددونه الابواب . وهل هذا الا تفيير لما علم الله بالضرورة من الشريعة: والزام لها بالاقوال الشنيعة: وهذا أشنع من سد باب النكاح بتصحيح تعليق الطلاق بكل من تزوجها في مدة عمره فانه وان كان نظير سد باب الطلاق لكن قد ذهب اليه بعض السلف: وأما هذه المسئلة فما حدث في الاسلام بعد انقراض الاعصار المفضلة . ونحن نبين مناقضة هذه المسئلة للشرع واللغة والعقل ثم نجيب عن شبهتكم شبهة شبيهة : أما مناقضتها للشرع فإن الله تعالى شرع للازواج اذا أرادوا استبدال زوج مكان زوج والتخلص من المرأة الطلاق وجعله بحكمتة ثلاثا توسعة على الزوج اذ لعله يدوله ويندم فيراجعها وهذا من تمام حكمتة ورأفته ورحمتة بهذه الامة ولم يجعل أنكحتهم كانكحة النصارى تكون المرأة غلا في عنق الرجل الي الموت ولا يخفى ما بين الشريعتين من التفاوت وأن هذه المسئلة منافية لاحداها منافاة ظاهرة ومشتقة من الاخري اشتهافا ظاهرا ويكفى هذا الوجه وحده في ابطالها: وأما مناقضتها للغة فانهما تضمنا كلاما ينقض بعضه بعضا ومضمونه اذا وجد

الشيء لم يوجد وإذا وجد الشيء اليوم فهو موجود قبل اليوم وإذا فعلت الشيء اليوم فقد وقع مني قبل اليوم ونحو هذا من الكلام المتناقض في نفسه الذي هو إلى الحال أقرب منه إلى الصحيح من المقال . . . وأما مناقضتها لقضايا العقول فلأن الشرط يستحيل أن يتأخر وجوده عن وجود الشروط ويتقدم الشروط عليه في الوجود هذا مما لا يعقل عند أحد من العقلاء فإن رتبة الشرط التقدم أو المقارنة والعقلاء وسائر العقلاء معهم يجمعون على ذلك . فلو صح تعليق الشروط بشرط متأخر بعده لكان ذلك اخراجا له عن كونه شرطا أو جزءا شرط أو علة أو سببا : فإن الحكم لا يسبق شرطه ولا سببه ولا علة إذ في ذلك اخراج الشروط والاسباب والعال عن حقائقها وأحكامها ولو جاز تقديم الحكم على شرطه لجاز تقديم وقوع الطلاق على إيقاعه فإن الإيقاع سبب والاسباب تتقدم مسبباتها كما أن الشروط رتبها التقدم : فإذا جاز اخراج هذا عن رتبته جاز اخراج الآخر عن رتبته فجوزوا حينئذ تقدم الطلاق على التطلق والعق على الاعتاق والملاك على المبيع وحل المنكحة على عقد النكاح . . . وهل هذا في الشرعيات إلا بمنزلة تقدم الانكسار على الكسر والسيل على المطر والشبع على الاكل والولد على الوطء وأمثال ذلك : ولا سيما على أصل من يجعل هذه العلل والاسباب علامات محضة ولا تأثير لما بل هي معارف والمعرف يجوز تأخيرها عن المعرف . وبهذا يخرج الجواب عن قولكم أن الشروط الشرعية معارف وأمارات وعلامات والعلامة يجوز تأخيرها فإن هذا وهم وإيهام من وجهين : (أحدهما) أن الفقهاء يجمعون على أن الشرائط الشرعية لا يجوز تأخيرها عن الشروط ولو تأخرت لم تكن شروطا : (الثاني) أن هذا شرط لغوي كقوله أن كلمته زيدا فانت طالق ونحو ذلك وإن خرجت بغير أذني فانت طالق ونحو ذلك والشروط اللغوية أسباب وعلل مقتضية لأحكامها اقتضاء السبب لاسبابها ألا ترى أن قوله أن دخلت الدار فانت طالق لا سبب ومسبب ومؤثر وأثر ولهذا يقع جوابا عن العلة : فإذا قال لم أطلقها قال

لوجود الشرط الذي عتقت عليه الإلحاق فلولا أن وجوده مؤثر في الإيقاع لما صح هذا الجواب ولهذا يصح أن يخرج به بصفة القسم فيقول الطلاق يلزم من لا تدخلين الدار فيجعل الزامه للطلاق في المستقبل مسببا عن دخولها الدار بالقسم والشرط : وقد غلط في هذا طائفة من الناس حيث قسموا الشرط الى شرعي ولغوي وعقلي ثم حكموا عليه بحكم شامل فقالوا الشرط يجب تقديمه على المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ويلزم من انتفائه انتفاء المشروط كالطهارة للصلاة والحياة للعلم . ثم أوردوا على نفوسهم الشرط اللغوي فانه يلزم من وجوده وجود المشروط ولا يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز وقوعه بسبب آخر ولم ينجحوا عن هذا الإراد بباطل : والتحقيق ان الشروط اللغوية أسباب عقلية والسبب اذا تم يلزم من وجوده وجود مسببه واذا انتفى لم يلزم نفي المسبب مطاقا لجواز خلف سبب آخر بل يلزم انتفاء السبب المعين عن هذا السبب . وأما قولكم انه صدر من هذا الزوج طلاقان منجز ومعلق والمحل قابل لهما ( فجوابه ) بالمتن فان المحل ليس بقابل للمعلق فانه يتضمن المحال والمحل لا يقبل المحال نعم هو قابل للمنجز وحده فلا مانع من وقوعه وكيف تصح دعواكم ان المحل قابل للمعلق ومنازعكم انما نازعكم فيه وقال ليس المحل بقابل للمعلق فجعلتم نفس الدعوي مقدمة في الدليل : وقولكم ان الزوج ممن يملك التنجيز والتعليق : جوابه انه انما يملك التعليق الممكن فاما التعليق المستحيل فلم يملكه شرعاً ولا عرفاً ولا إعادة : وقولكم لا مزية لاحدهما على الآخر باطل بل المزية كل المزية لاحدهما على الآخر فان المنجز له مزية الامكان في نفسه والمعلق له مزية الاستحالة والامتناع فلم يتأنا ولم يتساقطا فلم يمنع من وقوع المنجز مانع : وقولكم انه نظير ما لو زوج أخين في عقد : جوابه انه تنظير باطل فانه ليس نكاح احدهما شرطاً في نكاح الاخر بخلاف ما لتنا فان المنجز شرط في وقوع المعلق وذلك عين الحال : ( وقولكم ) انه لا مزية لاحد الطالقين على الآخر باطل بل للمنجز

مزية من عدة وجوه (أحدها) قوة التنجيز على التعليق (الثاني) ان التنجيز لاخلاف في وقوع الطلاق به وأما التعليق فيه نزاع مشهور بين الفقهاء. والموقعون لم يقيموا على المانعين حجة توجب المصير اليها مع تناقضهم فيما يقبل التعليق ومالا يقبله فمنازعوهم يقولون الطلاق لا يقبل التعليق كما قلتم أنتم في الاسقاط والوقف والنكاح والبيع ولم يفرق هؤلاء بفرق صحيح وليس الغرض ذكر تناقضهم بل الغرض ان للمنجز مزية على المعلق (الثالث) أن المشروط هو المقصود لذاته والشرط تابع ووسيلة. (الرابع) ان المنجز لامانع من وقوعه لاهلية الفاعل وقبول المحل والتعليق المحال لا يصلح ان يكون مانعا من اقتضاء السبب الصحيح أثره (الخامس) ان صحة التعليق فرع على ملك التنجيز فإذا انتفى ملكه للمنجز في هذه المسئلة انتفى صحة التعليق فصحة التعليق تمنع من صحته وهذه معارضة صحيحة في أصل المسئلة فتأملها (السادس) انه لو قال في مرضه اذا اعتقت سالما فغائم حر ثم اعتقت سالما ولا يخرجان من الثلث قدم عتق المنجز على المعلق لقوته (يوضحه الوجه السابع) انه لو قال لغيره ادخل الدار فاذا دخلت أخرجتك وهو نظيره في القوة فاذا دخل لم يمكنه اخراجه وهذا المثال وزان مسألنا فان المعلق هو الاخراج والمنجز هو الدخول (الثامن) أن المنجز في حيز الامكان والمعلق قد قارنه ما جعله مستحيلا (التاسع) ان وقوع المنجز يتوقف على امر واحد وهو التكلم باللفظ اختيارا ووقوع المعلق يتوقف على التكلم باللفظ ووجود الشرط وما يتوقف على شيء واحد أقرب وجودا مما يتوقف على أمرين (العاشر) أن وقوع المنجز موافق لتصرف الشارع وملك المالك ووقوع المعلق بخلافه لان الزوج لم يملكه الشارع ذلك فبذه عشرة اوجه تدل على مزية المنجز وتبطل قولكم انه لازمة له والله أعلم \*

### فصل

وأما سائر الصور التي ذكرتموها من صور الدور التي يفضي ثبوتها الى ابطالها فمنها



بما هو ممنوع الحكم لا يسلمه لكم منازعكم وانما هي مسائل مذهبية يحتاج لها ولا يحتاج بها وهم يفكون الدور تارة بوقوع الحكيم معاً وعدم ابطال احدهما للآخر ويجعلونها معلولي علة واحدة ولا دور . وتارة يسبق أحد الحكيمين للآخر سبق السبب لمسببه ثم يترتب الآخر عليه . ومنها ما هو مسلم بالحكم وثبوت الشيء فيه يقتضي ابطاله . . ولكن هذا حجة لهم في ابطال هذا التعليق فانه لو صح لانضي ثبوته الى بطلانه . فانه لو صح لزوم منه وقوع طلاق مسبوقة بثلاث وسبقها بثلاث يمنع وقوعها فبطل التعليق من أصله للزوم المحال . فلهذا الصور التي استشهدتم بها من أقوى حججهم عليكم على بطلان التعليق . وأدلتكم في هذه المسئلة نوعان: أدلة صحيحة وهي انما تقتضي بطلان التعليق . وأما الأدلة التي تقتضي بطلان المنجز فليس منها دليل صحيح فانه طلاق صدر من اهله في محله فوجب الحكم بوقوعه . أما أهلية المطلق فلانه زوج مكلف مختار وأما محلية المطلقة فلانها زوجة والنكاح صحيح فيدخل في قوله تعالى ( فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ) وفي سائر نصوص الطلاق اذ لو لم يلحقها طلاق لزم واحد من ثلاثة وكلها منتفية . أما عدم أهلية المطلق واما عدم قبول المحل واما قيام مانع يمنع من نفوذ الطلاق والمانع موقوف اذ ليس مع مدعى قيامه الا التعليق المحال الباطل شرعا وعقلا وذلك لا يصح ان يكون مانعا : ﴿ يوضحه ﴾ ان المانع من اقتضاء السبب لمسببه انما هو وصف ثابت يعارض سببته فيوقفها عن اقتضاءها فاما المستحيل فلا يصح ان يكون مانعا معارضا للوصف اثبات وهذا في غاية الوضوح والله الحمد

## فصل

قال السريحيون لقد ارتقيتم مرتقا صعبا وأشأتم الظن بمن قال بهذه المسئلة وهم أئمة علماء لا يشق غبارهم ولا تغمر قناتهم كيف وقد أخذوها من نص الشافعي رحمه الله تعالى وبنوها على أصوله ونظروا لها النظائر وأتوا لها

بالشواهد . فنص الشافعي علي انه اذا قال أنت طالق قبل موتي بشهر ثم مات ، لا كثر من شهر بعد هذا التعليق . وقع الطلاق قبل موته بشهر . وهذا ايقاع طلاق في زمن ماض سابق لوجود الشرط وهو موته . فاذا وجد الشرط تبييناً وقوع الطلاق قبله : وايضاح ذلك باخراج الكلام مخرج الشرط كقوله ان مت . أو اذا مت فأنت طالق قبل موتي بشهر ونحن نلزمكم بهذه المسئلة على هذا الاصل . فأنكم موافقون عليه وكذا قوله قبل دخوله أنت طالق طلقة قبلها طلقة . فانه يقع بها طلقان واحداهما . وقعت في زمن ماض سابق على انطلاق : وبهذا خرج الجواب عن قوله ان الواووع كالم يسبق الايقاع فلا يسبق الطلاق التطلق فكذا . لا يسبق شرطه فان الحكم لا يتقدم عليه ويجوز تقديمه على شرطه . واحده سببيه أو أسبابه فان الشرط معرف محض ولا يتشع تقديم المعرف عليه وأما تقديمه على اخذ سببه فكذلك الكفارة على الحنث بعد اليمين وتقديم الزكاة على الحول . بعد ملك النصاب وتقديم الكفارة على الجرح قبل الزهوق . ونظائره . ( وأما قولكم ) ان الشرط يجب تقديمه على المشروط فممنوع بل مقتضى الشرع توقف المشروط على وجوده وانه لا يوجد بدونه وليس مقتضاء تأخر المشروط عنه وهذا يتعلق باللغة والعقل والشرع ولا سبيل لكم الى نص عن اهل اللغة في ذلك . ولا الى دليل شرعي ولا عقلي يدعوهم غير مسموعة ونحن لا ننكر ان من الشرطه ما يتقدم شرطه ولكن دعوى ان ذلك حقيقة الشرط وانه لم يتقدم خرج عن أن يكون شرطاً دعوى لا دليل عليها ونحن لو جاء عن اهل اللغة ذلك لم يلزم . مثله في الاحكام الشرعية لان الشرط في كلامهم يتعلق بالافعال كقوله ان زرتي اكرمك واذا طلعت الشمس جئتكم فيقتضي الشرط ارتباطاً بين الاول والثاني فلا يتقدم المتأخر ولا يتأخر المتقدم وأما الاجكام فيقبل التقدم والتأخر . والاتقال كما لو قال اذا مت فأنت طالق قبل موتي بشهر ومعلوم انه لو قال مثل هذا في الحيات كان محالاً فلو قال اذا زرتي اكرمك قبل أن تزورني بشهر كان محالاً

الأن يحمل كلامه علي معنى ضحيح وهو اذا اردت او عزمت علي زيارتي  
اكرمتك قبلها ﴿ وسر المسئلة ﴾ ان نقل الحقائق عن مواضعها ممتنع والاجكام  
قابلة للنقل والتحويل والتقديم والتأخير ولهذا لو قال اعتق عبدك عني  
ففعل وقع العتق عن القائل وجعل الملك متقدما علي العتق حكما وان لم يتقدم  
عليه حقيقة : ﴿ وقولكم ﴾ يلزما تجوز تقديم الطلاق علي التطليق فذلك غير  
لازم فانه انما يقع بايقاعه فلا يسبق ايقاعه بخلاف الشرط فانه لا يوجب وجود  
المشروط وانما يرتبط به الارتباط اعم من السابق والمقارن والمتأخر والاعم لا يستلزم  
الاخص : ﴿ ونكتة الفرق ﴾ ان الايقاع موجب للوقوع فلا يجوز ان يسبقه  
آثره وموجبه والشرط علامة علي المشروط فيجوز ان يكون قبله وبعده فوزان  
الشرط وزان الدليل : ووزان الايقاع وزان العلة فاقرقا : ﴿ وأما قولكم ﴾ ان  
هذا التعليق يتضمن المحال الى آخره فجوابه ان هذا التعليق تضمن شرطا ومشروطا  
وقد تعقد القضية الشرطية في ذلك للوقوع وقد تعقد للابطال فلا يوجد فيها  
الشرط ولا الجزاء بل تعلق بممتنع فتمتنع فتصدق الشرطية وان اتفقت كل من  
جزئتيها كما تقول لو كان مع الله إله آخر لفسد العالم : وكما في قوله ( ان كنت قلته  
فقد علمته ) ومعلوم انه لم يقله ولم يعلمه الله : وهكذا قوله ان وقع عليك طلاق  
فانت طالق قبله ثلاثا قضية عقدت لامتناع وقوع طرفيها وهما المنجز والمعلق .  
ثم تذكر في ذلك قياسا آخر خرجهما الشيخ أبو اسحاق رحمه الله تعالى فقال طلاقان  
متعارضان يسبق أحدهما الآخر فوجب ان ينفي السابق منها المتأخر . فظنوه  
ان يقول لامرأته ان قدم زيد فانت طالق ثلاثا وان قدم عمرو فانت طالق طلقة  
قدم زيد بكرة وعمرو عشية : ﴿ ونكتة المسئلة ﴾ انا لو أوقعتا الطلاق المباشر  
لزمنا ان نوقع قبله ثلاثا ولو أوقعتا قبله ثلاثا لامتنع وقوعه في نفسه فقد أدى  
الحكم بوقوعه الى الحكم بعدم وقوعه فلا يقع . ﴿ وقولكم ﴾ ان هذه اليمين  
تفضي الي سد باب الطلاق وذلك تغيير لشرع الله فان الله ملك الزوج الطلاق

رحمة به الى آخره ﴿ جوابه ﴾ ان هذا ليس فيه تغيير للشرع وإنما هو إتيان بالسبب الذى ضيق به علي نفسه ما وسعه الله عليه وهو هذه اليمين وهذا ليس تغييرا للشرع . ألا ترى ان الله تعالى وسع عليه أمر الطلاق فجعله واحدة بعد واحدة ثلاث مرات لئلا يندم فاذا ضيق على نفسه وأوقعها بغير واحد حصر نفسه وضيق عليها ومنعها ما كان حلالا لها وربما لم يبق له سبيل الى عودها اليه : ولذلك جعل الله تعالى الطلاق الي الرجال ولم يجعل للنساء فيه حظا لنقصان عقولهن وأديانهن ، فلو جعله اليهن لكان فيه فساد كبير تأباه حكمة الرب تعالى ورحمته بعباده فكانت المرأة لا تشاء أن تستبدل بالزوج الا استبدلت به ، بخلاف الرجال فانهم اكمل عقولا واثبت فلا يستبدل بالزوجة الا اذا عيل صبره ، ثم ان الزوج قد يجعل طلاق امرأته بيدها بأن يملكها ذلك أو يحلف عليها أن لا تفعل كذا فتختار طلاقه متى شاءت ويبقى الطلاق بيدها وليس في هذا تغيير للشرع لانه هو الذى ألزم نفسه هذا الحرج يمينه وتمليكه : ونظير هذا ما قاله فقهاء الكوفة قديما وحديثا انه لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق لم يمكنه أن يتزوج بعد ذلك امرأة حتي قبل ان أهل الكوفة أطبقوا علي هذا القول ولم يكن في ذلك تغيير للشرعة فانه هو الذى ضيق علي نفسه ما وسع الله عليه ، ونظير هذا لو قال كل عبد وأمة أملكهما فهما حران لم يكن له سبيل بعد هذا الى ملك رقيق أصلا ، وليس في هذا تغيير للشرع بل هو المضيق على نفسه والضيق والحرج الذى يدخله المكلف على نفسه لا يلزم ان يكون الشارع قد شرعه له وان ألزمه به بعد ان ألزم نفسه ، ألا ترى ان من كان معه ألف دينار فاشتري بها جارية فأولدها ثم ساءت العشرة لينها لم يبق له طريق الى الاستبدال بها وعليه ضرر في إعتاقها وتزويجها وإمسакها ولا بد له من أخذها ، ثم نقول في معارضة ما ذكرتم بل يكون في هذه اليمين مصلحة له وغرض صحيح بأن يكون محبا لزوجه شديد الالف بها وهو مشفق من أن

ينزع الشيطان بينهما فيقع منه طلاقها من غضبه او موجدة ، او يحلف ميمناً بالطلاق أو يبلي بمن يستحلفه بالطلاق ويضطر الى الحث ، أو يبلي بظالم يكرهه على الطلاق ويرفعه الى حاكم ينفذه ، أو يبلي بشاهد زور يشهدان عليه بالطلاق وفي ذلك ضرر عظيم به ، وكان من محاسن الشريعة أن يجعل له طريقاً الى الأمن من ذلك كله ولا طريق أحسن من هذه ، فلا ينكر من محاسن هذه الشريعة الكلمة أن تأتي بمثل ذلك ؛ ونحن لا ننكر أن في ذلك نوع ضرر عليه لكن رأى احتمال دفع ضرر الفراق الذي هو أعظم من ضرر البقاء ، وما ينكر في الشريعة من دفع أعلى الضررين باحتمال أدناها \*

## فصل

﴿قال الموقعون﴾ لقد دعوتهم الشبه الجفلي الى ولية هذه المسئلة فلم تدعوا منها داع ولا محييا . واجتهدتم في تقريرها طائنين اصابة الاجتهاد وليس كل مجتهد مصيباً : فأنتم عليها مبالا يصلح مثله للشار . وزينتموها بأنواع الحلى ولكنه حلى مستعار : فاذا استردت العارية زال الالتباس والاشتباه . وهناك تسمع بالمعيدي خير من أن تراه : فاما قولكم انا ارتقمينا مرتقا صعبا واسأنا الظن بمن قال بهذه المسئلة فان اردتم باسائة الظن بهم تأثيما أو تبديعا فعاذ الله ! بل أنتم أسأتم بنا الظن . وان اردتم باسائة الظن انا لم نصوبهم في هذه المسئلة ورأينا الصواب في خلافهم فيها فهذا قدر مشترك بيننا وبينكم في كل ما تنازعنا فيه . بل سائر المتنازعين بهذه المثابة وقد صرح الأئمة الاربعة بأن الحق في واحد من الاقوال المختلفة وليست كلها صوابا . ( وأما قولكم ) ان هذه المسئلة مأخوذة من نص الشافعي فجوابه من وجهين ﴿أحدهما﴾ أنها لو كانت منصوصة له فقوله بمنزلة قول غيره من الأئمة يحتاج له ولا يحتاج به . وقد نازعه الجمهور فيها والحجة تفصل ما بين المتنازعين ﴿الثاني﴾ ان الشافعي رضى الله عنه لم ينص عليها ولا على ما يستلزمها . وغاية

ما ذكرتم نصه على صحة قوله أنت طالق قبل موتي بشهر فإذا مات لا كثر من شهر من وقت هذا التعليق تبينا وقوع الطلاق . وهذا قد وافقه عليه من يبطل هذه المسئلة وليس فيه ما يدل على صحة هذه المسئلة ولا هو نظيرها . وليس فيها سبق الطلاق لشرطه ولا هو متضمن للمحال اذ حقيقته اذا بقي من حياتي شهر . فانت طالق . وهذا الكلام معقول غير متناقض ليس فيه تقديم الطلاق على زمن التطليق ولا على شرط وقوعه . وانما نظير المسئلة المتنازع فيها ان يقول اذا مات فانت طالق قبل موتي بشهر وهذا المحال بعينه ، وهو نظير قوله اذا وقع عليك طلاقي فانت طالق قبله ثلاثا أو يقول أنت طالق عام الاول فمسئلة الشافعي شيء ومسئلة ابن سريج شيء . ويدل عليه ان الشافعي انما أوقع عليه الطلاق اذا مات لا كثر من شهر من حين التعليق فلو مات عقيب البين لم تطلق وكانت بمنزلة قوله انت طالق في الشهر الماضي وبمنزلة قوله انت طالق قبل أن أنكحك فان كلا الوقتين ليس بقابل للطلاق لانها في أحدهما لم تكن محلا وفي الثاني لم تكن فيه طالقا قطعاً فقوله أنت طالق في وقت قد مضى ولم تكن فيه طالقة اما اخبار كاذب او انشاء باطل ، وقد قيل يقع عليه الطلاق ويلغو قوله امنن لانه أي بلفظ الطلاق ثم وصل به ما يمنع وقوعه او يرفعه فلا يصلح ويقع لغواً وكذلك قوله انت طالق طلقة قبلها طلقة ليس فيه ايضاع الطلقة الموصوفة بالقبلية في الزمن الماضي ولا تقدمها على الايقاع ، وانما فيه ايضاع طلقتين احدهما قبل الاخرى فمن ضرورة قوله قبلها طلقة ايضاع هذه السابقة اولاً ثم ايضاع الثانية بعدها فالطلقتان انما وقعتا بقوله أنت طالق لم تقدم احدهما على زمن الايقاع وان تقدمت على الأخرى تقدراً فإن هذا من التعليق المستحيل ؟ فان ايتهم وقتهم قد وصل الطلقة بالمنجزة بتقديم مثلها عليها والسبب هو قوله أنت طالق فقد تقدم وقوع الطلقة المعلنة بالقبلية على المنجزة ولما كان هذا نكاحاً صح به وهكذا قوله اذا وقع عليك طلاقي فانت طالق قبله ثلاثا أكثر ما فيه تقدم الطلاق

السابق على المنجز ولكن الحل لا يحتمل ما فتدافعا وبقيت الزوجية مجالها ، ولهذا لو قال اذا وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله واحدة صح لاحتمال الحل لها ( فالجواب ) انه اوقع طلقتين واحدة قبل واحدة ولم تسبق احدهما ايقاعه ولم يتقدم شرط الايقاع فلا محذور ، وهو كما لو قال بعدها طلقة او معها طامة نو كانه قال انت طالق طلقتين معا او واحدة بعد واحدة ويلزم من تأخر واحد عن الاخرى سبق احدهما للاخرى فلا إحالة أما وقوع طلقة مسبوقه بثلاث فهو محال وقصده باطل والتعبير عنه ان كان خبراً فهو كذب وإن كان انشاء فهو منكر فالتكلم به منكر من القول وزور في اخباره منكر في انشائه ، وأما كون المعلق تمام الثلاث فهنا لما نازعكم قولان تقدم حكايتها وهما وجهان في مذهب احمد والشافعي ( أحدهما ) يصبح هذا التعليق ويقع المنجز والمعلق وتبصر المسئلة على وزان مانص عليه الشافعي من قوله اذا مات زيد فانت طالق قبله شهر فانت بعد شهر فهكذا اذا قال اذا وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله واحدة ثم مضى زمن تمكن فيه القلبية ثم طلقها تبينا وقوع المعلق في ذلك الزمان وهو متأخر عن الايقاع فكأنه قال انت طالق في الوقت السابق على تنجز الطلاق او وقوعه معلقا فهو تطليق في زمن متأخر . ( والقول الثاني ) ان هذا محال أيضا ولا يقع المعلق اذ حقيقته انت نالت في الزمن السابق على تطليقك تنجزا او تعليقا فيعود الى سبق الطلاق للتطليق وسبق الوقوع للايقاع وهو حكم بتقديم المعلول على علته ( يوضحه ) ان قوله اذا وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله اما ان يزيد طالق قبله بهذا الايقاع او بايقاع متقدم . والثاني متمنع لانه لم يسبق هذا الكلام منه شيء . والثاني كذلك لانه لا يتضمن انت طالق قبل ان اطلقك وهذا عين المحال . فهذا كشف حجاب هذه المسئلة وسر مأخذها . وقد تبين ان مسألة الشافعي لون وهذه لون آخر . ( وأما قولكم ) ان الحكم لا يجوز تقدمه على علته ويجوز تقدمه على شرطه كما يجوز تقدمه على أحد مبييه الى آخره ( بخوابه ) ان الشرط إما

ان يوجد جزءاً من المقتضي او يوجد خارجاً عنه وهما قولان للنظار والنزاع لفظي .  
فان أريد بالمقتضي التام فالشرط جزء منه وان أريد به المقتضي الذي يتوقف  
اقتضاؤه علي وجود شرطه وعدم مانعه فالشرط ليس جزءاً منه ولكن اقتضاؤه  
يتوقف عليه : والطريقة الثانية طريقة القائلين بتخصيص العلة والأولي طريقة  
المانعين من التخصيص : وعلي التقديرين فيمتنع تأخر الشرط عن وقوع المشروط  
لانه يستلزم وقوع الحكم بدون سببه التام : فان الشرط ان كان جزءاً من المقتضي فظاهر  
وان كان شرطاً لاقتضائه فالمعلق علي الشرط لا يوجد عند عدمه والالم يكن شرطاً :  
فانه لو كان يوجد بدون لم يكن شرطاً فلو ثبت الحكم قبله ثبت بدون سببه التام  
فان سببه لا يتم الا بالشرط فعاد الأمر الى سبق الاثر لمؤثره والمعلول لعلته وهذا  
محال : ولهذا لما لم يكن لكم حيلة في دفعه وعلمتم لزومه فرتم الى ما لا يجدي  
عليكم شيئاً وهو جعل الشرط مجرد علامة ودليل ومعرف وهذا اخراج للشرط عن  
كونه شرطاً وإبطال لحقيقته . فان العلامة والدليل المعرف ليست شروطاً في  
المدلول المعرف ولا يلزم من نفيها نفيه فان الشيء ثبت بدون علامة ومعرف له  
والمشروط ينتقي لانتفاء شرطه وان لم يوجد لوجوده . وكل العقلاء متفقون علي  
الفرق بين الشرط والامارة المحضة وان حقيقة احدهما وحكمه دون حقيقة الآخر  
وحكمه . وان كان قد يقال ان العلامة شرط في العلم بالمعلم والدليل شرط في العلم  
بالمدلول فذلك أمر وراء الشرط في الوجود الخارجى فهذا شيء آخر وهذا حلال .  
ولهذا ينتقي العلم بالمدلول عند انتفاء دليله ولكن هل يقول احدا ان المدلول ينتقي لانتفاء  
دليله . ( فان قيل ) نعم قد قاله غير واحد وهو انتفاء الحكم الشرعى لانتفاء  
دليله . ( قيل ) نعم فان الحكم الشرعى لا يثبت بدون دليله فدليله  
موجب لثبوته فاذا انتفى الموجب انتفى الموجب ولهذا يقال لا موجب فلا  
موجب : اما شرط اقتضاء السبب لحكمه فلا يجوز اقتضائه بدون شرطه ولو تأخر  
الشرط عنه لكان مقتضياً بدون شرطه وذلك يستلزم اخراج الشرط عن حقيقته



وهو محال . واما تقديم الحكم على أحد سببيه في الصورة التي ذكرتموها علي  
احدى الطريقتين او تقديمه على شرط بعد وجود سببه على الطريقة الاخرى .  
فالتنظير به مغلطة . فان الحكم لم يتقدم على سببه ولا شرطه وهذا محال . وان  
وقع تسامح في عبارة الفقهاء فان انقضاء الحول مثلا والحادث والموت بعد الجرح  
شرط للوجوب ونحن لم تقدم الوجوب على شرطه ولا سببه وانما قدمنا فعل  
الواجب . والفرق بين تقدم الحكم بالوجوب وبين تقدم اداء الواجب فظهر  
ان هذا وهم او ايهام وقد ظهر ان تقديم شرط علة الحكم وموجبه عن الحكم أمر  
ثابت عقلا وشرعا ونحن لم نأخذ ذلك عن نص أهل اللغة حتى تعالينا بنقله بل  
ذلك أمر ثابت لذات الشرط وحكم من أحكامه . وليس ذلك متلقى من اللغة  
بل هو ثابت في نفس الامر لا يختلف بتقدم لفظ ولا تأخره حتي لو قال أنت  
طالق ان دخلت الدار أو قال يبعثك الله اذا مت وتجب عليك الصلاة اذا دخل  
وقتها ونحو ذلك فالشرط متقدم عقلا وطبعيا وشرعا وان تأخر لفظا : وأما قولكم  
ان الاحكام تقبل النقل عن مواضعها فتقدم وتتأخر فتطويل بلا تحصيل وتهويل .  
بلا تفصيل فهل تقبل النقل عن ترتبها على اسبابها وموجباتها بحيث يثبت الحكم  
بدون سببه ومقتضيه : نعم قد يتقدم ويتأخر وينقل لقيام سبب آخر يقتضي  
ذلك فيكون مرتباً على سببه الثاني بعد انتقاله كما كان مرتباً على الاول قبل انتقاله  
وفي كل من الوضعين هو مرتب على سببه هذا في حكمه وذاك في محله واما تنظيركم  
بنقل الاحكام وتقدمها على اسبابها بقوله انت طالق قبل موتي بشهر وقولكم ان  
نظيره في الحسيات ان تقول ان زرتني اكرمتك قبل زيارتك بشهر فوهم ايضاً  
أو ايهام فان قوله انت طالق قبل موتي بشهر انما تطلق اذا مضى شهر بعد هذه  
اليمين حتي يتبين وقوع الطلاق بعد ايقاعه فلو مات قبل مضي شهر لم تطلق  
علي الصحيح لانه يصير بمنزلة انت طالق عام الاول وليس كذلك قوله ان زرتني  
اكرمتك قبله بشهر فان الطلاق حكم يمكن تقدير وقوعه قبل الموت والا كرام فعل حسى

لا يكون اكراما بالتقدير وانما يكون اكراما بالوقوع وإما استشهادكم بقوله اعتق عبدك  
عنى فهو حجة عليكم فإنه يستلزم تقدم الملك التقديرى على العتق الذى هو أثره وموجه  
والملك شرطه ولو جاز تأخر الشرط لتقدم الملك له بعد العتق وهذا محال فلم  
أن الأسباب والشروط يجب تقدمها سواء كانت محققة أو مقدرة ﴿وقولكم﴾  
ان هذا التعليق يتضمن شرطا ومشروطا والقضية الشرطية قد تعقد للوقوع  
وقد تعقد لثنى الشرط والجزاء الى آخره « فجوابه » ايضا ان هذا من  
الوهم أو الإيهام فان القضية الشرطية هى التى يعصح الارتباط بين جزئيهما  
سواء كانا ممكنين أو ممتنعين ولا يلزم من صدقها شرطية صدق جزئيهما جزميين  
فلا اعتبار انما هو بصدقها فى نفسها : ولهذا كان قوله تعالى ( لو كان فيما آله الا  
الله لفسدنا ) من أصدق الكلام وجزاء الشرطية ممتنعان : لكن أحدهما ملزوم  
للاخر فقامت القضية الشرطية من التلازم الذى بينهما : فان تعدد الآلهة مستلزم  
لفساد السموات والأرض : فوجود آلهة مع الله ملزوم لفساد السموات والأرض  
والفساد لازم : فاذا اتبني اللزوم انتفى ملزومه فصدقت الشرطية دون مفرديهما ، وأما  
الشرطية فى مسألتنا فهى كاذبة فى نفسها لانها عقدت للتلازم بين وقوع الطلاق  
المنجز وسبق الطلاق الثلاث عليه . وهذا كذب فى الاخبار باطل فى الانشاء  
فالشرطية نفسها باطلة لانصح بوجه فظهر أن تنظيرها بالشرطية الصادقة الممتعة  
الجزئين وهم وإيهام ظاهر لا خفاء به وأما قياسكم المحرز وهو قولكم طلاقان متعارضان يسبق  
أحدهما الآخر فوجب أن ينبنى السابق منهما المتأخر كقوله ان قدم زيد الى آخره  
﴿فجوابه﴾ انه لما قدم زيد طلقت ثلاثا فقدم عمرو بعده وهى أجنبية فلم يصادف  
الطلاق الثانى محلا فهذا معقول شرعا وائعة وعرفا فان هذا من تعليق مستحيل  
شرعا وعرفا. ولقد وهنت كل الوهن مسألة الى مثل هذا القياس استنادها وعليه  
اعتمادها (واما قولكم) نكتة المسئلة انا لو اوقفنا المنجز لزمننا ان يوقع قبله ثلاثا  
الى آخره (فجوابه) ان يقال : هذا كلام باطل فى نفسه فلا يلزم من ايقاع المنجز

إيقاع الثلاث قبله لالفة ولا عقلا ولا شرعا ولا عرفا . فان قلتم لانه شرط للعلق قبله فقد تبين فساد المعلق بما فيه كفاية . ثم تقلب عليكم هذه النكتة قلبا أضح منها شرعا وعقلا ولغة فتقول اذا اوقعنا المنجز لم يمكننا ان نوقع قبله ثلاثا قطعاً وقد نوجد سبب وقوع المنجز وهو الايقاع فيستلزم موجبه وهو الوقوع . واذا وقع موجبه استحال وقوع الثلاث . فهذه النكتة أضح وأقرب الى الشرع والعقل واللغة . وبالله التوفيق (وأما قولكم) إن المكلف آتي بالسبب الذي ضيق به على نفسه فالزمناه حكمه الى آخره (فجوابه) أن هذا انما يصح فيما يملكه من الاسباب شرعا فلا بد أن يكون السبب مقدورا ومشروعا وهذا العيب الذي آتي به غير مقدور ولا مشروع فان الله تعالى لم يملكه طلاقا . ينجزه تسبقه ثلاث قبله . ولا ذلك مقتدوره . فالسبب لا مقدور . ولا أمرور بل هو كلام متناقض فاسد فلا يترتب عليه تغيير حكم الشرع . وهذا خرج الجواب عما نظرتم به من المسائل : اما المسألة الاولى . وهي اذا طلق امرأته ثلاثا جملة فهذه مما يحتاج لها ولا يحتاج بها للناس فيها اربعة أقوال (أحدها) الالتزام بها (والثاني) العاؤها جملة وان كان هذا انما يعرف عن الفقهاء الشيعة (والثالث) أنها واحدة وهذا قول أبي بكر الصديق وجميع الصحابة حتى زمانه واحدى الروايتين عن ابن عباس واختيار أعلم الناس بسيرة النبي ﷺ محمد بن اسحق والحارث العكلي وغيره وهو احد القولين في مذهب مالك حكاه القاسمي في شرح تفریع ابن الجلاب واحداً للقولين في مذهب احمد اختاره شيخ الاسلام ابن تيمية (والرابع) أنها واحدة في حق التي لم يدخل بها وثلاث في حق المدخول بها وهذا مذهب امام أهل خراسان في وقته اسحق بن راهويه نظير الامام احمد والشافعي . ومذهب جماعة من السلف : وفيها (مذهب خامس) وهو أنها ان كانت منجزة وقعت وان كانت معلقة لم تقع وهو مذهب حافظ الغرب وامام أهل الظاهر في وقته محمد بن حزم ولو طولبم بابطال هذه الأقوال وتصحيح قولكم بالدليل الذي يركن اليه العالم لم يمكنكم ذلك والمقصود أنكم تستدلون بما يحتاج الي اقامة

الدليل عليه والذين يسلمون لسم وقوع الثلاث جملة واحدة فريقان فريق يقول يجوز ايقاع الثلاث فقد أتى المكلف عنده بالسبب المشروع المقدور فترتب عليه سببه : وفريق يقول تقع وإن كان ايقاعها محرماً كما يقع الطلاق في الحيض والظهر الذي أصابها فيه وإن كان محرماً لأنه ممكن بخلاف وقوع طائفة مسبقة بثلاث فإنه محال فإن أحدهما من الآخر \*

## فصل

وأما تقضيم الثاني بتعليك الرجل امرأته الطلاق وتضييقه على نفسه بما وسع الله عليه من جعله بيده فجوابه من وجود (أحدها) أنه بالتعليك لم يخرج الطلاق عن يده بل هو في يده كما هو هذا إن قيل إنه تعليق . وإن قيل إنه توكيل فله عزها متى شاء . (الثاني) أن هذه المسئلة فيها نزاع معروف بين السلف والخلف \* فنهم من قال لا يصح تعليق المرأة الطلاق . ولا توكيلها فيه ولا يقع الطلاق إلا من أخذ بالساق . وهذا مذهب أهل الظاهر وهو مأثور عن بعض السلف . فالتقضى بهذه الصورة يستلزم إقامة الدليل عليه والاولى لا يكون دليلاً . ومن هنا قال بعض أصحاب مالك إنه إذا علق العيمن . يقع الزوجة لم تطلق إذا حث . قال لأن الله تعالى ملك الزوج الطلاق وجعله بيده رحمة منه ولم يجعله إلى المرأة فلو وقع الطلاق بفعلها لكان اليها أن شاءت تفارقه وإن شاءت أن تقيم معه وهذا خلاف شرع الله : وهذا أحد الأقوال في مسئلة تعليق الطلاق بالشرط كما تقدم . والثاني أنه لغو وباطل وهذا اختيار أبي عبد الرحمن ابن بنت الشافعي ومذهب أهل الظاهر . ( والثالث ) أنه موجب لوقوع الطلاق عند وقوع الصفة سواء كان يميناً أو تعليقاً محضاً وهذا المشهور عند الأئمة الأربعة واتباعهم . ( والرابع ) أنه إن كان بصيغة التعليق لزم وإن كان بصيغة القسم والالتزام لم يازم إلا أن ينويه وهذا اختيار أبي الحسن الروافى وغيره . ( والخامس ) أنه إن كان بصيغة التعليق وقع وإن كان بصيغة القسم والالتزام

لم يقع وإن نواه وهذا اختيار القفال في فتاويه . ( والسادس ) أنه أن كان الشرط والجزاء مقصودين وقع وإن كانا غير مقصودين وإنما حلف به قاصدا منع الشرط والجزاء لم يقع ولا كفارة فيه وهذا اختيار بعض أصحاب أحمد . ( والسابع ) كذلك إلا أن فيه الكفارة إذا خرج مخرج اليمين وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية والذي قبله اختيار أخيه . وقد تقدم حكاية قول من حكى إجماع الصحابة أنه إذا حث فيه لم يلزمه الطلاق وحكي لنا لفظه . والمقصود الجواب عن النقض بتعليك المرأة الطلاق أو توكيلها فيه . ( وأما قولكم ) في النقض الثالث إن فقهاء الكوفة صححوا تعليق الطلاق بالنكاح وهو يسد باب النكاح فهذا القول مما أنكره عليهم سائر الفقهاء وقالوا هو سد لباب النكاح حتى قال الشافعي نفسه أنكره عليهم بذلك وبغيره من الأدلة ﴿ ومن العجب ﴾ أنكم قلتم في الرد عليهم لا يصح هذا التعليق لانه لم يصادف محلا وهو لا يملك الطلاق المنجز فلا يملك المعلق إذا كلاهما مستعد لقيام محله ولا محل : فهلا قبأنتم منهم احتجاجهم عليكم في المسئلة السريجية بمثل هذه الحجة وهي أن المحل غير قابل لطفقة مسبوقة بثلاث وكان هذا الكلام اغوا وباطلا فلا ينعقد كما قلتم أنتم في تعليق النكاح بالطلاق إنه لو وباطل فلا ينعقد \*

## فصل

وأما النقض الرابع بقوله كل عبدا وأمة أملكه فهو حر فهذا للفقهاء فيه قولان وهما روايتان عن الامام أحمد : ( أحدهما ) أنه لا يصح كتعليق الطلاق ( والثاني ) أنه يصح والفرق بينه وبين تعليق الطلاق أن ملك العبد قد شرع طريقا الى زوال ملكه عنه بالعتق أما بنفس الملك كن ملك ذا رحم محرم وأما باختيار الاعتاق كن اشترى عبداً ليهتقه عن كفارته او ليتقرب به الى الله ولم يشرع الله النكاح طريقا الى زوال ملك البضع ووقوع الطلاق: بل هذا يترتب

عليه ضد مقصوده شرعاً وعقلاً وعرفاً والعقود المترتب على الشراء ترتب لمقصوده عليه شرعاً وعرفاً فأين أحدهما من الآخر ؟ وكونه قد سد على نفسه باب ملك الرقيق فلا يخلو اما ان يعلق ذلك تعليقاً مقصوداً او تعليقاً قسماً فان كان مقصوداً فهو قد قصد التقرب الى الله بذلك فهو كما لو التزم صنوم الدهر وسد على نفسه باب الفطر . وان كان تعليقاً قسماً فله سعة بما وسع الله عليه . من الكفارة كما أتقى به الصحابة رضي الله عنهم وقد تقدم \*

(فصل) وأما النقص الخامس من معاليف ديوار فاشترى بها جارية واولدها فهذا أيضاً نقص فاسد فانه بمنزلة من أنفقها في شهواته وملأه وقعد ملوماً محسوراً وتزوج فيها امرأة وقضى طهره منها ونحو ذلك . فأين هذا من سد باب الطلاق وبقاء المرأة كالغزل في عنقه الي أن يموت أحدهما \*

## فصل

(وقولكم) قد يكون له في هذه المصالح مصلحة وغرض صحيح بأن يكون مجباً لزوجته ويحشي وقوع الطلاق بالحلف أو غيظه فيسرحها (جوابه) أن الشرائع العامة لم تبين على الصور النادرة . ولو كان لعموم المطلقين في هذا مصلحة لكانت حكمة أحكم الحاكمين تمنع الرجل من الطلاق بالسكينة وتجعل الزوج في ذلك بمنزلة المرأة لا تتمكن من فراق زوجها . ولكن حكمته تعالى أولى وأليق من مراعاة هذه المصلحة الجزئية التي في مراعاتها تعطيل مصلحة أكبر منها وأهم وقاعدة الشرع والقدر تحصيل اعلى المصلحتين وان فأت أدناها ودفع اعلى المفسدين وان وقع أدناها وهكذا مانحن فيه سواء . فان مصلحة تمليك الرجال الطلاق اعلى وأكبر من مصلحة سده عليهم : ومفسدة سده عليهم أكبر من مفسدة فتحه لهم المفضية الي ما ذكرتم . وشرائع الرب تعالى كلها حكم ومصالح وبدل ورحمة وانما العيب والجور والشدّة في خلافها وبالله التوفيق :

وأما أطلنا الكلام في هذه المسئلة لانها من أمهات الحيل وقواعدها والمقصود بيان بطلان الحيل فانها لا تتمشى على قواعد الشريعة ولا أصول الائمة وكثير منها بل اكثرها من توليدات المنتسبين الى الائمة وتفرعهم والائمة براء منها \*

### فصل

ومن الحيل الباطلة الحيلة على التخلص من الخنث بالخلع ثم يفعل المحلوف عليه في حال البيونة ثم يعود الى النكاح : وهذه الحيلة باطلة شرعا وباطلة على أصول ائمة الامصار : اما بطلانها شرعا فان هذا خلع لم يشرعه الله ولا رسوله وهو تعالى لم يمكن الزوج من فسخ النكاح متى شاء فانه لازم وانما يمكنه من الطلاق ولم يجعل له فسخه الا عند التشاجر والتباغض اذا خاف أن لا يقيا حدود الله فشرع لها التخلص بالافتداء . وبذلك جاءت السنة ولم يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زمن أصحابه قط خلع حيلة ولا في زمن التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الائمة الاربعة وجعله طريقا للتخلص من الخنث : وهذا من كمال فقههم رضي الله عنهم فان الخلع انما جعله الشارع مقتضيا للبيونة ليحصل مقصود المرأة من الافتداء من زوجها : وانما يكون ذلك مقصودها اذا قصدت أن تفارقه على وجه لا يكون له عليها سبيل فاذا حصل هذا ثم فعل المحلوف عليه وقع وابست زوجته فلا يحنث : وهذا انما حصل تبعاً للبيونة التابعة لقصدها فاذا خالعا لم يفعل المحلوف عليه لم يكن قصدها البيونة بل حل الميّن وحل الميّن انما يحصل تبعاً للبيونة لا انه المقصود بالخلع الذي شرعه الله ورسوله : وأما خلع الحيلة فجاءت البيونة فيه لاجل حل الميّن وحل الميّن جاء لاجل البيونة فليس عقد الخلع بمقصود في نفسه للرجل ولا للمرأة والله تعالى لا يشرع عقداً لا يقصد واحد من المتعاقدين حقيقته وانما يقصدان ضد ما شرعه الله له . فانه شرع لتخلص المرأة من الزوج والمتحيل يفعله بقاء النكاح فالشارع شرعه لقطع النكاح والمتحيل يفعله لدوام النكاح \*

## فصل

والتأخرون أحدثوا حيلًا لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ونسبوها إلى الأئمة وهم مخطئون في نسبتها إليهم ولهم مع الأئمة موقف بين يدي الله . ومن عرف سيرة الشافعي وفصله ومكانه من الاسلام علم أنه لم يكن معروفًا بفعل الحيل ولا بالدلالة عليها ولا كان يشير على مسلم بها . وأكثر الحيل التي ذكرها التأخرون المنتسبون إلى مذهبه من تصرفاتهم تلقوها عن المشرقين وأدخلوها في مذهبه : وإن كان رحمه الله تعالى يجري العقود على ظاهرها ولا ينظر إلى قصد العقاد ونيتهم كما تقدم حكاية كلامه فخاشاه ثم حاشاه أن يأمر الناس بالكذب والخداع والمكر والأختيال ومالا حقيقة له بل ما يتيقن أن باطنه خلاف ظاهره : ولا يظن بمن دون الشافعي من أهل العلم والدين أنه يأمر أو يبيح ذلك فالفرق بين أن لا يعتبر القصد في العقد ويجريه على ظاهره وبين أن يسوغ عقدا قد علم بناؤه على المكر والخداع وقد علم أن باطنه خلاف ظاهره : فوالله ماسوغ الشافعي ولا إمام من الأئمة هذا العقد قط : ومن نسب ذلك إليهم فهم خصماؤه عند الله . فالذي سوغه الأئمة بمنزلة الحماكم يجري الأحكام على ظاهر عدالة الشهود وإن كانوا في الباطن شهود زور : والذي سوغه أصحاب الحيل بمنزلة الحماكم يعلم أنهم في الباطن شهود زور كذبة وأن ما شهدوا به لاحقيقة له ثم يحكم بظاهر عدالتهم . وهكذا في مسألة العينة : أما جوز الشافعي أن يبيع الساعة حين اشتراها منه جربا على ظاهر عقود المسلمين وسلامتهم من المكر والخداع ولو قيل للشافعي إن المتعافدين قد تواطأ على الف بألف ومائتين وتراوضا على ذلك وجعلوا الساعة محلا للربا لم يجوز ذلك ولا نكره غاية الانكار : ولقد كان الأئمة من أصحاب الشافعي ينكرون على من يحكي عنه الافتاء بالحيل : قال الإمام أبو عبد الله بن بطة سألت أبا بكر الآجري وأنا وهو بمنزلة بمكة عن هذا الخلع الذي يفتي به الناس



وهو أن يحلف رجل ان لا يفعل شيئاً ولا بد له من فعله فيقال له اخلع زوجتك وافعل ما حلفت عليه ثم راجعها واليمين بالطلاق ثلاثا : فقلت له ان قوما يفتنون هذا الرجل الذي يحلف بايمان البيعة ويبحث ان لا شيء عليه ويذكرون ان الشافعي لم ير علي من حلف بايمان البيعة شيئاً : فجعل أبو بكر يعجب من سؤالي عن هاتين المسألتين في وقت واحد : ثم قال لي منذ كتبت العلم وجلست للكلام فيه وللفتوي ما أفتيت في هاتين المسألتين بحرف : ولقد سألت أبا عبد الله الزيري عن هاتين المسألتين كما سألتني عن التعجب ممن يقدم على الفتوي فيهما فأجابني فيهما بجواب كتبه عنه : ثم قام فأخرج لي كتاب احكام الرجعة والنشوز من كتاب الشافعي واذا مكتوب على ظهره بخط أبي بكر : سألت أبا عبد الله الزيري فقلت له الرجل يحلف بالطلاق ثلاثا ان لا يفعل شيئاً ثم يريد أن يفعله فقلت له ان أصحاب الشافعي يفتنون فيها بالخلع يخالغ ثم يفعل فقال الزيري : ما أعرف هذا من قول الشافعي ولا بلغني ان له في هذا قولاً معروفاً ولا أرى من يذكر هذا عنه الا تخيلاً : والزيري أحد الائمة الكبار من الشافعية فاذا كان هذا قوله وتزيهه للشافعي عن خلع اليمين فكيف يحيل الربا الصريح وحيل التحليل وحيل اسقاط الزكاة والحقوق وغيرها من الحيل المحرمة \*

## فصل

ولا بد من أمرين ﴿ أحدهما ﴾ أعظم من الآخر وهو النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه وتزيهه عن الاقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدى واليدين التي هي خلاف الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل وبيان نفيها عن الدين واخراجها منه وأن أدخلها فيه من أدخلها بنوع أو بآخر ﴿ والثاني ﴾ معرفة فضل ائمة الاسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم : وان فضلكم هو علمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه وما وقع في فتاويهم

من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول فقالوا ببلغ علمهم  
والحق في خيلانها لا يوجب اطراح اقوالهم جملة وتقصيم الواقعة فيهم .  
فهذان طرفان جائران عن التقصد وقصد السبيل بينهما فلا تؤثم ولا نعصم : ولا  
نسلك بهنم مسلك الرافضة في علي ولا مسلكهم في الشيخين . بل نسلك مسلكهم  
انفسهم فيمن قبلهم من الصحابة فانهم لا يؤثمونهم ولا يعصمونهم ولا يقبلون كل  
اقوالهم ولا يهدرونها : فكيف ينكرون علينا في الأئمة الاربعة مسلكتا يسلكونه  
هم في الخلفاء الاربعة وسائر الصحابة ؟ ولا منافاة بين هذين الامرين لمن شرح  
الله صدره للإسلام وأما يتنافيان عند أحد رجلين : جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم .  
او جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله : ومن له علم بالشرع والواقع  
يعلم قطعا ان الرجل الجليل الذي له في الاسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من  
الاسلام واهله يمكن قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل ومأجور  
لاجتهاده . فلا يجوز ان يتبع فيها ولا يجوز ان يهدر مكانته وامامته ومنزلته  
من قلوب المسلمين . قال عبد الله بن المبارك كنت بالكوفة فناظروني في النبوة  
المختلف فيه فقلت لهم تعالوا فليحتج المحتج منكم عن شاء من أصحاب النبي  
عليه السلام بالرخصة فان لم يبين الرد عليه عن ذلك الرجل بسند صححت عنه فاحتجوا  
فاجاءوا عن أحد برخصة الاجتهاد بسند : فلما لم يبق في يد أحد منهم الا  
عبد الله بن مسعود وليس احتجاجهم عنه في شدة التنبذ بشيء يصح عنه أئمة  
يصح عنه انه لم ينتبذ له في الجر الأخضر قال ابن المبارك فقلت للمحتج عنه  
في الرخصة : يا أحمق عد ان ابن مسعود لو كان ههنا جالسا فقال هو لك حلال وملة  
وصفنا عن النبي صلى الله عليه وآله واصحابه في الشدة كان ينبغي لك ان تحذر وتحشى : فقال  
قائل يا أبا عبد الرحمن فالنخعي والشعبي وسمى عدة معهما كانوا يشربون الحرام .  
فقلت لهم دعوا عند المناظرة تسمية الرجال فرب رجل في الاسلام منافه كذا وكذا وعبي  
أن تكون منه زلة أفيجوز لاحد ان يحتج بها ؟ فان أيتهم فما قولكم في عطاء وطاوس

وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وعكرمة : قالوا كانوا خيارا قلت فما قولكم في الدرهم بالدرهمين يدا بيد : قالوا حرام فقلت ان هؤلاء رأوه حالاً أفانوا وهم يأكلون الحرام : فبهتوا وانقطعت حججهم : قال ابن المبارك ولقد أخبرني المعتسر ابن سليمان قال رأي أبي وأنا أنشد الشعر فقال يا بني لا تنشء الشعر فقلت يا أبت كان الحسن ينشد الشعر وكان ابن سيرين ينشد : فقال اي بني ان أخذت بشر ما في الحسن وبشر ما في ابن سيرين اجتمع فيك الشركه : « قال » شيخ الاسلام وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفق عليه بين العلماء فانه مامن أحد من أعيان الائمة من السابقين الاولين ومن بعدهم الا وله أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة قلت وقد قال أبو عمر ابن عبد البر في أول استذكاره (١) قال شيخ الاسلام : وهذا باب واسع لا يحصي مع ان ذلك لا يغض من اقدارهم ولا يسوغ اتباعهم فيها قال تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) قال مجاهد والحكم بن عتيبة ومالك وغيرهم : ليس احد من خلق الله الا يؤخذ من قوله ويترك الا النبي ﷺ : وقال سليمان التيمي ان أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشركه : قال ابن عبد البر هذا اجماع لا أعرف فيه خلافاً : وقد روى عن النبي ﷺ وأصحابه في هذا المعنى ما ينبغي تأمله فروى كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « اني لاخاف علي أمتي من بعدي من أعمال ثلاثة قالوا وما هي يا رسول الله قال اني أخاف عليهم من زلة العالم ومن حكم الجائر ومن هوي متبع (وقال) زياد بن حدير قال عمر ثلاث يهدم الدين زلة عالم وجدال المنافق بالقرآن وأئمة مضلون وقال الحسن قال ابو الدرداء ان مما أخشى عليكم زلة العالم وجدال المنافق بالقرآن والقرآن حق وعلي القرآن منار كالعلم الطريق . وكان معاذ بن جبل يقول في خطبته كل يوم قلما يحطئه ان يقول ذلك الله حكم قسط هلك المترابون ان وراءكم فتناً يكثر فيها المال ويفتح فيها القرآن حتى يقرأه المؤمن والمنافق والمرأة والصبي والاسود والاحمر فيوشك أحدكم ان.

(١) هنا بياض في الاصلين : وقد أفرد هذا البحث شيخ الاسلام في رسالة سماها رفع اللاب

يقول قد قرأت القرآن فما أظن أن يتبعوني حتى ابتدع لهم غيره : فاياكم وما ابتدع  
 خان كل بدعة ضلالة . واياكم وزيفة الحكيم فان الشيطان قد يتكلم على  
 لسان الحكيم بكلمة الضلالة . وان المناق قد يقول كلمة الحق . فتلقوا الحق عن  
 جاء به فان على الحق نوراً قالوا كيف زيفة الحكيم قال هي كلمة تروكم وتكر ونها  
 وتقولون ماهذه فاحذروا زيفته ولا تصدنكم عنه فانه يوشك ان يفنى . ويراجع  
 الحق . وان العلم والايمان مكانهما الى يوم القيامة فن ابتغاهما وجدهما : وقال  
 سلمان الفارسي كيف انتم عند ثلاث زلة عالم وجدال مناق بالقرآن ودنيا تقطع  
 اعناقكم . فاما زلة العالم فان اهتدى فلا تقلدوه دينكم وتقولون نصنع مثل ما يصنع  
 فلان . وان اخطأ فلا تقطعوا اياكم منه فتعينوا عليه الشيطان . وأما مجادلة مناقلا  
 بالقرآن فان للقرآن منارا كمنار الطريق فما عرفتم منه فخذوا ومالم تعرفوا فكلوه  
 الى الله تعالى . وأما دنيا تقطع اعناقكم فانظروا الى من هودونكم ولا تنظروا الى  
 من هو فوقكم \* وعن ابن عباس ويل للاتباع من عثرات العالم قيل كيف ذلك  
 قال يقول العالم شيئاً برأيه ثم يجد من هو اعلم منه برسول الله ﷺ فيترك قوله ثم  
 يخفى الاتباع : ذكر أبو عمر هذه الآثار كلها وغيره . فاذا كننا قد حذرنا زلة  
 العالم وقيل لنا انها من أخوف ما يخاف علينا وامرنا مع ذلك ان لانرجع عنه  
 . فالواجب على من شرح الله صدره للاسلام اذا بلغته بمقالة ضعيفة عن بعض  
 الأئمة ان لا يحكيها لمن يتقلدها بل يسكت عن ذكرها ان تيقن صحتها ولا توقف  
 في قبولها : فكثيرا ما يحكى عن الأئمة مالا حقيقة له وكثير من المسائل يخرجها  
 بعض الاتباع على قاعدة متبوعه مع ان ذلك الامام لو رأى انها تفضي الى ذلك  
 لما التزمها : وأيضا فلازم المذهب ليس بمذهب وان كان لازم النص حقا لان  
 الشارع لا يجوز عليه التناقض فلازم قوله حتى واما من عدها فلا يمتنع عليه ان يقول  
 الشيء ويخفى عليه لازمه ولو علم ان هذا لازمه لما قاله فلا يجوز ان يقال هذا  
 حذره ويقول ما لم يقله : وكل من له علم بالشريعة وقدرها وبفضل الأئمة ومقاديرهم

وعلمهم وورعهم ونصيحتهم للدين تيقن أنهم لو شاهدوا أمر هذه الحيل وما أفضت إليه من التلاعب بالذين لقطعوا بتجريمها ﴿ وما يوضح ذلك ﴾ ان الذين أتوا من العلماء ببعض مسائل الحيل ولخذوا ذلك من بعض قواعدهم لو بلغهم ما جاء في ذلك عن النبي ﷺ وأصحابه لرجعوا عن ذلك يقينا فانهم كانوا في غاية الانصاف وكان أحدهم يرجع عن رأيه بدون ذلك : وقد صرح بذلك غير واحد منهم وان كانوا كلهم مجمعين على ذلك : قال الشافعي اذا صح الحديث عن رسول الله ﷺ فاضربوا بقولي الخاطئ وهذا وان كان لسان الشافعي فانه لسان الجماعة كلهم : ومن الأصول التي اتفق عليها الجماعة ان اقوال أصحاب رسول الله ﷺ المنتشرة لا تترك الا بمثلها ﴿ يوضح ذلك ﴾ ان القول بتجريم الحيل قطعي ليس من مسالك الاجتهاد اذ لو كان من مسالك الاجتهاد لم يتكلم الصحابة والتابعون والأئمة في ارباب الحيل بذلك الكلام الغليظ الذي ذكرنا منه اليسير من الكثير : وقد اتفق السلف على انها بدعة محدثة فلا يجوز تقليد من يفتي بها ويجب نقض حكمه ولا يجوز الدلالة للمقلد على من يفتي بها وقد نص الامام أحمد على ذلك كله ولا خلاف في ذلك بين الأئمة كما ان المسكين والكوفيين لا يجوز تقليدهم في مسألة المتعة والصرف والنيذ ولا يجوز تقليد بعض المدنيين في مسألة الحشوش واتبان النساء في أدبارهن بل عند فقهاء الحديث ان من شرب النبيذ المختلف فيه حد وهذا فوق الانكار باللسان بل عند فقهاء أهل المدينة يفسق ولا تقبل شهادته وهذا يرد قول من قال لا انكار في المسائل المختلف فيها وهذا خلاف اجماع الأئمة ولا يعلم امام من أئمة الاسلام قال ذلك وقد نص الامام أحمد على أن من تزوج ابنته من الزنا يقتل والشافعي وأحمد ومالك لا يرون خلاف أبي حنيفة فيمن تزوج أمه وابنته أنه يدرأ عنه الحد بشبهة دارئة للحد بل عند الامام أحمد رضي الله عنه يقتل وعند الشافعي ومالك يحد حد الزنا في هذا مع أن القائلين بالمتعة والصرف معهم سنة وان كانت منسوخة وارباب الحيل ليس معهم سنة ولا أثر عن صاحب ولا قياس

صحيح (وقولهم) إن مسائل الخلاف لا انكار فيها ليس بصحيح فان الانكار اما أن يتوجه الى القول والفتوى أو العمل أما الاول فاذا كان القول يخالف سنة أو اجماعاً شائعاً وجب انكاره اتفاقاً وان لم يكن كذلك فان بيان ضعفه ومخالفته للدليل انكار مثله وأما العمل فاذا كان على خلاف سنة أو اجماع وجب انكاره بحسب درجات الانكار وكيف يقول فقيه لا انكار في المسائل المختلف فيها والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم اذا خالف كتابه أو سنة وان كان قد واقف فيه بعض العلماء : وأما اذا لم يكن في المسئلة سنة ولا إجماع والاجتهاد فيها مساع لم تنكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس من ليس لهم تحقيق في العلم (والصواب) ما عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه فيسوغ فيها اذا عدم فيها الدليل الظاهر الذي يجب به العمل الاجتهاد لتعارض الأدلة أو لحفاء الأدلة فيها وليس في قول العالم إن هذه المسئلة قطعية أو يقينية ولا يسوغ فيها الاجتهاد طعن على من خالفها ولا نسبة له الي تعمد خلاف الصواب والمسائل التي اختلف فيها السلف والخلف وقد تيقنا صحة أحد القولين فيها كثيراً مثل كون الحامل تعتد بوضع الحمل وان اصابة الزوج الثاني شرط في حلها للاول وان الغسل يجب بمجرد الابلاج وان لم ينزل : وان زنا الفضل حرام : وان المتعة حرام : وان التبيذ المسكر حرام : وان المسلم لا يقتل بكافر : وان المسح على الخفين جائز حضراً وسفراً : وان السنة في الركوع وضع اليدين على الركبتين دون التطبيق : وان رفع اليدين عند الركوع والرفع منه سنة : وان الشفعة ثابتة في الأرض والعقار وان الوقف صحيح لازم : وان دية الاصابع سواء : وان يد السارق تقطع في ثلاثة دراهم : وان الخاتم من حديد يجوز ان يكون صداقاً : وان التيمم الى الكوعين بضربة واحدة جائز :

وإن ضيام الولي عن الميت مجزئ عنه : وإن الحاج يلبي حتى يرمي جرة العقبة : وإن المحرم له استدامة الطيب دون ابتدائه : وإن السنة أن يسلم في الصلاة عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله : وإن خيار المجلس ثابت في البيع : وإن المصرة يرد معها عوض اللبن ضاعا من تمر : وإن ضللة الكسوف بركوعين في كل ركعة : وإن القضاء جائز بشاهد وعين إلى الضغاف ذلك من المسائل : ولهذا صرح الأئمة بنقض حكم من حكم بخلاف كثير من هذه المسائل من غير طعن منهم علي من قال بها وعلي كل حال فلا عند الله يوم القيامة لمن بلغه ما في المسئلة من هذا الباب وغيره من الأحاديث والآثار التي لا معارض لها إذا نبذها وراء ظهره وقد من مهاه عن تقليده وقال له لا يحل لك أن تقول بقولي إذا خالف السنة وإذا صح الحديث فلا تبعاً بقولي ، وحتى لو لم يقل له ذلك كان هذا هو الواجب عليه وجوباً لا فسحة له فيه وحتى لو قال له خلاف ذلك لم يسمعه إلا اتباع الحجة ولو لم يكن في هذا الباب شيء من الأحاديث والآثار البتة فإن المؤمنين يعلم بالاضطرار أن رسول الله ﷺ لم يكن يعلم أصحابه هذه الحيل ولا يدلهم عليها ولو بلغه عن أحد فعل شيئاً منها لانكر عليه ولم يكن أحد من أصحابه يقى بها ولا يعلمها وذلك مما يقطع به كل من له أذني اطلاع على أحوال القوم وسيرتهم وقناوهم : وهذا القدر لا يحتاج إلى دليل لما أكثر من معرفة حقيقة الدين الذي بعث الله به رسوله \*

## فصل

فترجع إلى المقصود وهو بيان بطلان هذه الحيل على التنصيص وإنما لا تتمشي لا على قواعد الشرع ومصالحه وحكمه ولا على أصول الأئمة (قال شيخنا) ومن الحيل الجديدة التي لا أعلم بين فقهاء الطوائف خلافاً في تحريرها أن يزيد الرجل أن يتف على نفسه بعد موته على جهات متصرفة تقول له أرباب الحيل أقر أن هذا

المكان الذى يملك وقف عليك من غيرك ويعلمونه الشروط التى يريد انشاءها فيجعلها اقراراً فيعلمونه الكذب فى الاقرار ويشهدون على الكذب وهم يعلمون ويحكمون بصحته ولا يستريب مسلم فى أن هذا حرام فان الاقرار شهادة من الانسان على نفسه فكيف يلقت شهادة الزور ويشهد عليه بصحتها ثم إن كان وقف الانسان على نفسه باطلاً فى دين الله فقد علمتموه حقيقة الباطل فان الله تعالى قد علم أن هذا لم يكن وقفاً قبل الاقرار ولا صار وقفاً بالاقرار الكاذب فيهيىء المال حراماً على من يتناوله الى يوم القيمة وان كان وقف الانسان على نفسه صحيحاً فقد أغنى الله تعالى عن تكليف الكذب (قلت) وإن قيل إنه مثلثه خلاف يسوغ فيها الاجتهاد فاذا وقفه على نفسه كان لصحته مساع لما فيه من الاختلاف السائغ واما الاقرار بوقفه من غير انشاء متقدم فكذب بحت ولا يجعله ذلك وقفاً اتفاقاً اذا أخذ الاقرار على حقيقته ومعلوم قطعاً أن تقايد الانسان لمن يقبى بهذا القول ويذهب اليه أقرب الى الشرع والعقل من توصله اليه بالكذب والزور والاقرار الباطل فتقليد عالم من علماء المسلمين اعذر عند الله من تلقين الكذب والشهادة عليه \*

## فصل

ولهم حيلة أخرى وهى ان الذى يريد الوقف يملكه لبعض من يثق به ثم يقفه ذلك المملك عليه بحسب اقتراحه وهذا لا شك فى قبضه وبطلانه فان التملك المشروع المعتبر ان يرضى المملك بنقل الملك الى المملك بحيث يتصرف فيه بما يجب من وجوه التصرفات : وهنا قد علم الله تعالى والحفظة الموكلون بالعبد ومن يشاهد من بنى آدم من هذا المملك انه لم يرض بنقل الملك الى هذا ولا خطر له على باله ولو سأله درهما واحداً فلعنه كان لم يسمح به عليه ولم يرض بتصرفه فيه الا بوقفه على المملك خاصة بل قد ملكه اياه بشرط ان يتبرع عليه به وقفاً اما بشرط مذكور واما بشرط معهود متواطئاً عليه وهذا تملك فاسد قطعاً وليس مهبة ولا صدقة



ولا هدية ولا وصية ولا إباحة وليس هذا بمنزلة العمرى والرقي المشروط فيها العود إلى المعمر فإن هناك ملكه التصرف فيه وشرط العود وهنا لم يملكه شيئا وإنما تكلم بلفظ التملك غير قاصد معناه والموهوب له يصدقه انهما لم يقصدا حقيقة الملك بل هو استمراء بآيات الله وتلاعب بمحدوده : وسنذكر أن شاء الله في الفصل الذي بعد هذا الطريق الشرعية المغنية عن هذه الحيلة الباطلة \*

## فصل

﴿ومن الحيل الباطلة﴾ تحيلهم على إيجار الوقف مائة سنة مثلا وقد شرط الواقف ألا يؤجر أكثر من سنتين أو ثلاثا فيؤجره المدة الطويلة في عقود متفرقة في مجلس واحد وهذه الحيلة باطلة قطعاً فإنه إنما قصد بذلك دفع المفساد المترتبة على طول مدة الاجارة فإنها مفساد كثيرة جدا وكما قدمنا من الوقف بهذه الطرق وخرج عن الوقفية بطول المدة واستيلاء المستأجر فيها على الوقف هو وذريته وورثته سنيئاً بعد سنين وكما فات البطون اللواحق من منفعة الوقف بالإيجار الطويل وكما أوجر الوقف بدون اجارة مثله لطول المدة وقبض الأجرة وكما زادت أجرة الأرض أو العقار اضعاف ما كانت ولم يتمكن الموقوف عليه من استيفائها : وبالحيلة ففساد هذه الاجارة تفوت العدو الواقف إنما قصد دفعها وخشى منها بالاجارة الطويلة فصرح بأنه لا يؤجر أكثر من تلك المدة التي شرطها فإيجاره أكثر منها سواء كان في عقد أو عقود مخالفة صريحة لشرطه مع ما فيها من المفسدة بل المفساد العظيمة ﴿ويا لله العجب﴾ هل تزول هذه المفساد بتعدد العقود في مجلس واحد وأي غرض للعاقل أن يمنع الاجارة لا أكثر من تلك المدة ثم يجوزها في ساعة واحدة في عقود متفرقة وإذا أجره في عقود متفرقة أكثر من ثلاث سنين أيسح أن يقال وفي بشرط الواقف ولم يخالفه هذا من أبطل الباطل وأقبح الحيل وهو بخالف لشرط الواقف ومصلحة الموقوف عليه وتعريض لابطال هذه الصدقة وإن

فلا يستمر نفعها والا يصل الى من بعد الطبقة الأولى وما قاربها فلا يحل لمفت  
 ان يفتي بذلك ولا لحاكم ان يحكم به ومتى حكم به نقض حكمه اللهم الا ان يكون  
 فيه مصلحة الوقف بان يخرب ويتعطل نفعه فتدعو الحاجة الى ايجاره مدة طويلة نعمر  
 فيها بتلك الاجرة فهنا يتعين مخالفة شرط الواقف تصحيحا لوقفه واستمرارا لصدقته وقد  
 يكون هذا خيرا من بيعه والاستبدال به وقد يكون البيع او الاستبدال خيرا من  
 الاجارة والله يعلم المفسد من المصلح؛ والذي يقضي منه العجب التحيل على مخالفة شرط  
 الواقف وقصده الذي يقطع بأنه قصده مع ظهور المفسدة والوقوف مع ظاهر شرطه  
 ولفظه المخالف لقصده والكتاب والسنة ومصلحة الموقوف عليه بحيث يكون مرضاة  
 الله ورسوله ومصلحة الواقف وزيادة أجره ومصلحة الموقوف عليه وحصول  
 الفرق به مع ضكون العمل أحب الى الله ورسوله لا يغير شرط الواقف  
 ويجري مع ظاهر لفظه وان ظهر قصده بخلافه وهل هذا الا من قلة الفقه بل من  
 عندهم فاذ التحيلتم على ابطال مقصود الواقف حيث يتضمن المفساد العظيمة فلا تحيلتم على  
 مقصوده ومقصود الشارع حيث يتضمن المصالح الراجحة بتخصيص لفظه أو  
 بقرينه أو تقديم شرط الله عليه فإن شرط الله أحق وأوثق بل يقولون ههنا نصوص  
 بالواقف كنصوص الشارع وهذه جملة من أبطال الكلام وليس لنصوص الشارع  
 نظير من كلام غيره ابدأ بل نصوص الواقف يتطرق اليها التناقض والاختلاف  
 ونجيب ابطالها اذا خالف نصصوص الشارع والغاؤها ولا جرم لها حينئذ البتة ويجوز بل  
 يخرج مخالفتها الى ما هو أحب الى الله ورسوله منها وأنفع للواقف والموقوف عليه ويجوز  
 اعتبارها والعدل عنها مع تساوي الامرين ولا يتعين الوقوف معها وسند كرا ان  
 شاء الله فيما بعد ونبين ما يحل الاتقاء به وما لا يحل من شروط الواقفين اذ القصد  
 بيان بطلان هذه الحيلة شرعا وعرفا ولفعة \*

### فصل

(ومن الحيل الباطلة) ما لو حلف أن لا يفعل شيئا ومثله لا يفعله بنفسه أصلا كما

لو حاث السلطان ان لا يبيع كذا ولا يحرق هذه الارض ولا يزرعها ولا يخرج  
هذا من بلده ونحو ذلك فالخيلة ان يأمر غيره أن يفعل ذلك ويبر في يمينه اذا لم  
يفعله بنفسه وهذا من ابرز الحيل واسجها وأقبحها وفعل ذلك هو الخنث الذي  
حلف عليه بعينه ولا يشك في أنه حاث ولا أحد من العقلاء : وقد علم الله  
ورسوله والحفظة بل والحالف نفسه انه انما حلف على نفي الامر والتكسين من  
ذلك لا على مباشرته : والحيل اذا أفضت الى مثل هذا سمجت غاية السجاجة :  
ويلزم أرباب الحيل والظاهر أنهم يقولون إنه اذا حلف أن لا يكتب لفلان  
توقيعاً ولا عهداً ثم أمر كتابه أن يكتبوه له فانه لا يبحث سواء كان أمياً أو  
كاتباً وكذلك اذا حلف أن لا يحفر هذا البئر ولا يكرى هذا النهر فامر غيره بحفره  
واكرائه انه لا يبحث \*

## فصل

ومن الحيل الباطلة لو حلف لا يأكل هذا الرغيف أو لا يسكن في الدار هذه  
اللسنة أو لا يأكل هذا الطعام قالوا يأكل الرغيف ويدع منه لقمة واحدة ويسكن  
اللسنة كلها إلا يوماً واحداً ويأكل الطعام كله إلا القدر اليسير منه ولو أنه لقمة  
يوهه حيلة باردة باطللة ومضى فعل ذلك فقد أتى بحقيقة الخنث وفعل نفس ما حلف  
عليه وهذه الخيلة لا تتأتى على قول من يقول يبحث بفعل بعض المخولف عليه ولا  
على قول من يقول لا يبحث لانه لم يرد مثل هذه الصورة قطعاً وأما أراد به اذا  
أكل لقمة مثلاً من الطعام الذي حلف أنه لا يأكله أو حبة من القطف الذي  
حلف على تركه ولم يرد أنه يأكل القطف إلا حبة واحدة منه وعالم لا يقول هذا  
ثم يلزم هذا المتحيل أن يجوز للمكلف فعل كل مانع الشارع عن جملة فيفعله  
إلا القدر اليسير منه فان البر والخنث في الأيمان نظير الصائغ والمعضية في الامر  
بواللهي ولذلك لا يبر الا بفعل المخولف عليه جيمه لا بفعل بفضته كما لا يكون  
(٢٥٧ ج ٣ -)

مطيعا إلا بفعله جميعه ويبحث بفعل بعضه كما يعصي بفعل بعضه فيلزم هذا القائل أن يجوز للمحرم في الاحرام حلق تسعة أعشار رأسه بل وتسعة أعشار العشر الباقي لأن الله تعالى إنما نهى عن حلق رأسه كله لاعن بعضه كما يفتي لمن حلفه لا يحلق رأسه أن يحلقه إلا القدر اليسير منه وتأمل لو فعل المريض هذا فيما نهى الطيب عن تناوله هل يعد قابلا منه أو لو فعل مملوك الرجل أو زوجته أو ولده ذلك فيما نهى عنه هل يكونون مطيعين له أم مخالفين: وإذا تحيل أحدهم على تقض غرض الأمر وإبطاله بآدي الحيل هل كان يقبل ذلك منه ويحمده عليه أو يعذره وهل يعذر أحدا من الناس يعامل بهذه الحيل فكيف يعامل هو بهذا من لا تخفى عليه خافية

### فصل

ومن الحيل الباطلة المحرمة ما لو أراد الأب إسقاط حضنة الام أن يسافر إلى غير بلدها فيتبعه الولد وهذه الحيلة مناقضة لما قصده الشارع فانه جعل الام أحق بالولد من الأب مع قرب الدار وامكان اللقاء كل وقت لو قضي به للأب وقضى أن لا تولد والدة علي ولدها وأخبر أن من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ومنع أن تباع الام دون ولدها والولد دونها وإن كانا في بلد واحد فكيف يجوز مع هذا التحيل على التفريق بينها وبين ولدها تفريقا تعز معه رؤيته ولقاؤه ويعز عليها الصبر عنه وفقده: وهذا من محمل المحال بل قضاء الله ورسوله أحق أن الولد للام: سافر الأب أو أقام: والنبي ﷺ قال للام « أنت أحق به مالم تنكحى » فكيف يقال أنت أحق به مالم يسافر الأب: وأين هذا في كتاب الله أو في سنة رسول الله أو فتاوى أصحابه أو القياس الصحيح فلا نص ولا قياس ولا مصلحة \*

### فصل

ومن الحيل الباطلة المحرمة إذا أراد خرمان امرأة من الميراث أو كانت بركة

كلها عبدا وأماء فأراد جعل تدبيرهم من رأس المال أن يقول في الصورة الأولى إذا مت من مرضي هذا فانت طالق قبل مرضي بساعة ثلاثا : ويقول في الصورة الثانية إذا مت في مرضي هذا فانت عتق قبله بساعة وحينئذ فيقع الطلاق والعتق في الصحة : وهذه حيلة باطلة فإن التعليق إنما وقع منه في حال مرض موته ولم يقارنه أثره وهو في هذه الحال لو نجح العتق والطلاق لكان العتق من الثلث والطلاق غير مانع للميراث مع مقارنة أثره له وقوة المنجز وضعف المعلق وأيضا فالشرط هو موته في مرضه والجزء المعلق عليه هو العتق والطلاق والجزاء يستحيل أن يسبق شرطه إذ في ذلك إخراج الشرط عن حقيقته وحكمه وقد تقدم تقرير ذلك في الحيلة السريحية

## فصل

﴿ومن الحيل الباطلة المحرمة﴾ إذا كان مع أحدهما دينار رديء ومع الآخر نصف دينار جيد فأرادا بيع أحدهما بالآخر قال أرباب الحيل الحيلة أن يبيعه ديناراً بدينار في الذمة ثم يأخذ البائع الدينار الذي يريد شراءه بالنصف فيريد الآخر ديناراً عوضه فيدفع إليه نصف الدينار وفاء ثم يستقرضه منه فيبقى له في ذمته نصف دينار ثم يعيده إليه وفاء عن قرضه فيبرأ منه ويفوز كل منهما بما كان مع الآخر . ومثل هذه الحيلة لو أراد أن يجعل بعض رأس مال السلم ديناراً يوفيه إياه في وقت آخر بأن يكون معه نصف دينار ويزيد أن يسلم إليه ديناراً في كرحنطة ﴿فالحيلة﴾ أن يسلم إليه ديناراً غير معين ثم يوفيه نصف الدينار ثم يعود فيستقرضه منه ثم يوفيه إياه عماله عليه من الدين فيتفرقان وقد بقي له في ذمته نصف دينار وهذه الحيلة من أقبح الحيل فانهما لا يخرجان بها عن بيع دينار بنصف دينار ولا عن تأخير رأس مال السلم عن مجلس العقد ولكن توصلا إلى ذلك بالقرض الذي جعلنا صورته مبيحة لصريح الربا ولتأخير قبض رأس مال السلم وهذا غير القرض الذي جاءت به الشريعة وهو قرض لم يشرعه الله وإنما

أخذ المتعاقدان تلاعياً بحدود الله وأحكامه واتخاذاً لآياته هزوا وإذا كانت  
القرض الذى يجر النفع ربا عند صاحب الشرع فكيف بالقرض الذى يجر ضرر  
الربا وتأخير قبض رأس مال السلم \*

## فصل

﴿ ومن الحيل الباطلة المحرمة ﴾ التحيل على اسقاط ما جعله الله خقاً لشريك  
على شريكه من استحقاق الشفعة دفعا للضرر والتحيل لا بطلانها مناقض لهذا الغرض  
وابطال لهذا الحكم بطريق التحيل . وقد ذكروا وجوها من الحيل : ﴿ منها ﴾  
ان يتفقا على مقدار الثمن ثم عند العقد يصبره صبرة غير موزونة فلا يعرف  
الشفع ما يدفع فاذا فعلا ذلك فلا شفع ان يستحلف المشتري انه لا يعرف قدر  
الثمن فان نكل قضي عليه بنكوله وان حلف فلا شفع اخذ الشقص بقيمته :  
﴿ ومنها ﴾ أن يهب الشقص للمشتري ثم يهبه المشتري ما يرضيه : وهذا لا  
يسقط الشفع وهذا بيع وأن لم يتلفظا به فله أن يأخذ الشقص بنظير  
الموهوب ﴿ ومنها ﴾ أن يشتري الشقص ويضم اليه سكيناً أو منديلاً بألف درهم  
فيصير حصّة الشقص من الثمن مجهولة . وهذا لا يسقط الشفعة بل يأخذ الشفع  
الشقص بقيمته كما لو استحق احد العوصين واراد المشتري أخذ الآخر فانه يأخذ  
بجمعه من الثمن ان انقسم الثمن عليهما بالاجزاء والا بقيمته . وهذا الشقص  
مستحق شرعاً فان الشارع جعل الشفع أحق به من المشتري بشمته فلا يسقط  
حقه منه بالخيلة والمكر والخداع . ﴿ ومنها ﴾ أن يشتري الشقص بألف دينار ثم  
يصارقه عن كل دينار بدرهمين . فاذا أراد أخذه أخذه بالثمن الذى وقع عليه العقد .  
وهذه الحيلة لا تسقط الشفعة واذا أراد أخذه أخذه بالثمن الذى استقر عليه العقد  
وتواطأ عليه البائع والمشتري فانه هو الذى انعقد به العقد ولا عبرة بما أظهره  
من الكذب وازور والبهتان الذى لا حقيقة له . ولهذا لو استحق المبيع فان

المشتري لا يرجع على البائع بألف دينار وإنما يرجع عليه بالثمن الذي تواطأ عليه واستقر عليه العقد . فالذي يرجع به عند الاستحقاق هو الذي يدفعه الشفيع عند الاخذ . هذا محض العدل الذي أرسل الله به رسله وأزل به كتمه . ولا تختمل الشريعة سواه . ﴿ ومنها ﴾ ان يشتري بائع الشقص من المشتري عبدا قيمته مائة درهم بألف درهم في ذمته ثم يبيعه الشقص بالألف : وهذه الحيلة لا تبطل الشفعة ويأخذ الشفيع الشقص بالثمن الذي يرجع به المشتري على البائع اذا استحق المبيع وهو قيمة العبد . ﴿ ومنها ﴾ ان يشتري الشقص بألف وهو يساوى مائة ثم يبيعه البائع من تسع مائة . وهذا لا يسقط الشفعة ويأخذ الشفيع بما بقي من الثمن بعد الاسقاط وهو الذي يرجع به اذا استحق المبيع . ﴿ ومنها ﴾ ان يشتري جزءا من الشقص بالثمن كله ثم يهب له بقية الشقص . وهذا لا يسقطها ويأخذ الشفيع الشقص كله بالثمن . فان هذه الحيلة لا حقيقة لها والموهوب هو المبيع بعينه ولا تغير جقائق العقود وأحكامها التي شرعت فيها بتغير العبارة . وليس للمكاف ان يغير حكم العقد بتغيير عبارته فقط مع قيام حقيقته : وهذا لو أراد من البائع أن يهبه جزء من الف جزءا من الشقص غير عوض لما سمحت نفسه بذلك البتة فكيف يهبه ما يساوى مائة الف بلا عوض ، وكيف يشتري منه الآخر مائة درهم بمائة الف ، وهل هذا الا سقم يقدر في صحة العقد : قال الامام احمد في رواية اسماعيل بن سعيد وقد سأله عن الحيلة في ابطال الشفعة فقال لا يجوز شيء من الحيل في ذلك ولا في ابطال حق مسلم : وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في هذه الحيل واشباهها من يخدع الله بخدعه والحيلة خديعة . وقد قال النبي ﷺ « لا تحل الخديعة لمسلم » والله تعالى ذم الخادعين والتحيل مخادع ولان الشفعة شرعت لدفع الضرر فلو شرع التحيل لابطالها لكان عودا على مقصود الشريعة بالابطال ولحق الضرر الذي قصد ابطاله \*

## فصل

ومن الحيل الباطلة التحيل على ابطال القسمة في الارض القابلة لها بأن يقف الشريك منها سهما من مائة الف سهم مثلا على من يريد فيصير الشريك شريكا في الوقف والقسمة بيع فتبطل وهذه حيلة فاسدة باردة لا تبطل حتى الشريك من القسمة وتجاوز القسمة ولو وقف حصته كلها فان القسمة افراز حتى وان تضمنت معاوضة وهي غير البيع حقيقة واسما وحكما وعرفا ولا يسمى القاسم بائعا لا لغة ولا شرعا ولا عرفا ولا يقال للشريكين اذا تقاسما تبايعا ولا يقال لواحد منهما انه قد باع ملكه ولا يدخل المتقاسمان تحت نص واحد من النصوص المتناولة للبيع ولا يقال لناظر الوقف اذا افرز الوقف وقسمه من غيره انه قد باع الوقف والاخر انه قد اشترى الوقف وكيف ينعقد البيع باللفظ القسمة ولو كانت بيعا لوجبت فيها الشفعة ولو كانت بيعا لما أجبر الشريك عليها اذا طلبها شريكه فان أحدا لا يجبر على بيع ماله ويلزم اخراج القرعة بخلاف البيع ويتقدر أحد النصيبين فيها بقدر النصيب الآخر اذا تساويا : وبالجملة فهي منفردة عن البيع باسمها وحقيقتها وحكمها \*

## فصل

﴿ ومن الحيل الباطلة ﴾ التحيل على تصحيح المزارعة لمن يعتقد فسادها بان يدفع الارض الى المزارع ويؤجره نصفها مشاعا مدة معلومة يزرعها يبذر على ان يزرع للمؤجر النصف الآخر يبذره تلك المدة ويحفظه ويسقيه ويحصده ويذريه ، فاذا فعلا ذلك أخرج البذر منهما نصفين نصفًا من المالك ونصفًا من المزارع ثم يخلطاه فتكون الغلة بينهما نصفين ، فان أراد صاحب الارض ان يعود اليه ثلثا الغلة آجره ثلث الارض مدة معلومة على ان يزرع له مدة الاجارة



ثُلثي الارض ويخرجان البذر منها اثنائاً ويخلطانه ، وان أراد المزارع أن يكون  
 ثلثا البذر استأجر ثلثي الارض بزرع الثلث الآخر كما تقدم ، فتأمل هذه  
 الحيلة الطويلة الباردة المتعبة وترك الطريق المشروعة التي فعلها رسول الله ﷺ  
 حتي كأنها رأى عين واتفق عليها الصحابة وضح فعلها عن الخلفاء الراشدين صحة  
 لا يشك فيها كما حكاه البخاري في صحيحه ، فما مثل هذا العدول عن طريقة القوم  
 الي هذه الحيلة الطويلة السمجة الا بمنزلة من أراد الحج من المدينة على الطريق  
 التي حج فيها رسول الله ﷺ وأصحابه فقبل له هذه الطريق مسدودة واذا أردت  
 ان تهج فاذهب الى الشام ثم منها الى العراق ثم حج على درب العراق وقد وصلت:  
 ﴿ فيا لله العجب ﴾ كيف تسد عليه الطريق القريبة السهلة القليلة الخطر التي سلكها  
 رسول الله ﷺ ويدل على الطرق الطويلة الصعبة المشقة الخطرة التي لم يسلكها  
 رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه ؟

فلا العظيم عظيم حمد كما أهدي لنا ناعماً غزيراً

وهذا شأن جميع الخيل اذا كانت صحيحة جائزة . وأما اذا كانت باطلة  
 محرمة فتلك لها شأن آخر وهي طريق الى مقصد آخر غير الكعبة ﴿ البيت  
 الحرام ﴾ وبالله التوفيق \*

## فصل

ومن الخيل الباطلة التي لا تسقط الحق اذا أراد الابن منع الاب الرجوع  
 خيا وهبه اياه ان يبيعه لغيره ثم يستقبله اياه وكذلك المرأة اذا أرادت منع الزوج  
 من الرجوع في نصف الصداق باعتته ثم استقبلته وهذا لا يمنع الرجوع فان المحذور ابطال  
 حق الغير من العين وهذا لا يبطل للغير حقاً وان ائله العائد كالذي لم يزل ولا سيما اذا كان  
 زواله انما جعل ذريعة (وصورة) الى ابطال حق الغير فانه لا يبطل بذلك ﴿ بوضحه ﴾ أن  
 الحق كان متعلقاً بالعين تعلقاً قدم الشارع مستحقه على المالك لقوته ولا يكون صورة

أخراجه عن يد المالك إخراجا لا حقيقة له أقوى من الاستحقاق الذي أثبت الشارع به انتزاعه من يد المالك . بل لو كان الإخراج حقيقة ثم عاد ليعاد حق الأول من الإخذ لوجود مقتضيه وزوال مانعه والحكم إذا كان له مقتضي فتمنع مانع من إعماله ثم زال المانع اقتضى المقتضي عليه \*

## فصل

ومن الحيل الباطلة المحرمة إذا أراد أن يخص بعض ورثته ببعض الميراث وقد علم أن الوصية لا تجوز وأن عطيته في مرضه وصية (فالخيلة) أن يقول كنت وهبت له كذا وكذا في صحي أو يقر له بدين فيتقدم به . وهذا باطل والإقرار للوارث في مرض الموت لا يصح للثمة عند الجمهور بل مالك يردم للأجنبي إذا ظهرت التهمة وقوله هو الصحيح . وأما أقراره أنه كان وهبه إياه في صحته فلا يقبل أيضا كما لا يقبل أقراره له بالدين ولا فرق بين أقراره له بالدين أو بالعين . وإياها هذا المريض لا يملك إنشاء عقد التبرع المذكور فلا يملك الأقرار به لانعدام المعنى الموجب لبطلان الإنشاء فانه بعينه قائم في الأقرار . وبهذا يزول التيقض بالصور التي يملك فيها الأقرار دون الإنشاء فان المعنى الذي منع من الإنشاء هناك لم يوجد في الأقرار فتأمل هذا الفرق \*

## فصل

ومن الحيل الباطلة المحرمة إذا أراد أن يحابي وارثه في مرضه أن يبيع أجنبية شقيقه وارثه شقيقا بدون ثمنه ليأخذه وارثه بالشفعة فتي قصد ذلك حرمت المجاباة المذكورة وكان للورثة إبطالها إذا كانت حيلة علي مجاباة الوارث وهذا كما يبطل الأقرار له لانه قد يتخذ حيلة لتخصيصه . (وقال) اصحابنا له الإخذ بالشفعة وهذا لا يستقيم على أصول المذهب الا اذا لم يكن حيلة فاما اذا كان حيلة

فأصول المذهب تقتضي ما ذكرناه. ومن اعتبر سد النرائع فاصله يقتضي عدم الإخديها  
وان لم يقصد الحيلة فإن قصيد التحيل امتنع الإخدي لذلك وان لم يقصده امتنع سد النريعة :

## فصل

ومن الحيل الباطلة المحرمة اذا اوضح رأسه في موضعين وجب عليه عشرة ابعة  
من الابل فاذا اراد جعلها خمسة فليوضحه ثالثة تحرق ما بينهما : وهذه الحيلة مع أنها  
مجرمة فانها لا تسقط ماوجب عليه فان العشر لا يجب عليه الا بالاندمال . فاذا  
فعل ذلك بعد الاندمال فهي موضحة ثالثة وعليه ديتها . فان كان قبل الاندمال  
ولم يستقر ارش الموضحين الاولين حتي صار السكل واحدة من جان واجدهو  
كالموشرت الجنانية حق تحرق ما بينهما فانها تصير واحدة . وهكذا لو قطع  
اصبعاً بعد أصبع من امرأة حتي قطع اربعاً فانه يجب عشرون ولو اقتصر علي  
الثلاث وجب ثلاثون . وهذا بخلاف ما لقطع الرابعة بعد الاندمال فانه يجب  
فيها عشر كما لو تعدد الجنائي فانه يجب علي كل واحد ارش جنايته قبل الاندمال  
وبعده : وكذلك لو قطع أطراف رجل وجب عليه ديات فان اندملت ثم قتله بعد  
ذلك فعليه مع تلك الديات دية النفس : ولو قتله قبل الاندمال فدية واحدة كما  
لو قطعه عضواً عضواً حتي مات \*

## فصل

ومن الحيل الباطلة الحيل التي فتحت للسراق والصوص التي لو صحت لم تقطع يد سارق  
ابداً ولعم الفساد وتابع السراق في السرقة ( فنها ) ان ينقب احدهما السطح ولا  
يدخل ثم يدخل عبده او شريكه فيخرج المتاع من السطح ( ومنها ) ان ينزل أحدهما  
من السطح فيفتح الباب من داخل ويدخل الآخر فيخرج المتاع : ( ومنها ) ان يدعي  
انه ملكه وان رب البيت عبده فبمجرد ما يدعي ذلك يسقط عنه القطع ولو كان

رب البيت معروف النسب والناس تعرف ان المال ماله . وابلغ من هذا انه لو ادعى العبد السارق ان المسروق لسيدة وكذبه السيد قالوا فلا قطع عليه بل يسقط عنه القطع بهذه الدعوى : (ومنها) ان يبلغ الجوهرة او الدنانير ويخرج بها (ومنها) ان يغير هيئة المسروق بالحز ثم يخرج به . (ومنها) ان يدعى ان رب الدار ادخله داره وفتح له باب داره فيسقط عنه القطع وان كذبه الي امثال ذلك من الاقوال التي حقيقتها انه لا يجب القطع علي سارق البتة وكل هذه حيل باطلة لا تسقط القطع ولا تثير ادني شبهة ومحال أن تأتي شريعة باسقاط عقوبة هذه الجريمة بها بل ولا سياسة عادلة فان الشرائع مبنية على مصالح العباد وفي هذه الحيل اعظم الفساد ولو أن ملكا من الملوك وضع عقوبة علي جريمة من الجرائم لمصلحة رعيته ثم اسقطها بامثال هذه الحيل عد متلاعبا \*

## فصل

﴿ ومن الحيل الباطلة ﴾ الحيلة التي تتضمن اسقاط حد الزنا بالكلية وترفع هذه الشريعة من الارض بأن يستأجر المرأة لتطوى له ثيابه أو تحول له متاعا من جانب الدار الي جانب آخر أو يستأجرها لنفس الزنا ثم يزني بها فلا يجب عليه الحد (واعظم من هذا كله) أنه اذا أراد أن يزني بأمه أو أخته أو ابنته أو خالته أو عته ولا يجب عليه الحد فليعقد عليها عقد النكاح بشهادة فاسقين ثم يطؤها ولا حد عليه . (واعظم من ذلك) ان الرجل المحصن اذا أراد أن يزني ولا يحد فليترد ثم يسلم فانه اذا زنا بعد ذلك فلا حد عليه ابدأ حتى يستأنف نكاحا او يوطئا جديداً (واعظم من هذا كله) أنه اذا زنا بامه وخاف من إقامة الحد عليه فليقتلها فإذا نعل ذلك سقط عنه الحد واذا شهد عليه الشهود بالزنا ولم يمكنه القدح فيهم فليصدقهم فاذا صدقهم سقط عنه الحد ولا يخفى أمر هذه الحيل ونسبتها الى دين الاسلام هل هي نسبة واقعة أو هي نسبة مناقضة \*

## فصل

«ومن الحيل الباطلة» أنه اذا حلف لا يأكل من هذا القمح فالحيلة أن يطحنه ويبيعنه ويأكله خبزاً وطرد هذه الحيلة الباردة أنه اذا حلف لا يأكل هذه الشاة فليذبحها وليطبخها ثم يأكلها واذا حلف انه لا يأكل من هذه النخلة فليجد ثمرها ثم يأكلها فان طردوا ذلك فمن الفضائح الشنيعة وان فرقوا تناقضوا فان قالوا الحنطة يمكن أكلها صحاحا بخلاف الشاة والنخلة فانه لا يمكن فيها ذلك قيل والعادة أن الحنطة لا يأكلها صحاحا الا الدواب والطيور وانما تؤكل خبزاً فكلاهما سواء عند الحالف وكل عاقل \*

## فصل

ومن الحيل الباطلة المحرمة المضاهية للحيلة اليهودية ما لو حلف أنه لا يأكل هذا الشحم فالحيلة أن يذنيه ثم يأكله وهذا كله تصديق لقول رسول الله ﷺ «لتبعن سنن من كان قبلكم حذ والقذة بالقذة قالوا اليهود والنصارى قال فمن؟» وتصديق قوله «لتأخذن امتي مأخذ الامم قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو كان منهم من أتى امه علانية لكان فيهم من يفعله» وهذه الحيلة في الشحوم هي حيلة اليهودية بعينها بل أبلغ منها فان لولئك لم يأكلوا الشحم يعد اذابته وانما اكلوا ثمنه \*

## فصل

ومن الحيل الباطلة المحرمة لمن اراد ان يتزوج بامة وهو قادر على نكاح حرة ان يملك ماله لولده ثم يعقد على الامة ثم يسترد المالك منه . وهذه الحيلة لا ترفع المفسدة التي حرم الله لاجلها نكاح الامة ولا تخففها ولا تجعله عادماً للطول فلا تدخل

في قوله ( ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات ) وهذه الحيلة حياة علي استباحة نفس ماحرم الله تعالى \*

### فصل

ومنها لوعلا كافر بنائه علي مسلم منع من ذلك فالحيلة علي جوازه ان يعليه مسلم ماشاء ثم يشتريها الكافر منه فيسكنها : وهذه الحيلة وان ذكرها بعض الاصحاب فهي مما ادخلت في المذهب غلطا محضولا توافق اصوله ولا فروعه : فالصواب المقطوع به عدم تحكيته من سكنها فان المفسدة لم تكن في نفس البناء وانما كانت في ترفعه علي المسلمين . ومعلوم قطعا ان هذه المفسدة في الموضعين واحدة : **( فصل )** ومن الحيل الباطلة اذا غصبه طعاما ثم اراد ان يبرأ منه ولا يعطيه

به فليدعه الي داره ثم يقدم له ذلك الطعام فاذا اكله بريء الفاسد : وهذه الحيلة باطلة فانه لم يملكه اياه ولا يمكنه من التصرف فيه فلم يكن بذلك راداعين ماله اليه : فان قيل فما تقولون لو اهداه اليه فقبله وتصرف فيه وهو لا يعلم أنه ماله ! قيل ان خاف من اعلامه به ضررا يلحقه منه بريء بذلك وان لم يخف ضررا وانما اراد المنة عليه ونحو ذلك لم يبرأ ولا سيما ان كافاه علي الهدية فقبل فهذا لا يبرأ قطعا : **( فصل )** ومن الحيل الباطلة بلا شك الحيل التي يقى بها من حلف

لا يفعل الشيء ثم حلف ليفعله فيتحيل له حتى يفعله بلا حنث وذكروا لها صورا **( أحدها )** ان يحلف لا يأكل هذا الطعام ثم يحلف هو أو غيره لا يأكله فالحيلة ان يأكله الا لقمة منه فلا يحنث (ومنها) لو حلف ان لا يأكل هذا الجبن ثم حلف لا يأكله قالوا فالحيلة ان يأكله بالخبز ويبرأ ولا يحنث **( ومنها )** لو حلف لا يلبث هذا الثوب ثم حلف هو أو غيره ليلبسه فالحيلة ان يقطع منه شيئا يسيرا ثم يلبسه فلا يحنث : وطرد قولهم ان ينسل منه خيطا ثم يلبسه ولا يخفى أمر هذه الحيلة وبطلانها وانما من اقبح الخداع وأبشجه ولا يتبشهي على

قواعد الفقه ولا فروعه ولا أصول الأئمة . فانه ان كان يترك البعض لا ينفذ  
أكلًا ولا لبسًا فانه لا يبرأ بالخلف ليفعلن فانه ان عد فاعلا وجب أن يبحث  
في جانب النفي وان لم يعد فاعلا وجب أن يبحث في جانب الثبوت فاما أن يعد  
فاعلا بالنسبة الى الثبوت وغير فاعل بالنسبة الى النفي فتلاعب \*

(فصل) ومنها الحيل التي تبطل الظاهر والايلاء والطلاق والعقق بالكفاية  
وحي مشتقة من الحيلة السريحية كقوله ان تظاهرت منك أو آليت منك فأنت  
حاطق قبله ثلاثا فلا يمكنه بعد ذلك ظهار ولا ايلاء : وكذلك يقول ان اعتقتك  
فأنت حر قبل الاعتاق وكذلك لو قال ان بعثك فأنت حر قبل البيع وقد تقدم  
يطلان هذه الحيل كلها \*

## فصل

(ومن الحيل الباطلة المحرمة) أن يكون له على رجل مال وقد أفلس غريمه  
وأيس من أخذه منه وأراد ان يحسبه من الزكاة فالحيلة أن يعطيه من الزكاة  
بقدر ما عليه فيصير ماله كاللوفاء فيطالبه حينئذ بالوفاء فاذا أوفاه بري ومستطت  
الزكاة عن الدائع : وهذه حيلة باطلة سواء شرط عليه الوفاء أو منعه من التصرف  
فيما دفعه اليه أو ملكه اياه بنية أن يستوفيه من دينه فكل هذا لا يسقط عنه الزكاة  
ولا يعد محرراً لها لا شرعاً ولا عرفاً كما لو اسقط دينه وحسبه من الزكاة : قال  
هنا سألت أبا عبد الله عن رجل له على رجل دين برهن وليس عنده قضاؤه ولهذا  
الرجل زكاة مال قال يفرقه على المساكين فيدفع اليه رهنه ويقول له الدين الذي  
لي عليك هو لك ويحسبه من زكاة ماله قال لا يجوز ذلك فقلت له فيدفع اليه زكاته  
فان رده اليه قضى مما أخذه من ماله قال نعم . وقال في موضع آخر وقيل له فان  
أعطاه ثم رده اليه ؟ قال اذا كان بحيلة فلا يعجبني : قيل له فان استقرض  
الذي عليه الدين دراهم قمضاء اياها ثم ردها عليه وحسبها من الزكاة قال اذا اراد

بهذا احياء ماله فلا يجوز ومطلق كلامه ينصرف الى هذا المقيد . فيحصل من مذهبه ان دفع الزكاة الى الغريم جائز سواء دفعها ابتداء او استوفى حقه ثم دفع ما استوفاه اليه الا انه متى قصد بالدفع احياء ماله واستيفاء دينه لم يجز لان الزكاة حق لله والمستحق فلا يجوز صرفها الى الدافع ويفوز بنفعها العاجل ﴿ وما يوضح ذلك ﴾ ان الشارع منعه من أخذها من المستحق بعوضها فقال « لا تشتريها ولا تعد في صدقتك » فجعله بشراءها منه بشئ عائد فيها فكيف اذا دفعها اليه بنية أخذها منه : قال جابر بن عبد الله اذا جاء المصدق فادفع اليه صدقتك ولا تشتريها فانهم كانوا يقولون ابتعها فاقول إنما هي لله . وقال ابن عمر لا تشتريه بملك وللمنع من شرائه علتان ( احدهما ) انه يتخذ ذريعة وحيلة الى استرجاع شيء منها لان الفقير يستحي منه فلا يما كسه في ثمنها وربما أرخصها ليطمع ان يدفع اليه صدقة أخرى وربما علم او توهم انه ان لم يبعها باها استرجعها منه فيقول ظفري بهذا الثمن انه خير من الحرمان ( العلة الثانية ) قطع طمع نفسه عن العود في شيء أخرجه الله بكل طريق فان النفس متى طمعت في عوده بوجه ما فآمالها بعد متعلقة به فلم تطب به نفساً لله وهي متعلقة به فقطع عليها طمعها في العود ولو بالثمن ليمتنع من الاخراج لله وهذا شأن النفوس الشريفة ذوات الاقدار والمهم انها اذا أعطت عطاء لم تسمح بالعود فيه بوجه لا بشراء ولا بغيره وتعد ذلك دناءة : ولهذا مثل النبي العائد في هبته بالكلب يعود في قيته لحسته ودناءة نفسه وشحه بما فاءه ان يفوته فمن محاسن الشريعة منع المتصدق من شراء صدقته ، ولهذا منع من سكنى بلاده التي هاجر منها لله وان صارت بعد ذلك دار اسلام كما منع النبي ﷺ المهاجرين بعد الفتح من الإقامة بمكة فوق ثلاثة أيام لانهم خرجوا عن ديارهم لله فلا ينبغي ان يعودوا في شيء تركوه لله وان زال المعنى الذي تركوها لاجله ، ﴿ فان قيل ﴾ فانهم يجوزون له ان يقضي بها دين المدين اذا كان المستحق له غيره فما الفرق بين ان يكون الدين له او لغيره ويحصل للغريم براءة ذمته وراحة من ثقل الدين فيه



الدينا ومن حله في الآخرة ؟ فمنفعته يبرأ ، وذمته خير له من منفعة الاكل والشرب واللباس ؟ فقد انتفع هو بخلاصه من رق الدين وانتفع رب المال بتوصله الى أخذ حقه وصار هذا كما لو أقرضه مالا ليعمل فيه ويوفيه دينه من كسبه قيل هذه المسئلة فيها روايتان منصوبتان عن الامام احمد رحمه الله أحدهما انه لا يجوز له أن يقضى دينه من زكاته بل يدفع اليه الزكاة ويؤديها هو عن نفسه والثانية يجوز له أن يقضى دينه من الزكاة قال أبو الحرث قلت للامام أحمد رجل عليه الف وكان علي رجل زكاة ماله الف فادأها عن هذا الذي عليه الدين يجوز هذا من زكاته قال نعم ما أري بذلك بأسا وعلى هذا فالفرق ظاهر لان الدافع لم ينتفع ههنا بما دفعه الى الغريم ولم يرجع اليه بخلاف ما اذا دفعه اليه ليستوفيه منه فانه قد أحيا ماله بماله ووجه القول بالمنع أنه قد يتخذ ذريعة الى انتفاعه بالقضاء مثل أن يكون الدين لولده أو لامرأته أو لمن يلزمه نفقته فيستغني عن الاتفاق عليه فلهذا قال الامام احمد أحب الي أن يدفعه اليه حتى يقضى هو عن نفسه قيل هو محتاج يخاف أن يدفع اليه فيأكله ولا يقضى دينه قال فقل له يوكله حتى يقضيه والمقصود أنه متى فعل ذلك حيلة لم تسقط عنه الزكاة بما دفعه فانه لا يحل له مطالبة المعسر وقد اسقط الله عنه المطالبة فاذا توصل الي وجوبها بما يدفعه اليه فقد دفع اليه شيئا ثم أخذه فلم يخرج منه شيء فانه لو أراد الأخذ التصرف في المأخوذ وسدخلته منه لما مكنته فهذا هو الذي لا تسقط عنه الزكاة فاما لو أعطاه عطاء قطع طعمه من عوده اليه وملكه ظاهرا وباطنا ثم دفع اليه الأخذ دينه من الزكاة فهذا جائز كما لو أخذ الزكاة من غيره ثم دفعها اليه والله أعلم \*

## فصل

﴿ومن الحيل الباطلة التحيل على نفس مانهى عنه الشارع من بيع الثمرة قبل بدو صلاحها والحب قبل اشتداده بأن يبيعه ولا يذكر تبقيته ثم يحيله الي وقت

كأله فيصح البيع ويأخذه وقت ادراكه وهذا هو نفس ما هو عنه الشارع ان لم يكن فعله بأدني الحيل: ووجه هذه الحيلة أن موجب العقد القطع فيصح وينصرف الي موجب كما لو باعها بشرط القطع ثم القطع حق لها لا يعدوها فاذا اتفقا على تركه جاز: ووجه بطلان هذه الحيلة أن هذا هو الذي نهى عنه رسول الله ﷺ بعينه فللمفسدة التي يفضي اليها من التشاجر والتشاحن فان الثمار تصيبها العاهات كثيرا فيفضي بيعها قبل كملها الى اكل مال المشتري بالباطل كما علل به صاحب الشرع: ومن المعلوم قطعا ان هذه الحيلة لا ترفع المفسدة ولا تزيد بعضها وايضا فان الله وملائكته والناس قد علموا ان من اشترى الثمار وهي شبيص لم يتمكن احدا ان يأكل منها فانه لا يشترىها للقطع ولو اشترىها لهذا الغرض امكن سلبها ويبيعه مردود وكذلك الجوز والخوخ والأكجاص وما اشبهها من الثمار التي لا ينتفع بها قبل ادراكها لا يشترىها احد الا بشرط التيقية وان سكت عن ذكر الشرط بلسانه فهو قائم بقلبه وقلب البائع . وفي هذا تعطيل للنص وللحكمة التي نهى الشارع لأجلها اما تعطيل الحكمة فظاهر: وأما تعطيل النص فانه انما يحمله على ما اذا باعها بشرط التيقية لفظا فلو سكت عن التلطف بذلك وهو مراد ومراد البائع جاز: وهذا تعطيل لما دل عليه النص واستقاط لحكته \*

### فصل

(ومن الحيل البالغة) انه اذا حلف لا يبيعه هذه الجارية ثم أراد أن يبيعها منه فليعه منها تسعة وتسعين سهما ثم يبيعه السهم الباقي وقد تقدم نظير هذه الحيلة البالغة: وكذلك لو حلف لا يبيعه ولا يهبه اياها ففعل ذلك لم يحنث، ولو وقعت هذه الحيلة في جارية قد وطئها الخالف اليوم فاراد المالك ان يطأها بلا استبراء فله خياران علي اسقاط الاستبراء: (أحدهما) ان يعتقها ثم يتزوجها (والثانية) ان يملكها لرجل ثم يزوجه اياها فاذا قضى وطئه منها ثم أراد بيعها

أو وطئها بملك اليمين فليشتريها من المملك فينسخ نكاحه فان شاء باعها وان شاء أقام على وطئها : وتقدم ان نظير هذه الحيلة لو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فلينسل منه خيطا ثم يلبسه أو لا يأكل هذا الرغيف فليخرج منه لباته ثم يأكله : قال غير واحد من السلف لو فعل المحلوف عليه على وجه لكان أخف واسهل من هذا الخداع : ولو قابل العبد أمر الله ونهيه بهذه المقابلة لعد عاصيا مخادعا بل لو قابل أحد الرعية أمر الملك ونهيه أو العبد أمر سيده ونهيه أو المريض أمر الطبيب ونهيه بهذه المقابلة لما عذره أحد قط ولعد كل أحد عاصيا : وإذا تدبر العالم في الشريعة أمر هذه الحيل لم يخف عليه نسبتها اليها ومحملها منها والله المستعان \*

## فصل

﴿ومن الحيل الباطلة﴾ لو حلف لا يبيع هذه الساعة بمائة دينار أو زاد عليها فلم يجد من يشتريها بذلك فليبيعها بتسعة وتسعين دينارا أو مائة جزء من دينار أو أقل من ذلك أو يبيعها بدراهم تساوى ذلك أو يبيعها بتسعين دينارا ومنديلا أو ثوبا أو نحو ذلك. وكل هذه حيل باطلة فانها تتضمن نفس مخالفتها لما نواه بوقصده وعقد قلبه عليه : وإذا كانت بين الحالف على ما يصدقه عليه صاحبه كما قال النبي ﷺ فيمينه على ما يعلمه الله من قلبه كائنا من كان : فليقل ما شاء وليتحيل ما شاء فليست بمينة الا على ما علمه الله من قلبه قال الله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) فاخبر تعالى انه انما يعتبر في الايمان قصد القلب وكسبه لا مجرد اللفظ الذي لم يقصده أو لم يقصد جمعناه على التفسيرين في اللغو فكيف اذا كان قاصدا لضد ما يتحيل عليه ؟

## فصل

ومن الحيل الباطلة على أن يعطى أمته وإذا حلفت منه لم تبصر أم ولد فله بيعها  
(٣١٨٢ ج ٣)

ان يملكها لولده الصغير ثم يتزوجها ويطؤها فاذا ولدت منه عتق الاولاد على الولد لانهم اخوته ومن ملك أخاه عتق عليه : قالوا فان خاف أن لا تتمشى هذه الحيلة على قول الجمهور الذين لا يجوزون للرجل ان يتزوج بجارية ابنه وهو قول الامام احمد ومالك والشافعي فالحيلة ان يملكها لذى رحم محرم منه ثم يزوجه اياها فاذا ولدت عتق الولد على ملك ذى الرحم فاذا أراد بيع الجارية فابيهها له فينفسخ النكاح . وان لم يكن له ذو رحم محرم فليملكها أجنبياً ثم يزوجه به فان خاف من رق الولد فليعلق الاجنبي عتقهم بشرط الولادة فيقول كل ولد تلدينه فهو حر فيكون الاولاد كلهم أحراراً . فاذا أراد بيعها بعد ذلك فليتبها من الاجنبي ثم يبيعها . وهذه الحيلة ايضاً باطلة فان حقيقة التملك لم توجد اذ حقيقته نقل الملك الى المملك يتصرف فيه كما أحب . هذا هو الملك المشروع العقول المتعارف فاما تملك لا يتمكن فيه المملك من التصرف الا بالتزويج وحده فهو تليس لا تملك . فان المملك لو أراد وطئها أو الخلوه بها أو النظر اليها بشهوة أو التصرف فيها كما يتصرف المالك في مملوكه لما أمكنه ذلك فان هذا تملك تليس وخداع ومكر لا تملك حقيقة . بل قد علم الله والمملك والمملك ان الجارية ليسها ظاهراً وباطناً وانه لم يطب قلبه باخراجها عن ملكه بوجه من الوجوه . وهذا التملك بمنزلة تملك الاجنبي ماله كله ليسقط عنه مكانه ثم يسترده منه . ومعلوم قطعاً انه لا حقيقة لهذا التملك عرفاً ولا شرعاً ولا يعد المملك له على هذا الوجه غنياً به ولا يجب عليه به الحجج والزكاة والنفقة واداء الديون ولا يكون به واجداً للطول معدوداً في جملة الاغنياء . فهذا هو الحقيقة لا التملك الباطل الذي هو مكر وخداع وتليس \*

### فضل

ومن الحيل الباطلة التحيل على رد أرثائه بعد ان بانث منه وهي لا تشهر

بذلك وقد ذكر أرباب الحيل وجوها كلها باطلة: ﴿فنها﴾ ان يقول لها حلفت  
 مينا واستفتيت فقبل لي جدد نكلحك فان كان الطلاق قد وقع والالم يضرك .  
 فاذا أجابته قال اجعلي الامر اليّ في تزويجك ثم يحضر الولي والشهود  
 ويزوجها فتصير امرأته بعد البيئونة وهي لا تشعر : فان لم يتمكن من هذا الوجه  
 فلينتقل الى وجه ثان وهو ان يظهر انه يريد سفرا ويقول لا آمن الموت وانا  
 اريد اكتب لك هذه الدار واجعل لك هذا المتاع صداقا بحيث لا يمكن ابطاله  
 واريد ان اشهد على ذلك : فاجعلي امرك اليّ حتي اجعله صداقا : فاذا فعلت عقد  
 نكلحها على ذلك وتم الامر : فان لم يرد السفر فليظهر انه مريض ثم يقول لها  
 اريد ان اجعل لك ذلك واخاف ان اقر لك به فلا يقبل فاجعلي امرك اليّ حتي  
 اجعله صداقا : فاذا فعلت احضر وليها وتزوجها : فان حذرت المرأة من ذلك  
 كله ولم يتمكن منه لم يبق له الا حيلة واحدة وهي أن يحلف بطلاقها أو يقول  
 قد حلفت بطلاقك أي اتزوج عليك في هذا اليوم أو هذا الاسبوع أو أسافر  
 بك وانا أريد أن أمسك بك ولا ادخل عليك ضرة ولا تسافرين : فاجعلي  
 أمرك اليّ حتي اخالكك وارذك بعد انقضاء اليوم وتتخلصي من الضرة والسفر :  
 فاذا فعلت احضر الشهود والولي ثم بردها : وهذه الحيلة باطلة فان المرأة اذا  
 بانت صارت أجنبية منه فلا يجوز نكلحها الا باذنها ورضاها وهي لم تأذن في  
 هذا النكاح الثاني ولا رضيت به ولو غلّت انها قد ملكت نفسها وبانت منه فلعليها  
 لا ترغب في نكاحه فليس له ان يخدعها على نفسها ويجعلها له زوجة بغير رضاها:  
 ﴿فان قيل﴾ ان النبي ﷺ قد جعل جد النكاح كزله وغاية هذا انه هازل:  
 ﴿قيل﴾ هذا ليس بصحيح وليس هذا كالهازل فان الهازل لم يظهر امرا يريد  
 خلافه بل تكلم باللفظ قاصدا انه لا يلزمه موجه وذلك ليس اليه بل الى الشارع  
 واما هذا فما كر مخادع للمرأة على نفسها مظهراً انها زوجته وأن الزوجة بينهما  
 باقية وهي أجنبية مخضة : فهو يتكرها ويخادعها باظهار انها زوجته وهي في الباطن

أجنبية : فهو كمن يكر برجل ويخادعه على أخذ ماله باظهار أنه يخفظه له ويصونه  
 بمن يذهب به : بل هذا أخش لان حرمة البضع أعظم من حرمة المال والمخادعة  
 عليه أعظم من المخادعة على المال والله أعلم

## فصل

(ومن الحيل الباطلة) الحيلة على وطء مكاتبته بعد عقد الكتابة قال أرباب  
 الحيلة في ذلك أن يهبها لولده الصغير ثم يتزوجها وهي علي ملك ابنه ثم يكتابها  
 لابنه ثم يطؤها بحكم النكاح فان أتت بولد كانوا احرارا اذ ولده قد ملكهم  
 فان عجزت عن الكتابة عادت قنا لولده والنكاح بحاله : وهذه الحيلة باطلة  
 على قول الجمهور وهي باطلة في نفسها لانه لم يملكها لولده تملكا حقيقيا ولا كاتبها له  
 حقيقة بل خداعا ومكرا وهو يعلم انها أمته ومكاتبته في الباطن وحقيقة الامر .  
 وانما أظهر خلاف ذلك توصلا الى وطء الفرج الذي حرم عليه بعد الكتابة .  
 فإظهار تملكا لا حقيقة له وكذابة عن غيره وفي الحقيقة انما هي عن نفسه والله  
 يعلم ما تخفى الصدور ❦

## فصل

ومن الحيل المحرمة الباطلة الحيلة التي تسنى حيلة العقارب ولها صور : (منها)  
 ان يوقف داره أو أرضه ويشهد على وقفها ويكتبه ثم يبيعها . فاذا علم ان المشتري  
 قد سكنها أو استغلها بمقدار ثمنها أظهر كتاب الوقف وادعى على المشتري بأجرة  
 بالمنفعة ، فاذا قال له المشتري انا وزنت الثمن قال وانتفعت بالدار والأرض فلا  
 تذهب المنفعة بحاجانا : ( ومنها ) ان يملكها لولده أو امرأته ويكتب ذلك ثم يبيعها  
 ثم يدعى بعد ذلك من ملكها على المشتري ويعامله تلك المعاملة وضمنه المنافع تضمين  
 للأغاصب : ( ومنها ) ان يوزعها لولده أو امرأته ويكتب ذلك ثم يوزعها من شخص

آخر فان ارتفع الكرى اخرج الاجارة الاولى وفسخ اجارة الثاني وان نقص الكرى او استمر انقماها : ( منها ) ان يرهن داره او ارضه ثم يبيعها ويأخذ الثمن فينتفع به مدة فتى اراد فسخ البيع واسترجاع المبيع اظهر كتاب الرهن ، وأمثال هذه العقارب التي يأكل بها اشباه العقارب أموال الناس بالباطل ويمشيها لهم من رق علمه ودينه ولم يراقب الله ولم يخف مقامه تقليداً لمن قلد قوله في تضمين المقبوض بالعقد الفاسد تضمين الغاصب فيجعل قوله اعانة لهذا الظالم المعتدي على الأثم والعدوان ولا يجعل القول الذي قاله غيره اعانة للمظلوم على البر والتقوى ، وكأنه أخذ بشق الحديث وهو « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » واكتفى بهذه الكلمة دون ما بعدها ، وقد أعاذ الله احداً من الأئمة من تجوز الاعانة على الأثم والعدوان ونصر الظالم واضاعة حق المظلوم جباراً . وذلك الامام وان قال ان المقبوض بالعقد الفاسد يضمن ضمان المصنوب فانه لم يقل ان المقبوض به على هذا الوجه الذي هو حيلة ومكر وخداع وظلم محض للمشتري وغرور له يوجب تضمينه وضياع حقه وأخذ ماله كله وايداعه في الحبس على ما بقي واخراج الملك من يده فان الرجل قد يشتري الارض أو العقار وتبقى في يده مدة طويلة تزيد أجرها على ثمنها اضاعافاً مضاعفة فيؤخذ منه العقار ويحسب عليه ثمنه من الاجرة ويبقى الباقي بقدر الثمن مراراً فربما أخذ ما فوزه وما تحته وفضلت عليه فضلة فيحتاج الظالم الما كرماله ويده على الارض الحالية فحاشا اماماً واحداً من أئمة الاسلام ان يكونوا لهذا القرب الخبيث على هذا الظلم والعدوان والواجب عقوبة مثل هذه العقوبة التي تردعه عن لدغ الناس والتحليل على استهلاك أموال الناس وان لا يمكن من طلب عوض المنفعة . اما على اصل من لا يضمن منافع الغصب وهم الجمهور كآبي حنيفة ومالك واحمد في احدي الروايتين عنه وهي أصحهما دليلاً فظاهر . وأما من يضمن الغاصب كالشافعي واحمد في الرواية الثانية فلا يتأتى تضمين هذا على قاعدته . فانه ليس بغاصب وانما استوفي المنفعة

بحكم العقد فإذا تبين أن العقد باطل وأن البائع غره لم يجب عليه ضمان فانه انما دخل علي أن ينتفع بلا عوض وان يضمن المبيع بثمنه لا بقيمته . فإذا تلف المبيع بعد القبض تلف من ضمانه بثمنه . فإذا انتفع به انتفع بلا عوض لانه علي ذلك دخل . ولو قدر وجوب الضمان فإن الغار هو الذي يضمن لانه تسبب الى اتلاف مال الغير بغيره وكل من ألتف مال غيره مباشرة أو سبب فانه يضمنه ولا بد . ولا يقال المشتري هو الذي باشر الاتلاف وقد وجد متسبب ومباشر فيحال الحكم علي المباشر فان هذا غلط محض هنا . فان المضمون هو مال المشتري الذي تلف عليه بالتضمن وانما تلف بتسبب الغار وليس هنا مباشر يحال عليه الضمان (فان قيل) فهذا انما يدل علي أنا اذا ضمننا المفور فهو يرجع علي الغار ولا يدل علي تضمين الغار ابتداء : (قيل) هذا فيه قولان للسلف والخلف وقد نص الامام احمد علي أن من اشترى ارضا فبني فيها أو غرس ثم استحققت فللمستحق قلع ذلك ثم يرجع المشتري علي البائع بما نقص ونص في موضع آخر أنه ليس للمستحق قله الا أن يضمن نقصه ثم يرجع به علي البائع وهذا أفقه النصين وأقربهما الي العدل . فان المشتري غرس وبني غراسا وبناء مأذونا فيه وليس ظلما به فالعرق ليس بظالم فلا يجوز للمستحق قله حتي يضمن له نقصه والبائع هو الذي ظلم المستحق ببيعه ماله وغر المشتري بينائه وغرامه . فإذا اراد المستحق الرجوع في عين ماله ضمن للمفور ما نقص بقلعه ثم يرجع به علي الظالم وكان تضمينه له أولي من تضمين المفور ثم تمكنه من الرجوع علي الغار . ونظير هذه المسئلة ما لو قبض مفصوبان غاصبه ببيع أو عارية أو انهاب أو اجارة وهو يظن أنه مالك لذلك أو مأذون له فيه ففيه قولان (أحدهما) أن المالك مخير بين تضمين أيهما شاء وهذا المشهور عند أصحاب الشافعي وأحمد . ثم قال أصحاب الشافعي ان ضمن المشتري وكان ظلما بالغصب لم يرجع بما ضمن علي الغاصب . وأن لم يعلم نظرت فيما ضمن فان ألزم ضمانه بالعقد كبذل العين وما نقص منها لم يرجع به علي الغاصب لان الغاصب



لم يغره بل دخل معه على أن يضمه وهذا التعليل يوجب أن يرجع بما زاد على  
عن المبيع إذا ضمنه لأنه إنما التزم ضمانه بالثمن لا بالقيمة . فإذا ضمنه إياه بقيمته  
يرجع بما بينهما من التفاوت . قالوا وإن لم يلتزم ضمانه نظرت فإن لم يحصل  
له في مقابلته منفعة كقيمة الولد ونقصان الجارية بالولادة رجع به على الغاصب  
لأنه غره ودخل معه على أنه لا يضمه وإن حصلت له به في مقابلته  
منفعة كالاجرة والمهر وأرش البكرة ففيه قولان ﴿ أحدهما ﴾ يرجع به  
لأنه غره ولم يدخل معه على أن يضمه ﴿ والثاني ﴾ لا يرجع لأنه حصل له في  
مقابلته منفعة . وهذا التعليل أيضاً يوجب على هذا القول أن يرجع بالتفاوت  
للذي بين المسمى ومهر المثل واجرة المثل اللذين ضمنهما فإنه إنما دخل على الضمان  
بالمسمى لا بعوض المثل والمنفعة التي حصلت له إنما هي بما التزمه من المسمى ومذهب  
الإمام أحمد وأصحابه نحوه ذلك . وعقد الباب عندهم أنه يرجع إذا غره على الغاصب بما  
لم يلتزم ضمانه خاصة فإذا غرم وهو مودع أو متب عليه قيمة العين والمنفعة رجع بهما  
لأنه لم يلتزم ضماناً وإن ضمن وهو مستأجر قيمة العين والمنفعة رجع بقيمة العين  
والقدر الزائد غلي ما بذله من عوض المنفعة : وقال أصحابنا لا يرجع بما ضمنه  
من عوض المنفعة لأنه دخل على ضمانه ، فيقال لهم نعم دخل على ضمانه بالمسمى  
لما بعوض المثل وإن كان مشترى وضمن قيمة العين والمنفعة ؟ فقالوا يرجع بقيمة  
المنفعة دون قيمة العين لأنه التزم ضمان العين ودخل على استيفاء المنفعة بلا عوض  
﴿ والصحيح ﴾ أنه يرجع بما زاد من قيمة العين على الثمن الذي بذله ، وإن كان  
مستعيراً وضمن قيمة العين والمنفعة رجع بما غرمه من ضمان المنفعة لأنه دخل  
على استيفائها مجاناً ولم يرجع بما ضمنه من قيمة العين لأنه دخل على ضمانها بقيمتها  
﴿ وعن الإمام أحمد ﴾ رواية أخرى أن ما حصل له منفعة تقابل ما غرم كالنهر  
والاجرة في المبيع وفي الهبة وفي العارية وكقيمة الطعام إذا قدم له أو وهب منه  
خاسره فإنه لا يرجع به لأنه استوفى العوض فإذا غرم عوضه لم يرجع به والصحيح

قول الأول لأنه لم يدخل على استيفائه بعوض ولو علم أنه يستوفيه بعوضه لم يدخل على ذلك ولو علم الضيف أن صاحب البيت أو غيره يفرمه الطعام لم يأكله ولو ضمن المالك ذلك كله للغاصب جاز ولم يرجع على القابض إلا بما يرجع به عليه فيرجع عليه إذا كان مستأجراً بما غرمه من الاجرة . وعلى القول الذي اخترناه إنما يرجع عليه بما التزمه من الاجرة خاصة ويرجع عليه إذا كان مستثماً بما غرمه من قيمة العين وعلى القول الآخر إنما يرجع عليه بما بذله من الثمن ويرجع عليه إذا كان مستعيراً بما غرمه من قيمة العين إذا لا مسمى هناك . وإذا كان متبكلاً أو مودعاً لم يرجع عليه بشيء . فإن كان القابض من الغاصب هو المالك فلا شيء له . أما ما استقر عليه لو كان اجنبياً وما سواه فعلى الغاصب لأنه لا يجب له على نفسه شيء . وأما ما لا يستقر عليه لو كان اجنبياً بل يكون قراره على الغاصب فهو على الغاصب أيضاً هنا . (والقول الثاني) أنه ليس للمالك مطالبة المغرور ابتداءً كما ليس له مطالبة قراراً ، وهذا هو الصحيح ونص عليه الامام أحمد في المودع إذا أودعها يعني الوديعة عند غيره من غير حاجة فتلفت فانه لا يضمن الثاني إذا لم يعلم وذلك لأنه مغرور . وطرد هذا النص أنه لا يطالب المغرور في جميع هذه الصور وهو الصحيح فانه مغرور ولم يدخل علي أنه مطالب فلا هو التزم المطالبة ولا الشارع الزمة بها . وكيف يطالب المظلوم المغرور ويترك الظالم الغار ولا سيما أن كان محسناً بأخذه الوديعة (وما علي المحسنين من سبيل) (أما السبيل علي الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير الحق) وهذا شأن الغار الظالم . (وقد قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن المشتري المغرور بالامة إذا وطئها ثم خرجت مستحقة واخذ منه سيدها المهر رجع به علي البائع لانه غره (وقضي) علي كرم الله وجهه أنه لا يرجع به لانه اشتوفى عوضه . وهاتان الروايتان عن الصحابة هما قولان للشافعي ورؤايتان عن الامام أحمد . ومالك اخذ بقول عمر وابو حنيفة اخذ بقول علي كرم الله وجهه . وقول عمر اقمه لانه لم يدخل علي أنه يستمتع بالمهر وإنما دخل عليه

الاستمتاع بالثمن وقد بذله . وايضاً فالبائع ضمن له بعقد البيع سلامة الوطاء كما ضمن له سلامة الولد فكما يرجع عليه بقيمة الولد يرجع عليه بالمهر ﴿فان قيل﴾ فما تقولون في أجرة الاستخدام اذا ضمنه آياه المستحق هل يرجع بها على الفار (قلنا) نعم يرجع بها وقد صرح بذلك القاضي واصحابه وقد قضى امير المؤمنين كرم الله وجهه ايضاً بأن الرجل اذا وجد امرأته برصاء أو عمية أو مجنونة فدخل بها فلها الصداق ويرجع به علي من غره . وهذا محض القياس والميزان الصحيح لان الولي لما لم يعلمه وانلف عليه المهر لزمه غرمه ﴿فان قيل﴾ هو الذي اتلفه علي نفسه بالخول (قيل) لو علم أنها كذلك لم يدخل بها وانما دخل بها بناء علي السلامة التي غره بها الولي ولهذا لو علم العيب ورضي به ودخل بها لم يكن هناك فسخ ولا رجوع ولو كانت المرأة هي التي غرت سقط مهرها (ونكتة المسئلة) أن المغرور اما محسن واما معذور وكلاهما لا سبيل عليه بل ما يلزم المغرور باستلزامه له لا يسقط عنه كالثمن في المبيع والاجرة في عقد الاجارة ﴿فان قيل﴾ فالمهر قد التزمه فكيف يرجع به : قيل انما التزمه في محل سليم ولم يلتزمه في معيبة ولا أمة مستحقة فلا يجوز أن يلزمه به : ﴿فان قيل﴾ فهذا ينتقض عليكم بالنكاح الفاسد فان النبي ﷺ أزمه فيه بالصداق بما استحل من فرجها وهو لم يلتزمه الا في نكاح صحيح : قيل لما أقدم علي الباطل لم يكن هناك من غره بل كان هو العار لنفسه فلا يذهب استيفاء المنفعة فيه محانا : وليس هناك من يرجع عليه بل لو فسد النكاح بغير المرأة سقط مهرها أو بغير الولي رجع عليه .

### فصل

(ومن الحيل المحرمة بالباطلة) التحيل على جواز مسألة العينة منع انها حيلة في نفسها على الربا وجهور الأئمة على تحريمها . وقد ذكر أبواب الحيل لاستباحتها عدة حيل منها أن يحدث المشتري في السلعة حدثاً ما تنقص به أو تتعيب لئلا يشتد يجوز لبائعها أن يشتريها بأقل مما باعها : ومنها أن تكون السلعة قابلة للتجزئة

قيمسك منها جزءا ما ويبيعه بقيتها (ومنها) أن يضم البائع الى السلعة سكيناً أو  
خنديلاً أو حلقة حديد أو نحو ذلك فيملكه المشتري ويبيعه السلعة بما يتفقان  
عليه من الثمن (ومنها) أن يهبها المشتري لولده أو زوجته أو من يثق به فيبيعها  
الموهوب له من بائعها فاذا قبض الثمن أعطاه للواهب (ومنها) أن يبيعه اياها  
نفسه من غير إحداث شيء ولا هبة لغيره لكن يضم الى ثمنها خاتماً من حديد أو  
منديلاً أو سكيناً ونحو ذلك . ولا ريب ان العينة على وجهها أسهل من هذا التكليف وأقل  
مفسدة وان كان الشارع قد حرم مسألة العينة لمفسدة فيها فان المفسدة لا تزول بهذه الحيلة بل  
هي بحالها وانضم اليها مفسدة أخرى أعظم منها وهي مفسدة المكر والخداع واتخاذ  
أحكام الله عز وجل وهي أعظم المفسدتين . وكذلك سائر الحيل لا تزيل المفسدة  
التي حرم لاجلها وانما يضم اليها مفسدة الخداع والمكر وان كانت العينة لا مفسدة  
فيها فلا حاجة الى الاحتيال عليها ثم ان العينة في نفسها من أذى الحيل الى الربا  
فاذا تحيل عليها المحتال صارت حيلة متضاعفة ومفاسد متنوعة والحقيقة  
والقصد معلومان لله وللملائكة وللمتعاقدين وللمن حضرهما من  
الناس فليصنع أرباب الحيل ما شاءوا وليسلكوا أية طريق سلكوا فانهم لا يخرجون  
بنذلك عن بيع مائة بمائة وخمسين الى سنة فليدخلوا محلل الربا او يخرجوه  
فليس هو المقصود والمقصود هو المعلوم والله لا يخادع ولا تروج عليه الحيل  
ولا تلبس عليه الامور \*

(فصل) ومن الحيل المحرمة الباطلة اذا أراد أن يبيع ساعة بالبراءة من  
كل عيب ولم يأمن أن يردها عليه المشتري ويقول لم يعين لي عيب كذا وكذا  
أن يوكل رجلاً غريباً لا يعرف في بيعها ويضمن للمشتري ذلك المبيع فاذا باعها قبض  
منه رب السلعة الثمن فلا يجد المشتري من يرد عليه السلعة وهذا غش حرام وحيلة  
للتسقط المأثم فان علم المشتري بصورة الحال فله الرد وان لم يعلم فهو المفرط  
حيث لم يضمن الدرك المعروف يتمكن من مخاصمته فالتفريط من هذا  
والمكرو الخداع من ذلك \*

## فصل

﴿ ومن الحيل المحرمة الباطلة ﴾ أن يشتري جارية ويريد وطئها بملك الميمن  
 على الحال من غير استبراء فله عدة حيل ( منها ) أن يزوجه اياها البائع قبل أن  
 يبيعهما منه فتصير زوجته : ثم يبيعه اياها فينفسخ النكاح ولا يجب عليه استبراء لانه  
 ملك زوجته وقد كان وطؤها حلالا له بمقد النكاح فصار حلالا بملك الميمن :  
 ( ومنها ) أن يزوجه غيره ثم يبيعهما من الرجل الذي يريد شراءها فيملكها  
 مزوجه وفرجها عليه حرام فيؤمر الزوج بطلاقها فاذا فعل حلت للمشتري ( ومنها )  
 أن يشتريها لا يقبضها حتى يزوجه من عبده أو غيره ثم يقبضها بعد التزويج فاذا  
 قبضها طلقها الزوج فيطؤها سيده بلا استبراء ( قالوا ) فان خاف المشتري أن  
 لا يطقها الزوج استوثق بأن يجعل الزوج أمرها بيد السيد فاذا فعل طلقها هو ثم  
 وطئها بلا استبراء ولا يخفى نسبة هذه الحيل الى الشرع ومحملها منه وتضمنها أن  
 بائعها يطؤها بكرة ويطؤها المشتري عشية وان هذا مناقض لما قصده الشارع من  
 الاستبراء ومبطل لفائدة الاستبراء بالكلية : ثم أن هذه الحيل كلها محرمة فهي  
 باطلة قطعاً فان السيد لا يحل له أن يزوجه موطوءاً حتى يستبرأها والا فكيف يزوجه لمن  
 يطؤها ورجمها مشغول بمائه . وكذلك ان أراد بيعها وجب عليه استبرأؤها على أصح  
 القولين صيانة لمائه ولا سيما ان لم يأمن من وطء المشتري لها بلا استبراء : فهنا  
 يشعين عليه الاستبراء قطعاً فاذا أراد زوجها حيلة على اسقاط حكم الله وتعطيل أمره  
 كان نكاحها باطلا لا مسقاط ما أوجب الله من الاستبراء واذا طلقها الزوج بناء  
 على صحة هذا النكاح الذي هو مكر وخداع واتخاذ آيات الله هزوا لم يحل  
 للسيد أن يطأها بدون الاستبراء . فان الاستبراء وجب عليه بحكم الملك  
 المتجدد والنكاح العارض حال بينه وبينه لانه لم يكن يحل له وطؤها : فاذا  
 زال المانع عمل المقتضى عمله : وزوال المانع لا يزيل اقتضاء المقتضى

مع قيام سبب الاقتضاء منه . وأيضا فلا يجوز تعطيل الوصف عن موجهه  
ومقتضاه من غير فوات شرط أو قيام مانع . وبالجمله فالمفسدة التي منع الشارع  
المشتري لاجلها من الوطاء بدون الاستبراء لم تزل بالتحيل والمكر بل انضم  
اليها مفسدات السكر والخداع والتحيل : فيالله العجب من شيء حرم لمفسدة فاذا  
انضم اليه مفسدة أخرى هي أكبر من مفسدته بكثير صار حلالا فهو بمنزلة لحم  
الخنزير اذا ذبح كان حراما فان مات خفف أنفه أو خنق حتى يموت صار حلالا .  
لانه لم يذبح قال الامام أحمد هو حرام من وجهين : وهكذا هذه المحرمات اذا  
احتيل عليها صارت حراما من وجهين وتأكد تحريمها : والذي يقضي منه العجب  
انهم يجمعون بين سقوط الاستبراء بهذه الحيل وبين وجوب استبراء الصغيرة  
التي لم توطأ ولا يوطأ مثلها : وبين استبراء البكر التي لم يقرعها غل : واستبراء  
العجوز الهرمة التي قد أيست من الحمل والولادة : واستبراء الامة التي يقطع  
نيراء رحما ثم يسقطون مع العلم بأن رحما مشغول فأوجبتموه حيث لم يوجبه  
الشارع وأسقطتموه حيث أوجبه : قالوا وليس هذا بعجيب من تناقضكم بل  
وأعجب منه انكار كون القرعة طريقا لاثبات الحكم مع ورود السنة الصحيحة  
عن النبي ﷺ وعن أصحابه بها وإثبات حل الوطاء بشهادة شاهدي . زور  
يعلم الزوج الواطئ . انهما شهدا بالزور على طلاقها حتي يجوز لاحد الشاهدين  
أن يتزوجها فيثبت الحل بشهادتهما : وأعجب من ذلك أنه لو كان له أمة هي سرية  
يطؤها كل وقت لم تكن فراشا له ولو ولدت لم يلحقه الولد ولو تزوج امرأة ثم  
قال بحضرة الحاكم والشهود في مجلس العقد هي طالق ثلاثا وكانت بأقصي  
المشرق وهو بأقصي المغرب صارت فراشا بالعقد فلو أنت بعد ذلك بولدا أكثر  
من ستة أشهر لحقه نسبه (وأعجب) من ذلك قولكم لو منع الذي دينارة  
واحدا من الجزية وقال لأؤديه انتقض عهده وحل ماله ودمه ولو سب الله  
ورسوله وكتابه على رؤوسنا أقبح سب وجرق أفضل المساجد على الاطلاق

واستهان بالمصحف بين أيدينا أعظم استهانة وبذل ذلك الدينار فقهده بأقوده  
 معصوم (ومن العجب) تجويز قراءة القرآن بالفارسية ومنع رواية الحديث بالمعني  
 « ومن العجب » اخراج الاعمال عن مسمى الايمان وانه مجرد التصديق والناس  
 فيه سواء وتكفير من يقول مسجدا وقيمه او يصلي بلا وضوء او يلتذ بآلات  
 الملاهي ونحو ذلك « ومن العجب » اسقاط الحد على من استأجر امرأة للزنا  
 او لكس بيته فزنا بها وإيجابه على من وجد امرأة اجنبية على فراشه في الظلمة  
 فجامعها يظنها امرأته . « ومن العجب » التشديد في المياه حتى تنجس القنابيز  
 بالقطرة منها بقطرة بول او قطرة دم وتجويز الصلاة في ثوب ربه مضمخ بالنجاسة  
 فان كانت مغلفة فيقدر راحة الكف : « ومن العجب » انه لو شهد عليه  
 أربعة بازنا فكذب الشهود حد وان صدقهم سقط عنه الحد « ومن العجب »  
 انه لا يصح استئجار دار لتتخذ مسجدا يعبد الله فيه ويصح استئجارها لتعمل  
 كنيسة يعبد فيها الصليب او بيت نار تعبد فيها النار . « ومن العجب » انه لو  
 ضحك في صلاة فقهه بطل وضوءه ولو غنى في صلاته او قذف المحصنات او  
 شهد الزور ونحو ذلك فوضوءه بحاله : « ومن العجب » انه لو وقع في البئر  
 نجاسة نزع منها ادلاء معدودة : فاذا حصل الدلو في البئر تنجس وغرف الماء  
 نجساً وما اصاب حيطان البئر من ذلك الماء نجسها وكذلك ما بعده  
 من الدلاء الي أن تنتهي النوبة الي الدلو الاخير فانه ينزل نجساً ثم يصعد  
 حاطرا فيقتش النجاسة كلها من قعر البئر الى رأسه ، قال بعض  
 المتكلمين ما رأيت اكرم من هذا الدلو ولا أعقل ( ومن العجب ) انه لو حلف  
 انه لا يأكل فاكهة حنث بأكل الجوز واللوز والفستق ولو كان يابسا قد أنت عليه  
 السنون ، ولا يحنث بأكل الرطب والعنب والرمان : ( وأعجب ) من ذلك  
 تعليل هذا بان هذه الثلاثة من خيار الفاكهة وأعلى أنواعها فلا تدخل في الاسم  
 المطلق : ( ومن العجب ) انه لو حلف ان لا يشرب من النيل او الفرات أو دجلة

فشرب بكفه أو بكوز أو دلو من هذه الانهار لم يحث فاذا شرب بفيه مثل البها ثم حث : ( ومن العجب ) انه لو نام في المسجد وأغلقت عليه الابواب ودعته الضرورة الى الخلاء فطاق القبلة ومحراب المسجد أولى بذلك من مؤخر المسجد : ( ومن العجب ) أمر هذه الخيل التي لا يزداد بها المنهى عنه الفساد مضاعفا كيف تباح مع تلك المفسدة الزائدة بالمكر والخداع وتحرم بدونها ؟ وكيف تنقلب مفسدها بالخيل صلاحا ؛ وتصير خربتاهخلا ؛ وخبثها طيباً ؟ قالوه فهذا فصل في الاشارة الى بيان فساد هذه الخيل على وجه التفصيل كما تقدم الاشارة الى فسادها وتحريمها على وجه الاجمال ولو تتبعناها حيلة لحيلة لطلال كتاب ولكن هذه أمثلة يحتذى عليها والله الموفق للصواب »

## فصل

( قال أرباب الخيل ) قال الله تعالى ( ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ) والخيل مخرج من المضائق ( والجواب ) انما يتبين بذكر قاعدة في أقسام الخيل ومراتبها فنقول وبالله التوفيق هي أقسام ( القسم الاول ) الطرق الخفية التي يتوصل بها الى ما هو محرم في نفسه بحيث لا يحل بمثل ذلك السبب بحال فتى كان المقصود بها محرماً في نفسه فهي حرام باتفاق المسلمين : وذلك كالخيل على أخذ أموال الناس وظلمهم في نفوسهم وسفك دمائهم وإبطال حقوقهم وفساد ذات بينهم : وهي من جنس حيل الشياطين على إغواء بني آدم بكل طريق : وهم يتحيلون عليهم ليوقعهم في واحدة من ستة ولا بد : فيتحيلون عليهم بكل طريق ان يوقعهم في الكفر والنفاق على اختلاف أنواعه : فاذا عملت حيلهم في ذلك قرت عيونهم فان عجزت حيلهم عن من صحت فطرته وتلاها شاهد الايمان من ربه بالوحى الذي أنزله على رسوله اعملوا الحيلة في القائه في البدعة على اختلاف أنواعها وقبول القلب لها وتمييزه واستعداده : فان تمت حيلهم كان ذلك



أحب اليهم من المعصية وإن كانت كبيرة : ثم ينظرون في حال من استجاب لهم الى البدعة فإن كان مطاعا متبوعا في الناس أمروه بالزهد والتعبد ومحاسن الاخلاق والشيم ثم أطاروا له الثناء بين الناس ليصطادوا عليه الجهال ومن لاعلم عنده بالسنة : وإن لم يكن كذلك جعلوا بدعته عوناً له علي ظلمه أهل السنة وإذا هم والنيل منهم وزينوا له ان هذا انتصار لما هم عليه من الحق : فإن أعجزتهم هذه الحيلة ومن الله علي العبد بتحكم السنة ومعرفتها والتمييز بينها وبين البدعة ألقوه في الكباثر وزينوا له فعلها بكل طريق وقالوا له أنت علي السنة وفساق أهل السنة أولياء الله وعباد أهل البدعة أعداء الله وقبور فساق أهل السنة روضة من رياض الجنة : وقبور عباد أهل البدع حفرة من حفر النار : والتمسك بالسنة يكفر الكباثر كما ان مخالفة السنة تحبط الحسنات : وأهل السنة ان فعلت بهم أعمالهم قامت بهم عقائدهم : وأهل البدع اذا قامت بهم أعمالهم فعلت بهم عقائدهم : وأهل السنة هم الذين أحسنوا الظن بربهم اذ وصفوه بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ووصفوه بكل كمال وجلال ونزهوه عن كل نقص والله تعالى عند ظن عبده به : وأهل البدع هم الذين يظنون بربهم ظن السوء اذ يعطلونه عن صفات كماله وينزهونه عنها : وإذا عطلوه عنها لزم اتصافه باضدادها ضرورة : ولهذا قال الله تعالى في حق من أنكر صفة واحدة من صفاته وهي صفة العلم ببعض الجزئيات ( وذلك ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين ) وأخبرهم عن الظانين بالله ظن السوء ان عليهم دائرة السوء وغضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم جهنم وساءت مصيرا : فلم يتواعد بالعقاب أحدا أعظم ممن ظن به ظن السوء وأنت لا تظن به ظن السوء فمالك وللعقاب : وأمثال هذا من الحق الذي يحمله وصاله لهم وحيلة الى الاستهانة بالكباثر وأخذة الأمل لنفسه . وهذه حيلة لا ينجو منها الا الراسخ في العلم العارف بأسماء الله وصفاته فانه كلما كان بالله أعرف كان له أشد خشية وكلما كان به اجهل كان أشد غرورا به وأقل خشية : فان أعجزتهم

هذه الحيلة وعظم وقار الله في قلب العبد هونوا عليه الضغائر وقالوا له انها تقع مكفرة باجتنايب الكبائر حتى كأنها لم تكن: وربما منوه انه اذا تاب منها كبائر كانت أو صفائر كتب له مكان كل سيئة حسنة فيقولون له كثر منها ما استطعت ثم اربح مكان كل سيئة حسنة بالتوبة ولو قبل الموت بساعة فان أعجزتهم هذه الحيلة وخلص الله عبده منها نقلوه الى الفضول من أنواع المباحات والتوسيع فيها وقالوا له قد كان لداود مائة امرأة الا واحدة ثم أراد تكميلها بالمائة : وكان لسليمان ابنه مائة امرأة : وكان للزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان من الاموال ما هو معروف : وكان لعبد الله بن المبارك والليث بن سعد من الدنيا وسعة المال ما لا يحيل : وينسبوه ما كان لولاء من الفضل وانهم لم ينقطعوا عن الله بدنيهم بل ساروا بها اليه فكانت طريقا لهم الى الله فان أعجزتهم هذه الحيلة بان تفتح بصيرة قلب العبد حتى كأنه يشاهد بها الآخرة وما أعد الله فيها لاهل طاعته وأهل معصيته فاخذ حذرهم وتأهب للقاء ربه واستقصر مدة هذه الحياة الدنيا في جنب الحياة الباقية الدائمة نقلوه الى الطاعات المفضولة الصغيرة الثواب ليشغلهم بها عن الطاعات الفاضلة الكثيرة الثواب فيعمل حيلته في تركه كل طاعة كبيرة الى ما هو دونها فيعمل حيلته في تفويت الفضيلة عليه فان أعجزتهم هذه الحيلة وهيات لم يبق لهم الا حيلة واحدة وهي تسليط أهل الباطل والبدع والظلمة عليه يؤذونه وينفرون الناس عنه ويمنعونهم من الاقتداء به ليفوتوا عليه مصلحة الدعوة الى الله وعليهم مصالحة الاجابة \* فلهذا مجامع انواع حيل الشيطان ولا يحصى أفرادها الا الله ومن له مسكة من العقل يعرف الحيلة التي تمت عليه من هذه الحيل فان كانت له حيلة الى التخلص منها والا فيسأل من تمت عليه والله المستعان \* وهذه الحيل بمن شياطين الجن نظير حيل شياطين الانس الجادلين بالباطل ليدحضوا به الحق ويتوصلوا به الى اغراضهم الفاسدة في الامور الدينية والدنيوية وذلك كحيل القوامطة الباطنية على إفساد الشرائع وحيل الرهبان على اشياء الخير من

عابد الصليب بما يؤمنون به عليهم من الخارق والحيل كالنور المصنوع وغيره مما هو معروف عند الناس ( وكحيل ) ارباب الاشارات من الاذن والتفسير والتغيير وامساك الحيات ودخول النار في الدنيا قبل الآخرة وامثال ذلك من حيل اشياء النصرارى التى تروج على اشياء الانعام : وكحيل ارباب الدك وخفة اليد التى يخفى على الناظرين اسبابها ولا يتفطنون لها وكحيل البحرة على اختلاف انواع السحر فان سحر البيان هو من انواع التحيل اما لكونه يلغى في اللطف والحسن الى حد استماله القلوب فاشبه السحر من هذا الوجه : واما لكون القادر على البيان يكون قادراً على تحسين القبيح وتبييح الحسن فهو ايضا يشبه السحر من هذا الوجه ايضا وكذلك سحر الوهم ايضا هو حيلة وهمية والواقع شاهد بتأثير الوهم والايهام الا ترى أن الخشبة التى يتمكن الانسان من المشي عليها اذا كانت قريبة من الارض لا يمكن المشي عليها اذا كانت على مهواة بعيدة القعر : والاطباء تنهى صاحب الرعاف عن النظر الى الشيء الاجز وتنهى المصروع عن النظر الى الاشياء القوية المعان أو الدوران فان النفوس خلقت بطيئة الاوهام والطبيعة فعالة الاحوال الجسمانية تابعة لاحوال النفسانية وكذلك السحر بالاستعانة بالارواح الخبيثة انما هو بالتحيل على استخدامها بالاشراك بها والاتصاف بهيتها الخبيثة : ولهذا لا يعمل السحر الا مع الانفس الخبيثة المناسبة لتلك الارواح : وكلما كانت النفس أخبث كان سحرها أقوى : وكذلك سحر التمزجات وهو أقوى ما يكون من السحر أن يمزج بين القوى النفسانية الخبيثة الفعالة والقوى الطبيعية المنفوعة : والمقصود أن السحر من اعظم انواع الميل التى ينالها الساحر غرضه وحيل الساحر من أضعف الحيل وأقواها ولكن لا يؤثر تأثيراً مستقراً الا فى الانفس البائسة المنفوعة للشهوات الضعيفة تعاقبها طار الارض والبهائم المنفعة عن التوجه اليه والافبال عليه فهذه النفوس محل تأثير السحر ( وكحيل ) ارباب الملاهي والغرب على استماله النفوس الى محبة الصور والوصول

الى الالتئاذ بها خفية السماع الشيطاني على ذلك من ادني الحيل عليه حتى قيل  
 أول ما وقع الزنا في العالم فانما كان بحيلة اليراع والغنا، لما أراد الشيطان ذلك لم  
 يجده عليه حيلة ادني من الملاهي . وكحيل اللصوص والسراق على أخذ أموال  
 الناس وهم أنواع لا تحصى فمنهم السراق بأيديهم ومنهم السراق بأقلامهم :  
 ومنهم السراق بأمانتهم ومنهم السراق بما يظهرونه من الدين وال فقر والصلاح  
 والزهد وهم في الباطن بخلافه : ومنهم السراق بمكرهم وخداعهم وغشهم وبالجملة  
 فحيل هذا الضرب من الناس من أكثر الحيل وتليها حيل عشاق الصور على  
 الوصول الي أغراضهم فانها تقع في القالب خفية وانما تتم غالبا على النفوس القابلة  
 للمفعلة الشهوانية : وكحيل التتار التي ملكوا بها البلاد وقبروا بها العباد وسفكوا بها  
 الدماء واستباحوا بها الاموال : وكحيل اليهود واخوانهم من الرافضة فانهم بيت  
 المكر والاختيال : ولهذا ضربت على الطائفتين الذلة وهذه سنة الله في كل  
 مخادع محتال بالباطل : ثم أرباب هذه الحيل نوعان : ( نوع ) يقصد به  
 حصول مقصوده ولا يظهر أنه حلال كحيل اللصوص وعشاق الصور المحرمة ونحوهما  
 ( ونوع ) يظهر صاحبه ان مقصوده خير وصلاح ويبطن خلافه : وارباب النوع  
 الاول اسلم عاقبة من هؤلاء فانهم اتوا البيوت من ابوابها والامر من طريقه ووجهه  
 واما هؤلاء فقلبوا موضوع الشرع والدين ولما كان ارباب هذا النوع انما يباشرون  
 الاسباب العاجزة ولا يظهرون مقاصدهم اعضل امرهم وعظم الخطب بهم وصعب  
 الاختراز منهم وعز على العالم استمقاذ قتلهم : فاستيحت بحيلهم الفروج وأخذت  
 بها الاموال من اربابها فاعطيت لغير اهلها وعطلت بها الواجبات وضيعت بها الحقوق  
 وعجت الفروج والاموال والحقوق الي ربا عجيجا وضعت مما حل بها اليه ضجيجا ولا  
 يختلف المسلمون ان عليهم هذه الحيل حرام والافتاء بها حرام والشهادة على مضمونها حرام  
 والحكم بها مع العلم بها حرام والذين جوزوا منها ما جوزوا من الائمة لا يجوز ان يظن  
 بهم انهم جوزوه على وجه الحيلة الي المحرم وانما جوزوا صورة ذلك الفعل . ثم

ان المتحیل الخباج المسکر أخذ صورة ما أفتوا به فتوسل به الي ما منعوا منه وركب ذلك علی أقوالهم وقتاراهم وهذا فيه الكذب علیهم وعلى الشارع : مثاله ان الشافعی رحمه الله تعالی يجوز اقرار المريض لوارثه فيتخذ من يريد ان يوصی لوارثه وسيلة الى الوصية له بصورة الاقرار ويقول هذا جائز عند الشافعی وهذا كذب علی الشافعی فانه لا يجوز الوصية للوارث بالتحیل علیها بالاقرار . فيكذلك الشافعی يجوز للرجل اذا اشترى من غيره ساعة يشمن ان يبيعه اياها باقل مما اشترأها منه بناء على ظاهر السلامة . ولا يجوز ذلك حيلة على بيع مائة بمائة وخمسين الى سنة . فالذي يسد الذرائع يمنع ذلك ويقول هو يتخذ حيلة الى ما حرمه الله ورسوله فلا يقبل اقرار المريض لوارثه . ولا يصح هذا البيع . ولا سيما فان اقرار المرء شهادة على نفسه . فاذا تطرق اليها التهمة بطلت كالشهادة على غيره . والشافعی يقول أقبل اقراره احسانا للظن بالمقر وحلا لاقراره على السلامة ولا سيما عند الخاتمة : ﴿ ومن هذا الباب ﴾ احتیال المرأة على فسخ نكاح الزوج بما تعلمه اياها أرباب المكر والاحتیال بان تنكر ان تكون أذنت للولي أو بان النكاح لم يصح لان الولی أو الشهود جلسوا وقت العقد على فراش حرير أو استندوا الى وسادة حرير . وقد رأيت من يستعمل هذه الحيلة اذا طلق الزوج امرأته ثلاثا وأراد تخليصه من عار التحلیل وشناره أرشده الى القدح في صحة النكاح بفسق الولي أو الشهود فلا يصح الطلاق في النكاح الفاسد . وقد كان النكاح صحيحا لما كان مقما معها عدة سنين فلما وقع الطلاق الثلاث فسد النكاح . ومن هذا احتیال البائع على فسخ البيع بدعواه انه لم يكن بالغا وقت العقد أو لم يكن رشيدا أو كان مجورا عليه أو لم يكن المبيع ملكا له ولا . أذونا له في بيعه ، فهذه الحيل وأمثالها لا يسترىب مسلم في انها من كبائر الآثم وأقبح المحرمات وهى من التلاعب بدين الله واتخاذ آياته هزوا ، وهى حرام من جهة نفسها لكونها كذبا وزورا وحرام من جهة المقصود بها وهو ابطال حق واثبات باطل فهذه ثلاثة أقسام :

( أحدها ) ان تكون الحيلة محرمة ويقصد بها المحرم : ( الثاني ) ان تكون مباحة في نفسها ويقصد بها المحرم فيصير حراما بتحريم الوسائل كالسفر لقطع الطريق وقتل النفس المعصومة : وهذان القسمان تكون الحيلة فيهما موضوعة للمقصود الباطل المحرم ومفضية اليه كهي موضوعة للمقصود الصحيح الجائز ومفضية اليه نازع السفر طريق صالح لهذا وهذا : ( الثالث ) ان تكون الطريق لم توضع للانضاء الي المحرم وإنما وضعت مفضية الى المشروع كالاقرار والبيع والنكاح والهبة ونحو ذلك فيتخذها المتحيل سلما وطريقا الى الحرام : وهذا معتزك بالكلام في هذا الباب وهو الذي قصدنا الكلام فيه بالقصد الاول ( القسم الرابع ) أن يقصد بالحيلة أخذ حق أو دفع باطل وهذا القسم ينقسم الى ثلاثة أقسام أيضا ( أحدها ) أن يكون الطريق محرما في نفسه وان كان المقصود به حقا مثل أن يكون له علي رجل حق فيجحد له ولا يدين له فقيم صاحبه شاهدي زور يشهدان به ولا يعلمان بثبوت ذلك الحق : ومثل أن يطلق الرجل امرأته ثلاثا ويجحد بالطلاق ولا يدين لها فقيم شاهدين يشهدان انه طلقها ولم يسمعها الطلاق منه : ومثل أن يكون له على رجل دين وله عنده وديعة فيجحد الوديعة فيجحد هو الدين أو بالعكس ويحلف ماله عندي حق أو ما أودعني شيئا وان كان يحيز هذا من يحيز مسئلة الظفر : ومثل أن تدعى عليه المرأة كسوة أو نفقة ماضية كذبها وباطلا فينكر ان تكون مكنته من نفسها أو سلمت نفسها اليه أو يقيم شاهدي زور انها كانت ناشرا فلا نفقة لها ولا كسوة : ومثل أن يقتل رجل وليه فقيم شاهدي زور ولم يشهدا القتل فيشهدا انه قتله : ومثل أن يموت موروثه فقيم شاهدي زور انه مات وانه وارثه وهما لا يعلمان ذلك : ونظائرهم من له حق لاشاهد له به فقيم شاهدي زور يشهدان له به فهذا يأثم علي الوسيلة دون المقصود وفي مثل هذا جاء الحديث « أد الامانة الى من ائتمك ولا تخن من خانك » \*

## فصل

﴿القسم الثاني﴾ ان يكون الطريق مشروعة وما يفضى اليه مشروع وهذه هي الاسباب التي نصبها الشارع مفضية الي مسبباتها كالبيع والاجارة والمساقاة والمزارعة والوكالة بل الاسباب محل حكم الله ورسوله وهي في اقتضاءها لمسبباتها شرعا على وزن الاسباب الحسية في اقتضاءها لمسبباتها قدرا فهذا شرع الرب تعالي وذلك قدره وهما خلقه وأمره والله له الخلق والامر ولا تبديل لخلق الله ولا تغيير لحكمه . فكما لا يخالف سبحانه بالاسباب القدريه أحكامها بل يجرها علي أسبابها وما خلقت له فهكذا الاسباب الشرعية لا يخرجها عن سببها وما شرعت له ، بل هذه سنته شرعا وأمرأ وتلك سنته قضاء وقدرأ وسنته الامرية قد تبدل وتتغير كما يعصي أمره ويخالف وأما سنته القدريه فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا وكلا يعصي أمره الكوني القدري ، ويدخل في هذا القسم التحيل على جلب المنافع وعلي دفع المضار وقد أظم الله تعالي ذلك لكل حيوان ، فلا أنواع الحيوانات من أنواع الحيل والمكر مالا يهتدى اليه بنو آدم . وليس كلامنا ولا كلام السلف في ذم الحيل متناولا لهذا القسم . بل العاجز من عجز عنه والكيس من كان به أفطن وعليه أقدر ولا سيما في الحرب فانها خدعة والعجز كل العجز ترك هذه الحياة والانسان مندوب الى استعاذته بالله تعالي من العجز والكسل : فالعجز عدم القدرة علي الحيلة النافعة والكسل عدم الارادة لفعلها فاعاجز لا يستطيع الحيلة والكسلان لا يريدونها ومن لم يحتل وقد أمكنته هذه الحيلة أضاع فرصته وفرط في مصالجه كما قال

إذا المرء لم يحتل وقد جد جدده أضاع وقاسي أمره وهو مدبر

وفي هذا قال بعض السلف : الامر أمران أمر فيه حيلة فلا يعجز عنه وأمر

لا حيلة فيه فلا يجهز منه \*

## فصل

(القدم الثالث) ان يحتال على التوصل الى الحق أو علي دفع الظلم بطريق مباحة لم توضع موضلة الى ذلك بل وضعت لغيره فيتخذها هو طريقا الى هذا المقصود الصحيح : أو قد يكون قد وضعت له لكن تكون خفية لا يظن لها والفرق بين هذا القسم والذي قبله ان الطريق في الذي قبله نصبت مفضية الى مقصودها ظاهرا فساكها سالك الطريق المعهود والطريق في هذا القسم نصبت مفضية الى غيره فتوصل بها الى ما لم يوضع له فهي في الفعل كالتعريض الجائز في المقال أو تكون مفضية اليه لكن بخفاء ونذكر لذلك امثلة ينتفع بها في هذا الباب :

﴿ المثال الاول ﴾ اذا استأجر منه دارا مدة سنين بأجرة معلومة تخاف ان يغدر به المكري في آخر المدة ويتسبب الى فسخ الاجارة بان يظهر انه لم تكن له ولاية الايجار أو ان المؤجر ملك لابنه أو امرأته أو انه كان مؤجرا قبل ايجاره وبتبين ان المقبوض اجرة المثل لما استوفاه من المدة ويتنزع المؤجر لغيره ﴿ فالحيلة ﴾ في التخلص من هذه الحيلة ان يضمئه المستأجر درك العين المؤجرة له أو لغيره فاذا استحققت أو ظهرت الاجارة فاسدة رجع عليه بما قبضه منه أو يأخذ اقرارا من يخاف منه بأنه لا حق له في العين وان كل دعوى يدعيها بسببها فهي باطلة \*

أو يستأجرها منه بمائة دينار مثلاثم يصارفه كل دينار بعشرة دراهم فاذا طالبه بأجرة المثل طالبه هو بالذنانير التي وقع عليها العقد فانه لم يخف من ذلك ولكن يخاف ان يغدر به في آخر المدة فليسقط مبلغ الاجرة على عدد السنين ويجعل معظمها للسنه التي يخشي غدره فيها وكذلك اذا خاف المؤجر ان يغدر المستأجر ويرحل في آخر المدة فليجعل معظم الاجرة على المدة التي يأمن فيها من رحيله والقدر اليسير منها لآخر المدة ﴿ المثال الثاني ﴾ ان يخاف رب الدار غيبة المستأجر ويحتاج الى داره فلا يسلمها اهله اليه ﴿ فالحيلة ﴾ في التخلص من ذلك أن يؤجرها ربهما من امرأة



المستأجر ويضمن الزوج ان ترد اليه المرأة الدار وتفرغها متى انقضت المسدة أو تضمن المرأة ذلك اذا استأجر الزوج . ففى استأجر أحدهما وضمن الآخر الرد لم يتمكن أحدهما من الامتناع : وكذلك ان مات المستأجر فجحد ورثته الاجارة وادعوا أن الدار لهم نفع رب الدار كفالة الورثة وضمائمهم رد الدار الى المؤجر فان خاف المؤجر افلاس المستأجر وعدم تمكنه من قبض الاجارة ( فالحيلة ) ان يأخذ منه كفيلًا باجرة ما سكن أبدأ ويسمى اجرة كل شهر للضمين ويشهد عليه بضمانه ( امثال الثالث ) ان يأذن رب الدار للمستأجر أن يكون فى الدار ما يحتاج اليه أو يعلف الدابة بقدر حاجتها وخاف أن لا يحسب له ذلك من الاجرة ( فالحيلة ) فى اعتداده به عليه أن يقدر ما يحتاج اليه الدابة أو الدار ويسمى له قدرًا معلوماً ويحسبه من الاجرة ويشهد على المؤجر أنه قد وكله فى صرف ذلك القدر فيما يحتاج اليه الدار او الدابة ( فان قيل ) الفهل يجوزون لمن له دين على رجل أن يوكله فى المضاربة به أو الصدقة به او ابراء نفسه منه او أن يشتري له شيئاً ويبرأ المدين اذا فعل ذلك ؟ ( قيل ) هذا مما اختلف فيه وفى صورة المضاربة بالدين قولان فى مذهب الامام أحمد ( أحدهما ) أنه لا يجوز ذلك وهو المشهور لانه يتضمن قبض الانسان من نفسه وبراءه لنفسه من دين الغريم بفعل نفسه لانه متى أخرج الدين وضارب به فقد صار المال أمانة وبرىء منه وكذلك اذا اشترى به شيئاً أو تصدق به ( والقول الثانى ) أنه يجوز وهو الراجح فى الدليل وليس فى الادلة الشرعية ما يمنع من جواز ذلك ولا يقتضي تجويزه مخالفة قاعدة من قواعد الشرع ولا وقوعاً فى محذور من دبا ولا قمار ولا بيع غرر ولا مفسدة فى ذلك بوجه ما فلا يليق بمحاسن الشريعة المنع منه وتجويزه من محاسنها ومقتضاها : وقولهم أنه يتضمن ابراء الانسان لنفسه بفعل نفسه كلام فيه اجمال يومم أنه هو المستقل ببراء نفسه وبالفعل الذى به يبرأ وهذا إيهام فانه انما برىء بما اذن له رب الدين من مباشرة الفعل الذى

تضمن براءته من الدين فأى محذور فى أن يفعل فعلا أذن له فيه رب الدين  
ومستحقه يتضمن براءته فكيف ينكر أن يقع فى الأحكام الضمنية التبعية، إلا يقع مثله  
فى المتبوعات ونظائر ذلك أكثر من أن تذكر حتى لو وكله أو أذن له أن يبرئ  
نفسه من الدين جاز وملك ذلك كما لو وكل المرأة أن تطلق نفسها فأى فرق بين  
أن يقول طلعتى نفسك أن شئت أو يقول لغيره ابرئ نفسك أن شئت وقد قالوا أذن  
لعبده فى التكفير بالمال ملك ذلك على الصحيح فلو أذن له فى الاعتاق ملكه  
فولم اعتق نفسه صح على أحد القوانين وأقول الآخر لا يصح لما نعى آخر وهو أن الولاء  
للمعتق والعبد ليس من أهل الولاء نعم المحذور أن يملك ابراء نفسه من الدين بغير رضاه  
وبغير أذنه فهذا هو الخالف لقواعد الشرع (فان قيل) فالدين لا يتعين بل هو  
مطلق على ثابت فى الذمة فإذا أخرج مالا واشترى به أو تصدق به لم ينعين  
أن يكون هو الدين ورب الدين لم يعينه فهو باق على إطلاقه (قيل) هو فى  
الذمة مطلق وكل فرد من أفراد طابته صح أن يعينه عنه ويجزى. وهذا كالمجاب  
الرب تعالى الرقية المطلقة فى الكفارة فامغير معينة ولكن أى رقية عنها المكاف  
وكانت مطابقة لتلك المطلق تؤدي بها الواجب. ونظيره هنا أن أى فرد عينه  
وكان مطابقا لما فى الذمة تعين وأدى به الواجب. وهذا كما يتعين عند الاداء  
الى ربه وكما يتعين عند التوكيل فى قبضه فهكذا يتعين عند توكيله لمن هو فى ذمته  
أن يعينه ثم يضارب به أو يتصدق أو يشتري به شيئا وهذا محض الفقه وموجب  
القياس والا فالفارق بين تعيينه إذا وكل الغير فى قبضه والشراء أو التصديق به  
وبين تعيينه إذا وكل من هو فى ذمته أن يعينه ويضارب أو يتصدق به : فبطل  
يوجب التفريق فقه أو مصلحة لها أو لاحدها أو حكمة للشارع فيجب مراعاتها  
(فان قيل) تجوزوا على هذا أن يقول له اجعل الدين الذى عليك رأس مال  
السلم فى كذا وكذا (قيل) شرط صحة النقض أمران (أحدهما) أن تكون  
الصورة التى تنقض بها مساوية لسائر الصور فى المعنى الموجب للحكم (الثاني)

ان يكون الحكم فيها معلوما بنص أو اجماع : وكلا الأمرين منتف ههنا فلا اجماع معلوم في المسألة وان كان قد حكي وليس مما نحن فيه . فان المانع من جوازها رأي أنها من باب بيع الدين بالدين بخلاف ما نحن فيه : والمجوز لها يقول ليس عن الشارع نص عام في المنع من بيع الدين بالدين وغاية ماورد فيه حديث وفيه ما فيه انه نهى عن بيع الكليء بالكليء والكليء هو المؤخر وهذا كما اذا كان رأس مال السلم ديناً في ذمة المسلم فهذا هو الممنوع منه بالاتفاق لانه يتضمن شغل الذمتين بغير مصلحة لهما . وأما اذا كان الدين في ذمة المسلم اليه فاشترى به شيئاً في ذمته فقد سقط الدين من ذمته وخلفه دين آخر وانجب فهذا من باب بيع الساقط بالواجب فيجوز كما يجوز بيع الساقط بالساقط في باب المقاصة . فان نبي المستأجر وانفق على الدابة وقال انفقت كذا وكذا واتكّر المؤجر فاقول قول المؤجر لان المستأجر يدعى براءة نفسه من الحق الثابت عليه والقول قول المذكر ( فان قيل ) فهل ينفعه اشهاد رب الدار أو الدابة علي نفسه انه مصدق فيما يدعى انفاقه ( قيل ) لا ينفعه ذلك وليس بشيء ولا يصدق أنه انفق شيئاً الا بينة لان مقتضى العقد الا يقبل قوله في الانفاق ولكن ينفع بعد الانفاق باشهاد المؤجر أنه صادق فيما يدعى أنه انفق : والفريق بين الموضعين أنه بعد الانفاق مدع اذا صدقه المدعى عليه نفعه ذلك وقبل الانفاق ليس مدعياً ولا ينفعه اشهاد المؤجر بتصديقه فيما سوف يدعيه في المستقبل فهذا شيء وذلك شيء آخر ( فان قيل ) فما الحيلة علي أن يصدق المؤجر المستأجر فيما يدعيه من النفقة ( قيل ) الحيلة أن يسأف المستأجر رب الدار أو الحيوان من الاجرة ما يعلم أنه بقدر الحاجة ويشهد عليه قبضه ثم يدفع رب الدار الى المستأجر ذلك الذي قبضه منه ويوكفه في الانفاق على داره او دابته فيصير امينه فيصدق علي ما يدعيه اذا كان ذلك نفقة مثله عرفا فان خرج عن العادة لم يصدق به وهذه حيلة لا يدفع بها حقاً ولا يتوصل بها الى المحرم ولا يقيم بها باطلاً ( المثال الرابع ) اذا خاف رب الدار أو الدابة أن يعوقها عليه المستأجر

بعينه المدة (الحيلة) في امته من ذلك أن يقول متي حبستها بعد انقضاء  
 المدة فاجرتها كل يوم كذا وكذا فانه يخاف من حبسها ان يلزمه بذلك  
 ﴿المثال الخامس﴾ لا يجوز استئجار الشمع ليشعله لذهاب عين المستأجر  
 (والحيلة) في تجويز هذا العقد ان يبيعه من الشمعة او باق معلومة ثم يؤجره  
 اياها فان كان الذي اشعل منها ذلك القدر والا احتسب له بما أذهب منها  
 واحسن من هذه الحيلة أن يقول بعثك من هذه الشمعة كل اوقية منها  
 بدرهم قل المأخوذ منها او أكثر: وهذا جائز علي احد القولين في مذهب الامام  
 أحمد واختاره شيخنا وهو الصواب المقطوع به وهو يخرج علي نص الامام احمد في  
 جوازه اجارة الدار كل شهر بدرهم وقد أجر علي كرم الله وجهه في الجنة نفسه كل دولبتمرة  
 ولا محذور في هذا أصلا ولا يفضي الي تنازع ولا تشاحن: بل عمل الناس في  
 أكثر بياعاتهم عليه: ولا يضره جهالة كمية المعقود عليه عند البيع لان الجهالة  
 بالمانعة من صحة العقد هي التي تؤدي الي القمار والغرر ولا يدري العاقد على أي  
 شيء يدخل: وهذه لا تؤدي الي شيء من ذلك بل ان أراد قليلا أخذ والبائع  
 راض: وان أراد كثيرا أخذ والبائع راض والشرعية لا تحرم مثل هذا ولا تمنع  
 منه بل هي اسمح من ذلك واحكم ﴿فان قيل﴾ لكن في العقد على هذا الوجه  
 محذوران أحدهما تضمنه للجمع بين البيع والاجارة الثاني ان مورد عقد الاجارة  
 يذهب عينه أو بعضه بالاشغال (قيل) لا محذور في الجمع بين عقدين كل منهما  
 جائز بمفرده كما لو باعه سلعة فأجره داره شهرا بمائة درهم: واما ذهاب أجزاء  
 المستأجر بالانتفاع فائما لم يحز لانه لم يتعوض عنه المؤجر وعقد الاجارة يقتضي  
 رد العين بعد الانتفاع: وأما هذا العقد فهو عقد بيع يقتضي ضمان المتلف بثمنه  
 الذي قدر له وأجرة انتفاعه بالعين قبل الاتلاف: فالأجرة في مقابلة انتفاعه  
 بها مدة بقائها والتمن في مقابلة ما أذهب منها: فدعونا من تقليد آراء الرجال  
 بما الذي جرم هذا: وأين هو في كتاب الله وسنة رسوله أو أقوال الصحابة أو القياس

الصحيح الذي يكون فيه الفزع مساويا للأصل ويكون حكم الأصل ثابتا بالكتاب أو السنة أو الإجماع : وليس كلامنا في هذا الكتاب مع المقلد المتعصب المقرر على نفسه بما شهد عليه به جميع أهل العلم أنه ليس من جملة من جلتهم فذلك وما اختار لنفسه : وبالله التوفيق : ( المثل السادس ) أن تشرط المرأة دارها أو بلدها أو أن لا يتزوج عليها ولا يكون هناك حاكم يصحح هذا الشرط أو تخاف أن يرفعها إلى حاكم يبطله : ( فالحيلة ) في تصحيحه أن تلزمه عند العقد بأن يقول إن تزوجت عليك امرأة فهي طالق وهذا الشرط يصح وإن قلنا لا يصح تعليق الطلاق بالنكاح نص عليه أحمد لأنه لا بد من هذا الشرط لما وجب الوفاء به من منع الزواج بحيث لو تزوج فلها الخيار بين المقام معه ومفارقه جاز اشتراط طلاق من يتزوجها عليها كما جاز اشتراط عدم نكاحها فإن لم تتم لها هذه الحيلة فلتأخذ شرطه فإنه إن تزوج عليها فأمرها بيدها أو أمر القصة بيدها ويصح تعليق ذلك بالشرط لأنه توكيل على الصحيح ويصح تعليق الوكالة على الشرط على الصحيح من قول العلماء وهو قول الجمهور ومالك وأبي حنيفة وأحمد كما يصح تعليق الولاية على الشرط بالسنة الصحيحة الصحيحة ولو قيل لا يصح تعليق الوكالة بالشرط لصح تعليق هذا التوكيل الخاص لأنه يتضمن الإسقاط فهو كتعليق الطلاق والعق بالشرط ولا ينتقض هذا بالبراءة فإنه يصح تعليقها بالشرط وقد فعله الإمام أحمد وأصوله تقتضي صحته وليس عنه نص بالمنع : ولو سلم أنه تملك لم يمنع تعليقه بالشرط كما تعلق الوصية وأولى بالجواز فإن الوصية تملك ما وهذا ليس كذلك فإن لم تتم لها هذه الحيلة فليتزوجها على مهر مسمى على أنه أن أخرجها من دارها فلها مهر مثلها وهو أضعاف ذلك المسمى ويقر الزوج بأنه مهر مثلها وهذا الشرط صحيح لانها لم ترض بالمسمى الأبناء على إقرارها في دارها فإذا لم يسلم لها ذلك وقد شرطت في مقابلته زيادة جاز وتكون تلك الزيادة في مقابلة ما فاتها من الغرض الذي إنما أرخصت للمهر ليسلم لها فإذا لم يسلم انتقلت إلى المهر الزائد وقد صرح أصحاب أبي حنيفة بجواز

مثل ذلك مع قولهم بأنه لا يصح اشتراط دارها ولا ان لا يتزوج عليها: وقد أغنى الله عن هذه الحيلة بوجوب الوفاء بهذا الشرط الذي هو أحق الشروط أن يوفى به. وهو مقتضي الشرع والعقل والقياس الصحيح. فان المرأة لم ترض يئذل بعضها للزوج الا على هذا الشرط ولو لم يجب الوفاء به لم يكن العقد عن تراض وكان الزامه لها بما لم تاتزمه وبما لم يلزمها الله تعالى ورسوله به فلا نص ولا قياس والله الموفق ﴿المثال السابع﴾ اذا خاصته امرأته وقالت قل كل جارية اشتريتها فهي حرة وكل امرأة أنزوجهما فهي طالق ﴿فالحيلة﴾ في خلاصه ان يقول ذلك ويعنى بالجارية السفينة لقوله (انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية) ويمسك بيده حصاة او خرقة ويقول فهي طالق فيرد الكناية اليها فان تفقعت عليه الزوجة وقالت قل كل رقيقة أو أمة فليقل ذلك وليعن فهي حرة الخصال غير فاجرة: فانه لو قال ذلك لم تعتق كما لو قال له رجل غلامك فاجر زان فقال له أعرفه الا حراً عفيفاً. ولم يرد الحق لم يعتق. وان تفقعت عليه وقالت قل فهي عتيقة فليقل ذلك ولينو ضد الجديدة أى عتيقة في الرق فان تفقعت وقالت قل فهي معتوقة وقد أعتقتها ان ملكتها فليرد الكناية الي خصاة في يده او خرقة: فان لم تدعه أن يمسك شيئاً فليردها الى نفسه ويعنى ان قد أعتقتها من النار بالاسلام أو فهي حرة ليست رقيقة لاحد ويجعل الكلام جملتين فان حصرت ه وقالت قل فالجارية التي اشتريتها معتوقة فليقيد ذلك بزمان معين أو مكان معين في نيته ولا يبحث بغيره: فان حصرت ه وقالت من غير تورية ولا كناية ولا نية تخالف قولي وهذا آخر التشديد فلا يمنع ذلك من التورية والكناية: وان قال بلسانه لا اورى ولا أكنى والتورية والكناية في قلبه كما لو قال لا أستثنى بلسانه ومن نيته الاستثناء ثم استثنى فانه ينفعه حتي لو لم ينو الاستثناء ثم عزم عليه واستثنى نفعه ذلك بالسنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها بوجه في غير حديث كقول الملك لسليمان قل ان شاء الله: وقول النبي ﷺ «الا الاذخر» بعد ان ذكره به العباس وقوله ان شاء

الله بعد ان قال « لا أغزون قريشا ثلاث مرات » ثم قال ان بعد الثالثة وسكوته « ان شاء الله » : وانقرآن صريح في نفع الاستثناء اذا نسيه ولم يتوه . في أول كلامه ولا أثناءه في قوله تعالى ( ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت ) وهذا اما أن يختص بالاستثناء اذا نسيه كما خسره به جمهور المفسرين أو يعمه ويعم غيره وهو الصواب : فاما أن يخرج منه الاستثناء الذي سيق الكلام لاجله ويرد الى غيره فلا يجوز . ولأن الكلام الواحد لا يعتبر في صحته نية كل جملة من جملة وبعض من أبعاضه : فالنص والقياس يقتضي نفع الاستثناء وان خطرله بعد انقضاء الكلام وهذا هو الصواب القطوع به : ( المثل الثامن ) لا تصح اجارة الأرض المشغولة بالزرع : فان أراد ذلك فله خيلتان جائزتان ( أحدهما ) أن يبيعه الزرع ثم يؤجره الأرض فتكون الأرض مشغولة بملك المستأجر فلا قدح في صحة الاجارة فان لم يتمكن من هذه الحيلة لكون الزرع لم يشتد أو كان زرعاً للغير انتقل الى الحيلة الثانية وهي ان يؤجره اياها لمدة تكون بعد أخذ الزرع ويصح هذا بناء على صحة الاجارة المضافة ( المثل التاسع ) لا تصح اجارة الأرض على أن يقوم المستأجر بالخراج مع الاجرة أو يكون قيامه به هو أجرتها : ذكره القاضي لأن الخراج مؤنة تلزم المالك بسبب تمكنه من الانتفاع فلا يجوز نقله الى المستأجر ( والحيلة ) في جوازه ان يسمى مقدار الخراج ويضيفه الى الاجرة ( قلت ) ولا يمنع ان يؤجره الأرض بما عليهما من الخراج اذا كان مقدراً معلوماً لاجهالة فيه فيقول أجرتكها بخراجها تقوم به عني فلا محذور في ذلك ولا جهالة ولا غرر وأي فرق بين ان يقول أجرتك كل سنة بمائة أو بالمائة التي عليها كل سنة خراجا ( نان قيل ) الاجرة تدفع الى المؤجر والخراج الى السلطان ( قيل ) بل تدفع الاجرة الى المؤجر او الي من أذن له بالدفع اليه فيصير وكيف في الدفع ( انثال العاشر ) لا يصح ان يستأجر الدابة بعلمها لانه مجهول ( والحيلة ) في جوازه ان يسمى ما يعلم انها تحتاج اليه من العلف فيجعل له أجره ثم يوكله في انفاق ذلك عليها . وهذه الحيلة غير محتاج اليها على

أصلنا فانا نجوز أن يستأجر الظئر بطعامها وكسوتها والاجير بطعامه وكسوته  
فكذلك اجارة الدابة بغلفها وسقيها ( فان قيل ) علف الدابة على مالها فاذا  
شرطه على المستأجر فقد شرطنا ينافي مقتضي العقد فأشبهه نالو شرط في  
عقد النكاح ان تكون نفقة الزوجة على نفسها ( قيل ) هذا من أفسد القياس  
لان العايف قد جعل في مقابلة الانتفاع فهو نفسه أجرة مقفلة جهاتها اليسيرة  
للحاجة بل الحاجة الي ذلك اعظم من حاجة استئجار الاجير بطعامه وكسوته  
اذ يمكن الاجير أن يشتري له بالاجرة من ذلك تأما الدابة فان كلف ربهما  
أن يصحبها ليعلفها شق عليه ذلك فتدعو الحاجة الي قيام المستأجر عايفها ولا يظن به  
تفريطه في علفها لحاجته الي ظهرها فهو يغلفها لحاجته وان لم يمكنها تخصمه **المثال**  
**الحادي عشر** اذا اراد أن يستأجر داراً أو حانوتاً ولا يدري مدة مقامه فان استأجره  
سنة فقد يحتاج الي التحول قبلها ( فالحيلة ) ان يستأجر كل شهر بكذا وكذا  
افتصح الاجارة وتلزم في الشهر الاول وتصير جائزة فيما بعده من الشهور فلكل  
واحد منهما الفسخ عقيب كل شهر الى تمام يوم : وهذا قول أبي حنيفة وقال  
الشافعي الاجارة فاسدة وعن احمد نحوه والصحيح الاول فاذا خاف المستأجر  
أن يتحول قبل تمام الشهر الثاني فيلزمه أجرته ( فالحيلة ) أن يستأجرها كل أسبوع  
بكذا فان خاف التحول قبل الأسبوع استأجرها كل يوم بكذا ويصح ويكون  
حكم اليوم كحكم الشهر **المثال الثاني عشر** لو وكله ان يشتري له جارية  
معينة فلما رآها الوكيل أعجبه وأراد شراءها لنفسه من غير أن يدخل عليه ولا  
غدر بالموكل جاز ذلك لان شراءه إياها لنفسه عزل نفسه واخراج لها من  
الوكالة والوكيل يملك عزل نفسه في حضور الموكل وغيبته واذا عزل نفسه واشترى  
الجارية لنفسه بماله ملكها وإس في ذلك بيع على بيع أخيه أو شراء على شراء  
أخيه الا أن يكون سيدها قد ركن الى الموكل وعزم على أمضاء البيع له فيكون  
شراء الوكيل لنفسه حينئذ حراما لانه شراء على شراء أخيه . ولا يقال



العقد لم يتم والشراء علي شوائه هو أن يطلب من البائع فسخ العقد في مدة الخيار ويعقد معه هو لعدة أوجه : ( أحدها ) أن هذا حمل للحديث علي الصورة النادرة والاكثر خلافها ( الثاني ) أن النبي ﷺ قرن ذلك بخطبه علي خطبة أخيه وذلك إنما يكون قبل عقد النكاح ( الثالث ) أنه نهى أن يسوم علي سوم أخيه وذلك أيضاً قبل العقد ( الرابع ) أن المغنى الذي حرم الشارع لأجله ذلك لا يختص بحالة الخيار بل هو قائم بعد الركون والتراضي وأن لم يعقده كما هو قائم بعد العقد ( الخامس ) أن هذا تخصيص لعوم الحديث بلا موجب فيكون فاسداً ، فإن شراءه علي شراء أخيه متناول لحال الشراء وما بعده والذي غر من خصه بحالة الخيار ظنه أن هذا اللفظ إنما يصدق علي من اشترى بعد شراء أخيه وليس كذلك بل اللفظ صادق علي القسمين . ( السادس ) أنه لو اختص اللفظ بما بعد الشراء لوجب تعديته بتعدي علقته الى حالة السوم . وأما علي أصل أي حيلة فلا يتأتى ذلك لأن الوكيل لا يملك عزل نفسه في عية الموكل فلو اشتراها لنفسه لكان عزلاً لنفسه في عية موكله وهو لا يملكه . ( قالوا فالحيلة ) في شرائها لنفسه أن يشتريها بغير جنس الثمن الذي وكل أن يشتري به . وحينئذ فيملكها لأن هذا العقد غير الذي وكل فيه . فهو بمنزلة ما لو وكله في شراء شاة فاشتري فرساً فإن العقد يكون للوكيل دون الموكل فإن أراد الموكل الاحتراز من هذه الحيلة وإن لا يمكن الوكيل من شرائها لنفسه فليشهد عليه أنه متى اشتراها لنفسه فهي حرة فإن وكل الوكيل من يشتريها له أنبنى ذلك علي أصابن ( أحدها ) أن الوكيل هل له أن يوكل أم لا ( والثاني ) أن من حلف لا يفعل شيئاً فوكل في فعله هل يحنث أم لا : وفي الأصلين نزاع معروف فإن وكله رجل في بيع جارية ووكله آخر في شرائها وأراد هو شراءها لنفسه فالحكم علي ما تقدم غير أن هنا أصلاً آخر وهو أن الوكيل في بيع الشيء هل يملك بيعه لنفسه فيه روايتان عن الامام أحمد ( أحدها ) لا يملك ذلك سده

للذريعة لانه لا يستقصى في الثمن (والثانية) يجوز اذا زاد علي ثمنها في النداء  
 تنزول التهمة فعلي هذه الرواية يفعل ذلك من غير حاجة الى حيلة والثانية لا  
 يجوز فعل هذا وهل يجوز له التحيل علي ذلك ؟ قليل له أن يتحيل عليه بان يدفع الي غيره  
 دراهم ويقول له اشترها لنفسك ثم يتملكها منه والذي تقتضيه قواعد المذهب ان  
 هذا لا يجوز لانه تحيل علي التوصل الي فعل محرم . ولان ذلك ذريعة الي عدم  
 استقصائه واحتياطه في البيع بل يسامح في ذلك لعله انها تصيد اليه وانه هو الذي يزن  
 الثمن . ولا نه يعرض نفسه للتهمة ولان الناس يرون ذلك نوع غدر ومكر فحاسن الشريعة  
 تأبي الجواز ( فان قيل ) فلو وكله احدهما في بيعها والاخر في شرائها ولم يرد أن  
 يشتريها لنفسه فهل يجوز ذلك ( قيل ) هذا ينبغي علي شراء الوكيل في البيع لنفسه  
 فان اجزناه هناك جاز هنا بطريق الاولى وان منعناه هناك فقال القاضي لا يجوز  
 أيضاً هنا لتضاد الغرضين لان وكيل البيع يستقصى في زيادة الثمن ووكيل  
 الشراء يستقصى في نقصانه فيتضادان ولم يذكر غير ذلك ويتخرج الجواز  
 وأن منعنا الوكيل من الشراء لنفسه من نص احمد علي جواز كون الوكيل  
 في النكاح وكيل من الطرفين وكونه أيضاً وكيل من الطرفين وأنه يبي بذلك علي الجواب العقد  
 وتقبله ولا ريب ان التهمة التي تلحقه في الشراء لنفسه اظهر من التهمة التي تلحقه في الشراء  
 لوكله ( والحيلة ) الصحيحة في ذلك كله أن يبيعها بيعاً بتاتاً ظاهراً لأجنبي يشق به ثم يشتريها  
 منه شراء مستقلاً فهذا الأيسر به والله اعلم ( المثال الثالث عشر ) اذا قال لرجل لا مراثة  
 بالطلاق يلزمي لا تقولين لي شيئاً الا قلت لك مثله فقالت له أنت طالق ثلاثاً (الحيلة)  
 في التخلص من أن يقول لها مثل ذلك ان يقول لها قلت لي انت طالق ثلاثاً  
 قال أصحاب الشافعي وفي هذه الحيلة نظر لا يخفى لانه لم يقل لها مثل ما قالت  
 له وانما حكى كلامها من غير أن يقول لها نظيره . ولو أن رجلاً سب رجلاً فقال  
 له المسبوب انت قلت لي كذا وكذا لم يكن قد رد عليه عند احد لالفة ولا عرفاً  
 فلهذه الحيلة ليست بشيء (وقالت طائفة أخرى) الحيلة ان يقول لها انت طالق ثلاثاً  
 يفتح التاء فلا تطلق : وهذا نظير ما قالت له سواء وهذه وان كانت أقرب من

الأولى فإن المفهوم المتعارف لغة وعقلا وعرفا من الرد على المرأة أن يخاطبها خطاب المؤنث فإذا خاطبها خطاب المذكر لم يكن ذلك ردا ولا جوابا : ولو فرض أنه رد لم يمنع وقوع الطلاق بالمواجهة وإن فتح التاء كأنه قال أيها الشخص أو الانسان : ( وقالت طائفة أخرى ) الحيلة في ذلك أن يقول أنت طالق ثلاثا إن شاء الله أو أن كلمت السلطان أو أن سافرت ونحو ذلك فيكون قد قال لها نظير ما قالت ولا يضره زيادة الشرط : وهذه الحيلة أقرب من التي قبلها ولكن في كون المتكلم بها إذا أو مجيبا نظر لا يخفى : لأن الشرط وإن تضمن زيادة في الكلام لكنه يخرج عن كونه نظيرا لكلامها ومثلا له وهو إنما حلف أن يقول لها مثل ما قالت له والجملة الشرطية ليست مثل الجملة الخبرية بل الشرط يدخل على الكلام التام فيصيره ناقصا يحتاج إلى الجواب ويدخل على الخبر فيقلبه انشاء ويغير صورة الجملة الخبرية ومعناها ، ولو قال رجل لغيره لعنك الله فقال له لعنك الله إن بدلت دينك أو ارتددت عن الاسلام لم يكن سبأله : ولو قال له يازان فقال بل أنت زان إن وطئت فرجا حراما لم يكن الثاني فأذفاله ولو بذلت له مالا على أن يطلقها فقال أنت طالق إن كلمت السلطان لم يستحق المال ولم يكن مطلقا : ( وقالت طائفة أخرى ) لاجابة إلى شيء من ذلك والخالف لم تدخل هذه الصورة في عموم كلامه : وإن دخلت فهي من الخصوص بالعرف والعادة والعقل فإنه لم يرد هذه الصورة قطعا ولا خطرت بباله ولا تناولها لفظه فإنه إنما تناول لفظه القول الذي يصح أن يقال له : وقولها أنت طالق ثلاثا ليس من القول الذي يصح أن يواجه به فهو لغو محض وباطل : وهو بمنزلة قولها أنت امرأتى وبمنزلة قول الامة لسيدها أنت أمتي وجاريتي ونحو هذا من الكلام اللغو الذي لم يدخل تحت لفظ الخالف ولا ارادته : أما عدم دخوله تحت ارادته فلا إشكال فيه ، وأما عدم تناول لفظه له فإن اللفظ العام إنما يكون عاما فيما يصلح له وفيما سبق للآجله : وهذا أقوى من جميع ما تقدم وغايته تخصيص العام بالعرف والعادة :

وهذا أقرب لفة وعرفا وعقلا وشرعا من جعل ما تقدم مطابقا ومثالا لكلامه ما مثله فتأمل  
والله الموفق : ( المثال الرابع عشر ) اذا خاف الرجل لضيق الوقت أن يحرم  
بالحج فيفوته فيلزمه القضاء ودم الغوات ( فالحيلة ) أن يحرم احراما مطلقا ولا  
يعينه فان اتسع له الوقت جعله حجا أو قرانا أو تمتعا وان ضاق عليه الوقت جعله عمرة  
ولا يلزمه غيرها ( المثال الخامس عشر ) اذا جاوز الميقات غير محرم لزمه الاحرام  
ودم لمجاوزته للميقات غير محرم ( فالحيلة ) في سقوط الدم عنه أن لا يحرم من  
موضعه بل يرجع الي الميقات فيحرم منه فان أحرم من موضعه لزمه الدم ولا  
يسقط برجوعه الي الميقات ( المثال السادس عشر ) اذا سرق له متاع فقال لامرأته  
ان لم تحبريني من أخذه فأنت طالق ثلاثا والمرأة لا تعلم من أخذه ( فالحيلة ) في  
التخلص من هذه اليمين أن تذكر الاشخاص التي لا يخرج المأخوذ عنهم ثم تفرد  
كل واحد واحد وتقول هو أخذه فانها تكون مخبرة عن الآخذ وعن غيره فير  
في يمينه ولا تطلق ( المثال السابع عشر ) اذا ادعت المرأة النفقة والكسوة  
لمدة ماضية فقد اختلف في قبول دعواها : فبالك وابو حنيفة  
لا يقبلان دعواها ثم اختلفا في مأخذ الرد : فابو حنيفة يسقطها  
بعضي الزمان كما يقوله منازعوه في نفقة القريب : ومالك لا يسمع  
الدعوي التي يكذبها العرف والعادة ولا يحلف عنده فيها ولا يقبل فيها يئنه كما لو كان  
رجل خائزا دارا متصرفا فيها مدة السنين الطويلة بالبناء والهدم والاجارة  
والعمارة وينسبها الى نفسه ويضيفها الي ملكه وانسان حاضر يراه ويشاهد  
افعاله فيها طول هذه المدة ومع ذلك لا يعارضه فيها ولا يذكر ان له فيها حقاً  
ولا مانع يمنعه من خوف أو شركة في ميراث ونحو ذلك ثم جاء بعد تلك  
المدة فادعاه لنفسه فدعواه غير مسموعة فضلا عن اقامة يئنه. قالوا وكذلك  
اذا كانت المرأة مع الزوج مدة سنين يشاهده الناس والجيران داخلها يئنه  
بالطعام والفاكهة واللحم والخبز ثم ادعت بعد ذلك أنه لم ينفق عليها في هذه

المسدة فبدعواها غير مسموعة فضلاعن أن يحلف لها أو يسمع لها بيعة . قالوا وكل دعوي ينفيها العرف وتكذبها العادة فانها مرفوضة غير مسموعة . وهذا المذهب هو الذي ندين الله به ولا يليق بهذه الشريعة الكاملة سواء وكيف يليق بالشريعة أن تسمع مثل هذه الدعوى التي قد علم الله وملائكته والناس انها كذب وزور وكيف تدعى المرأة أمها أقامت مع الزوج ستين سنة أو أكثر لم ينفق عليها يوما واحدا ولا كساها فيها ثوبا ويقبل قولها عليه ويلزم بذلك كله ويقال الاصل معها وكيف يعتمد علي أصل يكذبه العرف والعادة والظاهر الذي بلغ في القوة الي حد القطع والمسائل التي يقدم فيها الظاهر القوى علي الاصل أكثر من أن تحصى : ومثل هذا المذهب في القوة مذهب أبي حنيفة وهو سقوطها بمضي الزمان : فان البيعة قد قامت بدونها فهي كحق المبيت والوطء . ولا يعرف احد من أصحاب رسول الله ﷺ مع أهم أئمة الناس في الورع والتخلص من الحقوق والمظالم قضي لامرأة بنفقة ماضية أو استحل امرأة منها ولا اخبر النبي ﷺ بذلك امرأة واحدة منهن ولا قال لها ما مضي من النفقة حق لك عند الزوج فان شئت فطالبيه وان شئت حلتيه وقد كان ﷺ يتعذر عليه نفقة أهله أياما حتى سأله إياها ولم يقل لمن هي باقية في ذمتي حتي يوسع الله واقضيكن ولما وسع الله عليه لم يقض لامرأة منهن ذلك ولا قال لها هذا عوض عن ما فاتك من الانفاق ولا سمع الصحابة لهذه المسألة خبرا : وقول عمر رضي الله عنه للغياص اما أن تطلقوا واما أن تبغثوا بنفقة ما مضي في ثبوته نظر فان قال ابن المنذر ثبت عن عمر فان في اسناده ما يمنع ثبوته . ولو قدر صحته فهو حجة عليهم ودليل على انهم اذا طلقوا لم يلزمهم بنفقة ما مضي ﴿ فان قيل ﴾ وحجة عليكم في الزامه لهم بها وأنتم لا تقولون بذلك ﴿ قيل ﴾ بل نقول به وان الأزواج اذا امتنعوا من الواجب عليهم مع قدرتهم عليه لم يسقط بالامتناع ولزمهم ذلك . واما المعذور العاجز فلا يحفظ عن أحد

من الصحابة أنه جعل النفقة ديناً في ذمته أبداً . وهذا التفصيل هو أحسن ما يقال في هذه المسئلة . والمقصود أن على هذين المذهبين لا تسمع هذه الدعوى ويسمعا الشافعي وأحمد بناء على قاعدة الدعاوي وإن الحق قد ثبت ومستحقه ينكر قبضه فلا يقبل قول الدافع عليه إلا بينة . فعلي قولهما يحتاج الزوج إلى طريق تخلصه من هذه الدعوى ولا ينفعه دعوى التشويز فإن القول فيه قول المرأة ولا يخلصه دعوى عدم التسليم الموجب للانفاق لتمكن المرأة من إقامة البينة عليه : فله حيلتان ( أحدهما ) أن يقيم البينة على نفقته وكسوته لتلك المدة وللبينة أن تشهد على ذلك بناء على ما علمته وتحققته بالاستفاضة والقرائن المفيدة للقطع . فإن الشاهد يشهد بما علمه بأي طريق علمه وليس على الحاكم أن يسأل البينة عن مستند التحمل ولا يجب على الشاهد أن يبين مستنده في الشهادة ( الحيلة الثانية ) أن ينكر التمكين الموجب لثبوت المدعى به في ذمته ويكون صادقاً في هذا الإنكار فإن التمكين الماضي لا يوجب عليه ما ادعت به الزوجة إذا كان قد أداه إليها . والتمكين الذي يوجب ما ادعت به لا حقيقة له فهو صادق في إنكاره ( المثال الثامن عشر ) إذا اشترى ربوا بمثله فتعيب عنده ثم وجد به عيباً فإنه لا يمكنه رده للعيب الحادث ولا يمكنه أخذ الأرض لدخول التفاضل ( فالحيلة ) في استدراك خلاصته أن يدفع إلى البائع ربوا معيباً بنظر العيب الذي وجدته بالمبيع ثم يسترجع منه الذي دفعه إليه فإن استهلكه استرد منه نظيره وهذه الحيلة على أصل الشافعي ( وأما ) على أصل أبي حنيفة فالحيلة في الاستدراك أن يأخذ عوض العيب من غير جنسه بناء على أصله في تجويز مسئلة مدعجوة : وأما على أصل الإمام أحمد فإن كان البائع علم بالعيب فكتمه لم يمنع العيب الحادث عند المشتري رده عليه بل لو تلف جميعه رجع عليه بالثمن عنده . وإن لم يكن من البائع تدليس فإنه يرد عليه المبيع ومعه أراض العيب الحادث عنده ويسترد العوض وليس في ذلك محذور فإنه يطل العقد فالزيادة ليست زيادة في عوض فلا يكون ربواً ( المثال

التاسع عشر ﴿ إذا أبرأ الغريم من دينه في مرض موته ودينه يخرج من الثالث وهو غير وارث تخاف المبرأ أن تقول الورثة لم يخلف مالا سوى الدين ويطالبونه بثلثيه ﴾ (فالحيلة) أن يخرج المريض الى الغريم مالا بقدر دينه فيه إياه ثم يستوفيه منه من دينه فان عجز عن ذلك ولم تقب عنه الورثة فالحيلة أن يقر بأنه شريكه بقدر الدين الذي عليه . فان عجز عن ذلك فالحيلة أن يقر بأنه كان قبضه منه أو أبرأه منه في صحته . فان خاف أن يتعذر عليه مطالبته به إذا توفي ( فالحيلة ) أن يشهد عليه أنه ان ادعى عليه أو أى وقت ادعى عليه أو متى ادعى عليه بكذا وكذا فهو صادق في دعواه فان لم يدع عليه بذلك لم يلزمه وليس لوارثه بعده أن يدعى به فانه انما صدق الموروث ان ادعى ولم يحصل دعواه وانما ينتقل الى الورثة ما ادعى به الموروث وصدقه المدعى عليه ولم يتحقق ذلك ﴿ المثال العشرون ﴾ إذا اراد أن يعتق عبده وخاف أن يجحد الورثة المال ويرقوا ثلثيه ( فالحيلة ) أن يبيعه لاجنبي ويقبض منه منه ثم يهب الثمن للمشتري ويسأله اعتاق العبد . ولا ينبغي أن يأخذ اقرار الورثة أن العبد يخرج من الثالث لان الثالث انما يعتبر عند الموت لا قبله فان لم يرد تنجيز عتقه واحب تدبيره وخاف عليه من ذلك (فالحيلة) أن يملكه لرجل يثق به ويعلق المشتري عتقه بموت السيد المملك فلا يجحد الورثة اليه سيلا ﴿ المثال الحادى والعشرون ﴾ إذا كان لاحد الورثة دين على الموروث واحب أن يوفيه إياه ولا يدنه له به فان أقر له به أبطلنا اقراره وان أعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلباقى الورثة رده ( فالحيلة ) في خلاصه من دينه أن يقبض الوارث ماله عليه في السر ثم يبيعه سلعة أو دارا أو عبدا بذلك الثمن فيسترد منه المال ويدفع اليه تلك السلعة التي هى بقدر دينه ( فان قيل ) وأي حاجة له الى ذلك إذا أمكنه ان يعطيه ماله عليه في السر : ( قيل ) بل في ذلك خلاص الوارث من دعوي بقية الورثة وآهاتهم له وشكواهم

اياه انه استولى على مال موروثنا و صار اليه بغير الحق : فاذا لم يخرج المال الذى عاينوه عند الموروث عن التركة سلم من تطرق التهمة والاذى والشكوى ( المثال الثاني والعشرون ) اذا زوج عبده من ابنته صح فان خاف من انفساخ النكاح بموته حيث تملكه أو بعضه ( فالحيلة ) فى إبقاء النكاح ان يبيعه من أجنبي ويقبض ثمنه أو يهبه اياه فان مات بعد ذلك هو أو الاجنبى لم ينفسخ النكاح ( المثال الثالث والعشرون ) اذا كان موليه سفيها ان زوجه طلق وان سراه أعتق وان امله فسق « فالحيلة » ان يشتري جارية من مال نفسه ويزوجه اياها فان أعتقها لم ينفذ عتقه وان طلقها رجعت الى سيدها فلا يطالبه بمرها ( المثال الرابع والعشرون ) اذا طلب عبده منه ان يزوجه جاريته خلف بالطلاق الا يزوجه اياها ( فالحيلة ) علي جواز تزويجها بها ولا يحنث أن يبيعهما جميعاً أو يملكهما لمن يثق به ثم يزوجهما المشتري فاذا فعل ذلك استردهما ولا يحنث لانه لم يزوج أحدهما الآخر وانما فعل ذلك غيره : وقال القاضي أبو يعلى وهذا غير ممتنع علي أصلنا لان الصفة قد وجدت فى حال زوال ملكه فلا يتعلق به حنث ولا يتعلق الحنث باستدامة العقد بعد أن ملكهما لان التزويج عبارة عن العقد وقد تقضي وانما بقي حكمه فلم يحنث باستدامته : قال ويفارق هذا اذا حلف علي عبده لا أدخل هذه الدار فباعه ودخلها ثم ملكه ودخلها بعد ذلك فانه يحنث : لان الدخول عبارة عن الكون وذلك موجود بعد الملك كما كان موجوداً في الملك الاول قال وقد علق احمد القول في رواية منها في رجل قال لامرأته انت ظالقي انت رهننت كذا وكذا فاذا هي قد رهننته قبل اليمين فقال أخاف أن يكون قد حنث. قال وهذا محمول علي انه قال ان كنت رهننته فيحنث لانه حلف علي ماض . ولا يخفى ما في هذا الحل من مخالفة ظاهر كلام السائل وكلام الامام أحمد . أما كلام السائل فظاهر في انه انما أراد رهننا ينشئه بعد اليمين فان أداة الشرط تخلص الفعل الماضي للاستقبال فهذا الفعل مستقبل بوضع اللغة



والعرف والاستعمال . وأما كلام الامام أحمد فانه لو فهم من السائل ما حمله عليه القاضي لجزم بالحنث ولم يقل أخاف . فهو انما يطلق هذه اللفظة فيما عنده فيه نوع توقف . واستقراء أجوبته تدل على ذلك . وانما وجه هذا انه جعل باستدامة الرهن رهنا كاستدامة اللبس والركوب والسكنى والجماع والاكل والشرب ونحو ذلك . ولما كان لها شبه بهذا وشبه باستدامة النكاح والطيب ونحوها لم يجزم بالحنث بل قال أخاف ان يكون قد حنث والله أعلم : ﴿ المثال الخامس والعشرون ﴾ هل تصح الشركة بالعرض والفلوس ان قلنا هي عروض والنقود المغشوشة على قولين هما روايتان عن الامام أحمد . فان جوزنا الشركة بها لم يحتاج الى حيلة بل يكون رأس المال قيمتها وقت العقد وإن لم تجوز الشركة بها ﴿ فالحيلة ﴾ على ان يصيرا شريكين فيها ان يبيع كل واحد منهما صاحبه نصف عرضه بنصف عرضه مشاعا فيصير كل منهما شريكا لصاحبه في عرضه ويصير عرض كل واحد منهما بينهما نصفين ثم يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف . هذا اذا كان قيمة العرضين سواء . فان كانا متفاوتين بان يساوي أحدهما مائة والآخر مائتين ﴿ فالحيلة ﴾ ان يبيع صاحب العرض الاذني ثلثي عرضه بثلاث عرض صاحبه كما تقدم فيكون العرضان بينهما اثلاثا والربح على قدر المالكين عند الشافعي وعند أحمد على ما شرطاه . ولا تمتنع هذه الحيلة على أصلنا فانها لا تبطل حقا ولا تثبت باطلا ولا توقع في محرم : ﴿ المثال السادس والعشرون ﴾ اذا كان له عليه ألف درهم فأراد ان يصلح له على بعضها فلها ثمان صور : فانه اما يكون حقرا أو منكرا أو على التقديرين فاما ان تكون حالة أو مؤجلة . ثم الحلول والتأجيل اما ان يقع في المصالح عنه أو في المصالح به وانما تتبين أحكام هذه المسائل بذكر صورها وأصولها : ﴿ الصورة الاولى ﴾ أن يصلح له عن ألف حالة قد أقر بها على خمسمائة حالة : فهذا أصلح على الاقرار وهو صحيح على أحد القولين . باطل على القول الآخر فان الشافعي لا يصحح الصلح الا على الاقرار . والحرقي ومن وافقه

من أصحاب الإمام أحمد لا يصححه إلا على الإنكار وابن أبي موسى وغيره يصحونه على الإقرار والإنكار : وهو ظاهر النص وهو الصحيح : فالمطلوب له مع الإقرار يقولون هو هضم للحق لأنه إذا أقر له فقد لزمه ما أقر به فإذا بذل له دونه فقد هضمه حقه بخلاف المنكر فإنه يقول إنما فتديت بمعنى والدعوى على بما بذلته والآخذ يقول أخذت بعض حتى : والمصححون له يقولون إنما يمكن الصلح مع الإقرار لثبوت الحق به فتتمكن المصالحة على بعضه : وأما مع الإنكار فأى شيء ثبت حتى يصلح عليه : فإن قلم صلحه عن الدعوى واليمين وتوابعهما فإن هذا لا يجوز المعاوضة عليه ولا هو مما يقابل بالأعواض فهذا أصل والصواب جواز الأمرين للنص والقياس والمصلحة : فإن الله تعالى أمرنا بالوفاء بالعقود ومراعاة العهود وأخبر النبي ﷺ أن المسلمين على شروطهم : وأخبر أن الصلح بين المسلمين جائز لا صلحا أجل حراما أو حرم جلالا : وقول من منع الصلح على الإقرار أنه هضم للحق ليس كذلك وإنما الهضم أن يقول لا أقر لك حتى تهب لي كذا وتضع عني كذا وأما إذا أقر له ثم صلحه ببعض ما أقر به فأى هضم هناك : وقول من منع الصلح على الإنكار أنه يتضمن المعاوضة عما لا ينصح المعاوضة عليه : فجوابه أنه افتداء لنفسه من الدعوى واليمين وتكليف إقامة البيئة كما تقتدي المرأة نفسها من الزوج بما تبذله له : وليس هذا بخالف لقواعد الشرع بل حكمة الشرع وأصوله وقواعده ومصالح المكلفين تقتضي ذلك : فهانئ صورتان صلح عن الدين الحال ببعضه حالا مع الإقرار ومع الإنكار ( الصورة الثانية ) أن يصلح عنه ببعضه مؤجلا مع الإقرار والإنكار فهانئ صورتان أيضا فإن كان مع الإنكار ثبت التأجيل ولم تكن له المطالبة به قبل الأجل لأنه لم يثبت له قبله دين حال فيقال لا يقبل التأجيل : وإن كان مع الإقرار ففيه ثلاثة أقوال للعلماء وهي في مذهب الإمام أحمد ﴿ أحدها ﴾ لا يصح الاسقاط ولا التأجيل بناء على أن الصلح لا يصح مع الإقرار وعلى أن الحال لا يتأجل ﴿ والثاني ﴾ أنه يصح

الاسقاط دون التأجيل بناء على صحة الصلح مع الاقرار ﴿ والثالث ﴾ انه يصح الاسقاط والتأجيل وهو الصواب بناء على تأجيل القرض والعارية وهو مذهب أهل المدينة واختيار شيخنا . وإن كان الدين مؤجلا فتارة يصلح على بعضه مؤجلا مع الاقرار والانكار خكه ما تقدم . وتارة يصلح ببعضه حالا مع الاقرار والانكار فهذا للناس فيه ثلاثة أقوال ايضا : ﴿ أحدها ﴾ انه لا يصح مطلقا وهو المشهور عن مالك لانه يتضمن بيع المؤجل ببعضه حالا وهو عين الربا وفي الإنكار المدعى يقول هذه المائة الحقة عوض عن مائتين مؤجلة وذلك لا يجوز بهذا قول ابن عمر . ﴿ والقول الثاني ﴾ انه يجوز وهو قول ابن عباس وأحدى الروايتين عن الامام أحمد حكاهما ابن أبي موسى وغيره واختاره شيخنا لان هذا عكس الربا فان الربا يتضمن الزيادة في أحد العوضين في مقابلة الاجل وهذا يتضمن براءة ذمته من بعض العوض في مقابلة سقوط الاجل فسقط بعض العوض في مقابلة سقوط بعض الاجل فانتفع به كل واحد منهما ولم يكن هنا ربا لا حقيقة ولا لغة ولا عرفا فان الربا الزيادة وهي منتفية هنا . والذين حرموا ذلك انما قاسوه على الربا . ولا يخفى الفرق الواضح بين قوله اما ان ترابي واما ان تقضي وبين قوله عجل لي وأهب لك مائة . فأن أحدهما من الآخر فلا نص في تحريم ذلك ولا إجماع ولا قياس صحيح : ﴿ والقول الثالث ﴾ يجوز ذلك في دين الكتابة ولا يجوز في غيره وهو قول الشافعي وأبي حنيفة . قالوا لان ذلك يتضمن تعجيل العتق المحبوب الى الله . والمكاتب عبد ما بقى عليه درهم ولا ربا بين العبد وبين سيده فالمكاتب وكسبه للسيد فكأنه أخذ بعض كسبه وورث له بعضه . ثم تناقضوا فقالوا لا يجوز ان يبيعه درهما بدرهمين لانه في المعاملات معه كالأجنبي سواء . (فيا الله العجب) ما الذي جعله معه كالأجنبي في هذا الباب من أبواب الربا وجعله معه بمنزلة العبد القن في الباب الآخر : لانه صورة هذه المسائل وأصولها ومذاهب العلماء فيها وقد تبين ان الصواب جوازها كلها فالخيلة على التوصل اليها حيلة على أمر جائز ليست علي حرام \*

## فصل

فالحيلة علي الصلح علي الانكار عند من يمنعه أن يحجى رجل أجنبي فيقول للمدعى أنا أعلم أن مافي يد المدعى عليه لك وهو يعلم أنك صادق في دعواك وأنا وكيل فصالحني علي كذا فينقلب حينئذ صلحا علي الانكار . ثم ينظر فان كان فعل ذلك باذن المدعى عليه رجع بما دفعه الي المدعى وان كان بغير اذنه لم يرجع عليه . وان دفع المدعى عليه المال الي الاجني وقال صالح عني بذلك جازا أيضا \* **﴿فصل﴾** والحيلة في جواز الصلح علي الاقرار عند من يمنعه أن يبيعه سلعة ويحاييه فيها بالتقدر الذي اتفقا علي اسقاطه بالصلح \*

**﴿فصل﴾** والحيلة في الصلح عن الحال بيعه مؤجلا حتى يلزمه التأجيل أن يرثه من الحال ويقرانه لا يستحق عليه الا المؤجل والحيلة في الصلح عن المؤجل بيعه حالا أن يتفاسخا العقد الاول ثم يجعلانه بذلك القدر الحال فاذا اشترى منه سلعة أو استأجر منه دابة أو خالعه على عوض مؤجل فسخا العقد ثم جعله عوضه ذلك القدر الحال . فان لم يكن فيه الفسخ كالدية وغيرها . فالحيلة في جواز ذلك أن يعاوض علي الدين بسلعة أو بشيء غير جنسه وذلك جائز لان غاية ما فيه بيع الدين ممن هو في ذمته : فان ألتف له مثليا لزمه مثله دينيا عليه فان صالح عليه ياكثر من جنسه لم يجز لانه ربا : وان كان المتلف متقوما لزمه قيمته فان صالح عليه باكثر من قيمته فان كان من جنسها لم يجز ذلك وان كان من غير جنسها جاز اذ هو يسع للقيمة وهي دين بذلك العوض وهو جائز : **﴿المثال السابع والعشرون﴾** اذا وكله في شراء جارية بألف فاشترها الوكيل وقال أذنت لي في شرائها بالفين وقد فعلت فاقول قول الوكيل ولا يلزمه الالفان ولا يملك الجارية والوكيل مقرانها للموكل فانه لا يحل له وطؤها والالف الزائدة دين عليه ولا يمكن للوكيل بيعها ولا التصرف فيها لانه معترف انها ملك للموكل وان الالف

الآخرى في ذمته والوكيل ضامن لها ﴿ فالحيلة ﴾ في ملك الوكيل لها أن يقول له الموكل أن كنت أذنت لك في شرائها بألفين فقد بعتهما بألفين فيقول قد اشتريتها منك فيملكها حينئذ ويتصرف فيها وهذا قول المزني وأكثر أصحاب الشافعي ولا يضر تعليق البيع بصورة الشرط فإنه لا يملك صحته إلا على هذا الشرط فهو كما قال أن كانت ملكي فقد بعتهما بألفين ولا يلتفت إلى نصف فقيه يقول هذا تعليق للبيع بالشرط قبيطل كما لو قال ان قدم زيد فقد بعته كذا بكذا بل هذا نظير قوله ان كنت جازر التصرف فقد بعته كذا وان اعطيني ثمن هذا المبيع فقد بعته ونحو ذلك (المثال الثامن والعشرون) اذا أودعه وديعة واشهد عليها فتلفت من غير تفریطه لم يضمن فان ادعى عليه قبض الوديعة فانكر فاقام البينة عليه ضمن فان ادعى التلف بعد ذلك لم يقبل منه لانه معترف انه غير أمين له وقد قامت البينة على قبضه ماله فيضمنه ولا ينفعه تكذيب البينة (فالحيلة) في سقوط الضمان أن يقول مالك عندي شيء فان حلفه حلف حلفا صادقا فان أقام البينة بالوديعة فليصدق بالبينة ويقول صدقت فيما شهدت به ويدعى التلف بغير تفریط فان كذب البينة لزمه الضمان ولا ينفعه دعوى التلف (المثال التاسع والعشرون) اذا رهن عنده رهنا ولم يثق بامانه وخاف ان يدعى هلاكه ويذهب به (فالحيلة) في أن يجعله مضمونا عليه أن يعيده اياه أولا فاذا قبضه رهنه منه بعد ذلك فان تلف كان في ضمانه لان طريان الرهن على العارية لا يطل حكمها لان المرتهن يجوز له الانتفاع بها بعد الرهن كما كان ينتفع بها قبله ولو بطل لم يحزله الانتفاع (المثال الثلاثون) لمختلف الناس في العارية هل توجب الضمان اذا لم يفرط المستعير على أربعة أقوال (أحدها) يوجب الضمان مطلقا وهو قول الشافعي وأحمد في المشهور عنه (الثاني) لا يوجب الضمان ويد المستعير يد أمانة وهو قول أبي حنيفة (الثالث) انه ان كان التلف بامر ظاهر كالخريق وأخذ السيل وموت الحيوان وخراب الدار لم يضمن وان كان بامر لا يطلع عليه كدعوى سرقة الجوهرة والمنديل والسكين ونحو ذلك

ضمين وهو قبول مالك (الرابع) انه ان شرط نفى ضمانها لم يضمن وان اطلق ضمن وهذا احدي الروايتين عن احمد والقول بعدم الضمان قوي متجه وان كنا لا نقبل قوله في دعوي التلف لانه ليس بامينه لكن اذا صدقه المالك في التلف بامر لا ينسب فيه الى تفريط فعدم التضمن أقوى . ( فالحيلة ) في سقوط الضمان أن يشترط نفيه فان خاف أن لا يفي له بالشرط فله حيلة أخرى وهي أن يشهد عليه أنه متى ادعى عليه بسبب هذه العين ما يوجب الضمان فدعواؤه باطلة . فان لم تصعد معه هذه الحيلة أو خاف من ورثته بعده الدعوى فله حيلة ثالثة وهي أن يستأجر العين منه بأقل شيء للمدة التي يريد الانتفاع بها أو يستأجرها منه بأجرة مثلها ويشهد عليه أنه قبض الاجرة أو ابرأه منها فان تلفت بعد ذلك لم يضمنها ويست هذه الحيلة مما تحلل حراماً أو تحرم حلالاً . ( المثال الحادى والثلاثون ) اختلف الناس في تأجيل القرض والعارية اذا أجلها فقال الشافعى واحمد في ظاهر مذهبه وأبو حنيفة لا يتأجل شيء من ذلك بالتأجيل وله المطالبة به متى شاء : وقال مالك يتأجل بالتأجيل فان أطلق ولم يأجل ضرب له أجل مثله وهذا هو الصحيح لأدلة كثيرة مذكورة في موضعها . وعلى هذا القول فالمستقرض والمستعير آمن من غدر المقرض غنى عن الحيلة لزوم الاجل : وعلى القول الاول ( فالحيلة ) في لزوم التأجيل أن يشهد عليه أنه لا يستحق ما عليه من الدين الى مدة كذا وكذا ولا يستحق المطالبة بتسليم العين الى مدة كذا وكذا فان اراد حيلة غير هذه فليستأجر منه العين الى تلك المدة ثم يرثه من الاجرة كما تقدم : وأما القرض ( فالحيلة ) في تأجيله ان يشتري من المقرض شيئاً ما بمبلغ القرض ثم يكتبه مؤجلاً من عن مبيع قبضه المشتري فانه لا يتمكن من المطالبة به قبل الاجل وهذه حيلة على امر جائز لا يبطل بها حقاً فلا تتركه ( المثال الثانى والثلاثون ) اذارهنا رهنا بدين وقال ان وفيتك الدين الى كذا وكذا والا فالرهن لك بما عليه صح ذلك وفعله الامام احمد : وقال اصحابنا لا يصح وهو المشهور من

مذاهب الاثنية الثلاثة واحتجوا بقوله « لا يعلق الرهن » ولا حجة لهم فيه فان هذا كان موجبه في الجاهلية ان المرتهن يملك الرهن بغير اذن المالك اذا لم يوفه فهذا هو غلق الرهن الذي ابطله النبي ﷺ : واما بيعه للمرتهن بما عليه عند الحلول فلم يبطله كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح ولا مفسدة ظاهرة : وغاية ما فيه انه بيع علق على شرط ونعم فكان ماذا وقد تدعو الحاجة والمصلحة الى هذا من المرتهنين ولا يحرم عليهما ما لم يحرمه الله ورسوله . ولا ريب ان هذا خير للراهن والمرتهن من تكليفه الرفع الى الحاكم واثباته الرهن واستئذانه في بيعه والتعب الطويل الذي لامصلحة فيه سوى الخسارة والمشقة . فاذا انفقا على انه له بالمدين عند الحلول كان اصلح لهما وانفع وابعد من الضرر والمشقة والخسارة ( فالحيلة ) في جواز ذلك بحيث لا يحتاج الى حاكم ان يملكه العين التي يريد ان يرهنها منه ثم يشتريها منه بالمبلغ الذي يريد استدانته ثم يقول ان وفيتك الثمن الى كذا وكذا والا فلا بيع بيننا فان وفاه والا انفسخ البيع وعادت السلعة الى ملكه . وهذه حيلة حسنة مخلصه لغرضها من غير مفسدة ولا تضمن لتحريم ما احل الله ولا لتحليل ما حرم الله ( المثل الثالث والثلاثون ) اذا كان عليه دين مؤجل فادعى به صاحبه وأقر به فالصحيح المقطوع به انه لا يؤخذ به قبل أجله لانه انما أقر به على هذه الصفة فالزامه به على غير ما أقر به الزام بما لم يقر به : وقال بعض أصحاب احمد والشافعي يكون مقراً بإخق مدعياً لتأجيله فيؤخذ بما أقر به ولا تسمع منه دعواه الاجل الا بينة وهذا في غاية الضعف فانه انما أقر به اقراراً مقيداً لا مطلقاً فلا يجوز ان يلغى التقييد ويحكم عليه بحكم الاقرار المطلق كما لو قال له على ألف الاخسين أوله علي ألف من ثمن مبيع لم أقبضه أوله علي ألف من نقد كذا وكذا أو معاملة كذا وكذا : فيازمهم في هذا ونحوه ان يبطلوا هذه التقييدات كلها ويلزموه بالف كاملة من النقد الغالب ولا يقبل قوله انها من ثمن مبيع لم أقبضه وما يبين بطلان هذا القول ان اقرار المرء على

نفسه شهادة. منه على نفسه كما قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين  
 بانفسكم شهداء لله ولو على أنفسكم ) ولو شهد عليه شاهدان بالف مؤجلة لم  
 يحكم عليه بها قبل الاجل اتفاقا فهكذا اذا أقر بها مؤجلة « فالحيلة »  
 في خلاصه من الالتزام بهذا القول الباطل ان يقول لا يلزمنى توفية ما تدعى  
 عليّ أداؤه اليك الى مدة كذا وكذا ولا يزيد على هذا فان  
 ألح عليه وقال لي عليك كذا أم ليس لي عليك شيء ولا بد من ان يجيب باحد  
 الجوابين ( فالحيلة ) في خلاصه ان يقول ان ادعيها مؤجلة فانا مقربها وان ادعيها  
 حالة فانا منكر . وكذلك لو كان قد قضاه الدين وخاف أن يقول كان له عليّ  
 وقضيته فيجعله الحاكم مقرا بالحق مدعي لقضائه ( فالحيلة ) ان يقول ليس له على  
 شيء ولا يلزمنى اداء ما يدعيه فان ألح عليه لم يكن له جواب غير هذا على ان  
 القول الصحيح انه لا يكون مقرا بالحق مدعي لقضائه بل منكر الآن لثبوته في  
 ذمته فكيف يلزم به ، ( فان قيل ) هو أقر بثبوت سابق وادعى قضاء طارئا عليه  
 ( قيل ) لم يقر بثبوت مطلق بل بثبوت مقيد بقيد وهو الزمن الماضي ولم يقر بانه  
 ثابت الآن في ذمته فلا يجوز الزامه به الآن اسنادا الى اقراره به في الزمن الماضي  
 لانه غير منكر لثبوته في الماضي وانما هو منكر لثبوته الآن فكيف يجعل مقرا بما هو  
 منكر له ، وقياسهم هذا الاقرار على قوله له على ألف لا يلزمنى أولا تثبت في ذمتي قياس  
 باطل فانه كلام متناقض لا يعقل : واما هذا فكل كلام معقول وصدقه فيه ممكن ولم يقر بشغل  
 ذمته الآن بالمدعى به فلا يجوز شغل ذمته به بناء على اقراره بشغلها في الماضي :  
 وما نظير هذا الا قول الزوج كنت طلقتم امرأتي وراجعتمها فهل يجعل بهذا  
 الكلام مطلقا الآن : وقول القائل كنت فيما مضى كافرا ثم اسلمت فهل يجعل  
 بهذا الكلام كافرا الآن وقول القائل كنت عبدا فاعتقني مولاي هل يجعل  
 بهذا الكلام رقيقا فان طردوا الحكم في هذا كاه وطلقوا الزوج وكفروا بالاعتراف  
 بنعمة الله عليه وانه كان كافرا فهداه الله وامروه ان يجددوا اسلامه وجعلوا هذا



قائيل لم فاطردوا ذلك فيمن قال كانت هذه الدار وهذا البستان أو هذه الأرض أو هذه الدابة لفلان ثم اشتريتها منه فأخرجوها من ملكه بهذا الكلام وقولوا قد أقر بها لفلان ثم ادعى اشتراءها فيقبل إقراره ولا تقبل دعواه فيمن جرت هذه الكلمة على لسانه وقال الواقع فأخرجوها من ملكه من يده: وكذلك إذا قالت المرأة كنت مزوجة بفلان ثم طلقني اجعلوها بمجرد هذا الكلام زوجته والكلام بآخره فلا يجوز أن يؤخذ منه بعضه ويلغى بعضه . ويقال قد لزمك حكم ذلك البعض وليس علينا من بقية كلامك فان هذا يرفع حكم الاستثناء والتقييدات جميعها وهذا لا يخفى فسادة ثم إن هذا علي أصل من لا يقبل الجواب الاعلى وفق الدعوي يحول بين الرجل وبين التخلص من ظلم المدعى ويأجته الى أن يقر له بما يتوصل به الى الاضرار بهوظلمه أو الي أن يكذب بيانه انه اذا استدان منه ووفاه. فان قال ليس له علي شيء لم يقبلوا منه لانه لم يجب على نفي الدعوي . وان قال كنت استدنت منه ووفيته لم تسمعوا منه آخر كلامه وسمعتم منه أوله . وان قال لم استدن منه وكان كاذبا فقد الجأتموه الي أن يظلم أو يكذب ولا بد (فالحيلة) لمن يلي بهذا القول أن يستعمل التورية ويحلف ما استدان منه وينوي ان يكون مأموصولة فاذا قال والله اني ما استدنت منه أي آتي الذي استدنت منه وينفعه تأويله بالاتفاق اذا كان مظلوما كما لا ينفعه اذا كان ظالما بالاتفاق (المثال الرابع والثلاثون) اذا كان عليه دين فأعسر به فادعى عليه به فان انكره كان كاذبا وان أقر له به الزمها به وان جحد أقام به البينة فان ادعى الاعسار بعد ذلك فان المدعى قد ظهر للحاكم كذبه في جحد الحق فكذا هو كاذب في دعوى الاعسار (فالحيلة) في تخليصه ان يقول لا يلزمني توفية ما يدعيه على ولا ادأؤه فان طالبه الحاكم بجواب يطابق السؤال فله ان يورى كتحقديم ويحلف علي ذلك فان خشي من اقامة البينة فنهأ عن عليه الحيلة ولم يبق له الا تخليف المدعى انه لا يعلم عجزه عن الوفاء أو اقامة البينة بأنه عاجز عن الوفاء فان حلف المدعى ولم تقم له بينة بالعجز لم يبق له حيلة غير الصبر (المثال الخامس والثلاثون)

أذا تداعيا عينا هي في يد أحدهما فهي لصاحب اليد فان أقام الآخر يدينه حكم له  
ببينته فان أقام كل واحد منهما يينة فقال الشافعي يينة صاحب اليد اولى لان  
الينتين قد تعارضتا وسلمت اليد عن معارض وقال الامام أحمد في ظاهر مذهبه  
يينة الخارج اولى لان معها زيادة علم خفيت علي يينة صاحب اليد فانها تستند الي  
ظاهر اليد ويينة الخارج تستند أيضا الي سبب خفي علي يينة الداخل  
فتكون اولى : ( فالحيلة ) في تقديم يينة الخارج عند من يقدم يينة الداخل  
ان يدعى الخارج انه في يد الداخل غصبا أو عارية أو ودیعة أو ببيع فاسد .  
ثم تشهد البينة علي وفق ما ادعاه فحينئذ تقدم يينة الخارج علي الصحيح عندهم .  
( المثال السادس والثلاثون ) الحيلة المخلصة من لدغ العقارب وذلك اذا اشترى  
الماكر الخادع من رجل داراً أو بستاناً أو سلعة وأشهد عليه بالبيع ثم مضى الي  
البیت أو الحانوت ليأتيه بالثمن فأقر بجميع ما سيفي يده لولده أو لأمرائه  
فلا يصل البائع الي أنه أخذ الثمن ( فالحيلة ) له ان يبيعه بحضرة الحاكم أو بمضي  
بعد البيع معه اليه ليثبت له التبايع ثم يسأله قبل مفارقتها أن يحجر علي المشتري في  
ماله ويقفه حتى يسلم اليه الثمن لثلاثين ماله أو تبرع به فيتعذر عليه الوصول الي  
حقه . ويلزم الحاكم اجابته اذا خشي ذلك من المشتري لان فيه اعانة لصاحب  
الحق علي التوصل الي حقه . فان تعذرت عليه هذه الحيلة ولدغته العقرب وادعى الاعسار  
عند الجمهور سأل الحاكم الحاجر عليه فان فعل ذلك رجع عليه في عين ماله . فان  
كانت العقرب داهية بان غير العين المبيعة أو ملكها لولده أو زوجته أو كان  
الحاكم لا يرى رجوع البائع في عين المبيع اذا أفلس المشتري : ( فالحيلة ) ان يتوصل  
الي ابطال العقد باقرار سابق علي المبيع ان المبيع لولده أو زوجته أو يرهنه أو يبيعه لمن  
يثق به ويقدم تاريخ ذلك علي بيع العقرب وله ان يتوصل بهذه الحيلة وان كانت  
مكراً أو خداعاً فان المكروم والخداع حسن اذا كان علي وجه المقابلة لعل وجه الظلم كما قال  
تعالى ( ومكروا مكراً ومكرونا مكراً وهم لا يشعرون ) وقال ( ومكروا ومكر الله والله

خير المالكين) وقال (ان المناقنين يخادعون الله وهو خادعهم) وأخبر تعالى  
 أنه كاد ليوسف في مقابلة كيد اخوته وقد تقدم ذلك ﴿المثال السابع والثلاثون﴾  
 إذا حيل المكر المحادع على سقوط نفقة القريب بالمطالبة وقال انها تسقط بمضي الزمان  
 فلا يبقى ديناً على قتر كما آمننا من الزامه بها لما مضى (فالحيلة) للمنفق عليه أن  
 يرفعه الى الحاكم ليفرضها عليه ثم يستأذنه في الاستدانة عليه بقدرها فاذا فعل أزمه  
 الحاكم بقضاء ما استدانه المنفق عليه فان فرضها عليه ولم يستأذنه في الاستدانة  
 ومضى الزمان فهل تستقر عليه بذلك فيه وجهان لاصحاب الشافعي والاكثر من  
 عندهم صرحوا بسقوطها مطلقاً فرضت أو لم تفرض : ومنهم من قال أن فرضت لم  
 تسقط فان لم يمكنه الرفع الى الحاكم فليقل له اشفع لي الى فلان لينفق على أو يعطيني  
 ما احتاج اليه : فاذا فعل فقد لزم الشافع لان ذلك حتى أداه الى المشفوع عنده  
 عن الشفع بأذنه : فان أنفق عليه الغير بغير اذنه ناوياً للرجوع فله الرجوع في  
 أصبح المذهبين وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين : وهكذا كل من  
 أدى عن غيره واجبا بغير اذنه بشرط أن يكون واجبا على المنصوص من  
 مذهب مالك وأحمد : فان أحمد نص في رواية الجوزجاني على رجوع من عمر  
 ثمانية غيره بغير اذنه وهو مذهب مالك : ولو أن القريب استدأن وأنفق على  
 نفسه ثم أحال بالدين على من تلزمه نفقته لزمه أن يقوم له به لانه أحال على من له  
 عليه حق : ولا يقال قد سقطت بمضي الزمان فلم تصادف الحوالة محلاً لانها انما  
 تسقط بمضي الزمان اذا لم يكن المنفق عليه قد استدأن على المنفق بل تبرع له  
 غيره أو تكلف أو صبر فاما اذا استدأن عليه بقدر نفقته الواجبة عليه فبها لوجه  
 لسقوطها وان كان الاصحاب وغيرهم قد أطلقوا السقوط فتعليلهم يدل على ما تقدم  
 فتأمل ﴿المثال الثامن والثلاثون﴾ اذا استعيط في ملكه أو ارض استأجرها عين  
 بما ملكه ولم يملك بيعه لمن يسرقه الى أرضه أو يسقى به بهائم بل يكون أولى به  
 من كل أحد وما فضل منه لزمه بذاته إهمالهم غيره وزرع (فالحيلة) على جواز  
 (٣٢١ ج ٣)

المعارضة أن يبيعه نصف العين أو ثلثها أو يؤجره ذلك فيكون الماء بينه وبينه على حسب ذلك ويدخل الماء تبعاً للملك العين أو منفعتها ولا تدخل هذه الحيلة تحت النهي عن بيع الماء فإنه لم يبيعه وإنما باع العين ودخل الماء تبعاً والشيء قد يستتبع مالا يجوز أن يفرد وحده (المثال التاسع والثلاثون) إذا باع عبده من رجل وله غرض أن لا يكون الا عنده أو عند بائعه فالحيلة في ذلك أن يشهد عليه أنه ان باعه فهو أحق به بالثمن وهذا يجوز علي نص احمد وهو قول عبد الله بن مسعود ولا محذور في ذلك: وقول المانعين أنه يخالف مقتضى العقد نعم يخالف مقتضى العقد المطلق وجميع الشروط اللازمة تخالف مقتضى العقد المطلق ولا تخالف مقتضى العقد المقيد بل هي مقتضاها فان لم تسد معه هذه الحيلة فله حيلة أخرى وهي أن يقول له في مدة الخيار اما أن تقول متي بعته فهو حر والا فسخت البيع فاذا قال ذلك فمتي باعه عتق. عليه بمجرد الإيجاب قبل قبول المشتري علي ظاهر المذهب فان الذي علق عليه العتق هو الذي يملكه البائع وهو الإيجاب وذلك بيع حقيقة ولهذا يقال بعته العبد فاشتراه فكما أن الشراء هو قبول المشتري فكذلك البيع هو إيجاب البائع ولهذا يقال البائع والمشتري قال الشاعر

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري

هذا منصوص احمد فان لم تسد معه هذه الحيلة فليقل له في مدة الخيار اما أن تقول متي بعتك فأنت حر قبله ساعة واما أن افسخ فمتي قال ذلك لم يمكنه بيعه البتة (المثال الاربعون) إذا كان للموكل عند وكيله شهادة تتعلق به هو وكيله فيه لم يقبل فان اراد قبولها فليعزله أو يعزل نفسه قبل الخصومة . ثم يقيم الشهادة فاذا تمت عاد توكله وليس في هذه الحيلة محذور فلا تكون محرمة (المثال الحادى والاربعون) إذا توطأ ولبس احدى خفيه قبل غسل رجله الاخرى ثم غسل رجله الاخرى وادخلها الخف جاز له المسح على أصح القولين . وفيه قول آخر: أنه لا يجوز لانه لم يلبس الاولى علي طهارة كاملة: فالحيلة في جواز

المسح أن ينزع خف الرجل الاولى ثم يلبسه وهذا نوع عبث لاغرض للشارع فيه ولا مصلحة للمكاف فالشرع لا يأمره به ﴿المثال الثاني والاربعون﴾ اذا استحلف علي شيء فاحب أن يحلف ولا يحنث فالحيلة ان يحرك لسانه بقول ان شاء الله وهل يشترط ان يسميها نفسه فقيل لا بد ان يسمع نفسه وقال شيخنا هذا لا دليل عليه بل متى حرك لسانه بذلك كان متكلما وان لم يسمع نفسه : وهكذا حكم الاقوال الواجبة والقراءة الواجبة قلت وكان بعض السلف يطبق شفثيه ويحرك لسانه بلا اله الا الله ذا كرا وان لم يسمع نفسه فانه لاحظ للشفثين في حروف هذه الكلمة بل كلها حلقية لسانية فيمكن الذاكر أن يحرك لسانه بها ولا يسمع نفسه ولا أحداً من الناس ولا تراه العين يتكلم وهكذا التكلم بقول ان شاء الله يمكن مع اطباق الفم فلا يسمعه أحد ولا يراه. وان طبق لسانه وفتح شفثيه اذني شيء سمعته اذناه بمجملته ﴿المثال الثالث والاربعون﴾ اذا لاغن امرأته وانتني ولدها ثم قتل الولد لزمه القصاص وكذلك ان قتلها فولدها القصاص اذا بلغ فان اراد اسقاط القصاص عن نفسه ﴿فالحيلة﴾ ان يكذب نفسه ويقر بأنه ابنه فيسقط القصاص في الموضعين وفي جواز هذه الحيلة نظر ﴿المثال الرابع والاربعون﴾ اذا كان له عليه حق وقد أبرأه منه ولا بينة له بالا برأه ثم عاد فادعاه فان قال قد ابرأني منه لم يكن مقراً به كما لو قال كان له على وقضيته وعلى القول الآخر يكون مقراً به مدعياً للابراء فيكلف البينة (فالحيلة) على التخلص أن يقول قد ابرأتني من هذه الدعوى فاذا قال ذلك لم يكن مقراً بالدعوى به . فاذا سأل إحلاف خصمه أنه لم يبرأه من الدعوى ملك ذلك فان لم يحلف صرهما الحاكماً وان حلف طوب بالجواب ولا يسمع منه بعد ذلك أنه أبرأه من الدعوى . فان قال ابرأني من الحق ففيه الحلاف المذكور . وان قال لا شيء عندي اكتفى منه بهذا الجواب عند الجمهور فان طالبه الحاكم بالجواب على وفق الدعوى فالحيلة أن يجيب ويوزي كما تقدم ﴿المثال الخامس

والاربعون ﴿ اذا خاف المضارب أن يسترجع رب المأمنه المال فقال قد رجحت  
 الفأ لم يكن له الاسترجاع لانه قد صار شريكا فان قال ذلك حيلة ولم  
 يربح فقال بعد ذلك كذبت لم يسمع منه ( فالحيلة ) في تحلصه أن يدعى  
 خسارتها بعد ذلك أو تلفها فيقبل قوله مع يمينه ﴿ المثال السادس والاربعون ﴾  
 اذا وقف وقفاً وجعل النظر فيه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لغيره صح ذلك  
 عند الجمهور وهو اتفاق من الصحابة فان عمر رضى الله عنه كان يلى صدقته  
 وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة والنبي ﷺ لما اشار على  
 عمر بوقف أرضه لم يقل له لا يصح ذلك حتى تخرجها عن يدك ولا تلي نظرها . وأى غرض  
 للشارع فى ذلك وأى مصلحة للواقف أو الموقوف عليه بل المصلحة خلاف ذلك  
 لانه أخبر بماله وأقوم بهارته ومصالحه وحفظه من الغريب الذي ليست خبرته  
 وشفقته كخبرة صاحبه وشفقته ويكفى فى صحة الوقف اخراجه عن ملكه وثبوت  
 نظره وبده عليه كثبوت نظر الاجني وبده ولا سيما ان كان متبرعا . فأى مصلحة  
 فى أن يقال له لا يصح وقفك حتى تجعله فى يد من لست على ثقة من حفظه  
 والقيام بمصالحه واخراج نظرك عنه . ﴿ فان قيل ﴾ اخراجه لله يقتضى رفع يده  
 عنه بالكلية كالعتق . قيل بالعتق خرج العبد عن أن يكون مالا وصار محررا محضاً  
 فلا يثبت عليه يد أحد . وأما الوقف فانه لا بد من ثبوت اليد عليه لحفظه والقيام  
 بمصالحه وأحق ما يثبت عليه يد أشفق الناس عليه وأقومهم بمصالحه وثبوت يده  
 ونظره لا ينافى وقفه لله فانه وقفه لله وجعل نظره عليه وبده لله فكلاهما قرينة  
 وطاعة فكيف يحرم ثواب هذه القرينة ويقال له لا يصح لك قرينة الوقف الا  
 بجرمان قرينة النظر والقيام بمصالح الوقف : فأى نص وأى قياس وأى مصلحة  
 وأى غرض للشارع أوجب ذلك بل أى صاحب قال ذلك . فان احتاج الواقف  
 الى ذلك فى موضع لا يحكم فيه الا بقوله من يبطل الوقف اذا لم يخرج عن يده  
 واذا شرط النظر لنفسه : ( فاذا ) فى ذلك أن يفوض النظر الى من يشق به

ويجعل اليه تفويض النظر لمن شاء فيقبل الناظر ذلك . ويصح الوقف ويلزم : ثم يفوضه الناظر اليه . فانه قد صار أجنيا بمنزلة سائر الناس : فهذه حيلة صحيحة يتوصل بها الى حق فهي جائزة وكذلك لو جعل النظر فيه للحاكم ثم فوضه الحاكم اليه فان خاف أن لا يفوضه الحاكم اليه فليملكه لمن يثق به ويقفه ذلك على ما يريد المملك ويشترط أن يكون نظره وأن يكون تحت يده ( المثل السابع والاربعون ) اذا وقف على نفسه ثم على غيره صح في احدي الروايتين عن الامام أحمد وهو قول أبي يوسف وعليه عمل الحنفية وقول بعض الشافعية : ومن اختاره أبو عبد الله الزيري : . وعند الفقهاء الثلاثة لا يصح والمائعون من صحته قالوا يمتنع كون الانسان معطيا من نفسه لنفسه ولهذا لا يصح ان يبيع نفسه ولا يهب نفسه ولا يؤجر ماله من نفسه فكذا لا يصح وقفه على نفسه . قال المجوزون الوقف شبه العتق والتحرير من حيث أنه يمتنع نقل الملك في رقبته ولهذا لا يقتصر الى قبول اذا كان على غير معين اتفاقا ولا اذا كان على معين علي أحد القولين وأشبه شيء به أم الولد . واذا كان مثل التحرير لم يكن الواقف مملكا لنفسه بل يكون مخرجا للملك عن نفسه ومانعا لها من التصرف في رقبته مع انتفاعه بالمعين كام الولد . وهذا اذا قلنا بانه قال رقبة الوقف الي الله تعالى ظاهر فان الواقف اخرج رقبة الوقف لله وجعل نفسه أحد المستحقين للنفقة مدة حياته فان لم يكن اولي من البطون المرتبة فلا يكون دون بعضهم فهذا محض القياس . وان قلنا الوقف ينتقل الي الموقوف عليهم بطنا بعد بطن يلقونه من الواقف فالطبعة الاولى احد الموقوف عليهم : ومعلوم أن أحد الشريكين اذا اشترى لنفسه أو باع من مال الشركة جاز علي المختار لاختلاف حكم المالكين فلان يجوز أن ينقل ملكه المختص الى طبقات موقوف عليها هو أحدها أولى . لانه في كلا الموضعين نقل ملكه المختص الي ملك مشترك له فيه نصيب بل في الشركة الملك الثاني من جنس الاول يملك به التصرف في الرقبة وفي الوقف ليس من جنسه فيكون أولى بالجواز ( يؤيده ) أنه لو وقف علي جهة عامة جاز

ن يكون كواحد من تلك الجهة كما وقف عثمان بثر رومة وجعل دلوه فيها كدلاء المسلمين وكما يصلى المرء في المسجد الذي وقفه ويشرب من الساقية التي وقفها ويدفن في المقبرة التي سبيلها أو يمر في الطريق التي فتحها وينتفع بالكتاب الذي وقفه ويجلس على البساط والحصير الذين وقفهما وامثال ذلك فاذا جاز للواقف ان يكون موقوفا عليه في الجهة العامة جاز مثله في الجهة الخاصة لاتفاقهما في المعنى بل الجواز هنا اولي من حيث أنه موقوف عليه بال تعيين وهناك دخل في الوقف بشمول الاسم له. وتقليد هذا القول خير من الحيلة الباردة التي يملك الرجل فيها ماله لمن لا تطيب له نفسه ان يعطيه درهما ثم يقفه ذلك الملك على الملك فان هذه الحيلة تضمنت امرين ( أحدهما ) لا حقيقة له وهو انتقال الملك الى المملك ( والثاني ) اشتراطه عليه أن يقف على هذا الوجه او اذنه فيه وهذا في المعنى توكل له في الوقف كما ان اشتراطه حجر عليه في التصرف بغير الوقف فصار وجود هذا التملك وعدمه سواء لم يملكه الملك ولا يمكنه وجود التصرف فيه ولو مات قبل وقفه لم يحل لورثته أخذه ولو انه أخذه ولم يقفه على صاحبه ولم يرده اليه عد ظالما غاصبا : ولو تصرف فيه صاحبه بعد هذا التملك لكان تصرفه فيه نافذا كنفوذ قبضه هذا فيما بينه وبين الله تعالى : وكذلك في الحكم ان قامت بينة بانهما تواطأ على ذلك وانه انما وهبه اياه بشرط أن يقفه عليه أو أقر له بذلك : ﴿فان قيل﴾ فهل عندكم احسن من هذه الحيلة ؟ قيل نعم أن يقفه على الجهات التي يريد ويستثنى غلته ومنفعته لنفسه مدة حياته أو مدة معلومة وهذا جائز بالسنة الصحيحة والقياس الصحيح وهو مذهب فقهاء أهل الحديث : فانهم يجوزون أن يبيع الرجل الشيء أو يهبه أو يعتق العبد ويستثنى بعض منفعته ذلك مدة . ويجوزون أن يقف الشيء على غيره ويستثنى بعض منفعته مدة معلومة أو الى حين موته . ويستدلون بحديث جابر : وبحديث عتي أم سلمة سفيانة : وبحديث عتيق صفية ويا ثار صحاح كثيرة عن الصحابة لم يعلم فيهم من خالفها : ولهذا القول قوة في القياس : فان قيل فلو عدل



الى الحيلة الاولى فما حكمها في نفس الامر؟ وما حكم الموقوف عليه اذا علم بالحال هل يطيع له تناول الوقف أم لا : قيل لا يمنع ذلك صحة الوقف ونفوذه ويطيع للموقوف عليه تناول الوقف فان المقصود مقصود صحيح شرعى وان كانت الطريق اليه غير مشروعة : وهذا كما اذا أعتق العبد أو طلق المرأة وجحد ذلك فأقام العبد أو المرأة شاهدين لم يعلما ذلك فتشهدا به وسع العبد أن يتصرف لنفسه والمرأة أن تتزوج وفقه المسألة ان هذا الاذن والتوكيل في الوقف وان حصل في ضمن عقد فاسد فانه لا يفسد بفساد العقد كما لو فسدت الشركة أو المضاربة لم يفسد تصرف الشريك والعامل لما تضمنه العقد الفاسد من الاذن بل هذا اولى من وجهين (أحدهما) ان الاتفاق يلزمهما قبل التملك اذن صحيح ووكالة صحيحة في الباطن لم يرد بعدها ما ينافيها وايضا فاعلم بطل عقد الهبة لكونه شرط على الموهوب له أن لا يتصرف فيه الا بالوقف على الواهب : ومعلوم ان التصرف في العين لا يتوقف على الملك بل يصح بطريق الوكالة وبطريق الولاية ، فلا يلزم من ابطال الملك بطلان الاذن الذى تضمنه الشرط لان الاذن مستند غير الملك . ( فان قيل ) فاذا بطل الملك ينبغى ان يبطل التصرف الذى هو من توابعه . ( قيل ) لا يلزم ذلك لان التصرف في مثل هذه الصورة ليس من توابع الملك الحقيقى وانما هو من توابع الاذن والتوكيل . ( يوضحه ) ان هذه الحيل التى لاحقيقة لها يجب ان تسلب الاسماء التى اعيرتها وتعطى الاسماء الحقيقية كما سلب منها ما يسمى ببيعا ونكاحا وهدية هذه الاسماء واعطى اسم الربا والسفاح والرشوة . فكذلك هذه الهبة تسلب اسم الهبة وتسمى اذنا وتوكيلا . ولا سيما فان صحة الوكالة لا يتوقف على لفظ مخصوص بل تصح بكل لفظ يدل على الوكالة . فهذه الحيلة في الحقيقة توكيل للغير في ان يقف على الموكل . فمن اعتقد صحة وقف الانسان على نفسه اعتقد جواز هذا الوقف ومن اعتقد بطلانه وبطلان الحيل المفضية الي الباطل فانه عنده يكون منقطع الابتداء وفيه من الخلاف ما هو

مشهور : فمن أبطله رأى ان الطبقة الثانية ومن بعدها تبع الاولى فاذا لم يصحح في المتبوع نفى اتباع أولى ان لا يصح : ولان الواقف لم يرض ان تصير الثانية الا بعد الاولى فلا يجوز ان يلزم بما لم يرض به اذ لا بد في صحة التصرف من رضا المتصرف وموافقة الشرع فعلي هذا هو باق علي ملك الواقف فاذا مات فهل يصح الوقف حينئذ ؟ يحتمل وجهين ويكون مأخذها ذلك كما لو قال هو وقف بعد موتي فيصح : أو انه وقف معاق على شرط وفيه وجهان : فان قيل بصحته كان من الثالث وفي الزائد يقف على إجازة الورثة . وان قيل يبطلانه كان ميراثاً ومن رأى صحته قال قد أمكن تصحيح تصرف العاقل الرشيد بان يصحح الوقف ويصرفه في الحال الى جهة التي يصح الوقف عليها وتلغى الجهة التي لا تصح فتجعل كالمعدومة . وقيل على هذا القول بل تصرف مصرف الوقف المقطع فاذا مات الواقف صرف مصرف الجهة الصحيحة : ( فان قيل ) فما تقولون لو سلك حيلة غير هذا كاله وأسهل منه وأقرب وهي ان يقر ان مافي يده من العقار وقف عليه أنتقل اليه من جائز الملك جائز الوقف ثم بعده على كذا وكذا فما حكم هذه الحيلة في الباطن وحكم من علم بها من الموقوف عليهم ؟ قيل هذه الحيلة انما قصد المتكلم بها انشاء الوقف وان ظهر انه قصد بها الاخبار فهي انشاء في الباطن اخبار في الظاهر فهي كمن أقر بطلاق أو عتاق ينوي به الانشاء والوقف ينعقد بالصريح والكنيا ينع النية وبالفعل مع النية عند الاكثرين واذا كان مقصوده الوقف على نفسه وتكامل بقوله هذا وقف على وميزه بفعله عن ملكه صار وفقاً فان الاقرار يصح أن يكون كناية عن الانشاء مع النية فاذا قصده به صح كما ان لفظ الانشاء يجوز ان يقصد به الاخبار واذا أراد به الاخبار دين فكل من الأئمة صالح لاستعماله في الآخر : فقد يقصد بالاقرار الاخبار عما مضى وقد يقصد به الانشاء وانما ذكر بصيغة الاخبار لفرض من الاغراض : ﴿ يوضح ﴾ ذلك ان ضيق العقود قد قيل هي انشاءات وقيل اخبارات والتحقيق انها تضمنية للأئمة فهي

اخبار عن المعاني التي في القلب وقصد تلك المعاني انشاء فاللفظ خبر والمعنى انشاء فاذا أخبر ان هذا وقف عليه وهو يعلم ان غيره لم يقفه عليه وانما مقصوده أن يصير وفقاً بهذا الاخبار فقد اجتمع لفظ الاخبار واردة الانشاء فلو كان أخبر عن هذه الارادة لم يكن هناك ريب انه انشأ الوقف لكن لما كان لفظه اخباراً عن غير ما عناه والذي عناه لم ينشأ له لفظا صارت المسئلة محتملة ونشأت الشبهة : ولكن هذه النية مع هذا اللفظ الصالح للكناية مع الفعل الدال على الوقف يقوم مقام التكلم باللفظ الذي ينشأ به الوقف والله أعلم ﴿المثال الثامن والاربعون﴾ لو باع غيره داراً او عبداً او سلعة واستثنى منفعة المبيع مدة معلومة جاز كما دلت عليه النصوص والآثار والمصلحة والقياس الصحيح : فان خاف ان يرفعه الى حاكم يرى بطلان هذا الشرط فيبطله عليه (فالحيلة) في تخليصه من ذلك ان يواطئه قبل البيع على ان يؤجره اياه تلك المدة بمبلغ معين ويقر بقبض الاجرة ثم يبيعه اياه ثم يستأجره كما اتفقا عليه ويقر له بقبض الاجرة وهذه حيلة صحيحة جائزة لا تتضمن تحليل حرام ولا تحريم حلال ﴿المثال التاسع والاربعون﴾ المطلقة الباتة لانفقة لها ولا سكنى بسنة رسول الله ﷺ الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها بل هي موافقة لسكتاب الله وهي مقتضى القياس وهي مذهب فقهاء أهل الحديث فان خاف المطلق ان ترفعه الى حاكم يرى وجوب النفقة والسكنى أو السكنى وحدها (فالحيلة) في تخليصه ان يعلق طلاقها على البراءة الصحيحة من ذلك فيقول ان صحت براءتك لي من النفقة والسكنى أو من دعوى ذلك فانت طالق فلا يمكنها بعد ذلك ان تدعى بهما البتة : (وله حيلة أخرى) وهي ان يخالفها على نظير ما يعلم انه يقرض عليه للنفقة والسكنى أو أكثر منه . فاذا ادعت بذلك وفرضه عليه الحاكم صار لها عليه مثل الذي له عليها فاما ان يأخذ منها ويعطيها واما ان يتقاصا . ﴿المثال الحسون﴾ اذا اشترى سلعة من رجل غريب يخاف ان يستحق أو تظهر معيبة ولا يعرفه (فالحيلة) ان يقيم له وكيلًا

يخصه ان ظهر ذلك . فان خاف ان يعزل البائع الوكيل ( فالحيلة ) ان يشتريها من الوكيل نفسه ويضمنه ذلك المبيع ﴿ المثال الحادى والخمسون ﴾ اذا دفع اليه ما لا يشتري به متاعا من بلد غير بلده فاشتره وأراد تسليمه اليه واقامته فى تلك البلدة فان أودعه غيره ضمن لانه لم يأذن له ربه . وان وكل غيره فى دفعه اليه ضمن ايضا . وان استأجر من يوصله اليه ضمن لانه لم يكن يأمن غيره عليه ( فالحيلة ) فى ايصاله الى ربه ان يشهد عليه قبل الشراء أو بعده ان يعمل فى المال برأيه وان يوكل فيه أو ان يودع اذا رأى المصلحة فى ذلك كله . فان أبى ذلك الموكل وقال لا يوافيني به غيرك فقد ضاقت عليه الحيلة فليخرج نفسه من الوكالة فتصير يده يد مودع فلا يلزمه مؤنة رد الوديعة بل مؤنة ردها على صاحبها . فان أحب أخذ ماله أرسل من يأخذه أو جاء هو فى طلبه . ( فان قيل ) فلو لم يعزل نفسه كان مؤنة الرد عليه ؟ ( قيل ) لما دخل معه فى عقد الوكالة فقد التزم له أن يسلم اليه المال فيلزمه ما التزم به فاذا أخرج نفسه من الوكالة بقى كالمودع المحض فان كان وكيلًا يجعل فهو كالاجبر فمؤنة الرد عليه ولا يملك اخراج نفسه من الوكالة قبل توفية العمل كالاجبر : ﴿ المثال الثانى والخمسون ﴾ اذا أراد النسي ان يسلم وعنده خر يخاف ان أسلم يجب عليه اراقبها ولا يجوز له بيعها ( فالحيلة ) ان يبيعها من ذمى آخر بثمن معين او فى ذمته ثم يسلم ويتقاضى الثمن ولا حرج عليه فى ذلك فان نحرىمها عليه بالاسلام كتعريمها بالكسب بعد ان لم تكن حراما وفى الحديث « ان الله يعرض بالخر فمن كان عنده منها شئ فليبعه » « فان قيل » فلو أسلم من اشتراها ولم يؤد ثمنها هل يسقط عنه « قيل » لا يسقط لثبوته فى ذمته قبل الاسلام « فان قيل » فلو أسلم اليه فى خر ثم أسلمها او احدهما « قيل » يفسخ العقد ويرد اليه رأس ماله « فان قيل » فلو أراد ان يشتري منها خمرًا ثم عزم على الاسلام وخاف أن يلزمه بثمنها فهل له حيلة فى التخلص من ذلك ؟ « قيل » الحيلة ان لا يسلمها بالشر بل بالقرض فاذا اقترضها منه ثم أسلمها أو أحدهما لم

يجب عليه رد بدل القرض فان موجب القرض رد المثل وقد تعذر بالاسلام  
« المثل الثالث والخمسون » اذا اشترى داراً أو أرضاً وقد وقعت الحدود  
بوصفت الطرق بينها وبين جاره فلا شفعة فيها. وان كانت الحدود لم تقع ولم  
تصرف الطرق بل طريقها واحدة ففيها الشفعة. هذا أصح الأقوال في شفعة  
الجوار وهو مذهب أهل البصرة وأحد الوجهين في مذهب الامام احمد واختاره  
شيخ الاسلام وغيره. فان خاف المشتري ان يرفعه الجار الى حاكم يرى الشفعة  
وان صرفت الطرق فله التحيل على ابطالها بضروب من الحيل « احدها » ان  
يشترى منها ألف دينار ويكتبه على ذلك ثم يعطيه عوض كل دينار درهمين أو  
تحو ذلك « وثانيها » أن يهب منه الدار والأرض ثم يهب منها « وثالثها »  
ان يقول المشتري للشفيع ان شئت بعثكها بما اشتريتها به أو بأقل من ذلك أو  
أصبر عليك بالثمن فيجيبه الى ذلك فتسقط شفعته « ورابعها » ان يتصدق  
البائع والمشتري على شرط أو صفة تفسد البيع كأجل مجهول أو خيار مجهول أو  
أكره أو تلجئة ونحو ذلك ثم يقرها البائع في يد المشتري ولا يكون للشفيع  
سبيل عليها « وخامسها » أن يشترط الخيار مدة طويلة فان صح لم يكن  
ثم ان يأخذ قبل انقضائه وان بطل لم يكن له ان يأخذ ببيع فاسد  
« وسادسها » أن يهب له تسعة أعشار الدار أو الأرض ويبيعه العشر الباقي  
بجميع الثمن « وسابعها » ان يوكل الشفيع في بيع داره أو أرضه فيقبل الوكالة  
فيبيع أو يوكله المشتري في الشراء له ( وثامنها ) أن يزن له الثمن الذي اتفقا عليه  
سراً ثم يحمله صبرة غير معلومة ويبيعه الدار بها ( وتاسعها ) ان يقر البائع بسهم  
من ألف سهم للمشتري فيصير شريكه ثم يبيعه باقي الدار فلا يجد جاره الياسيلا  
لان حق الشريك مقدم على حق الدار ( وعاشرها ) ان يتصدق عليه بيت من  
الدار ثم يبيعه باقيها بجميع الثمن فيصير شريكاً فلا شفعة لجاره ( وحادي عشرها )  
أن يأمر غريباً أو مسافراً بشراؤها فاذا فعل دفعها اليه ثم وكاله بحفظها ثم يشهد على

الدفع اليه وتوكيله حتي لا يخاصمه الشفيع ( وثاني عشرها ) أن يجيء المشتري الى الجار قبل البيع فيشتري منه داره ويرغبه في الثمن أضعاف ما يساوي ويشترط الخيار لنفسه ثلاثة أيام ثم في مدة الخيار يمضي ويشترى تلك الدار التي يريد شراءها فإذا تم العقد بينهما فسخ البيع الاول ولا يستحق جاره عليه شفعة لانه حين البيع لم يكن جاراً وانما طرأ له الجوار بعد البيع . ( وثالث عشرها ) أن يؤجر المشتري لبائع الدار عبده أو ثوبه شهراً بسهم من الدار فيصير شريكه ثم بعد يومين أو ثلاثة يشتري منه بقيتها فلا يكون لجاره عليه سبيل ( ورابع عشرها ) أن يشتريها بشمن مؤجل اضعاف ما تساوى فان الجار لا يأخذها بذلك الثمن فإذا رغب عنها صالحه من ذلك الثمن على ما يساويه حالاً من غير جنسه ( فان قيل ) فانتم قد بالغتم في الانكار علي من احتال ببعض هذه الوجوه على اسقاط الشفعة وذكرتم تلك الآثار فنكيل لكم بالكيل الذي كلمتم به لنا ( قلنا ) لا سواء نحن وأنتم في ذلك فانا ذكرنا هذه الوجوه تحيلاً على ابطال ما أبطله رسول الله ﷺ بقوله « فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » فلما أبطل الشفعة تحيلاً على تنفيذ حكمه وأمره بكل طريق فكنا في هذه الحيل منفذين لأمره وأما أنتم فابطلتم بها ما أثبتته بحكمه وقضائه بالشفعة فيما لم يقسم وانه لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإذا حرم عليه البيع قبل استئذانه فما الظن بالتحيل علي اسقاط شفعتهم فتوصلتم أنتم بهذه الحيل الى اسقاط ما أثبتته وتوصلنا نحن بها الي اسقاط ما أسقطه وأبطله فأَي الفريقين أحق بالصواب واتبع لمقصود الرسول ﷺ والله المستعان ( المثال الرابع والخمسون ) يصح تعليق الوكالة بالشرط كما يوضح تعليق الولاية بالشرط كما صحت به السنة بل تعليق الوكالة أولى بالجواز فان الولي وكيل وكالة عامة فانه انما يتصرف نيابة عن المولى فوكالته أعم من وكالة الوكيل في الشيء المعين . فإذا صح تعليقها فتعليق الوكالة الخاصة أولى بالصحة وقال الشافعي لا تصح فإذا دعت الحاجة الي ذلك ( فالحيلة ) في جوازه ان يوكله

بطاقتهم يعلق التصرف علي شرط فيصح ولا يظهر فرق فقهي بين امتناع هذا وجواز هذا والمقصود من التوكيل التصرف والتوكيل وسيلة اليه فاذا صح تعليق الغاية فتعلق الوسيلة أولى بالصحة (المثال الخامس والخسون) اذا رفع الى الامام وادعى عليه انه زني فخاف ان أنكر ان تقوم عليه البيعة فيحسد (فالحيلة) في ابطال شهادتهم ان يقر اذا سئل مرة واحدة ولا يزيد عليها فلا تسمع البيعة مع الاقرار وليس للحاكم ولا للامام ان يقرره تمام النصاب بل اذا سكت لم يتعرض له . فان كان الامام ممن يرى وجوب الحد بالمرة الواحدة « فالحيلة » ان يرجع عن اقراره فيسقط عنه الحد فاذا خاف من اقامة البيعة عليه أقر ايضا ثم رجع وهكذا أبدا وهذه الحيلة جائزة فانه يجوز له دفع الحد عن نفسه وان يتخذ الى التوبة كما قال النبي ﷺ للصحابه لما فرما عن من الحد « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه » فاذا فر من الحد الى التوبة فقد أحسن (المثال السادس والخسون) اذا حلف لغادر او جاسوس أو سارق ان لا يخبر به أحدا ولا يدل عليه فاراد التخلص من هذه التمين وان لا يخفيه (فالحيلة) ان يسأل عن أقوام هو من جملتهم فاذا سئل عن غيره قال لا فاذا انتهت التوبة اليه سكت فانه لا يخفى ولا يأثم بالستر عليه وابوائه وسئل أبو حنيفة رحمه الله هذه المسئلة بعينها قال له السائل نزل بي اللصوص فأخذوا مالي واستحلوني بالاطلاق ألا أخبر أحدا بهم فخرجت فرأيتهم يبيعون متاعى في السوق جبهة فقال له اذهب الى الوالى فقل له يجمع أهل المحلة أو السكة الذين هم فيهم ثم يحضرهم ثم يسألك عنهم واحدا واحدا فاذا سألك عن ليس منهم فقل ليس منهم واذا سألك عن هو منهم فابسكت ففعل انزل فخذ الوالى متاعه منهم وسلم اليه فلو عملت هذه الحيلة مع مظلوم لم تنفع وحنث الخائف فان المقصود الدفع عنه وبالسكوت قد أعان عليه ولم يدفع عنه (المثال السابع والخسون) ما سئل عنه أبو حنيفة رحمه الله عن امرأة قال لها زوجها انت طالق اذا سألتني الخلع ان لم أخلعك وقالت المرأة كل مملوك لى حر ان

لم أسألك الخلع اليوم فجاء الزوج الى أبي حنيفة فقال احضر المرأة فأحضرها فقال لها أبو حنيفة سئله الخلع فقالت سألتك أن تخلعني فقال له أبو حنيفة قل لها قد خلعتك على ألف درهم تعطينيها فقال لها ذلك فقال لها قولي لا أقبل فقالت لا أقبل فقال قومي مع زوجك فقد بر كل واحد منكما ولم يحنث في شيء ذكرها محمد بن الحسن في كتاب الحيل له وإنما تم هذه الحيلة على الوجه الذي ذكره فلو قالت له أسألك الخلع على ألف درهم حالة أو الى شهر فقال قد خلعتك على ذلك وقع الخلع بخلاف ما اذا قالت له أدخلني قال خلعتك على ألف فان هذا لا يكون خلعا حتى تقبل وترضي وهي لم ترض بالالف فلا يقع الخلع «فان قيل» فكيف اذا لم يقع الخلع قيل هو انما حلف على فعله لا على قبوله فاذا قال قد خلعتك على الف فقد وجد الخلع من جهته فاحلت يمينه ولم يقف حل اليمين على قبولها كما اذا حلف لا يبيع فباع ولم يقبل المشتري ولا يئذ له فانه يحنث (المثال الثامن والخمسون) ما ذكره محمد في كتابه أيضا عنه انه أتاه اخوان قد تزوجا بأختين فزفت كل امرأة منهما الى زوج اختها فدخل بها ولم يعلم ثم علم الحال لما أصبحت فذكر له ذلك وسألاه المخرج فقال لهما كل منكما راض بالتي دخل بها فقالا نعم فقال ليطلق كل منكما امرأته التي عقد عليها تطليقة ففعلا : فقال ليعقد كل منكما على المرأة التي دخل بها ففعلا فقال ليمض كل منكما الى اهله : وهذه الحيلة في غاية اللطف فان المرأة التي دخل بها كل منهما قد وطئها بشبهة فله ان ينكحها في عدتها فانه لا يصران ماؤه عن مائه وامره يطلق واحدة فانه لم يدخل بالتي طلقها فالواحدة تبينها ولا عدة عليها منه فلا آخر ان يتزوجا : (المثال التاسع والخمسون) اذا تزوجت المرأة وخافت ان يسافر عنها الزوج ويدعها أو يسافر بها ولا تريد الخروج من دارها أو ان يتزوج عليها أو يتسري ويشرب المسكر أو يضر بها من غير جرم أو يتبين فقيرا وقد ظنته غنيا أو معيبا وقد ظنته سليما أو اميا وقد ظنته قارئا أو جاهلا وتبدل ظنته عالما أو نجوا ذلك فلا يمكنها التخليص (فالحيلة) لها في ذلك كله أن تشترط عليه انه متى وجد شيئا من ذلك فامرأته يديها ان شاءت لمقامت معه وان



شاءت فارقتة وتشهد عليه بذلك فان خاف ان لا يشترط ذلك بعد لزوم العقد فلا يمكنها الزامه بالشرط فلا تأذن لوليها أن يزوجهامنه الا على هذا الشرط فيقول زوجتكما علي ان امرها بيدها ان كان كيت وكيت فتي كان الامر كذلك ملكت تطليق نفسها ولا بأس بهذه الحيلة فان المرأة تتخلص بها من نكاح من لم ترض بنكاحه وتستغنى بها عن رفع امرها الى الحاكم فيفسخ نكاحها بالبيعة والاعسار ونحوهما (المثال الستون) يصبح ضمان ما لا يجب كقوله ما اعطيت لفلان فهو على عند الاكثرين كما دل عليه القرآن في قول مؤذن يوسف (ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم) والمصلحة تقتضي ذلك بل قد تدعو اليه الحاجة أو الضرورة وعند الشافعي لا يجوز وسلم جوازه اذا تبين سبب وجوبه كدرك المبيع (والحيلة) في جوازه علي هذا القول انه اذا رضى بأن يلزم عنه مقدار آله لم يجب عليه بعد ان يقر المضمون عنه به للدافع ثم يضمه عنه الضامن فان خشي المقر ان يطالبه المقر به بذلك ولا يدفعه اليه (فالحيلة) ان يقول هو علي من ثمن مبيع لم يقبضه فان خرج من الاخبار بالكذب (فالحيلة) ان يبيعه ما يريد أخذه منه بالمبلغ الذي النزم الضامن اداءه فاذا صار في ذمته ضمنه عنه: وهكذا الحكم اذا زوج ابنه أو عبده أو أجيره وضمن للمرأة نفقتها وكسوتها فالصحيح في هذا كله جواز الضمان والحاجة تدعو اليه ولا محذور فيه. وليس بعقد معاوضة فتؤثر فيه الجهالة وعقود الالتزام لا تؤثر فيها الجهالة كالنذر ثم يمكن رفع الجهالة بان يحد له حدا فيقول من درهم الى كذا وكذا. (فان قيل) ما بين الدرهم والغاية مجهول لا يدري كم يلزمه منه. (قيل) لا يقدح ذلك في جواز الالتزام لانه يتبين في الآخر كم هو الواجب منه ثم لو أقر بذلك فقال له علي ما بين درهم الى ألف صح فهكذا اذا قال ضمنت عنه ما بين درهم الى ألف. (فان قيل) الضامن فرع علي المضمون عنه فاذا كان الاصل لم يثبت في ذمته شيء فعلي أي شيء ينبت الضامن ويتفرع؟ (قيل) انما يصير ضامناً اذا ثبت في ذمة المضمون عنه والا في الحال فليس هو ضامناً. وان صح ان يقال هو ضامن بالقوة ففي الحقيقة هو ضمان

معلق على شرط وذلك جائز والله أعلم : ﴿ المثال الحادى والتون ﴾ اذا سبق لسانه بما يؤاخذ به في الظاهر ولم يرد معناه : أو أراد ثم رجع عنه وتاب منه أو خاف أن يشهد عليه به شهود زور ولم يتكلم به فرفع الى الحاكم وادعى عليه به فان أنكر شهدوا عليه وان أقر حكم عليه ولا سيما ان كان لا يرى قبول التوبة من ذلك ( فالخيلة ) في الخلاص ان لا يقر به ولا ينكر فيشهد عليه الشهود بل يكفيه في الجواب ان يقول ان كنت قلته فقد رجعت عنه وأنا نائب الى الله منه . وليس للحاكم بعد ذلك ان يقول لا اكتفى منك بهذا الجواب بل لابد من الاقرار أو الانكار فان هذا جواب كاف في مثل هذه الدعوي . وتكليفه بعد ذلك خطة الخسف بالاقرار وقد يكون كاذبا فيه أو الانكار وقد تاب منه بينه وبين الله تعالى فيشهد عليه الشهود ظلم وباطل . فلا يحل للحاكم أن يسأله بعد هذا هل وقع منع ذلك أو لم يقع بل أبلغ من هذا لو شهد عليه بالردة فقال لم أزل اشهد ان لا إله الا الله وان محمداً رسول الله منذ عقلت والى الآن لم يستكشف عن شيء ولم يسأل لاهو ولا اليهود عن سبب رده كما ذكره الخرقى في مختصره وغيره من اصحاب الشافعى . فاذا ادعى عليه بأنه قال كذا أو كذا فقال ان كنت قلته فأنا نائب الى الله منه أو قد ثبت منه فقد اكتفى منه بهذا الجواب ولم يكشف عن شيء منه بعد ذلك : ( فان قيل ) هذا تعليق للتوبة أو الاسلام بالشرط ولا يصح تعليقه بشرط ( قيل ) هذا من قلة فقهه موردته فان التوبة لا تصح الا على هذا الشرط تلفظ به أو لم تلفظ به وكذلك تجديد الاسلام لا يصح الا بشرط ان يوجد ما يناقضه فتلفظه بالشرط تأكيد لمقتضى عقد التوبة والاسلام . وهذا كما اذا قال ان كان هذا ملكي فقد بعتهك اياه فهل يقول احد ان هذا بيع معلق بشرط فلا يصح « وكذلك » اذا قال ان كانت هذه امرأتى فهي طالق لا يقوله احد انه طلاق معلق ونظائره اكثر من ان تذكر وقد شرع الله لعباده التعليق بالشروط في كل موضع يحتاج اليه العبد حتى بينه وبين ربه كما قال النبي ﷺ لضباعة بنت الزبير وقد شكت اليه وقت

«الاجرام» فقال حجى واشترط على ربك فقولي ان حبسني حابس فمحلى حيث  
 حبستني فان لك ما اشترطت على ربك» فهذا شرط مع الله فى العبادة وقد شرعه  
 على لسان رسوله لاجاة الامة اليه ويفيد شيئين جواز التحلل وسقوط الهدي :  
 «وكذلك الداعي» بالخيرة يشترط على ربه فى دعائه فيقول اللهم ان كان هذا الامر  
 خيرا لى فى دينى ومعاشى وعاقبة امرى عاجله وآجله فافدره لى ويسره لى فيعلق طلب  
 الاجابة بالشرط لاجته الى ذلك لحفاء المصلحة عليه : (وكذلك) النبي صلوات  
 اشترط على ربه بما راجل سبه أو لعنه وليس لذلك باهل أن يجعلها كفارة له  
 هو قرينة يقربه بها اليه وهذا تعليق للدعو به بشرط الاستحقاق : (وكذلك) المصلى  
 على الميت شرع له تعليق الدعاء بالشرط فيقول اللهم أنت أعلم بيسره وعلايته  
 ان كان محسنا فقبل حسناته وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته: فهذا طلب للتجاوز  
 عنه بشرط فكيف يمنع تعليق التوبة بالشرط : وقال شيخنا كان يشك على أحيانا  
 حال من اضلي عليه الجنائز هل هو مؤمن أو منافق فرأيت رسول الله صلوات فى المنام  
 يخبرني عن مسائل عديدة منها هذه المسألة فقال يا احمد الشرط الشرط أو قال  
 علق الدعاء بالشرط : وكذلك أرشد أمته صلوات الى تعليق الدعاء بالحياة والموت  
 بالشرط «فقال لا يمتنى أحدكم الموت لضرب نزل به ولكن يقول اللهم أحييني  
 اذا كانت الحياة خيرا لى وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لى» : (وكذلك) قوله فى  
 الحديث الآخر «واذا أردت بعبادك فتنة فتوفني اليك غير مفتون» وقال  
 «المسلمون عند شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا» وتعلق العقود  
 والنسوخ والتبرعات والالتزامات وغيرها بالشرط أمر قد تدعو اليه الضرورة  
 أو الحاجة أو المصلحة فلا يستغني عنه المكلف : وقد صح تعليق النظر بالشرط  
 بالإجماع ونص الكتاب : وتعلق الضمان بالشرط بنص القرآن : وتعلق النكاح  
 بالشرط فى زواج موسى بابة صاحب مدين وهو من أصبح نكاح على وجه  
 الارض : ولم يأت فى شريعتنا ما ينسخه بل أتت مفردة له كقول صلوات «ان أحق

الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج » فهذا صريح في أن حل الفروج بالنكاح قد يعلق على شرط : ( ونص الامام احمد ) علي جواز تعليق النكاح بالشرط وهذا هو الصحيح كيتعلق الطلاق والجماعة والنذر وغيرها من العقود ( وعلق أمير المؤمنين ) عمر رضي الله عنه عقد المزارعة بالشرط فكان يدفع أرضه الخ من يعمل عليها على أنه ان جاء عمر بالبذر فله كذا وان جاء العامل بالبذر فله كذا : ذكره البخاري ولم يخالفه صاحب ( ونص الامام احمد ) على جواز تعليق البيع بالشرط في قوله ان بعث هذه الجارية فانا أحق بها باليمن : واحتج بأنه قول ابن مسعود : ورهن الامام احمد نعله وقال للمرته ان يبتك بالحق الى كذا والافهوك وهذا بيع بشرط فقد فعله وأقني به ( وكذلك تعليق الابرء بالشرط ) نص علي جوازه فعلا منه فقال لمن اغتابه ثم استحله أنت في حل ان لم تعد فقال له الميموني قد اغتابك وتحله فقال الم ترني قد اشترطت عليه أن لا يعود : والمتأخرون من أصحابه يقولون لا يصح تعليق الابرء بالشرط وليس ذلك موافقا لنصوصه ولا لاصوله : وقد علق النبي ﷺ ولاية الامارة بالشرط وهذا تنبيه على تعليق الحكم في كل ولاية وعلى تعليق الوكالة الخاصة والعامه : وقد علق أبو بكر تولية عمر رضي الله عنه بالشرط ووافقه عليه سائر الصحابة فلم ينكره منهم رجل واحد ، وقال النبي ﷺ « من باع نخلا قد أنرت فمئزتها للبائع الا ان يشترط المبتاع » فهذا الشرط خلاف مقتضى العقد المطلق وقد جوزة الشارع ، وقال « من باع عبداً وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع » وفي السنن عنه « من اعتق عبداً وله مال فمال العبد له الا ان يشترطه السيد » وفي المسند والسنن عن سفينة قال « كنت مملوكا لام سلة فقالت اعتقك واشترطت عليك ان تخدم رسول الله ﷺ ما عشت فقلت ولو لم تشتري علي ما فارت رسول الله ﷺ ما عشت فاعتقني واشترطت علي » ، وذكر البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال مقاطع الحقوق عند الشروط

ولك ما شرطت ، وقال البخاري في باب الشروط في القرض : وقال ابن عمر وعطاء  
إذا أجله في القرض جاز ، وقال في باب ما يجوز من الاشتراط واثنيا في الاقرار  
والشروط التي يتعارفها الناس بينهم ، وقال ابن عون عن ابن سيرين قال قال رجل  
لكريه ارحل ركابك فان لم ارحل معك في يوم كذا وكذا فلاك مائة درهم فلم يخرج  
فقال شريح من شرط على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه ، وقال أيوب عن ابن سيرين  
ان رجلا باع طعاما فقال ان لم آتاك الاربعاء فليس بيني وبينك بيع فقال للمشتري  
أنت أخلفته فقبضي عليه . وقال في باب الشروط في المهر وقال المسور سمعت رسول  
الله ﷺ ذكر صبرا له فاشى عليه في مصاهرته فأحسن فقال « حدثني فصدقني  
ووعدني فوفاني » ثم ذكر فيه حديث « أحق الشروط ان توفوا به ما استحللتم  
به الفروج » . وقال في كتاب الحرث وعامل عمر الناس علي ان جاء عمر بالبذر  
من عنده فلهم الشطار وان جاءوا بالبذر فلهم كذا . وهذا صريح في جواز ان  
خطته اليوم فلاك كذا . وان خطته غدا فلاك كذا : وفي جواز بيعته بعشرة نقدا  
أو بعشرين نسيئة . فالصواب جواز هذا كله للنص والآثار والقياس . وقال  
جابر بعث رسول الله ﷺ بعير او اشترطت حملانه الي أهلي . وروي سفيان  
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن نافع بن عبد الحرث عامل  
عمر على ميكة انه اشترى من صفوان بن أمية دارا لعمر بن الخطاب بأربعة آلاف  
درهم واشترط عليه نافع ان رضى عمر فالبيع له وان لم يرض فلصفوان أربع مائة درهم  
ومن ههنا قال الامام احمد لا بأس ببيع العربون لان عمر فعله وأجاز هذا البيع والشرط فيه  
بجاهد ومحمد بن سيرين وزيد بن أسلم ونافع بن عبد الحرث وقال أبو عمر وكان زيد بن  
أسلم يقول أجازاه رسول الله ﷺ وذكر الامام احمد أن محمد بن مسلمة الانصاري  
اشترى من نبطي حزمة حطب واشترط عليه حملها الى قصر سعد ، واشترى عبد الله  
ابن مسعود جارية من امرأته وشرطت عليه انه ان باعها فهي لها بالثمن وفي ذلك  
اتفاقهما على صحة البيع والشرط ، ذكره الامام احمد وأشي به ( والله صمد )

ان للشروط عند الشارع شأننا ليس عند كثير من الفقهاء فانهم يأنفون شروطاً لم يلزمها الشارع ويفسدون بها العقد من غير مفسدة تقتضي فسادها، وهم متناقضون فيما يقبل التعليق بالشروط من العقود وما لا يقبله، فليس لهم ضابط مطرد منعكس يقوم عليه دليل: فالصواب الظابط الشرعي الذي دل عليه النص أن كل شرط خالف حكم الله وكتابه فهو باطل وما لم يخالفه حكمه فهو لازم (يوضحه) أن الالتزام بالشروط كالاتزام بالنذر والنذر لا يبطل منه الا ما خالف حكم الله وكتابه بل الشروط في حقوق العباد أوسع من النذر في حق الله والالتزام به أوفى من الالتزام بالنذر وانما بسط القول في هذا لان باب الشروط يدفع أكثر حيل المتحيلين ويجعل للرجل له مخرجاً مما يخاف منه وما يضيق عليه فالشرط الجائز بمنزلة العقد بل هو عقد وعهد وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) وقال (والموفون بهمدهم اذا عاهدوا) وهما قضيتان كيتان من قضايا الشرع الذي بعث الله به رسوله ﴿احدهما﴾ ان كل شرط خالف حكم الله مناقض كتابه فهو باطل كأننا ما كان (والثانية) ان كل شرط لا يخالف حكمه ولا يناقض كتابه وهو ما يجوز تركه وفعله بدون الشرط فهو لازم بالشروط، ولا يستثنى من هاتين القضيتين شيء، وقد دل عليهما كتاب الله وسنة رسوله واتفاق الصحابة، ولا نعبأ بالنقض بالمسائل المذهبية والاقوال الآرائية فاعلموا لا تهدم قاعدة من قواعد الشرع، فالشروط في حق المكافين كالنذر في حقوق رب العالمين فكل طاعة تجاز فعلها قبل النذر لم تمت بالنذر، وكذلك كل شرط قد جاز بذله بدون الاشتراط لازم بالشروط فحقوق الحقوق عند الشروط. واذا كان من علامات النفاق اخلاف الوعد وليس بمشروط فكيف الوعد المؤكد بالشروط بل ترك الوفاء بالشروط يدخل في الكذب والخلف والحيانة والعدو وبالله التوفيق ﴿المثال الثاني والستون﴾ اذا باعه جارية معيبة وخاف ردها عليه بالعيب فليبين له من عيها ويشهد أنه دخل عليه. فان خاف ردها بهيب آخر لا يعلمه البائع فليبين له عيوباً يدخل

في جعلتها وأنه رضى بها كذلك . فإن كان العيب غير متصور ولا داخل في جملة تلك العيوب فليقل وأنك رخصت بها بجملة ما فيها من العيوب التي توجب الرد مقتصرًا على ذلك . ولا يقل وأنك اسقطت حَقَّكَ من الرد ولا أبرأتني من كل دعوى توجب الرد ولا يبيعها بشرط البراءة من كل عيب فإن هذا لا يسقط الرد عند كثير من الفقهاء وهي مسألة البيع بالبراءة من العيوب . ولا شافعي فيها ثلاثة أقوال : (أحدها) صحة البيع والشرط (والثاني) صحة البيع وفساد الشرط وأنه لا يبرأ من شيء من العيوب (والثالث) أنه يبرأ من العيوب الباطنة في الحيوان خاصة دون غيرها . والمشهور من مذهب مالك جواز العقد والشرط وأنه يبرأ من جميع العيوب . وهل يعم ذلك جميع المبيعات أو يخص بعضها فذكر ابن حبيب عن مالك وابن وهب أنه يعم جميع المبيعات عرضًا كان المبيع أو حيوانًا . وعنه أنه يختص ببعض المبيعات . واختلف عنه في تعيينه فالذي في الموطأ عنه أنه يختص بالحيوان ناطقًا كان أو بهيمًا . والذي في التهذيب اختصاصه بناطق الحيوان (قالوا) وعلى هذا المذهب في صحة ذلك مطلقًا فيبيع السلطان وبيع الميراث إذا علم أنه ميراث جار مجرى بيع البراءة وإن لم يشترط وعلى هذا فإذا قال أبيعك بيع الميراث لا قيام بعيب صح ذلك ويكون بيع براءة : وفي الميراث لا يحتاج إلى ذكره (قالوا) وإذا قلنا إن البراءة تنفع فأما منعها في امتناع الرد بعيب لم يعلم به البائع وأما ما علم به البائع فإن شرط البراءة لا يمنع رد المشتري به إذا لم يكن عالمًا به وقت العقد . فإذا ادعى المشتري علم البائع فافترأ ونكل بعد توجه التمين عليه توجه الرد عليه . (قالوا) ولو مالك شيئًا ثم باعه قبل أن يستعمله بشرط البراءة لم ينفعه ذلك حتى يستعمله ويستبرئه ثم يبيعه بشرط البراءة قال في التهذيب في التجار يقدمون بالريق فيبيعهونه بالبراءة ولم تطل إقامة الرقيق عندهم هؤلاء يريدون أن يذهبوا بأموال الناس باطلاً لا تنفعهم البراءة (وقال) عبد الملك وغيره لا يشترط استعماله ولا طول مقامه

عنده بل تنفعه البراءة كما تنفعه مع الطول والاستعمال ( قالوا ) وإذا كان في المبيع عيب يعلمه البائع بعينه فادخله في جملة عيوب ليست موجودة وتبرأ منها كلها لم يبرأ منه حتى يفرد بالبراءة ويعين موضعه وجنسه ومقداره بحيث لا يبقى للمتبائع فيه قول: قالوا وكذلك لو أراه العيب وشاهده لم يبرأ منه إذا كان ظاهره يستلزم الاحاطة بإعلانه وباطنه فيه فساد آخر كما إذا أراه دبرة البعير وشاهدها وهي مغلاة مفسدة فلم يذكر له ما فيها من نعل وغيره ونظائر ذلك ﴿ قالوا ﴾ وكذلك لو أخبره أن به إبطاً أو سرقة وهو أباق بعيد أو سرقة عظيمة والمشتري يظنه يسيراً لم يبرأ حتى يبين له ذلك : قال أبو القسم إن الكتاب لا يختلف قول مالك في أن بيع السلطان بيع براءة على المفسد أو لقضاء ديون من تركه ميت بيع براءة أيضاً وإن لم يشترطها : قال وإنما كان كذلك لأنه حكم منه بالمبيع ويم البراءة مختلف فيه ، فإذا حكم السلطان بأحد أقوال العلماء لم ترد قضيته عند من يرى خلاف رأيه فيما حكم به ورد ذلك عليه المازري وغيره وقالوا السلطان لم يتعرض في البيع إلى خلاف ولا وفاق ولا قصد إلى حكم به يرفع النزاع وقد حكى بعض الشيوخ الخلاف في بيع البراءة ولو تولاه السلطان بنفسه ، قال وذلك لأن سحنون قال وكان قول مالك القديم أن بيع السلطان وبيع الوارث لا قيام فيه بعيب ولا بعهدة ، قال وهذا يدل على أن له قولاً آخر خلاف هذا قال ويدل عليه أن ابن القسم قال إذا بيع عبد على مفسد فإن للمشتري أن يردّه بالعيب : قال فالصواب أن بيع السلطان وبيع الورثة كغيرهما : قال المازري أما بيع الورثة لقضاء ديونه وتنفيذ وصاياه فإن فيه الخلاف المشهور قال وأما ما باعوه لأنفسهم للانفصال من شركة بعضهم لبعض فماتحق بيع الرجل ما بنفسه بالبراءة : وكذلك من باع للانفاق على من في ولايته ( قلت ) وقول المازري أن بيع السلطان لا تعرض فيه لحكم مبنى على أصل وهو أن ما إذا عقد بنفسه عقداً مختلفاً فيه هل يكون بمنزلة حكمه بفيسوغ تنفيذه ولا يسوغ رده أولاً يكون حكماً منه



به فيسوغ لما كم آخر خلافة وفي هذا الاصل قولان للفقهاء، وهما في مذهب الامام  
 أحمد وغيره فهذا تقرير مذهب مالك في هذه المسألة ( وأما مذهب أبي حنيفة )  
 فإنه يصحح البيع والشرط ولا يمكن المشتري من الرد بعد اشتراط البراءة العامة  
 سواء علم البائع العيب أو لم يعلمه حيوانا كان المبيع أو غيره وتناظر في هذه  
 المسألة أبو حنيفة وابن أبي ليلى فقال ابن أبي ليلى لا يبرأ الا من عيب اشار اليه  
 ووضع يده عليه ، فقال أبو حنيفة فلو أن امرأة من قريش باعت عبدا زنجيا  
 علي ذكره عيب افتضخ اصبعها علي ذكره فسكت ابن أبي ليلى \* وأما مذهب  
 الامام أحمد فعمته ثلاث روايات ( احدها ) أنه لا يبرأ بذلك ولا يسقط حق المشتري  
 من الرد بالعيب الا من عيب عينه وعلم به المشتري ( والثانية ) أنه يبرأ مطلقا ( والثالثة )  
 أنه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من كل عيب علمه حتي يعلم به المشتري  
 فإن صححنا البيع والشرط فلا إشكال وإن أبطلنا الشرط فهل يبطل البيع أو يصح  
 ويثبت الرد فيه وجهاً فاذا اثبتنا الرد وأبطلنا الشرط فللبائع الرجوع بالتفاوت  
 الذي نقص من ثمن الساعة بالشرط الذي لم يسلم له فإنه إنما باعها بذلك الثمن  
 بناء على أن المشتري لا يردها عليه بعيب ولو علم أن المشتري يتمكن من ردها  
 لم يعها بذلك الثمن فله الرجوع بالتفاوت ، وهذا هو العدل وقياس أصول  
 الشريعة فإن المشتري كما يرجع بالارش عند فوات غرضه من سلامة المبيع فكذا  
 للبائع يرجع بالتفاوت عند فوات غرضه من الشرط الذي ابطلناه عليه ( والصحيح )  
 في هذه المسألة ما جاء عن الصحابة فإن عبد الله بن عمر باع زيد بن ثابت عبدا بشرط  
 البراءة ثمان مائة درهم فأصاب به زيد عيبا فأراد رده علي ابن عمر فلم يقبله ،  
 فترافعا الي عثمان فقال عثمان لابن عمر تخلف انك لم تعلم بهذا العيب فقل لا فردده عليه  
 فباعه ابن عمر بالف درهم ذكره الامام أحمد وغيره وهذا اتفاق منهم علي صحة البيع  
 وجواز شرط البراءة واتفاق من عثمان وزيد علي أن البائع اذا علم بالعيب لم ينفعه  
 شرط البراءة وعلي أن المدعى عليه متى نكل عن اليمين قضي عليه بالنكول ولم

رد اليمين على المدعى : لكن هذا فيما إذا كان المدعى عليه منفردا بمعرفة الحال  
 فإذا لم يحلف مع كونه عالما بصورة الحال قضى عليه بالنكول وأما إذا كان المدعى  
 هو المنفرد بالعلم بالحال أو كان مما لا يخفى عليه علمها ردت عليه اليمين (فمثال الاول)  
 قضية ابن عمر هذه فانه هو العالم بأنه هل كان يعلم العيب أو لا يعلمه بخلاف زيد بن  
 ثابت فانه لا يعلم علم ابن عمر بذلك ولا عدم علمه فلا يشرع رد اليمين عليه (ومثال  
 الثاني) إذا ادعى علي وارث ميت انه اقترض مائة درهم أو باعه مائة ولم  
 يقبضه منها. أو أودعه ودیعة والوارث غائب لا يعلم ذلك وسأل إحلافه فنكحل  
 عن اليمين لم يقض عليه بالنكول وردت اليمين على المدعى لانه منفرد بعلم ذلك.  
 فإذا لم يحلف لم يقض له (ومثال الثالث) إذا ادعى عليه انه باعه أو أجره فبكل عن  
 اليمين حلف المدعى وقضى له فان لم يحلف لم يقض له بنكول المدعى عليه لانه  
 عالم بصحة ما ادعاه فإذا لم يحلف ولم يبق له يينة لم يكن مجرد نكول خصمه مصححا لدعواه.  
 فهذا التحقيق أحسن ما قيل في مسألة النكول ورد اليمين وعليه تدل آثار الصحابة  
 ونزول عنها الاختلاف ويكون هذا في موضعه وهذا في موضعه ، وعرف  
 حذيفة جماله فادعاه فنكحل المدعى عليه وتوجهت اليمين على حذيفة فقال آتاني  
 أترك جملي ؟ تخلف بالله انه ما باع ولا وهب : فقد ثبت تخليف المدعي إذا أقام  
 شاهدا واحدا والشاهد أقوى من النكول فتحليفه مع النكول أولى : وقد شرع  
 الله ورسوله تخليف المدعى في إيمان القسامة لقوة جانبه بالاثبت فتحليفه مع النكول  
 أولى : وكذلك شرع تخليف الزوج في اللعان وكذلك شرع تخليف المدعى  
 إذا كان شاهد الحال يصدقه كما إذا تداعيا متاع البيت أو تداعى النجار والخياط  
 آلة كل منهما فانه يقضى لمن تدل الحال على صحة دعواه مع يمينه : وقد روى  
 في حديث مرفوع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد اليمين على طالب الحق  
 ذكره الدارقطني وغيره ، وهذا محض الفقه والقياس . فانه إذا نكحل قوى  
 جانب المدعى فظن صدقه فشرع اليمين في حقه فان اليمين إنما شرعت في جانب

المدعى عليه لقوة جهانه بالأصل فإذا شهد الشاهد الواحد ضعف هذا الأصل ولم يتمكن قوته من الاستقلال وقوي جانب المدعى باليمين : وهكذا إذا نكل ضعف أصل البراءة ولم يكن النكول مستقلا بآثبات الدعوى لجواز أن يكون لجهله بالمال أو لتورعه عن اليمين : أو للخوف من عاقبة اليمين أو لموافقة قضاء وقدر فيظن الظأن انه بسبب اليمين : أو لترفعه عن ابتذاله باستحلاف خصمه له مع علمه بانه لو حلف كان صادقا : وإذا احتمل نكوله هذه الوجوه لم يكن مستقلا بل غايته أن يكون مقويا لجنبه المدعى فترد اليمين عليه : ولم تكن هذه المسئلة مقصودة وإنما جر اليها الكلام في أثر ابن عمر وزيد في مسألة البراءة : وقد علم حكم هذا الشرط وأن ينتفع به البار وأين لا ينتفع به (وان قيل) فهل ينفعه أن يشترط على المشتري أنه متى رده فهو حرام لا ينفعه ، وإذا خاف توكيله في الرد استوثق منه بقوله مبيح رددته أو وكلت في رده : فان تخاف من رد الحاكم عليه حيث يرده بالشرع فلا يكون المشتري هو الراد ولا وكيله بل الحاكم المنفذ للشرع فاستوثق منه بقوله إذا نادعت رده فهو حر : فهذا تصعب الحيلة على الرد الاعلى بمذهب أبي ثور وأحد الوجهين في مذهب الامام أحمد وهو اجماع الصحابة ان تعليق العتق متى قصد به الحض أو المنع فهو يمين حكمه حكم اليمين بالحج والصوم والصدقة وحكم ما لو قال ان رددته فعلى أن أعتقه بل أولى بعدم العتق فان هذا نذر قرينة ولكن اخراجه مخرج اليمين منع لزوم الوفاء به مع الالتزام به أكثر من الالتزام بقوله فهو حر : فبكل ما في التزام قوله فهو حر فهو داخل في التزام فعلى أن أعتقه ولا ينعكس فان قوله فعلى أن أعتقه يتضمن وجوب الاعتاق وفعل العتق ووقوع الحرية فإذا منع قصد الحض أو المنع وقوع ثلاثة أشياء فلان يمنع وقوع واحد منها أولى وأحرى : وهذا لا جواب عنه وهو مما يبين فضل فقه الصحابة وأن يبين فقههم وفقه من بعدهم كما بينه وبينهم : وحتى لو لم يصح ذلك عنهم لكان هذا محض القياس ومقتضى قواعد الشرع وأصوله من

أكثر من عشرين وجها لا يخفى على متبحر تتبعها ويكني قول فقيه الامة وجبرها وترجمان القرآن ابن عباس العتق ما ابتغى به وجه الله والطلاق ما كان عن وطر : فتأمل هاتين الكلمتين الشريفتين الصادرتين عن علم قدس سره أسفله وبسق أعلاه وأينعت ثمرة وذلت للطالب قطفه ثم حكم الكلمتين على ايمان الحالفين بالعتق والطلاق هل تجب الحالف بهذا ممن يبتغى به وجه الله والتقرب اليه باعتناق هذا العبد وهل تجب الحالف بالطلاق ممن له وطر في طلاق زوجته ؟ فرضي الله عن صبر هذه الامة لقد شفت كلمته هانان الصدور وطبقتا المفصل وأصابتا المحز ، وكاننا برهاننا على استجابة دعوة رسول الله ﷺ انه ان يعلمه الله التأويل ويفقهه في الدين ولا يوحشك من قد أقر على نفسه هو وجميع أهل العلم انه ليس من أولى العلم ، فإذا ظفرت برجل واحد من أولى العلم طالب للدليل محكم له متبع للحق حيث كان وأين كان ومع من كان زالت الوحشة وحصلت الالفة ولو خالفك فانه يخالفك ويعذرك والجاهل الظالم يخالفك بلا حجة ويكفرك أو يبدعك بلا حجة ، وذنبك رغبتك عن طريقته الوخيمة ، وسيرته الذميمة ، فلا تغتر بكثرة هذا الضرب فان الآلاف المؤلفة منهم لا يعدلون بشخص واحد من أهل العلم والواحد من أهل العلم يعدل بملا الأرض منهم : واعلم ان الاجماع والحجة والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق وان كان وحده وان خالفه أهل الأرض ، قال عمرو بن ميمون الأودي صحبت معاذاً باليمن فما فارقتني حتي وأريته في التراب بالشام ، ثم صحبت بعلم فقه الناس عبد الله بن مسعود فسمعتة يقول عليكم بالجماعة فان يد الله مع الجماعة ، ثم سمعتة يوماً من الايام وهو يقول سيولى عليكم ولادة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فصلوا الصلاة لمقائمتها فهي الفريضة وصلوا معهم فانها لكم نافذة : قال قلت يا أصحاب محمد ما أدري ما يتحدثونه قال وما ذاك قلت تأمرني بالجماعة وتخضعي عليها ثم تقول لي صل الصلاة وحدها وهي الفريضة وصل مع الجماعة وهي نافذة : قال يا عمرو بن ميمون قد كنت أظنك من أفقه أهل هذه القرية ما أدري ما الجماعة : قلت لا قال ان جمهور

الجماعة هم الذين فارقوا الجماعة : الجماعة ما وافق الحق وان كنت وحدك : وفي لفظ آخر فضرب على تخذي وقال ويحك : ان جمهور الناس فارقوا الجماعة وان الجماعة ما وافق طاعة الله تعالى : وقال نعيم بن حماد اذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد وان كنت وحدك فانك أنت الجماعة حينئذ ذكرها البيهقي وغيره . وقال بعض أئمة الحديث وقد ذكر له السواد الاعظم فقال أنزى ما السواد الاعظم : هو محمد بن أسلم الطوسي وأصحابه . فسخ المتخلفون الذين جعلوا السواد الاعظم والحجة والجماعة هم الجمهور وجعلوا عيار اعلى السنة وجعل السنة بدعة والمعروف منكراً لقلة أهله وتفردهم في الأعصار والأمنار : وقالوا من شذذ الله به في النار . وما عرف المتخلفون ان الشاذما خالف الحق وان كان عليهم الناس كلهم عليه الا واحدا منهم فهم الشاذون : وقد شذ الناس كلهم زمن أحمد بن حنبل الا فراقا يسيرا فسكانوا هم الجماعة : وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة وأتباعه كلهم هم الشاذون : وكان الامام أحمد وحده هو الجماعة ولما لم يتحمل هذا عقول الناس قالوا للخليفة يأمر المؤمنين أتكون أنت وقضاتك وللاتك والفقهاء والمفتون كلهم على الباطل وأحمد وحده علي الحق : فلم يتسع علمه لذلك فأخذ بالسياط والعقوبة بعد الحبس الطويل : فلا اله الا الله ما أشبه الالبلة بالمبارحة وهي السبيل المبيح لاهل السنة والجماعة حتي يلقوا حربهم : مضي عليها سلفهم وينتظرها خلفهم : ( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا ) : بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم : ( المثال الثالث والستون )  
أذا وقعت الفرقة البائنة بين الزوجين لم تجب لها عليه نفقة ولا سكني بسنقرسول الله ﷺ  
الصحيحة الصريحة : فان خاف أن ترفعه الى حاكم يري وجوب ذلك عليه : ( فالخيلة )  
أن يتغيب مدة العدة فاذا رافعه بعد ذلك لم يحكم بها عليه لانها تسقط عنه بمضي الزمان كما يقوله الاكثرون في نفقة القريب : وكما هو متفق عليه في

نفقة العبد والحيوان البهيم : ولا كراهة في هذه الحيلة لأنها وسيلة الى اسقاط ما أسقطه الله وسوله بخلاف الحيلة على اسقاط ما أوجبه الله وسوله فلهذا لو نزلت تلك لو نزلت فان لم تمكنه الغيبة وأمكنه ان يرفعها الى حاكم يحكم بسقوط ذلك فعل. (والحيلة) في ان يتوصل الي حكم حاكم بذلك أن ينشيء الطلاق أو يقر به بمحضرتة ثم يسأله الحكم بما يراه من سقوط النفقة والسكنى بهذه الفرقة مع علمه باختلاف العلماء في ذلك . فان بدرته الى حاكم يرى وجوبها فقد ضاقت عليه وجوه الخيل . ولم يبق له الا حيلة واحدة وهي دعواه أنها كانت بانت منه قبل ذلك بمدة تزيد على انقضاء عديتها وانه نسي سبب البينة . وهذه الحيلة تدخل في قسم التوصل الى العجائز بالمحظور كما تقدم نظائره . (المثال الرابع والستون) اختلاف الفقهاء في الضمان هل هو تعدد لحل الحق وقيام للضمين مقام المضمون عنه أو هو استيثاق بمنزلة الرهن علي قولين . وهما روايتان عن مالك يظهر أثرهما في مطالبة الضامن مع التمكن من مطالبة المضمون عنه . فمن قال بالقول الاول وهم الجمهور قالوا لصاحب الحق مطالبة من شاء منها علي السواء . ومن قال بالقول الثاني قال ليس له مطالبة الضامن الا اذا تعذر عليه مطالبة المضمون عنه واحتج هؤلاء بثلاثة حجج : (أحدها) ان الضامن فرع والمضمون عنه أصل وقاعدة الشريعة ان الفروع والابدال لا يصار اليها الا عند تعذر الاصول كالتراب في الطهارة والصوم في كفارة الهين وشاهد الفرع مع شاهد الأصل . وقد أطرده هذا في ولاية النكاح واستحقاق الميراث لا يلي فرع مع أصله ولا يرث معه (الحجة الثانية) ان الكفالة وثيقة وحفظ للحق فهي جارية مجرى الرهن ولكن ذلك رهن عين وهي رهن ذمة أقامها الشارع مقام رهن الأعيان للحاجة اليها واستدعاء المصلحة لها . والرهن لا يستوفى منه الا مع تعذر الاستيفاء من الراهن فكذلك الضمين . ولهذا كثيراً ما يقرن الرهن والضمين لتواخيها وتشابههما وحصول الاستيثاق بكل منهما : (الحجة الثالثة) أن الضامن في الأصل لم يوضع لتعدد

محل الحق كما لم يوضع لنقله ، وإنما وضع ليحفظ صاحب الحق حقه من التوى  
 وبالإهلاك ويكون له محل يرجع اليه عند تعذر الاستيفاء من محله الاصلى ، ولم ينصب  
 الضامن نفسه لان مطالبه المضمون له مع وجود الاصل ويسرته والتمكن من  
 مطالبته . والناس يستبحون هذا ويعدون فاعله متعديا ولا يعذرونه بالمطالبة  
 حتى اذا تعذر عليه مطالبة الاصيل عذروه بمطالبة الضامن وكانوا غونا له عليه .  
 وهذا أمر مستقر في فطر الناس ومعاملاتهم بحيث لو طالب الضامن والمضمون  
 غنه الى جانبه والدرهم في كفه وهو متمكن من مطالبته لا استبحوا ذلك غاية  
 الاستبحاح . وهذا القول في القوة كما تري وهو رواية ابن القاسم في الكتاب  
 عن مالك . ولا ينافي هذا قول النبي ﷺ « الزعيم غارم » فانه لا عموم له ولا  
 يدل على انه غارم في جميع الاحوال : ولهذا لو ادى الاصيل لم يكن غارما ولحديث  
 أبي قتادة في ضمان دين الميت لتعذر مطالبة الاصيل ولا يصح الاحتجاج بان  
 الضمان مشتق من الضم فاقضي لفظه ضم احدى الذمتين الى الاخرى لوجوبه :  
 ﴿ أجدهما ﴾ ان الضم من المضاعف والضمان من الضمين فادتهما مختلفتان ومعناها  
 تختلف وان تشابها لفظا ومعنى في بعض الامور : ( الثاني ) انه لو كان مشتقا  
 من الضم فالضم قدر مشترك بين ضم . يطالب . معه استقبالا وبدلا والاعم  
 لا يستلزم الاخص واذا عرف هذا وأراد الضامن الدخول عليه  
 ( فالحيلة ) ان يعلق الضمان بالشرط فيقول ان توى المال علي الاصيل فأنا ضامن  
 له ، ولا يمنع تعليق الضمان بالشرط قد صرح القرآن بتعليقه بالشرط وهو محض القياس  
 فانه الزام فجاز تعليقه بالشرط كالنذور والمومنون عند شرطهم الا شرطا أحل  
 حراما أو حرم حلالا . وهذا ليس واحدا منهما ، ومقاطع الحقوق عند الشروط .  
 فإن خالف من قاصر في النفقة غير راسخ في حقائه فلا يقل ضمانت لك هذا الدين  
 عند تعذر استيفائه ممن هو عليه فهذا ضمان مخصوص بحالة مخصوصة فلا يجوز  
 إلزامه به في غيرها كما لو ضمن الحال مؤجلا أو ضمنه في مكان دون مكان

فان خاف من انفساد هذا ايضا فليشهد عليه أنه لا يستحق المطالبة به الا عند تعذر  
مطالبة الاصيل وانه متى طال به أو ادعى عليه به مع قدرته على الاصيل  
كانت دعواه باطلة والله أعلم : (المثال الخامس والستون) قد تدعو الحاجة الى  
أن يكون عقد الاجارة مبهما غير معين : مثاله ان يقول له ان ركبت هذه الدابة  
الى أرض كذا فلك عشرة وان ركبته الى أرض كذا فلك خمسة عشر أو يقول  
أن خطت هذا القميص فلك درهم وان خطته غدا فنصف درهم، وان زرعت  
هذه الأرض حنطة فأجرتها مائة أو شعيراً فأجرتها خمسون ، ونحو ذلك فهذا  
كله جائز صحيح لا يدل على بطلانه كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس بل  
هذه الأدلة تقتضي صحته ، وان كان فيه نزاع متأخر فالثابت عن الصحابة  
الذي لا يعلم عنهم فيه نزاع جوازه كما ذكره البخاري في صحيحه عن عمر أنه دفع  
أرضه الي من يزرعها وقال ان جاء عمر بالبذر من عنده فله كذا وان جاءوا  
بالبذر فلهم كذا ولم يخالفه صحابي واحد ولا محذور في ذلك ولا  
خطر ولا غرر ولا أكل مال بالباطل ولا جهالة تعود الى العمل ولا الى العوض  
فانه لا يقع الا معينا والخيرة الى الأجير اي ذلك أحب أن يستوفى فعل فهو كذا  
لو قال اي ثوب أخذته من هذه الثياب فقيمته كذا، أو أي دابة ركبته فأجرتها  
كذا أو أجرة هذه الفر من كذا أو أجرة هذا الحمار كذا فأبها شئت فخذ أو  
من هذا الثوب مائة ومن هذا مائتان ونحو ذلك مما ليس فيه غرر ولا جهالة ولا  
ربا ولا ظلم فكيف تأتي الشريعة بتحريمه ؟ وعلى هذا فلا يحتاج الى حيلة على  
فعله وكثير من المتأخرين من أتباع الأئمة يطل هذا العقد ( فالحيلة )  
على جوازه أن يقول استأجرتك لتخطه اليوم بدرهم فان خطته غدا فلك  
أجرة مثل نصف درهم ، وكذا يقول أجرتك هذه الدابة الى  
أرض كذا بعشرة فان ركبته الى أرض كذا وكذا فعليك أجرة مثلها كذا  
وكذا فان خاف ان يكون يده يدعوان ضمة فليقل فاذا انقضت المسافة الاولى



فهي أمانة عندك : هذا عند من لم يصحح الاجارة المضافة: ومن صححها (فالمحيلة) عنده ان يقول فاذا قطعت هذه المسافة فقد أجرتكها الى مسافة كذا وكذا فاذا انتهت أجرتكها الى مسافة كذا وكذا فان خشي المستأجر ان ينقضي شغله قبل ذلك فيبقى عقد الاجارة لازما له وقد فرغ شغله (فالمحيلة) ان يقول اذا انقضت المسافة او المدة فقد وكلتك في اجارتها لمن شئت فليؤجرها لغيره ثم يستأجرها منه : فان خاف ان لا تتم هذه الحيلة على أصل من لا يجوز تعليق الوكالة بالشرط فليؤكد في الحال وكالة غير معلقة ثم يعلق تصرفه بالشرط فيقول أنت وكيل في اجارتها فاذا انقضت المدة فقد أذنت لك في اجارتها: وقال القاضي أبو يعلى في كتاب ابطال الحيل ان احتال في اجارة هذا الشرط فقال استأجرها الي دمشق بكذا ومن دمشق الى الرملة بكذا ومن الرملة الى مصر بكذا جازله لانه اذا سمي لكل من المسافين اجرة معلومة فكل واحد منهما كالمعقود عليه علي حاله فلا يمنع صحة العقد : ( قلت ) ولكن لا تنفعه هذه الحيلة اذا انقضى غرضه عند المسافة الا لو بقي عقد الاجارة لازما له فيما وراءها فتصير كما لو استأجرها الى مصر فانقضى غرضه في الرملة فما الذي أفاده تعدد العقود: فوجود هذه الحيلة وعدمها سواء فالوجه ما ذكرناه والله أعلم : (المثال الخامس والستون) يجوز بيع المقائي والباذنجان ونحوها بعد ان يبدو صلاحها كاتباع الثمار في رؤوس الاشجار. ولا يمنع من صحة البيع تلاحظ المبيع شيئا بعد شيئا كما لم يمنع ذلك صحة بيع التوت والتين وسائر ما يخرج شيئا بعد شيئا : هذا محض القياس وعليه تقوم مصالحي بني آدم ولا بد لهم منه ومن منع ذلك الا لقطعة قطعة فمنع ان ذلك متعذر في الغالب لا سبيل اليه اذ هو في غاية الحرج والعسر فهو مجهول لا ينضب طول ايامه اللبقة المبيعة أي الكبار أو الصغار أو المتوسط أو بعض ذلك وتكون المقتاة كبيرة جداً لا يمكن اخذ اللقطة الواحدة الا في ايام متعددة فيحدث كل يوم لقطة أخرى تختلط بالمبيع ولا يمكن تمييزها منه . ولا سبيل الى الاحتراز من ذلك الا ان يجمع دواب المضركها في يوم واحد ومن أمكنه من القطافين

ثم يقطع الجميع في يوم واحد ويعرضه للتلف والضياع وحاشا أكل الشرائع بل غيرها من الشرائع ان تأتي بمثل هذا وأما هذا من الاغلاط الواقعة بالاجتهاد وأين حرم الله ورسوله على الامة ما هم أحوج الناس اليه ثم أباح لهم نظيره ! فان كان هذا غزرا فبيع الثمار المتلاحقة الاجزاء غرر وان لم يكن ذلك غررا فهذا مثله والصواب أن كليهما ليس غررا لا لغة ولا عرفا ولا شرعا: ودعوى أن ذلك غرر دعوى بلا برهان فان ادعى ذلك على اللغة طوّل بالنقل ولن يجد اليه سبيلا وان ادعى ذلك على العرف فالعرف شاهد بخلافه وأهل العرف لا يمدون ذلك غررا وان ادعاه على الشرع طوّل بالدليل الشرعي : فان بلي بمن يقول هكذا في الكتاب وهكذا قالوا ( فالحيلة ) في الجواز ان يشتري ذلك بعروقه فاذا استوفى ثمرته تصرف في العروق بما يريد : والمائعون يجوزون هذه الحيلة : ومن المعلوم ان العروق غير مقصودة وأما المقصود الثمرة فان امتنع البيع لاجل الفرر فالغرر لم يزل يملك العروق وهذا في غاية الظهور ويبع ذلك كبيع الثمار وهو قول أهل المدينة وأجد الوجهين في مذهب الامام أحمد واختاره شيخنا \*

﴿ بحمد الله. وعونه تم الجزء الثالث ﴾

( من كتاب اعلام الموقعين عن رب العالمين )

بئيه الجزء الرابع مفتحا ( بالثال السادس والستون )

- ١ فروع اختلفت فيها الفقهاء ذويت المصنف  
وجه الصواب فيها مع أدلته وذكري حلا  
مباحة يخرج بها من تمسك رأيي المخالفين  
من خلافهم وقد بين في هذه الفروع  
المباح من الحيل والباطل ومثل بذلك  
بعدة أمثلة بلغت تسعة وثلاثين مثلا  
في ذلك المجال السادس والسبعون  
في تسعة الدين المشترك وهو في ذمة  
الدين والحيلة في ذلك **هذا من كونه**  
١٣ حيلة مأثورة عن الامام أبي حنيفة  
١٧ طواف الجنب والماء وغيرهما شرط  
من شروط الصلاة  
٢٤ فصل في بيان ان المطلق في زمن النبي  
صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وسدس من  
خلافه عمر كان اذا جمع بين الثلاث في  
كلمة واحدة جمعت واحدة وقد بين في  
هذا الفصل الاحاديث وقناوي الصحابة  
والتابعين وتلاميذهم في ذلك وكذلك  
اقوال **المؤلفين** والرد عليهم  
٢٤ فصل في نكاح المحلل وحكمه  
٤٣ فصل فيما تتغير فيه الفتوى فيما للمعرف  
والمادة وقد ذكر المؤلف في هذا الفصل  
طلاق المضبان  
٤٦ فصل ومن هذا الباب اليمين بالطلاق  
والمناق وهو فصل مهم جداً  
٥١ آليات الثالث في حكم اليمين بالطلاق  
أو الشك فيه  
٥٤ فصل في بيان انه لا بد من اعتبار القصد  
والنية في الكلام سمي في الصريح منه  
وقد تعرض المصنف في هذا الفصل لبيان  
الفرق بين طلاق الهازل والمكره والخطي  
والناسي فينبه أحمل بيان

صحيفة	صحيفة
أصول الائمة بل يناقضها	١١٢ فصل في بيان ان الشريعة الحمدية
(فصل) في بيان ما أورده من قال بالحيل	أكل الشرائع
في الشرع من الأدلة ورد ذلك	١٢٤ وجوب الخد في التمرريض والسكناية
(فصل) في بيان قوله تعالى ( وخذ بيدك	١١٥ خلاف العلماء في قبول توبة الزنديق
ضغثا فاضرب به ولا تحث ) وهل هو من	والمرتد
قبيح الحيلة ام لا	١١٩ (فصل) في سد الذرائع تكلم فيه المصنف
(فصل) في الكلام على جعل يوسف عليه	علي الذرائع قسمها وبين ما يمنع منها
السلام صواع الملك في رجل أخيه	ومالا يمنع وساق لتأييد ما يكره تسعة
١٨٥ فصل في احتجاج بعض العلماء بقصة يوسف	وتسعين وجها في غاية الايضاح
١٨٩ على جواز توصل الانسان الى حقه من	١٤٠ فصل في بيان أن مجوز الحيل يناقض
الفير بما يمكنه وآراء العلماء في ذلك	سد الذرائع
(فصل) في بيان أن كيد الله نوطان والكلام	١٤٥ أحاديث واردة في منع الحيل واتها اذا
على النوع الاول منه	فعلت أنزل الله بلاء فلا يفرح حتى
(فصل) في بيان تنوع الثاني من كيد الله	براجعوا دينهم
لعيده المؤمن	١٤٩ أحاديث واردة في منع يرم العينة وبيان
١٩٤ (فصل) في رد الاستدلال بحديث أبي هريرة	الحكمة في ذلك
رضي الله عنه وهو « بم الجم بالبراهم	١٥١ دعوي ان أصحاب رسول الله أجمعوا على
ثم ابتر بالبراهم جنيسا » على جواز	تحريم الحيل وإبطالها وان اجاعهم حجة
الحيلة شرطا	قاطعة وبيان ذلك بمندمتين وهما في غاية
١٩٨ (فصل) وما يؤيد فساد حل الحديث على	الاحكام ونهاية البيان
صورة الحيلة	١٥٣ بيان ان الذين ذكروا الحيل لم يقولوا انها
(فصل) في بيان ان الحديث يدل على	كلها جائزة وانما أخبروا ان كذا حيلة
تحرم الحيلة	وطريق الى كذا الخ وفي خذل ذلك
٢١٣ (فصل) في بيان الحيل التي هي من الببائر	بيان بعض الحيل التي يحكم على المنفي
(فصل) ومن هذا الباب الحيلة السريجية التي	بها بالكفر اجماعا
حدثت في الاسلام بعد المائة الثالثة	١٥٥ نقول أقوال الائمة في منع الحيل
٢٢٤ (فصل) ومن المسائل التي يؤدي ثبوتها الى	وأهم أبرياء منها
نفيها ما لو قال لامرأته ان لم أطلقك اليوم	١٥٨ (فصل) ذكر أدلة زيادة عما تقدم
فانت طالق ونفى اليوم ولم يطلق لم	في بطلان الحيل ومن قال بها كان ساعيا
تطلق الخ	في دين الله بالفساد من وجوه وبيان ذلك
٢٣١ (فصل) في حجج السريجين في التلطيقي	بمبالا يكاد يوجد في غير هذا الكتاب
	١٦٤ فصل في بيان أن أكثر الحيل لا يوافق

صحيفة

صحيفة

ذكر المؤلف في هذا الفصل عدة حيل  
باطلة لأمور شتى وكذا في الفصول بعده  
وقد أتى رحمه الله على جميع ما كان معروفاً  
في زمنهم تقريباً من الحيل الباطلة بما لم  
تبق منه حاجة إلى مزيد بيان  
(فصل) قال أرباب الحيل ومن يقى الله  
يحمل له مخرجاً والحيل مخارج الخ  
٢٨٦ فضل في بيان الحيل المباحة وقد مثل لذلك  
بخمسة وستين مثلاً  
(فصل) في الحيلة على الصلح  
٣١٤ المثال الخامس والستون في جواز بيع  
العقائي والباذنجان ونحوها بعد أن يبدو  
صلاحها كما تباع الثمار في رؤس الأشجار  
وبه اختتام الجزء الثالث

٢٤٥ فصل في بيان أن الخلع من الحيل  
الباطلة شرعاً  
٢٤٦ فصل في بيان ما نسبته المتأخرون إلى  
الائمة من الحيل مع براءتهم منها  
٢٤٧ (فصل) في بيان ما يجب اتباعه من الائمة  
من حيث الاخذ بأرائهم وعنده  
٢٥٣ فصل في بيان بطلان الحيل على التقصيل  
٢٥٥ (فصل) ومن الحيل الباطلة تأجير الوقف  
مائة سنة مثلاً مع اشتراط الواقف أن  
يؤجر أقل من ذلك  
٢٥٦ (فصل) ومن الحيل الباطلة ما لو حلف أن  
لا يفعل شيئاً ومثله لا يفعله بنفسه  
٢٥٧ (فصل) ومنها ما لو حلف لا يأكل هذا  
الرجيف  
٢٦٠ ومنها التحيل على إسقاط الشفعة الخ وقد



# المجموع

## شرح المذهب

للإمام العلامة الحافظ الفقيه أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي

المتوفى سنة ٦٧٦ هـ

هذا هو الكتاب الوحيد في يابه لم يؤلف مثله ولم تر العيون أحسن منه فإنه تعرض فيه لبيان حقيقة مذهب الشافعي وما وافق عليه الأصحاب من الأحكام وما خالفوا فيه وبيان الوجوه والأقوال وصحيحها وضعيفها وذكر مذاهب علماء السلف في المسألة وتقييد ذلك بالأدلة الصحيحة والبراهين الواضحة وهو أعظم كتاب وأوسع مادة في ذلك يستغني به مطالعه عن جميع الكتب المؤلفات في بيان الفقه الحامع ومذاهب الأئمة وذكر أدلة كل منها مع التعرض إلى صحيحها وضعيفها وضبط أسرارها وبيان حالهم وراجح المسائل من مرجوحها ، وقد قامت بطبعه إدارة الطباعة النورية (بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١) بمساعدة شركة من علماء الأزهر الشريف وجعلته شركة مساهمة كل سهم بخمسة جنيهات مصرية وقد أضيف إلى هذا الكتاب شرح الوجيز للإمام الرافعي ومعه أيضاً تلخيص الحبير في التلخيص لأجاديث الرافعي فجعل شرح المذهب في أعلى الصحيفة وشرح الوجيز بعده مفصلاً بينها بجدول ويليهما تلخيص الحبير وقد وجدت تعليقات مهمة على هامش نسخة شرح المذهب للإمام الأذري فاثبتتها على هامش هذا الكتاب فنحت أهل العلم على الإصلاح إلى المبادرة للاشتراك فيه وقد ظهر منه الجزء الأول وبعده صفحته

تقريباً وقد قدر بخمسة عشر مجلداً والباقي تحت الطبع . \*









